

مصر لمصرتين

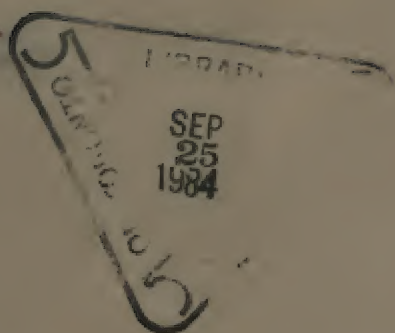
لسليم خليل النقاش

الجزء الرابع

من عهد نواية الخديو العالي محمد توفيق باشا عام ١٨٧٩ الى ١١ يونيو سنة ١٨٨٢

(طبع في مطبعة جريدة المحروسة بالاسكندرية)

(١٢٠٢ سنة ١٨٨٤)



DT

107

.4

N36

1884

V. 4-5

تقديم

تفصيلاً لوصية فقيدها العزيز صاحب هذا المؤلف التاريخي وعاقده لواء مشروعه المهم وعملاً بما استقرت النية عليه ونوه به في أعداد مختلفة من المحرورة في خلال هذه السنة أصدرنا هذا الجزء رابع أجزاء الكتاب في مقدمة الأجزاء اجابة لطلب السواد الاعظم من حضرة المشتركين لاشغالهم على تاريخ الحوادث التي كثر من ابتداء عهد الخديو الحالي محمد توفيق باشا الى ١١ يونيو سنة ١٨٨٢ وهو يوم حادثة الاسكندرية المشهورة بل لكونه مع ما يليه اقرب محتويات الكتاب عهداً من زمن الحوادث المهمة الاخيرة

ومنجري هكذا على حكم تلك النية وهذه الاجابة الى نهاية العمل بان نشفع هذا الجزء بالجزئين الخامس والسادس فنصدر اولها متطوياً على بيان الحوادث التي مرت بنا من يوم ١١ يونيو الى ١٥ سبتمبر سنة ١٨٨٢ وهي الحوادث المختصة في الكلام على مؤتمر الاستانة وحرب الانكليز وجهادية مصر بما يتناول تاريخ هذه المدة من تفاصيل اطلاق الانكليز مدافعهم على الاسكندرية وحريق الاسكندرية وقطع الماء عنها ووقائع طنطا والحلة الكبرى وغيرها ومواقع كفر الدوار والقصاصين وغيرها الى موقعة التل الكبير ودخول الانكليز الى محروسة مصر. ونصدر الثاني مضموناً على تاريخ الحوادث المصرية من عهد دخول الانكليز ابواب مصر الى هذه الايام وفيه الكلام على محي اللورد دفرين وتقريره ووزارة شريف باشا ولجنة التعويضات الى غير ذلك من الحوادث التالية لعهد انقضاء الثورة

اما الجزء الحاضر الموجود بين يدي المطالع فتسهيلاً لتعريف مشتملاته قبل ارسال النظر الى مطولاته تبين ما تضمنته من الحوادث المستوفى على مقتضى وقوعها في ازمته المعلومة وهي تاريخ مصر من عهد الخديو الحالي بما يشمل عليه من تعيين قلم المراقبة وتشكيل لجنة التصفية ووزارة رياض باشا الى فتنه الجهادية وواقعة قصر النيل ثم واقعة عابدين ووزارة شريف باشا ومحبي الوفد العثماني ومجلس النواب ثم وزارة محمود باشا وقدم الاسطولين الانكليزي والفرنسي ووفود درويش باشا وسعي العرايين في خلع الخديو وتحييم التنتة وغير ذلك من الحوادث الى واقعة الاسكندرية في ١١ يونيو سنة ١٨٨٢

وهنا نعيد ما قلناه سابقاً من ان المطالع لا يجهل بعد هذا البيان ان اهمية هذا التاريخ تكاد ان تكون مقتصرة في هذه الاجزاء الثلاثة لاحتوائها على حوادث التنتة العراية برمتها وهو ما جعلنا ان نقدمها على الاجزاء الاولى ناظرين الى اهميتها من حيث عهدها القريب

اما الاجزاء الاولى وهي الاول والثاني والثالث فنصدرها بعد الفراغ من طبع هذه الاجزاء
مستوعبة تاريخ مصر على عهد محمد علي وابراهيم وعباس وسعيد واسماعيل مشتملة على اخبار وقائع
مصر والسودان والحجاز وسورية ولبنان وبر الترك والحشة وعلى بيان علائق مصر مع الدول
وتداخل الدول في ماليتها وسياستها ثم معني غوشن وجوير ونشكيل لجنة التفتيش والوزارة المختلطة
وفتنة الجهادية الى سقوط الخديو السابق وعلى جميع المحررات والمخاطبات الرسمية والفرامين
السلطانية والمعاهدات والمواثيق الدولية على عهد محمد علي باشا

واما مقدمة هذا الكتاب المطولة وبيان حال مصر المدنية والسياسية فقد حفظناها للجزء الاول
فيصدر مفتحةا بهما جريا على الاصول الماثورة والقواعد المرعية في التصنيف والتأليف
ولقد نعلمنا بعد انتقال فقيدنا الى رحمة الله بما امكن من السرعة اصدار هذا الجزء حملا
للمشركين على مضاعفة الثقة بنا والاعتقاد بسير العمل على نحو ما كان جاريا في عهد المؤلف
وذلك باستمرارنا الى النهاية على القيام بما كان لدى التقيد واجبا وطنيا محنوما وبمعاونة حضرة
صديقه وخليفتنا الكاتب الاممي جرجس افندي مخايل نحاس الذي اعتمد في حياته رحمة الله مساعدا
له في التأليف ومعاوننا له في هذه الخدمة الوطنية

فستولنا ان يُقبل المشتركون والطلاب على هذا الجزء وما يليه بالقبول

وان يواظبوا بالدعاء ويحققوا بغيرتهم المأمول

وعلى الله الاتكال انه خير

مستول

« خليل النفاش »

ولاية محمد توفيق باشا

تولى محمد توفيق باشا قيادة مصر يوم الخميس الواقع في ٧ رجب سنة ١٢٩٦ (٢٦ يونيو حزيران سنة ١٨٧٩) وأعلى أريكتها بين أمور مختلة وأحوال مرتبكة بسبب سوء الإدارة الماضية والمصاعب الطارئة على أحوال الديار المصرية قبل وسود الولاية اليه

وكان أهم أسباب الاختلال اذ ذاك عصر المالية وعدم انتظام المجدية ونحو ذلك ما نشأ عن تدخل الاجانب في امور البلاد واستثمارها على عهد الوزارة الويلسونية واشتداد وطأنهم على العسكرية وطلوح اضرارهم الى ما اوجب يوشد استحكام الضغائن في صدور الجهادية عموماً وإسنياءهم من الاجانب اوروبيين كانوا او سوريين او انراكا او جراكسة او ارمن وغيرهم ومن أهمها ايضاً ما تأسس في النفوس بما حدث من هياج ضباط الجهادية وعجوبهم على نظارة المالية اثر قطع مرتباتهم ورسوخ الضغينة في صدورهم منذ ذلك العهد وثورة الخواطر الخفية التي كانت ضاربة اطنابها بين الجهادية في واسط عهد اسمعيل باشا الخديو السابق . وهنا لا بد من القول ان أهالي القطر جميعاً وان كانوا سروراً بوسود الولاية الى الخديو الحالي وأرتاحت نفوسهم اليه واستبشروا بصلاح الحال وحسن المال لاغناء بعض الضرائب وانتظام المالية وتحسن الاحوال الا انه بقي في نفوس الجهادية اثر سبب يعظم على اغتنام فرصة الانتقام في واقعة قصر النيل ولكن الذين نظاهروا

بهذا الامر وغيره من امراء العسكرية المصريين كانوا سفيي الافكار غير سليمي البواطن لان نيابتهم كانت منصرفة الى الحصول على ما ربههم الشخصية ومتافعهم الخصوصية والاستيلاء على مناصب الحكومة الخطيرة واداراتها وهم لا يحسنون عملاً ولا يستطيعون امرًا فكانوا بذلك متفادين لاغراضهم الخفية متظاهرين بالمظاهر الوطنية نصنعاً فلم يستقم سيرهم ولم يبتدوا الى المحرم سيلاً فحرموا من الحصول على ما كانوا يشتهون لان الاعمال بالنيات وفوق ذلك جلبوا باعمالهم المضار والويلات على بلادهم

والحاصل ان هذه الحركة في الخواطر واسبابها كانت وسيلة لبعض ذوي الاغراض يتذرعون بها الى بلوغ ما ربههم ففسدوا الدسائس يوغرون بها صدور المتغيظين من الوطنيين فزاد ذلك رجال الجهادية نفرةً وتروعاً الى التخلص من رقة الاجنبي

وما جعل مساعي ذوي الغايات مكللةً بالنجاح ما كان من بعض الاجانب او اكثرهم من استغفانهم بالاهالي والاعراض عن مصالحهم وتدخلهم في الادارات وامور البلاد بما رأوا فيه احتجاجاً بحقهم فاعبى ذلك رجال العسكرية وخافوا زيادة الاستئثار فنفروا الى انقاذ البلاد من تدخلهم ولجأوا الى ما اعتمدوه وسيلة لاسترجاع حقوقهم واتخذوه واسطة لاستعادة استقلالهم في العمل وادارة امورهم بايديهم ولكن فاتهم الرشد وسلكوا غير الطريق المستقيم فانعكس الموضوع لانهم لم يحسنوا السياسة في اجراءاتهم وذلك اما لجهلهم بها ولما اتقياداً منهم لمشورات اصحاب الدسائس ممن وفد على مصر من الاجانب

وتظاهروا لاهلها بالصدقة والولاء بل ظهروا
لديهم بظاهر الاصدقاء والنصحاء فكان المشجعون
يؤمنونه من انحصرت فيهم اسباب التثنية من
رجال الجهادية كن رأى يثني متداعياً الى السقوط
وهو غير عارف باصول الهندسة والبناء فصار
يُدعم في غير موضع الدعم ويصلح في غير محل
الخلل فهبت الريح الشديدة على المنزل وهو غير
مستوفى ما تقتضيه الاصول الهندسية فزعزعت
اساساته فهتدّم وسقط على من فيه فراح تحت
الردم شهيد سوّ تديره . تلك هي حال بعض
المصريين من تظاهروا بانقاذ وطنهم فدمروه
تدميراً كما سيأتي بيانه

فصل

في الساعة الرابعة ونصف من نهار الخميس
٢٧ رجب سنة ٩٦ (و ٢٦ يونيو سنة ٧٩) وصل
الى مصر تلغراف الباب العالي مشعراً بتولية
محمد توفيق باشا ولي العهد وهذه صورة تعريبه :
(تلغراف الباب العالي بتولية توفيق باشا)
بناء على ان الخطة المصرية هي من الاجزاء
الغنية لجسم ممالك السلطنة السنية وان غاية
حضرة صاحب الشوكة والاقتدار انما هي تأمين
اسباب الترفي وحفظ الامن والعارة في الممالك
وبناء على ان الامتيازات والشرايط المخصوصة

الممنوحة للتدابيرة المصرية مبنية على ما للحضرة
الشاهانية من المقاصد المذكورة الخيرية وبناء
على تزايد اهمية ما حصل في القطر المصري
ناشئاً عما وقع فيه من المشكلات الداخلية والخارجية
الفائقة العادة وجب تنازل والد جنابكم العالي
اسماعيل باشا

ثم انه بناء على ما انصفت به ذاتكم السامية
الاصنية من الرشد وحسن الروية وعلى ما تبين
لدى لمجاة الخلافة الاسمية من ان جنابكم الدائري
ستوفقون الى استحصان اسباب الامنية والرفاة
لصنوف الاهالي والى ادارة امور المملكة على وفاق
ارادة الحضرة الشاهانية الملوكانية توجّهت الارادة
العلية بتوجيه التدبيرة الجليلة الى عهدة واستئمال
آصفانيتكم وبناء على الفرمان العالي الشأن الذي
سيصدر حسب العادة على مقتضى الارادة السنية
السلطانية التي صار شرف صدورها وبناء على
ما كتب بالتلغراف الى حضرة المشار اليه اسمعيل
باشا من تخليه عن النظر في امور الحكومة وتفرغه
منها وبصورة وقوع انفصاله تحرّر تلغراف هذا
العاجز لكي يعلن حال وصوله للعلاء والامراء
والمأمرين والاعيان واهل المملكة جميعاً وتبشّر
من بعده امور الحكومة وهذا من التوجيهات
الوجيبة الى اثر استحقاق آصفانيتكم لتجري التنظيمات
والترقيات مبداً ومقدمةً ويصير تكرير الدعاء
بتوفيق الذات الجليلة الفخيمة السلطانية ولذلك
صارت المبادرة الى ايفاء لوازم التهيئة لحضرتكم
ايها التدبير المعظم والامر والفرمان في كل حال
لمن له الامر افندم

(خير الدين)

من ميل الامة وانعطاف حضراتكم عازماً على
صرف الهمّة وبذل الجهد في القيام بواجباتي
ومأمولي اتي بموازة الامة ومساعدة حضراتكم
أدرك غاية القصد والله أسأل ان يوفقني الى ما
فيه سعادة الامة وعارة الوطن . انتهى .

ثم دخل الدواب وامراء العسكرية والملكية
ثم اعضاء المجالس الختانية ثم النواب ووجهاء
البلاد ثم ارباب الجرائد ثم الموظفون والمستخدمون
وغيرهم فكانوا يدخلون من باب ويخرجون من
آخر من غير ان يجلسوا في حضرتي وهو ومن
حوله من رجال الحكومة وقوف على الاقدام
يستقبلون وفود المهشين ويؤدون النخبة والسلام
ثم رجع الى المنزل فعزفت الموسيقى واطلقت
المدافع ابصاراً مرة ومرة واخذ الناس في
الانصراف فكان ازدحام العربات وتلاحم
الصفوف وارتفاع الاصوات ما يحل عن الحصر
فصل

وبعد ذلك ارسل الخديو تلغرافاً الى الباب
العالي جواباً على التلغراف المؤذن بارتفاعي الى
كرسي الخديوية وهذا تعريبه الرسمي
« جواب الخديو التلغرافي »
ترجمة رسمية

وصل ليد التجميل تلغرافكم السامي الآمر
بان فراغ محسوبكم والذي الاحترام عن الحكومة
المصرية وتوجه مقام الخديوية من محض جليل
عواطف الحضرة الملوكانية لعهدة رقيقكم ها من
مقتضى عالي ارادته السنية السلطانية وبالحقيقة
ان نكرم حضرة صاحب الخلافة الاقدسي الذات
بتوجه مقام الخلافة لعهدة هذا العبد كان دليلاً

فصدرت الاوامر باعداد ما يلزم للاحتفال
بذلك ولما كانت الساعة العاشرة اخذ الناس
يتواردون افواجاً مخترقين بعرباتهم صفوف
العساكر المصطفة على الجانبين ثم ارتفعت اصوات
الشائر بظهور الخديو الجديد فاطلقت المدافع
مائة مرة ومرة وصدحت الموسيقى ونادى الجند
ومن حفهم من الناس (افتديز جوق يشا)
وسارت في العربة بتقدمها روساء الجند والحفاظين
بالالبسة الرسمية وكان على يساره شقيقه حسين
باشا وامامه شقيقه حسن باشا ثم شريف باشا
وم جميعاً بالالبسة الرسمية حتى بلغ القلعة فاستقبله
بها الدواب والاعيان ثم دخل قاعة التسليم
وجلس يستقبل المهشين وعلى يساره اخواه حسين
وحسن ثم الوزراء فدخل العلماء يتقدمهم السيد
البكري نقيب الاشراف ثم القاضي ثم شيخ الجامع
الازهر وبعد ذلك دخل فواصل الدول بالالبسة
الرسمية وانبرى اكبرهم سناً فخطب بقوله

سدي

اراني سعيداً بتقديلي لسيوكم بهائي الهمة
السياسية والفصلية بارتفاعكم الى عرش خديوية
مصر فان عواطف سيوكم التي عرفت ايام
ولاية العهد واكتسبتم حضرتكم بها ميل الناس
جميعاً تضمن لنا انكم ستوفقون الى تحقيق سعادة
الامة المتعلقة بكم فان سعيهم الى هذه الغاية الشريفة
فانتم على يقين من ميل حكومتنا ومساعدتها لسيوكم
فاجابة الخديو بما مفاده

يا حضرات الفناصل

ان جلالة السلطان المعظم تعطف بدعوتي
الى نوّني مكان والذي المعظم الذي نكرم بالتنازل
عن الملك لي فقبلت ذلك مجزاً عليه بما رأيتم

فصل

وقد وفد على الخديو وفد من رؤساء
الماسون التابعين لشرق مصر الكبير وخطب
أحدهم بين يديه بما مفاده
مولاي

إن الحفل الماسوني المصري قد انتدبنا
لتقديم التهاني بارتقاء جلالكم إلى عرش الحكومة
المصرية وليس بخافٍ على سموكم أن من هم
الماسونية مع تجردها من المسائل السياسية أن
نعين على تقدم النجاح والتقدم بتعليم الناس
حقوقهم وإيجابهم وإن هذه الصفة المميزة لها عن
سائر الجماعات السياسية قد جلبت لها حماية
الملوك الذين كانوا في كل زمان وحال يعدون
الانتماء إليها شرفاً وإن الحفل المصري الذي
جدد انتظامه من عهد قريب قد حصلت له
رعاية والدعم المعظم وقد اتينا نصرح بين يديكم
أنه يمكن لسموكم أن تعتمدوا على مساعدة الماسونية
في كل ما يتعلق بتوفير أسباب التقدم والنجاح
في الديار المصرية

وأنا تمنى بصدق النية أن يقوى سموكم على
اتمام الأعمال التي فتم إلى الآن برعايتها رغبة في
نجاح وصلاح هذه الأرض القديمة . انتهى
فأجابهم على ذلك بما استفيد منه أنه مسرور
ما أظهروا له من العواطف وعالم بنبالة المقصد
الماسوني وأنه يعتمد على اعانتهم فيما يوفر أسباب
التقدم والتقدم لهذا التطرّف وأعدم على رعاية
محفلهم وحمايتهم وقال أنه قد أظهر لكانس سره
الخصوص قبل ورودهم إليه مقدار سروره
بوفود الوفد الماسوني عليهم ثم ذكّرهم بعد ذلك

جليل المباني وبرهانا بالفخر لا يعادله ثان على
وجود عبدكم مشولاً بفيض النظر الملوكاني وبما
انني مهما بذلت من الوسع والمقدرة لا يفاء ذرة
من الشكرات المفروضة على هذه العناية والآلاء
أرى ذاتي عاجزاً بالكفاية عن حق الإبقاء
والإداء فلذا رفعت إلى مفرّ أجابة الرب القدير
أكف الادعية الخيرية ببقاء عمر وعافية وارتقاء
شأن وشوكة الحضرة السلطانية مشنوعة بتكرار
الدعوات المستجابة بدوام موفقية فحانكم وبمقتضى
منيف إرادة الجنب السلطاني السنية قد صعدت
رسماً إلى قلعة مصر في الساعة العاشرة من يوم
الخميس وهناك قد أعلنت الكيفية لجميع من
حضر من العلماء والإشراف والوجوه والأعيان
والرؤساء الروحانيين والمأمورين الأجانب
ولكافة الأهالي وأطلقت لذلك المدافع ثم أخذت
يزمام الحكومة وبدأت بظليل ظل الحضرة السنية
الملوكانية بمباشرة أمور الخديوية عالماً علم اليقين
أن سلامة الخديوية المصرية وسعادتها وموفقية
عبدكم الكاملة بحصلان بالثبات على قدم العبودية
والنايعة للسلطنة السنية وإن بقاءها لا يقوم إلا
بالصدقة والإخلاص للذات السنية الملوكانية
فأستمر على هذه الطريق وأصرف الوسع والمقدرة
بالإتمام لاستحصال راحة ورفاهة أهالي مصر
وسكانها والتفمس اعراض ذلك لعالي أعتاب
الحضرة السنية السلطانية متخذاً ذلك وسيلة
لإستيفاء توجهات فحانكم العلية وفي جميع
الأحوال الإرادة والفرمان لحضرة من له الأمر
انتهى .

في احوال مصر وابان لم مفاسده واعتماده على
مساعدة قوى الامة وصدق ميلها اليه
وقد ورد من بيت رونشيلد تلغراف
يهشون به الخديو بارتناكي الى كرسي الخديوية
ويذكرون ان هذا التغيير قد ازال الكثير من
المصاعب التي حالت دون نفوذ شروط الميثاق
المهم بينهم وبين الحكومة المصرية متعلقا بفرض
الاملاك الموهوبة

فصل

« سفر الخديو اسمعيل »

وفي يوم الاثنين ٢٠ يونيو سنة ١٢٩٩ سافر
الخديو السابق اسمعيل باشا من القاهرة الى
الاسكندرية ومنها ركب البحر وسافر على الباخرة
(المحروسة) الى محل اقامته باوروبا
وقد كان ذلك اليوم (الاثنين) من ايام
القاهرة المعدودة ازدحمت في صبحه العربات
والاقدام على ابواب السراي للتوديع ونوارد
الدوات والوجهاء والعلماء على الامير السابق
يظهرون له عواطف الاسف وعلام الجبل
ولما كانت الساعة العاشرة ونصفا اقبل
الخديو الحالي على والد له وداعه وعند الساعة الحادية
عشرة خرج الخديو السابق متوكئا على تجلج
فصعد الى العربة وجلس الخديو الجديد الى
يساره وركب بعدها الامراء والدوات والاعيان
وكانت العساكر منتفلة على الجانبين صقفا
مسلمة على الامير السابق والموسيقى العسكرية
تصدح بالحنان الوداع حتى وصل الموكب الى
المحطة فوقف الخديو مودعا والدته وعيانه
مغرورفتان بالدموع فضحة والدته اليه وقنه حاج

ذلك المنظر خاطره فوقف يخطف في الحاضرين
بالتركية خطبا مؤثرا ثم التفت الى تجلج الخدين
الجديد وخاطبة مودعا فقال :

لقد اقتضت ارادة سلطاننا المعظم ان نكون
يا اعز البنين خديو مصر فاصيبك باخوتك
وسائر الال يرّا . واعلم اني مسافر ومودعي لى
استطعت قبل ذلك ان ازيل بعض المصاعب
التي اخاف ان توجب لك الارتباك على اني
وانت مجزمت وعزمتك فانتع رأي ذوي شوارك
وكن اسعد حالا من ابيك . اه

وكان من اشد تلك المناظر تأثيرا في النفوس
منظر العبدان والجواري يودعون سيدهم وسيداتهم
يادمع مزجت بدماء القلوب ويرفعون اصواتهم
بالبكاء حتى كادت الارواح تزهق حزنا وغما
ثم ركب القطار الخصوصي وسار فوصل الى
الاسكندرية في الساعة الرابعة بعد الظهر فاستقبله
بها في محطة القباري محافظ المدينة وبعض امراء
العسكرية وكثير من الرؤساء والوجهاء ثم ركب
الزورق المعدلة فتبعته زوارق المشيعين ولما
وصل الى سفينته (المحروسة) اطلقت المدافع
انذانا بوضوله ورفعت له البوارج الاجنبية
الوئها ولما بلغ سطح السفينة التي على من حوله
السلام ثم امال وجهه الى الثغر فرماه بنظرة
المودع الاسف فغلبه الدمع فابكى كل من رآه
ثم عاد المودعون من الباخرة فارفع دخانها
واندفعت تشق العباب الى ان غابت عن الابصار

فصل

(مرتبات البيت الخديوي)

ومن ذلك الوقت اخذ رجال الحكومة

ينظرون في أمور البلاد فعين مجلس النظار
رواتب الخديو وآل يتو على ما في البيان الاتي

جنيه

لخديو ١٠٠٠٠

لوالدته ٢٥٠٠

لحمو ٢٠٠٠

لخديو السابق ٢٠٠٠

لوالدته ٢٥٠٠

لحمو الباقيات في عابدين ٢٦٠٠

لتوحيد هائم ١٨٠٠

لحسين باشا ١٨٠٠

لحسن باشا ١٨٠٠

٢٠٠٠٠

ولما رُفِع القرار الى الخديو تنازل عن

٢٠٠٠٠ جنيه من راتبه الشخصي وامر بضمها

الى راتب والده فصار معينه بذلك ثمانين الف

جنيه ومعين الخديو السابق خمسين الفاً ثم امر

بالغاء الراتب المعين لوالدته وحمو ومقداره

خمسة وخمسون الف جنيه فصار مقدار المعينات

لآل البيت الخديوي ٢٤٥٠٠٠ جنيه

فصل

(وزارة شريف باشا)

وصدر الامر بعد ذلك بطلب اسماء المسجونين

وبيان جرائمهم ليصدر العفو عن يستغنى منهم

واستعنت الوزارة جرياً على العادة المألوفة في

مثل هذا الانقلاب ليُقَرَّها الامير الجديد او

يختار غيرها فقبل الخديو استعفاءها وتشكلت

الوزارة الجديدة على هذا الوجه

شريف باشا للرئاسة والخارجية والداخلية

اسماعيل ابوب باشا للمالية

عثمان غالب باشا للجهادية

مصطفى فهمي باشا للاشغال

محمود سامي باشا للمعارف

مراد باشا حلي للقانية

وهذا معرب صورة الرقم الذي ارسله

الخديو الى شريف باشا بشأن تأليف الوزارة

(رقم الخديو الى شريف باشا بشأن

تشكيل الوزارة)

ياوزيري العزيز

لقد استعنت الوزارة فاكثرك بتشكيل وزارة

جديدة ولا ازبدك بحقيقة الحال علماً

ولما قضت العناية الازلية بتوليقي امر بلادي

جعلت علي واجبات ليس من هي الا النهوض

بها بامانة وشهامة على علي بمقدار صعوبتها

وجسامة المطالبات المتراكمة علي مع الارتباك

والفترة المالية التي انتزعت منها الخواطر اذ

وقفت حركة التجارة واوجدت فترة في البلاد

لم تقع في مصر من قبل على اني عظيم الميل

الى بلادي شديد الرغبة في تحقيق آمال الامة

التي اظهرت السرور بولائي وفي اخراجها من

هذه الحال السيئة ومع هذه العواطف فاني عازم

عزماً اكيداً على بذل الجهد وصرف الهممة الى

الناس احسن الوسائل لازالة هذا الاختلال

المفسد لكثير من المصالح وذلك بتقرير الاقتصاد

الحق القانوني في نفقات الحكومات ورعاية

الامانة والاستقامة في الخدم العمومية واصلاح

شؤون الهيئة القضائية والهيئة الادارية تلك هي

الوسائل الاولى التي يهمني اتخاذها لتنفذ بها

الملكة على استرجاع قوتها وتوسيع موارد ثروتها

لا اتحول عنه فعلينا بأن يد شوري النواب ونوسع
قوانينها لكي يكون لها الاقتدار في تنجج القوانين
وتصحح المآزير وغيرها من الامور المتعلقة بها
وبحسب مقتضيات الاحوال صار انتخاب هيئة
جديدة بمعرفتكم وتحت رئاستكم واني معتقد في
مأموري الحكومة المصرية الصديق والاشقة
ومؤمل بانهم يسرون في المستقبل بالسيرة المرضية
ويعرفون ان اعظم الغنى غنى النفس واعلى
الشرف شرف العنة واعلى الخلق خلق الاستقامة
واقوم الطرق طريق الحق والعدل فاول ما
يجب المبادرة اليه من الامور هو دفع المشكلات
المالية التي هي منشأ الصعوبات كلها فليزم بذل
المساعي المتفانية لايصال الحقوق الى اربابها
مع ملاحظة مصاريف الحكومة ومحنة المسألة
وان كانت صعبة بسبب المضائق الحاصلة الا انه
من المأمول حصول التخلص منها باتخاذ التدابير
الحسنة ولا شك انكم تبدلون في هذا السبيل
جهدكم بالاتحاد مع سائر النظار ويجب علينا
اصلاح المحاكم والمجالس لانها في ملجأ ارباب
الحقوق وبها يأخذ الضعيف حق من القوي
ويجب علينا ايضاً دوام السعي في تعمير التربية
العومية لتتوثر اذهان الاهالي بتحصين حال المدارس
وتسبق نظامات مثبته لما على الوجه المرغوب
وايضاً يجب الاهتمام بالاشغال العمومية النافعة
وتوسيع دائرة الزراعة لانها منبع الغنى في النظر
المصري والتجارة ايضاً ما يجب الاعناء بشانه والسعي
في تكثيره باعتناء الحرية لما مع الاهتمام باصلاح
ما يلزم اصلاحاً من احوال الادارة في جهات
الحكومة باجمعا وراحة العباد على قدر الامكان
فهذه هي الامور التي اظنها سبل الرشاد ومنافع

وانجاز وعودها ووفاء عهدها . الا ان ادراكي
لهذه الغاية التي هي موضوع آسالي توقف على
مساعدة الامة بجهولها ووجود الغيرة الوطنية في
قلوب مأموري الحكومة وصديق العزيرة في
الذين يساعدوني على ادارة الاعمال مسئولين
ما يفعلون ويبنون ان لا اغتد هاته المساعدات
ولا اقدم من الله الكريم مدداً وانك ستبقي
بما كلنتك به على الوجه الموافق لبني وللغاية
التي اسعى اليها فاقبل يا وزير العزيرة تأييد
مودقي الصادقة (محمد توفيق)

وبعد التحية كذلك الى عبدة النظار
بمشور مؤرخ في ١٤ رجب سنة ١٢٦٦ غرة ٢ ظفر
يو افكاراً واراءاً ومقتضى سياستهم واجراءات
حكيم ومنه صورته

(صورة الامر العالي الصادر مجلس النظار
بتاريخ ١٤ رجب سنة ١٢٦٦)

ان الغاية الاولى سلت زمام الحكومة المصرية
الى هذا فضلاً منها واحداً فقد تفرقت ايام
شرع بذلك من موصي الانتم وسلطان الاعظم
نصر الله فيه نعم لا يردى شكرها الا بحسن
القيام باداء وظائف ذلك المقام وهذا مما يكون
غرفته تعالى فعلي السعي والاجتهاد في عملة
مصالح العباد وادارة امور الحكومة على محور
الاستقامة واني اعلم ان المقام صعب ولكن بحسن
إخلاصي وبمراعاة من حسن القول من الناس
جميعاً خصوصاً من سكان الديار المصرية عمومًا
ومن المأمورين كافة اعتقد ان ذلك الصعب
يكون ويحصل التيسر واعلي انت الحكومة
المدبورة بزم انت تكون شورية ونظارها
مسئولين فاني التفت هذه القاعدة للحكومة مسلكاً

رجاء في تلغراف من باريس أيضاً ان
فرنسا وإنكثرة تمهلات الباب العالي في ابلاغ
صورة فرمان لها الى يوم الاثنين وهو فرمان
المثبت لخدوية توفيق باشا فاذا مضت هذه
المهلة ولم يبلغها فرمان تعزات على المناداة
باستقلال مصر

وتقيماً للفائدة ثبتت هنا صورة فرمان سنة ٧٢
معرفة وهي هذه :

فرمان سنة ٧٢

(بعد الديباجة)

قد نظرنا بعين الاهتمام الى طلبك المتعلق
باصدار خط سلطاني بجميع بالتفصيل والتغيير
اللازم جميع المخطوطات الصادرة بعد فرمان المانع
للمرحوم الوالي محمد علي باشا الحكومة الاثرية
سواء كانت تلك الفرمان متعلقة بكيفية الخلافة
او بالحقوق والامتيازات الجديدة الممنوحة مراعاة
لحال الخديوية وسكانها . فهذا فرمان من شأنه
ان ينسخ في المستقبل حكم تلك الفرمان جميعها
با يتضمه ما سياتي بعد . ويكون دائماً نافذاً
مرعي الاجراء

ان كنية وراثه الحكومة المصرية المقررة في
فرماننا الصادر ثاني ربيع الاخر سنة ٧٥ قد
غيرت على وجه ان تنتقل الخديوية من منبوى
كرسيها الى كبر ابنائها ومن هذا الى بكر ابنائها
ايضاً وعلم جراً علماً بان ذلك ادنى الى المصلحة
واشد ملائمة لاحوال البلاد المصرية

واختصاصاً لك بانعطاني الذي صرت له
اهلاً بحسن سعيك واستقامتك واجتهادك وامانتك
وانبأتاً لذلك اجعل قانون الوراثة لخدوية مصر
ومتعلقاتها وما يتبعها من البلاد وقائمية سواكن

العدل والبداد وممالك تدبير الممالك في
جميع الاقطار فالامل ان تصرفوا همكم في رؤية
امور الحكومة متحدثين في القلوب متفتحين في
الاافكار وفتنا الله الى ما فيه الخير والصالح انه
ولي التوفيق

فصل

«الفرمان»

وفي ٢٨ يوسو عام ١٨٧٩ ورد تلغراف
من باريس متيناً بان الباب العالي ارسل الى
الدول منشوراً يبين بـ كيفية تنازل اسمعيل
باشا والغاء فرمان الصادر عام ١٨٧٢ ويؤكد
مع ذلك انه عازم على ان يحفظ لمصر ما لها من
امتيازات الاستقلال الاداري فارحس اولياء
مصر من هذا الامر خيفة واختلعت فيه اقوالهم
اختلاف ظنونهم حتى ورد بالتلغراف ثانية ان
الدول توافقت على معارضة منشور الباب العالي
بانبات ذلك فرمان وتأيد ما منح به من
الحقوق والامتيازات للحكومة المصرية فاتفقت
الاجمال بذلك وافق الناس ان الدولة العلية
ستعدل عن هذا الفصد ثم ورد تلغراف آخر
بنبي بان الباب العالي اصدر منشوراً ثانياً يتعلق
بفرمان سنة ٧٢ ومناداه ان السلطان رأى ان
يثبت لخدوية مصر الحقوق والامتيازات الممنوحة
في ذلك فرمان لا بواسطة الدول ولكن من
تلقاء نفسه واعتبه تلغراف من الاسنانة يقول
انه اذا لم يقرر السلطان احكام فرمان الصادر
عام ٧٢ في فرمان الذي سيبعث به الى الخديوي
الجديد يتعين على فرنسا وإنكثرة اذ ذاك ان
تطلب الاستقلال التام للحكومة المصرية

وموضوع ونواحيها كما تقدم بيانه بحيث تكون
الولاية لذكر ابائك ثم لذكر ابناءك من بعد فاذا
لم يرزق من ولي الخديوية ولذا ذكرنا كانت
الولاية من بعد لأكبر اخوته أو لأكبر بني اخيه
الأكبر كما نقرر ولا تكون هذه الورثة في
أبناء البنات

ولاجل تأييد هذه الأحكام يعني أن تكون
الوصاية في حال كون الوارث قاصراً على
الصورة الآتية وهي

إذا توفي الخديو وكان كبير وولده قاصراً
أي غير بالغ من العمر فإني عشرة سنة يكون
هذا القاصر بالخيف خديواً بحسب الورثة فيصدر
اليه فرماناً بوجه السرعة وإذا كان الخديو
المتوفى قد غلظ قبل وفاته سلوكاً للوصاية وعين
كاتبها وكتبه إدارتها فكله ثبت بشهادة
أثنين من رؤساء حكومتهم فأولئك الأوصياء
يقتضون أن ذلك على أئمة الأقاليم عقيب وفاة
الخديو ثم يهتدون بذلك إلى الباب العالي ليشرح
في مناصبهم ولكن إذا توفي الخديو بغير وصية
وكان ابنه قاصراً فيجلس الوصاية عندئذ والى
من يتولى إدارة الداخلية والخارجية والمالية والخراجية
والحقانية ومن قائد العسكر ومفتش المدرسات
فيضع هؤلاء الديارات ويتخون الخديو وصياً
بإجماع الرأي أو بعائنه فإذا تساوت الآراء
لاثنين من المختين كانت الوصاية لأرفعها رتبة
باعتبار الترتيب السابق من الداخلية فما بعدها
ويشكل مجلس الوصاية من الباقين فيباشرون
جميعاً أمور الخديوية ويعرضون ذلك لسلطان
السنة ليصدق عليه بالفرمان الشريف وكان
لا يجوز تدويل الوصي وتغيير هيئة الوصاية قبل

انتهاء مدتها في الصورة الأولى أي فيما إذا كان
تنظيمها بحكم وصية الخديو المتوفى فكذلك لا تغير
في الصورة الثانية وإما إذا توفي الوصي أو أحد
أعضاء مجلس الوصاية في خلال تلك المدة فينتخب
بدل الأول أحد أعضاء المجلس وبدل الثاني
أحد ذوات المملكة ويتعبد بلوغ الخديو القاصر
ثلاثي عشرة سنة يكون راشداً فيباشر إدارة أمور
الخديوية وذلك ما نقرر لدينا واقتضت إرادتنا
السلطانية

ولما كانت تزايد عمار الخديوية المصرية
وسعادة حالها ورفاهة سكانها من أهم الأمور
لدينا وكانت إدارة المملكة المالية ومنافعها المادية
المتوقف عليها تكامل وسائل الراحة وتوفير
أسباب السعادة قائمة على الحكومة المصرية رأينا
أن نذكر كيفية تعديل الامتيازات وتوضيحها على
شرط بقاء جميع الامتيازات الممنوحة سابقاً للحكومة
المصرية وذلك أنه لما كانت إدارة المملكة الملكية
والمالية بجميع فروعها وأحوالها ومنافعها قائمة
بالحصر على الحكومة ومتعلقة بها وكان من المعلوم
أن إدارة أي مملكة وحسن انتظامها وتزايد
عمرانها وسعادة سكانها ما لا يتم إلا بالتوفيق
والتطبيق بين الإدارة العمومية والأحوال والموقع
وإمزجة السكان وطبائعهم فقد منحنكم الرخصة
المطلقة في وضع القوانين والأنظمة الداخلية
حسب الحاجة والضرورة

ولاجل تسهيل تسوية المعاملات سواء كانت من
قبل الرعية أو من قبل الحكومة مع الأجانب
وتوسيع نطاق الصنائع والحرف وتوفير أسباب
التجارة منحنكم أيضاً الرخصة الثامنة في عقد
المشاركات وتجديد المفاوضات مع ما موري الدول

الاجنبية في امور الجمارك والتجارة وسائر المعاملات
ال تجارية مع الاجانب في امور الملكية الداخلية
وغيرها على شرط ان لا يكون ذلك موجباً
للاخلال بمعاهدات الدولة السياسية

وأكون خديو مصر جائزاً حتى التصرف
المطلق في الامور المالية فقد أعطيت له الرخصة
في عقد القروض من الخارج بغير استئذان
عندما يجد لذلك لزوماً على شرط ان يكون
القرض باسم الحكومة المصرية

وبما ان امر المحافظة على الملكية وصيانتها
من الطوارق - وهو اهم الامور واحوجها الى
العناية - من اقدم الوظائف المخصصة بخديو مصر
فقد منحه الاذن المطلق بتدارك اسباب
المحافظة وتنسيقها على مقتضى ضرورات الزمان
والحال ويتكثير او يقلل عدد العساكر المصرية
الشاهانية على حسب اللزوم بغير تفيد ولا تحديد
واقبنا كذلك لخديو مصر امتيازه التديم

بمخ الرتب العسكرية الى رتبة ميرالاي والملكية
الى الرتبة الثانية على شرط ان تكون المسكوكات
المضروبة في مصر باسمنا الشاهاني وتكون اعلام
العساكر البرية والبحرية في القطر المصري كالاعلام
عساكرنا السلطانية بلا فرقي او تميز

ولا يجوز لخديو مصر ان ينشئ البوارج
المدعمة بغير استئذان اما سائر السفن والبوارج
ففي استطاعته ان ينشئها متى شاء

ولاجل اعلان الاحكام السابق بيانها وتأنيدها
اصدرنا اليكم هذا فرمان الجليل القدر من
دياننا الجايوني واعطي لكم سناً ومعدلاً وشارحاً
للخطوط الشريفة والاوامر المنيئة الصادرة الى
هذا التاريخ سواء كان في وراثته الحكومة المصرية

وفي كيفية الرصاية او في ادارة الامور الملكية
والعسكرية والمالية والمنافع العمومية وسائر الجهات
على شرط ان تكون احكام هذا فرمان الجديدة
نافذة مريجة الاجراء على ممر الزمان فائدة مقام
احكام الفرمانات السالفة على ما اقتضته ارادتنا
السلطانية

فينبغي ان تعلموا قدر اظف عنايتنا ونؤدوا
الشكر لها وتصرفوا المهمة الى تنظيم الادارة على
محو الاستقامة والى الاخذ باسباب وقاية الرعاية
واصلاح شؤونها وتأيد راحتها على حسب ما
فطرهم عليه من الفطرة والاستقامة وحسن الاخلاق
وما وقفتم عليه من احوال تلك الجهات وان
تراعوا احكام الشروط الواردة في هذا فرمان
الجديد مع تأدية المائة وخمسين الف كيس
المضروبة على الدبار المصرية خراجاً سنوياً في
اوقاتها المعبية الى خزينةنا العامة السلطانية على
الترتيب والقواعد المريجة

فصل

ومضت مدة بعد تلغراف الباب العالي
المؤذن بولاية توفيق باشا ولم يرد فرمان السلطاني
المؤيد لذلك فاختلعت الآراء والظنون في امره
واسباب تأخر الباب العالي عن اصداره فقال
بعض الناس ان له في ذلك ارباً سياسياً موضوعة
ازالة استقلال مصر الاداري والغاء امتيازاتها
المقررة . وظن غيرهم انه لا يحاول ذلك الخال
ولكنه يروم التذرع بتأخير فرمان الى الحصول
على المساعدة المالية . وزعم اخرون انه يريد
من التصدين إلا ان بعض رجاله من الميل
الذاتي والغرض الخصوصي ما يدعو الى تأخير

جميع الامتيازات التي كان اسمعيل باشا الخديو
السابق يتمتع بها

فصل ٥

ولقد تخللت هذه الاحوال بعض حوادث
تستحق الذكر منها صدور الامر الى نظارة
الجهادية بصرف عشرة الاف من الجند المجندين
تحت السلاح وجعل الجيش العامل ١٢ الفاً
فقط ومنها تأليف لجان من الافرنج غايتها
تقديم عرائض الى قناصلهم برضائهم عن الاصلاح
المشروع فيه ويتقنون بها من دولهم منع تدخل
الاجانب في احوال مصر وقصر النظر فيها على
الوطنيين ومنها في شهر لولايو سنة ٧٦ ان ضباط
الجهادية رفعوا الى الخديو عريضة وقعوا عليها
جميعاً يلتمسون بها رفع ناظر الجهادية واستبداله
بغيره لاسباب ذكروها فتناقلت الالسن هذا
الخبر وكثرت القالة في شأن ذلك ثم علم ان
من هذه الاسباب عدم صرف المعينات اليومية
تقوياً بدعوى ان ما يعطى لهم من الافوات
ناقص عن المقدار المعين او فاسد لا يصلح
للطعام وعدم النظر في امور المستودعين الذين
قطعت عنهم المعينات فسامت حالهم وضاعت
ابواب رزقهم . ومنها حصول الاشاعة بان الحكومة
لا تمنع رياض باشا ونوبار باشا من العودة الى
وزارة خیر الدين باشا (هي التي كانت معارضة
في امر الفرمان موجبة لتأخير صدوره وقوله
جميع الامتيازات ينبد ان الباب العالي قد
عدل عما اتي به التلغراف المثبت قبل هذا من
رغبته فيما ان تعرض عليه الحكومة المصرية ما
تروم ابرامه من المعاهدات

الفرمان وكانت لجنة اصحاب الرأي الاول مسببة على
ما بدا من الباب العالي من العزم على الغاء بعض
الامتيازات الاستقلالية كالورثة لكبير الولد وابرام
المعاهدات وغير ذلك ما دافعت الدول عنه
واما اصحاب الرأي الثاني فكان دليلهم في بادئ
الامر مفصلاً على تذكر الماضي ومراجعة الحوادث
السابقة حتى شاع ما اوجب لهم طلباً جديداً وهو
ان الباب العالي ارسل على الحكومة المصرية حوالة
تقدية بتدبير واكثر من المال فأجيب بان اربناك
المالية يبع الحكومة من قول تلك الحوالة ودليل
اصحاب الرأي الثالث ان رئيس وزراء الباب
العالي يخبر النفس عن موالاة الامير الجديد
لا كراهة فيه ولكن قياماً بأمر من استطاعة
وكانت هذه اوراقه الى ذلك المقام . ثم ورد
تلغراف من لوندرة في ٣٠ يوليو سنة ٧٦ يخبر
ان الباب العالي قبل اجابة لطلب فرنسا بالتملكة
ان يقرر جميع الامتيازات الواردة في فرمان
سنة ٧٣ ولكن على شريطة ان التعديل يعرض
عليه المعاهدات قبل ابرامها فطلب السفيران
المدال قوله : يعرض عليه : بكتابة : بخيرة :
وضرحاً بانه اذا تقررت جميع امتيازات سنة ٧٣
بغير احتياط ولا استدراك يراد اخراج مصر واما
اذا تمت تلك الامتيازات فالل الخراج ينقص .
ثم اعتبه تلغراف آخر ورد من لوندرة في التاريخ
فانه مآلة ان الوزارة العثمانية (١) قد اجمعت
السبر لا يارد سبر التكملة والوسيو قورينه سبر
فرنسا الى ما طلبه وقررت للخديو توفيق الاول

(١) قوله الوزارة العثمانية (اي وزارة

عالي باشا) يؤخذ منه ان الوزارة السابقة (اي

الديار المصرية فتناقلتها الناس واكثروا فيها
من التأويلات والظنون . ثم ورد في تلغراف
من لوندرة ان مكاتب التليس قابل الخديين
فقال له جنابه انه رخص الى نوبار باشا في
الرجوع الى مصر الآن الوقت الحاضر لا يلائم
ذلك . وقد كتب رياض باشا الى بعض اصدقائه
انه يعود الى مصر في اوائل سبتمبر سنة ٧٩
وهذا ملخص ما جرى من المذاكرة بين
مكاتب التليس والخديين

قال المكاتب . نشرفت بمقابلة الجناب
الخديو فذاكرته في احوال مصر الحاضرة فقال
لي اولاً انه لا يبرح مقيد اليد عن العمل حتى
يرد الفرمان ثم قال اما الوزارة الحالية (اسيه
وزارة دولتو شريف باشا) فليست برديئة بل
في مؤلفة من احسن من لدي من الرجال الا
انه يقال لي انه لا بد من فصل شريف باشا وهو
امريسير قوله ولكن اين اجد وزارة جديدة
قال المكاتب فذكرت له اسم نوبار باشا
فاجاب كلاً . . فاني وان اسفنت على ما كتبت
اليو بالتلغراف وان ابطلت تلك الكتابة الا اني
لا ارى من الملائم ان يعود حالاً بل ارى
(مراعاة لمجرد الملاممة السياسية) ان يبقى الان
بعيداً واما رياض باشا فهو صديقي بل صديقي
العزير وقد اشتغلت معه مدة طويلة فلا مانع
من رجوعه متى شاء ولكنه الان غائب . فمن
ترى غيراً صالحاً للرئاسة . ولا ينبغي ان ينسى
ان شريف ونوبار يتناقلهما منذ اعوام وان
الفتيان من رجالنا ليس لهم اختيار وان الاختيار
ضروري فلو امكن الصبر عشرة اعوام لما كان
الامر كذلك فان فينا كثيراً من الفتيان ذوي

الاحلية ولكن لا بد من الاختيار واما الوزراء
الاوروبيون فلا يصح الرجوع الى مسألتهم
فان ذلك الا إعادة خطأ جسيم . ولقد اشتغلت
مدة مع وزارة ولسون ودي بيلينار وكان لي معها
علائق ودايدة وقد علما اني لم اخدعها بل
سلكت مسلك الامانة على انهما لا يتكران ايضاً
اني اندرتهما اول الامر ان المسلك الذي يرومان
سلوكه يؤدي الى الخطاء وان ذلك الخطاء
لا يكون الاخير فكان ذلك امراً متعولاً وبناء
عليه فلا فائدة في الوزارة الاوربية ولكن فلتنق
لي الدول قليلاً ونهلي مدة ما فاذا لم اتجمع
واذا لم تصلح الاحوال بعد بضعة اعوام ولم يكن
التلاح راضياً والبلاد ناجحة فلترسل الوزراء او
ما شئت من مثل ذلك اما الان فنحن في مقام
الامتحان فلا يحسن باوريا ان تمسك علي وعلى
مصر طرق الفجاح

فقال المكاتب وعلى فرض ان لا يكون
على جلالكم اقتراح ما فاية ارادة مختارون
فقال لا بد ان تذكروا اولاً ان يدي لا تنطلق
الا بعد ورود الفرمان اما الوزارة فينبغي ان
تكون مصرية وطنية ولا تنكر اننا في حاجة الى
الاوروبيين نعمهم رؤساء ادارات اذا شئت
او وكلاء نظارات اذا رمت ولكن لا نروم
وزارة مختلطة مؤلفة من رجال سياسيين بل
نطلب رجالاً يعينونا على حكومة مصر نيابة
عن المصريين ثم نروم مراقبة ومحاسبة دقيقتين
ورجالاً مثل بارنج فانه يرى الواجبات فيقوم
بها ولا ينظر الى ما وراء ذلك مع حرصه على
ان لا يحصل التداخل فيما هو منوط به
... الا فلتقطع اسباب المخادعة والمناظرة

والاستقام

فصل

وجاء في تلغراف ورد من لوندرة بتاريخ
اول اغسطس سنة ٧٩ ان السير لا يارد والموسى
فورنيه طلبا ان يعرض فرمان تولية توفيق باشا
على الدول لكي يكون بمثابة معاهدة دولية وانه
من عزم فرنسا وانكثرة ان تضعوا قضايا الفرمان
المتعلقة بتحديد حقوق الباب العالي موضع البحث
وان ترفضها كل ما من شأنه ان يخالف سلطة
السلطان او يناقض المعاهدات السالفة

وفي ٤ اغسطس سنة ٧٩ ورد تلغراف من
لوندرة ايضا بنى بان قد كتب من الاستانة ان
فواد بك يسافر منها الى المحروسة غدا غدا
ليسلم فرمان التثبيت الى توفيق باشا وفي صحبة
يوم الاثنين ٢٢ شعبان سنة ٩٦ الموافق ١١
اغسطس سنة ٧٩ توجه الخديو الى المحروسة
مستصحبا وزراءه (ما عدا شريف باشا فانه
تخلف في الاسكندرية لاستقبال الفرمان وحامله)
ليحضروا جميعا تلاوة الفرمان السلطاني في سراي
القاعة فاستقبله بمحطة القاهرة اراؤعا واعيانها
وضربت المبة الى إعداد اسباب الاحتفال
فلوئت المنازل وزينت الطرق والشوارع وفي
مساء الاثنين أطلقت المدافع بالاسكندرية تبشيرا
بوصول الفرمان الذي قدم به علي بك فواد
كاتب سر الحاضرة السلطانية على الباهرة الممارة
(عز الدين) صحرا براهيم باشا فير محمد الخديو
في الاستانة فاستقبله رئيس النظائر شريف باشا
ومحافظ نجر الاسكندرية وغيرها من الاعراء
والذوات ثم توجه الى المحروسة فاستقبله في محطتها
ضابط المحروسة وتشريفاتي خديو وشاكر باشا

وما قلت الاستقام الا لانا قسما فرقا بدلا
من ان نتوازر وقد علموا ان يشتغل كل منا
في معارضة الآخر واعتبرا لا يافع البلاد ان
بضرها ولكن بما بسر هذا او ذاك ولا اروم
التنديد باحد ولكن المحادث قد افضت الى
ذلك في الماضي فلا بدع ان ابدل الجهد في
اجتياح في المستقبل ... الا فلتس ما مضى فقد
ارتكب الجميع الخطاء وافعل عنه الكفارات
فصار عليا ان نعيد الامر من اوله ولذلك فاني
اعارض اند المعارضة في رجوع ولسون ودي
بليدار كيف كانت حقها ولا الومها بل انني
على حسن نيتها وتصديها ولا اجزم بان سواها
يكون خيرا منها ولكن ليس في اوروبا غيرها
ولم يقع الاختيار على الذين لم ينجوا (سواء
كان ذلك بخطاه منهم او من غيرهم) على انها
اذا عاينا فاننا بعون الله لمصر ولكن قلنا
اختيارها للبلاد وما اعطى من سرار تولا مصر
حتى اننا اوطانها يعملي على التاكيد بان
رجوعها يكون محالنا لخطه القطر المصري على
خط سينم

وفي لاشكر الدول ولكن لا بد لي من
ايضاح خواطري اجنابا الخلاف في المستقبل
فاني اكره الخداع واذا اضرت اوروبا على ذلك
التعهد فلا اعارض بل انني ذبكت الوزيرين
بالموافقة بصفة كوفي صديقا واعينها بصفة كوفي
خديو مصر ولكي اتيمم النجاة على رجوعها فهي
خطاه سياسي وتعمد من نعمة ما يمكن ان
يشأ عنه اه

الى ان حلت الساعة الرابعة فقام الخديو وتبعه
النظار فصدحت الموسيقى بالانغام المألوفة
وأطلقت المدافع تعظيماً له وإجلالاً
أما صورة الفرمان على مقتضى الترجمة
الرسمية فهي

(فرمان تولية توفيق باشا)

(المعظم)

الدستور الاكرم والمعظم الخديوي الانخم
المحترم نظام العالم ونظام منظم الامم مدير امور
الجهور بالفكر الناقب متم مهام الانام بالرأي
الصائب مهدي بنیان الدولة والاقبال مشيد اركان
السعادة والإجلال مرتب مراتب الخلافة الكبرى
مكمل ناموس السلطنة العظمى المخوف بصنوف
عواطف الملك الاعلى خديوي مصر الحاضر
لرنية الصدارة الجليلة فعلاً الحامل لتبشيرات الهايوي
المرصع العثماني ولتبنائنا المرصع الجيادي وزير
سهر المعالي توفيق باشا ادام الله تعالى اجلاله
وضاعف بالتأييد اقتداره وإقباله

انه لدى وصول توفيعنا الهايوي الرفيع
يكون معلوماً لكم انه بناء على اتصال اصعب
باشا خديوي مصر في اليوم السادس من شهر
رجب سنة ١٢٩٦ وحسن خدامتكم وصدافتكم
واستقامتكم لذاتنا الشاهانية ولمنافع دولتنا العلية
ولما هو معلوم لدينا من ان لكم وقوفاً ومعلومات
تامة في خصوص الاحوال المصرية وانكم كنتم
لتسوية بعض الاحوال الغير المرضية التي ظهرت
بصر منذ مدة واصلاحها وجهها الى عهدتكم
الخديوية المصرية المحدودة بالحدود القديمة
المعلومة مع الاراضي المنضمة اليها المعطاة الى
ادارة مصر توفيقاً للقاعدة المتخذة بالفرمان العالي

وراشد حسني باشا ويوسف شهدي باشا واسماعيل
يسري باشا وسامي باشا وغيرهم من الامراء -
وكانت العساكر مصفوفة على جانبي طريق
المحطة تعزف بالخان التوبة ولما وصل النظار
أطلقت المدافع ائذاناً بوصول الفرمان وكان
بعية حامله ٢٤ تابعاً من الضباط والخدم فصاروا
جميعاً الى قصر النزهة المعد لتزولم وفي الساعة
الثانية عشرة من صباح يوم الخميس ٢٦ شعبان
سنة ٩٦ الموافق ١٤ اغسطس سنة ٧٩ انتظم
موكب الفرمان وتواردت وفود المهشين افواجاً
والجنود في الطريق منتشرة من قصر النزهة بشبر
حتى سراي الخديو ولما حلت الساعة الاولى
وبضع دقائق ظهر الخديو فصدحت الموسيقى
بالحانها ونادى الجند (افنديز جوق يشا) وكان
معه في العربة رئيس النظار وخيري باشا وطلعت
باشا فدخل قاعة الاستراحة بالقلعة وفي الساعة
١ والدقيقة ٤٥ سلمت الموسيقى وأطلقت المدافع
تبشيراً بفدوم الفرمان بحملة على بك فواد والى
جانبه في العربة علي باشا صادق محافظ الاسكندرية
فاستقبله النظار حتى دخل القاعة فلاقاه فيها
الخديو واستلم منه الفرمان فتبته ثم ألبس خالعت
باشا كركاً وتناول الفرمان فصعد يو على كرسي
ونادى - وكان جميع من حضر وقوفاً على الاقدام
ولما فرغ من تلاوته دخل الخديو قاعة الاستراحة
وتبعه علي بك والامراء والنظار ثم انتقل الى
محل الشرفيات فنوارد المهشون عليه وفي مقدمتهم
قناصل الدول والعلماء ورؤساء الاديان وامراء
العسكرية والمالكية والضباط والمأمورون وخدمة
الحكومة ثم تلامة المدارس والمحاسب واعضاء
مجلس النواب وعمد الاقاليم والتجار والاعيان

في معاهدات دولتنا العلية البرليقية وفي حقوق
متبوعة مصر اليها وإنما قبل اعلان الخديوية
المشارطات التي تعقد مع الاجانب بهذه الصورة
يصير تقديمها الى بابنا العالي وايضا يكون حائرا
للتصرفات الكاملة في امور المالية لكي لا يكون
مأذونا بعقد استقراض من الآن فصاعدا بوجه
من الوجوه وإنما يكون مأذونا بعقد استقراض
بالاتفاق مع المذاكرين المعاصرين او وكلائهم
الذين يتعينون رسميا وهذا الاستقراض يكون
مختصا في تسوية احوال المالية الحاضرة ومختصا
بها وحيت ان الامتيازات التي أعطيت الى
مصر في جزء من حقوق دولتنا العلية الطبيعية
التي خصت بها الخديوية وأودعت لديها لا يجوز
لان سبب او وسيلة ترك هذه الامتيازات جميعها
او بعضها أو ترك قطعة أرض من الأراضي
المصرية الى الغير مطلقا ولم يرد تأدية مبلغ ٢٥٠
الف ليرة عثمانية الذي هو اليركو المقر دفعه
في كل سنة في اوانه وكذلك جميع النفود التي
تضرب في مصر تكون باسما الشاهاني ولا يجوز
جمع عساكر زيادة عن ١٨ الف لأن هذا القدر
كاف لحفظ امية ابالة مصر الداخلية في وقت
الصلح وإنما حث ان قوة مصر البرية والبحرية
مرتبعة من احوال دولتنا العلية يجوز ان يراد مقدار
العساكر بالصورة التي تستب فيها حالة كون دولتنا
العية ثغارية وتكون رايات العساكر البرية
والبحرية والعلامات المميزة لرتب ضباطهم كرايات
عساكرنا الشاهانية ونياشينهم ولباس الخديو مصر
ان يعطى الضباط البرية والبحرية الى غاية رتبة امير
الاي والمملكة الى الرتبة الثانية ولا يرخص
لخديو مصر ان يشي سيفا مدرعة الا بعد الاذن

القاهرة في تاريخ ١٢ محرم سنة ١٢٨٢ الهجرية
توجه الخديوية المصرية الى اكبر الاولاد وحيث
انكم اكبر اولاد الباشا المشار اليه قد وجهت
الى عهدتكم الخديوية المصرية ولما كان تزايد
عمران الخديوية المصرية وسعادتها وتأمين راحة
كافة اهاليها وسكانها ورفاهيتهم في من المواد
التي لديها ومن اجل مرغوبنا ومطلوبنا وقد
ظهر ان بعض احكام الفرمان العالي الشأن الذي
على تسهيل هذه المصالح التجارية الميعة في
الامتيازات الحائقة لما الخديوية المصرية فديكا
نشأت عنها الاحوال المشككة المعاصرة المعلومة
فلذلك صار نصيب المواد التي لا يلزم تعديلها
من هذه الامتيازات وتأكيدا وصار تعديل المواد
المنتهضي تعديلها وتعديلها واصلاحها فانظر اجراءه
ان هو المواد الآتية وهي:

ان كانت واردات الخطة المذكورة تكون
تخصيصا وباسمائها باسم الشاهاني وحيث ان
اهالي مصر ايضا من تبعه دولتنا العلية والخديوية
المصرية ملزمة بمدايرة امور المملكة المالكية
والمالية والعديلية بشرط ان لا يقع في حيزهم اذني
ظلم ولا تعدي في وقت من الاوقات لخديوي
مصر يكون مأذونا بوضع الطامات اللازمة
لداخلة المتعلقة بهم وتأسيسها بصورة دائمة
وايضا يكون خديوي مصر مأذونا بعقد وتوقيع
المشارطات مع مأموري الدول الاجبية في
خصوص الفكر والتجارة وكافة امور المملكة
الداخلة لاجل رفقي العرف والصنائع والتجارة
والتساعها ولجل تسوية المعاملات السائرة التي
بين الحكومة والاجانب او الاهالي والاجانب مع
امور خاصة الاجانب بشرط عدم وقوع خالي

وحصول رخصة صريحة قطاعية اليه من دولتنا
العلية ومن اللزوم وقاية كافة الشروط السالفة
الذكر واجتناب وقوع حركة فحائلها وحيث صدرت
ارادتنا السنية باجراء المواد السابق ذكرها قد
اصدرنا امرنا هذا الجليل القدر الموضح اعلاه
بخطنا الهايوتي وهو مرسل صحة افتقار الاعالي
والاعاظم ومختار الاكابر والافاخم علي فواد بك
باشكاتب المايين الهايوتي ومن اعظم رجال
دولتنا العلية المختار والحامل للثبائين العثمانية
والجندية ذات الشأن والشرف

حرر في ناسع عشر شهر شعبان المعظم سنة
١٢٩٦ من هجرت صاحب العز والشرف . اد
وكانت الزينة بالمحروسة في مساء ذاك
اليوم ما يحل عنه الحد ويقصر عنه لسان الواصف
وكان من احسنها وايضا زينة سراي الاسمعية
اذ لمعت كراكب شموعها على الابواب وسطعت
شموس مصابيحها فاحذت بمجامع الالباب وهكذا
قل عن سراي محمود باشا شقيق الخديو وسراي
خيري باشا وغيرهم فانها كانت قصورا مجلية
بجمالي البهاء

وقد حصل مثل هذه الزينة في كثير من
الجهات الربنية وفي عشية يوم الاحد غاية شعبان
سنة ٩٦ و ١٧ اغسطس سنة ٧٩ عاد علي بك
فواد الي الاسكندرية علي قطار خصوصي ونزل
في السراي المعينة له وفي الساعة الخامسة اطلقت
المدافع اثنائا بسره

فصل

(استعفاء وزارة شريف باشا)

وفي الساعة الثانية بعد الغروب من ليلة

الاحد دعا الخديو الوزراء فوفدوا ممثلين
وبعد ذلك الاجتماع قدموا استعفاءهم غير مبني
علي سبب ظاهر فاختلنت في ذلك الآراء وتنوعت
الظنون واعتقد الناس ما كان وما لا يكون
فقال بعضهم ان ميل شريف باشا الي تأييد
كلمة الشورى في النظر المصري قد اوجب
فرق الاجانب من وزارته فعملوا في حملها علي
الاستعفاء كراهة ان يتم لما ذلك وقال اخرون
ان ليس للاجانب في هذا الامر يد وانما هي
ارادة الخديو المبنية علي قصد ترويج الاعمال
وتسيير الاشغال وتعميل الاصلاح

وبعد استعفاء وزارة شريف باشا تشكلت
الوزارة الجديدة علي الوجه الآتي :

ذو الفقار باشا للتحانية بالاصالة والداخلية
بالموكالة

مصطفى فهمي باشا للخارجية

حيدر باشا للمالية

عثمان رقي باشا للجهادية

محمود سامي باشا للاوقاف

محمد مرعشي باشا للاشغال

علي ابراهيم باشا للمعارف

اما رئاسة هذه الوزارة فقد نيظت يومئذ
بالخديو وكانت تعقد برئاسته جلسات مجلس المختار
ولقد كان فراغ نظارة الداخلية علي ايديها
موجبا للظنون المختلفة والآراء المتنوعة فقال
بعض الناس ان سيتولأها رياض باشا بارادة
الخديو وسعي قنصل انكلترة وقبل غير ذلك الي
ان صدر امر الخديو بان يوسد منصبها الي
منصور باشا يكن وان يكون خليل باشا يكن وكلاهما
وهذه صورة الامر الصادر الي كل من

النظار عجيب . قال

بما ان مجلس النظار صار الغائب وإعطائه
ونقرر لدينا ان يكون كل وزير مسئولاً عن
الاشغال المنوطة بإدارة نظارته وإن المواد التي
كانت جارياً تقديمها ورؤيتها بذلك المجلس
يكون النظر فيها من الآن فصاعداً بمجلس يجري
انعقادها بمعيننا من النظار تحت رئاستنا وكل من
النظار اذا وجد عنه اثبات من هذا القبيل
يستحب معه اوراقها ومعلوماتها عند حضوره
الى المجلس لاجل رؤيتها وحصول المداولة فيها
حسب اللازم فعلى هذا وما هو معلوم لدينا
فيكم من كمال اللباقة والاعطية قد عيناكم بالمرأى
على ديوان وإصدارنا امرنا هذا لكم للمعلومية
والمداولة في شأنه اشارة ما مقرر حكم هذه المكال
الاعتناء والاعتناء على الوجه المطلوب كما هو
مطلوب . انتهى

وصدر امر الخديو بان يكتب الى رياض
باشا بالتعريف ان يعود الى النظر المصري
على اول باخر ثمرد اليه فكمثر تحدث الناس
في هذا الامر وذعب أكثرهم الى ان رياض
باشا سيؤلى نظارة الدخيلة وإن الخديو سيكون
على قريب على استدعاء نوبار باشا أيضاً ليؤايد
رئاسة الوزارة وذعب البعض الى ان رياض
باشا سيكون رئيساً للوزارة ولكن الى اجل
محدود يريدون بذلك انه سيتم في هذا
المصعب الى ان يصح لاكثر ان تنفذ مقاصدها
ياكره الخديو على استدعاء نوبار باشا طامعهم
ان الخديو انما يكره رجوع باشا النظار اليه الى
مصر ويحتمل حساسة الى غير ذلك ماكثر فيه
تحدث الناس في ذلك العهد

(وزارة رياض باشا)

وفي يوم الاربعاء الواقع في ٢٠ سبتمبر سنة
٧٩ و ١٧ رمضان سنة ٩٦ وصل رياض باشا
الى الاسكندرية ومعه ولدها ومنها توجه الى
الحروسة على قطار الاكسبريس وقد استقبله
في البحر وشيعة الى المحطة كثير من الوجهاء .
واستقبله كذلك في محطة الحروسة مأثور ضيافته
وطونيو بك مأثور التشرفات الثاني مرسلاً
من قبل الخديو ثم توجه الى حضرته وتشرف
بقابلته مقابلة خصوصية وقيل انه رفع اليه لائحة
تطاولي على بيان تنظيم الادارة المصرية وفي
يوم الاحد الواقع في ٢١ سبتمبر سنة ٧٩ و ٥
شوال سنة ٩٦ كلفه الخديو بتشكيل وزارة
جديدة برئاسته بعد ان قدم الوزراء استعفاهم
وهذا معرب الرقيم الذي أرسل اليه في
شأن ذلك

(صورة امر الخديق)

(الى رياض باشا بتشكيل الوزارة)

عزيزي رياض باشا

لم اقصد بترأسي على مجلس النظار ان اعيد
السطوة الشخصية وإنما راعيت في ذلك ضرورة
الحال وملت مع الرغبة في تقريب علائقي بأعضاء
الوزارة فلم يكن في خاطري عزم نهائي خصوصاً
فيما يغاير المبدأ الذي اتخذته يوم ولايتي وهو
ان احكم مع مجلس الوزراء وبمجلس الوزراء
فهذا هو المبدأ الذي يرتفع الى الامر
الصادر في ٢٨ اغسطس سنة ٧٨ فلا يتعلق
بان لا يكون مرعي الاجراء على الدوام فانك
نعلم عراطني المتجذبة الى هذا الامر ولا تحيل
أفكار الاستقامة والنجاح والنظام والاقتصاد التي

اروم ان ارامها منتشرة في ادارات البلاد
وفي علي انك توافق على هذه العواطف
والافكار وانك عازم على ان تصرف همك
بحملها الى اجراءها

ولست اجهل عظم اخلاصك للبلاد وادارتها
وانك تروم ان نبذل المجهود في سبيل المحافظة
على استقلالها

ولذلك فاني مع الثقة وحسن البين اكلتك
بتشكيل وزارة جديدة واجعل بين يديك رئاسة
مجلس النظار حافظاً لنفسه حتى الحضور في
اجتماعاته وان اتولى رئاسة كل ما مست الحاجة
الى ذلك

واني على يقين من انك ستعتني بما اعتناء
بانتقاء رفقاتك الوزراء الذين سترفع في اسماءهم
لا صدق على توظيفهم

وبعد ان تتألف الوزارة تأخذ في الاشغال
على وفاق النضاي الواردة في الامر الصادر في
٢٨ اغسطس سنة ١٨٧٨ فانه لا يزال مرعب
الاجراء في جميع احكامها التي لم يغيرها امرنا هذا
ثم ان المحافظين والمدبرين ومأموري الضبطية
ووكلاء النظارات وكتبة اسرارها ومفتشي
المديريات ومدبري الادارات المهمة جميع هؤلاء
يجب ان يكون نصيبهم او عظمهم بعد المناوضة
فيه بمجلس النظار وتعلق ارادتي

واما سائر الموظفين فيعينون او يعزلون
بامر يصدر رأساً من النظارة التي هم تابعون لها
ولا ينبغي عنك باعزيزي رياض باشا اني
في شغل شاغل من المسائل المهمة ولا اري من
حاجة الى ان اذكرك في جملة تلك المسائل
باهية تقرير ميزانية الدخل والخرج السنوية على

الوجه النظامي وبالترتيب النهائي لامور الفصيل
الشديد العلاقة باصول الميزانية وتنظيم احوال
المالية المتأخرة الشاملة لجميع المصالح المستوجبة
لإطلاق اهتمامنا الحماجة لمعظم عنايتنا

وفي علي اني استطيع الاعتماد عليك في
حل هذه المسائل وما شاكلها من المهمات وانك
بالنظر الى حسن اختيارك وحبك الوطني لا تهمل
شيئاً مما يعود على احوال البلاد الراحة بالاصلاح
الحقيقي الذي نتمناه جميعاً والذي يجب على كل
منا ان يبذل جهده في تهذيب سبيله

واقبل يا عزيزي رياض باشا عواطف
مودتي الأكيدة

التوقيع محمد توفيق
وصدر من سراي عابدين في ٢١ سبتمبر
سنة ١٨٧٩

رفع رياض باشا الى الخديو العريضة الاتي
تعريرها :

(عريضة رياض باشا الى الخديو المعظم)
مولاي

لقد تنازلتم الى تكليفي بتشكيل وزارة جديدة
فشكرت لجنابكم السامي ما اعزوني اياه من الثقة
التي اعلم حقيقة مقدارها وما اختلج في خاطر
سموكم من عاطفة الاعتماد على اخلاصي للوطن
وادارته

وغاية ما اتنى هو تحقيق العواطف الكريمة
التي اوضحها مولاي في هذه الفرصة وجل ما
ابغى هو ان اساعد بما يصل اليه امكاني مع موازنة
رفقاء لم مثل هذه المتاحد لانقاذ وسائل التقدم
الازلي ووسائل النجاح التي اتخذها مولاي
اساساً لحكومته وعكها احسن وسيلة لاصلاح

أحوال الفكر المصري

وقد جعلت هذا الفكر محور اهتمامي بأجره
ما اندبست إليه وبناء عليه أرفع لحضرتكم السنية
الدرجيات الآتية لتشكيل الوزارة الجديدة وهي :
عثمان باشا رقي لوزارة الجهادية والحجيرة
مصطفى باشا فهي الخارجية
علي باشا مبارك للاشغال العمومية
فخري باشا للخفائية

علي باشا ارفعهم للعارف العمومية

محمود باشا سامي للأوقاف

فأذا جئت هذه التسميات لذي مولاية
مجلس القول الخمسة أصدر امره بذلك مع
تولي نظارة الداخلية ونظارة المالية بالنيابة كما
تفضل بجواني رئاسة مجلس النظار

وإني أشرف مع الاحترام التام بأن أكون
خادم سموكم الأمين وتابع دولتكم الخاضع المطيع
التوقيع رياض

وقد بعث مصطفى فهمي باشا ناظر الخارجية
برقم له فحصل الدول وهذا تعريفة

(رقم مصطفى باشا فهمي الى الناصر)

أن الخديو سدي المرفع الشأن قد أراد
أن يجعل للبلاد إدارة ملائمة لآمالها الشرعية
وأن يقوم بما تعهد به حال جلوسه بالأمس
فولى سعادة رياض باشا رئاسة مجلس النظار
ونظارة الداخلية واستأنه في نظارة المالية

وقد ظهر الخديو المعظم تعة بسعادة الباشا
المشار اليه في رقم رسالة اليه في حادي وعشرين
الشهر وهو الذي اشرف أن أقدم لحضرتكم
نحة من في طي هذا

ثم اخبر حضرتكم بأن ما رحمت حافظاً في

الحية الجديدة نظارة الخارجية مستعداً للاستمرار
على ما جعلت بيني وبين حضرتكم من العلاقات
آمالاً أنكم تحفظون لي في المستقبل ما اظهرتم في
الماضي من المودة والانعطاف راجياً أن تقبلوا
تأكيدات احترامي الفائق لحضرتكم

الإمضاء مصطفى فهمي

فصل

(سياحة الخديو)

ولم تفض ثلثة اشهر على وزارة رياض باشا
حتى اخذت حال البلاد في القس وتهدأت
الامور فرأت الوزارة أن تكلف الخديو أن يفجول
في انحاء الخديوية جرياً على ما لوف العادة في
مثل هذه الحال أي عند تولية امير جديد

ففي صبيحة يوم الخميس الواقع في ٢٢ يناير
ركب الخديو ذهبية وسار قاصداً جهات الصعيد
ويعتد أكل يتو. وكان اهالي الصعيد لما بلغهم
خير قدومه اليهم استعدوا لاستقباله بزينات لم
يسبق لها مثيل عندم وفي ١٥ صفر سنة ١٢٧
الموافق ٢٧ يناير سنة ٨٠ بعث الخديو برقم
من اسبوط الى رياض باشا رئيس مجلس النظار
وهذا المختص

انا الان في اسبوط وليس في الامكان
والاشاعة وصف ما اظهر جميع الاهالي من المحبة
حتى هذا المكان - من عظم الفرح والمسرّة وحسن
الترحب بنا ولا شك ان مثل هذه الافراح
والمسرات لا تصدر الا عن الثقة العمومية ولا
توجد الثقة الا بوجود العدالة والاستقامة ونرى
الرعية الان آمنة فينا وأمنة بنا - تلك نعمة الهية
عظيمة المقدار توجب علينا الاستمرار على نفع

سنة ٧٨ مع بيت روتشيلد من الحجر والدعاوي
 فقد امرنا وأمر أولاً . ان الاملاك التي
 وهبناها ووهبها عائلتنا للحكومة لا يحجر عليها ولا
 تباع الأباردة وكلاء داغرتا الجديدة على حسب
 ما نقرر وما يقرر من الشروط بين الحكومة
 وبيت روتشيلد الى ان يتم استهلاك السلفة
 المذكورة

ثانياً . بعد استخلاص الاملاك ما وقع
 عليها من الحجر في ثاني فبراير وثالثه تكون تلك
 الاموال خالصة من كل دعوى وعلاقة الأعلانية
 اصحاب القرض المذكور بحيث تكون مخصصة
 بضمانة فائدتها واستهلاكه . هـ .

وكترت وقشعر زيارات الفناصل لرئيس
 النظار ومقابلة الرئيس للخديو ثم ورد تلغراف
 من لوندرد منى بان فرنسا وانكترة اتفقتا على
 اعادة هيئة المحاسبة المالية في التطر المصري الى
 مثل ما نقرر في لائحة جوشن وجويرت باشا
 بشرط ان يكون المحاسبان نائين عن حكومة
 فرنسا وانكترة متعلقين بنظارة المالية بحقوق
 مينة معينة ولا يحق للخديو ان يعزلهما وان تكون
 محاسبتهم منصلة ومستقلة عن اللجنة المالية التي
 ستشكل للتصنيف . وورد تلغراف اخر من لوندرد
 بنى بان فرنسا وانكترة قد اتفقتا على سياسة
 واحدة فيما يتعلق باعادة ديوان تفتيش المالية
 وتولية رئاسته للموسيو ريرس ويلسون وان
 الموسيو بارنك والموسيو دي بلينيار سيتوليان
 المحاسبة في ادارة الدين العمومي ولا يكون في
 الوزارة احد من الاوروبيين وان تشكل لجنة
 تعيين حدود الموسيو ويلسون وبارنك ودي بلينيار
 في وظائفهم . ثم ورد تلغراف اخر بخبر

منح العدالة والامانة لتزداد الرعية حبا لنا وثقة
 بنا . ككل الله التقدير اجتهادنا بالنجاح

التوقيع محمد توفيق
 وفي الساعة العاشرة (على الاصطلاح الاقربني)
 من صباح السبت الواقع في ١٠ افريل سنة ١٨٨١
 تحركت ركاب الخديو وأطلقت المدافع اثنائاً
 بسفره للخلول في الوجه البحري وبعد ان تغل
 في أكثر انحاء ورأى من الزينة والاحتفال ما
 انشرح به صدره وقرعياً عاد الى المحروسة في
 يوم الثلاثاء رابع مايو سنة ٨٠ وخامس وعشرين
 جمادى الاولى سنة ٩٧ وفي صبحه يوم الاربعاء
 اجريت التشريفات المعتادة في سراي عابدين

فصل

(تسوية مسألة الدين المصري والمالية)
 بعد ان استقرت وزارة شريف باشا في
 الاحكام شرعت في توجيه عنايتها الى تسوية
 الدين السائر وغيره على وجه يضمن للدائنين
 حقوقهم ويحفظ للحكومة مصلحتها فوالت انعقاد
 جلساتها لهذه الغاية وقد سافر بعض فناصل
 الدول من الاسكندرية الى المحروسة لسمخت
 الحكومة على المسارعة الى انجاز هذه المسألة
 فنصرفت المهمة الى ذلك التصدي في نظارة المالية
 وقد بعثت الحكومة الى فناصل الدول بمنشور
 تطلب به وساطة حكوماتهم مع بيت روتشيلد
 لصيانة الاملاك المرهونة من الحجر والدعاوي
 لتصدق عليه الدول فبادر آل روتشيلد الى
 القيام بعهدهم اما الامر الخديوي المذكور فناداه
 حيث قد مست الحاجة الى صيانة الاملاك
 المرهونة على السلفة المبرمة في ٢١ اكتوبر

نعيين الموسيو دي لينيار والموسيو بارغ محاسنين
عموميين للمالية المصرية فأجابهما الى ذلك . وقد
قبلت دولتا فرنسا وأังกฤษ ما تضمنته الامر
التدوي المتعلق بعدم إمكان وقوع الحجر على
الاملاك الموهوبة واجابت دولة ايطاليا ايضا
بالقبول وان ليس لها اعتراض على بل انها
توافق الدول على ما ندره بشأن ذلك

وبمثل ذلك اجابت دولة الروسية ايضا
مع حفظها لوكيلها السياسي حق القبول او عدمه
مرعاة للاحوال . وكذلك دولة اليونان اجابت
بمثل ما اجابت به دولة ايطاليا

واما اوستريا والمانيا اللتان كانتا متفتتين
رأيا في هذه المسألة فقد ابدتا اعتراضات
كبيرة فانها لما علمتا ان لائحة فرنسا وانكثرت
المتعلقة بهذا الخصوص تضمن ان يُصرف الباقي
من قرض روتشيلد لوفاء الدين انه كانت
نيتنا بعكس ذلك وطلبنا ان تخصص المبالغ
الباقية من القرض المذكور لتسديد مطالب
ارباب الدين من اصحاب الرهونات والذين
يعدم خلاصات وارفضنا انهما لئلا ان الامر للموما
اليه على الشرط المذكور لعلها بان أكثر رعاياها
م من اصحاب الدين ذات الرهونات ومن
ارباب الخلاصات . وقد قيل ان آل روتشيلد
التحقوا في الامر مسلكتا وسطا للتوفيق بين
رأي الدولتين المشار اليهما وراة سائر الدول
بان عزمنا على تأدية الباقي من السلفة الى
مشتري المالية حال تعيينها على شرط ان يُسند
بها المدهون بالوجه الشرعي من الاملاك الموهوبة
ثم يُصرف ما بقي لسائر ارباب الدين بحساب
النسبة على قدر المطالبات فينالون بذلك اربعين

بان يحضون من شأن ديوان نعيين المالية
المصرية ان يعلم مقدار ما تستطيع الحكومة
تأديته على وجه الاستمرار للقيام بتفقات ادارتها
وان ينوب عن فرنسا وانكثرت في ذلك الديوان
وكلاء مخصوصون بذلك . وجاء في التفريع
ورد من باريس ان الحكومة الفرنسية رغبة في
تعيين مفتشين عموميين في مصر بدلا من الوزراء
الاوربيين

وقد انتظر التدوي غير مضطرب قدوم
المحاسنين الاوربيين وتشكيل لجنة التقنية التي
طلب تشكيلها باختيارها ليظهر بها حسن مقاصد
وكان يأمل ان لا يقصد اولئك المحاسنين
وسائلا الاصلاحية محاولة التدخل في الامور
الادارية وان لا يقع اختيار فرنسا وانكثرت على
من كانت لهم علاقة بالوزارة الاوربية السابقة
فانهم لا يزالون من العرض الذي

وانه مر بنا ذكر المقالة التي حوت بين
التدوي ومكاتب الخمس وما دار بينهما من الحديث
وحوار التدوي للمكاتب انه يرى من المقالة ان
يعود الموسيو ويسون والموسيو دي لينيار الى
مصر وقوله اذا اصرت اوريا على ذلك فانه
لا يقاومها ولكنه يرفع عن شؤكل مسئولية
فبعد ان حصلت هذه المذاكرة بينا شاع بين
الناس ان الموسيو دي لينيار والموسيو بارغ قد
عينا للتفتيش العمومي وانما سياتيان مصر في
الاول شهر سبتمبر سنة ١٩ وشاع ايضا ان الحكومة
المصرية رغبت الى حكومي فرنسا وانكثرت ان
نعين للمحاسبة المالية غير الموسيو دي لينيار
والموسيو بارغ فأجابنا الى ذلك ثم اتفق ان
تفصل الدولتين المذكورتين طلبا من التدوين

كما تقرر في الامر الصادر في ١٨ نوفمبر سنة ١٨٧٦ وذلك بقرار صدر من نظارة خارجيتها بتاريخ ٢١ مارس سنة ١٨٧٩

وبناء على ان الحكومة الانكليزية قد عرضت لنا الموسيو بارنج بدلاً من الموسيو رومين وان الحكومة الفرنسية قدمت لنا الموسيو دي بلينيار عوضاً عن البارون دي مالاري

نأمر

اولاً ان المحاسبة العمومية على الدخل والخرج قد أعيدت على مثل ما تقرر في الامر الخديوي الصادر في ١٨ نوفمبر سنة ٧٦

ثانياً ان الموسيو بارنج عين محاسباً عمومياً لقلم الايرادات

ثالثاً ان الموسيو دي بلينيار عين محاسباً عمومياً لقلم المحاسبة وإدارة الدين العمومي

رابعاً ان وزير خارجيتنا ووزير ماليتنا مكلفان بان ينفذ كل منهما ما يتعلق به من امرنا هذا

وكتب في سراي الاسماعيلية بالمحروسة في رابع ستمبر سنة ١٨٧٩ (التوقيع)

محمد توفيق

الامضا ناظر المالية ناظر الخارجية
حيدر مصطفى قبي

ولما عين رياض باشا رئيساً لمجلس النظار اصدر اليهم اعلانات على صورة ترجمة الخطاب الصادر من الخديو السابق للموسيو ولسون حين كان نائب رئاسة لجنة التفتيش السابقة باستحسان التقرير المقدم من تلك اللجنة واعلانات اخرى على صورة ترجمة الامر السابق صدوره بتعيين

او خمسين من المائة اما الباقي فتعطى لهم بصكوك معينة الآجال بفائدة سنوية متدارها خمسة في المائة

وقبل ان رأي أوستريا والمانيا سيكون هو الغالب فيصرف لارباب الخلاصات والرهون جميع ما يطلبون ويؤجج ما بقي على سائر ارباب الديون وقد شاع ان الحكومة خابرت في هذا الامر الموسيو جوشن والموسيو جويرت بصفة كونهما نائبيين عن ارباب الدين لتتفق معهما على كيفية تسديد ما يبق من الديون السائرة واختلفت الاراء في هذه المخاطرة فقال بعض الناس ان من نية الحكومة ان تكتب لهم بذلك صكوكاً معينة الآجال بفائدة خمسة في المائة وزعم غيرهم انها نضع اوراقاً جديدة من الدين الموحد تعدل اوراق الباقي من الدين السائر لتوزعها على ارباب كل على قدر مطالوبه مع الاعثناء بان لا يكون ذلك موجباً لخص اسعار الموحد وقد عينت دولنا فرنسا وانكلترا حدود لجنة تفتش المالية بان تعقد هذه اللجنة في اعمالها واجامها على لائحة اللجنة السالفة وان تنظر فيما عرض لتلك اللجنة من وسائل الاصلاح في ادارة السلك الخديوية والدافعة السنوية

وفي يوم الخميس ٤ ستمبر سنة ٧٩ الموافق ١٨ رمضان سنة ٩٦ وقع الخديو على الامر الناطق بتعيين الموسيو بارنج والموسيو دي بلينيار بصفة منتشين . وهذه صورة الامر المشار اليه

شحن خديو مصر

بناء على ان الحكومة المصرية قد رضيت باعادة المحاسبة العمومية على الايراد والمصروف

وزارة نوامير باشا في ٢٨ أغسطس سنة ٧٨ وكان
المقصود من هذه الاعلانات تثبيت العمل على
منتضى الخطاب والامر المشار اليهما
وقد رفعت الوزارة الى الخديو لائحة مطلوبة
على بيان تدبير جديد لتسوية مشكلة الدين
السائر الاتي بيانه

المطلوب

جنيحات انكليزية

| | |
|--------------------------------------------|---------|
| دين السنديكاتو الكبير | ٤٥٠٠٠٠٠ |
| دين جرنفلد وبايونوت | ١٠٠٠٠٠٠ |
| معاشات في جملتها جانب من رأب الخديو | ١١٠٠٠٠٠ |
| خلاصات صادرة الى ١ أغسطس | ٢٠٠٠٠٠٠ |
| خلاصات صادرة في آخر أكتوبر | ٢٠٠٠٠٠٠ |
| ديون بغير خلاصات | ٤٠٠٠٠٠٠ |
| ديون للاهالي | ٤٠٠٠٠٠٠ |
| للدوائر والخزينة الخصوصية وبعض الادارات | ١٨٠٠٠٠٠ |
| | ١٣٥٠٠٠٠ |

الذي كان معناه الوفاء

| | |
|------------------------|---------|
| اوراق من الموحد مرهونة | ٦٦٠٠٠٠٠ |
| اسهم خليج السويس | ٨٠٠٠٠٠٠ |
| نشر مياه الاسكندرية | ٢٠٠٠٠٠٠ |
| بقية سلفة روميلك | ٢٢٠٠٠٠٠ |
| | ١٠٠٠٠٠٠ |

فاذا حسبنا اوراق الموحد المرهونة
بحساب ٥ ٪ اي ٢٢٠٠٠٠٠ جنيه كانت جملة

المعنى للوفاء ٧٦٠٠٠٠٠ جنيه فيكون مقدار
التقص عن المطلوب ٤٩٠٠٠٠٠ جنيه
ولا خفاء ان وكلاء خزينة الدين العمومي
اقاموا الحجة على جميع احكام الامر الصادر في
٢٢ افريل سنة ٧٩ بدعوى انها تتجنى بالخقوق
المقرر في الاوامر الصادرة في الثاني والسابع من
شهر مايو والثامن عشر من شهر نوفمبر سنة ١٨٧٦
ورفعوا الامر الى المجلس المختلط الابتدائي في
المحرسة واقاموا الدعوى على ناظر المالية ثم
عرضت العطلة المجلسية وبقي الامر معلقا بالمجلس
الى ان دنا وقت عوده الى الانتظام وقرب
اجل الكويون المنقضى في اول نوفمبر فرفعوا
الى رياض باشا رقيما في ٢٨ سبتمبر سنة ٧٩
يطلبون به الفاء الامر الموما اليه على صورة
رسمية والا تعين عليهم متابعة الدعوى في
المجالس

فاجابهم رياض باشا انه قد بسط هذه
المسألة لمجلس النظار وانه مرسل اليهم نسخة من
المشور الصادر من نظارة الخارجية الى وكلاء
الدول في ١٤ يونيو سنة ٧٩ مبيها على ان الحكومة
المصرية قد عرضت ذلك الامر لموافقة الدول
انقيادا لارادتها فصار اتقاده موقوفا بالفعل الى
ان ترد تلك الموافقة . وانه بناء على ذلك
اجاز له المجلس ان يصرح لم بان هذه الاحوال
تجعل الامر الصادر في ٢٢ افريل سنة ٧٩
عديم الناعلية . اه .

وقد تأخر قدوم المنتشين العموميين من
اوربا بعد صدور الامر الخديوي بتعيينها فرائت
الحكومة ان ذلك يبع من اجراء التدابير
الاصلاحية مع هذه الحاجة اليها وخشيت ان

حكومتها وانما يقدمان برناج ادارتها وعلى
الحكومة ان تصرف لما الراتب وجميع ما ينتقلان
في كل شهر . وقد كتب فتصلا فرنسا وانكلترة
الى حكومتها بشأن ذلك

ثم صدر امرٌ خديوي ببيان حدود المفتشين
العموميين وهذا نعرية

نحن خديو مصر

بناء على امرنا الصادر في ٤ سبتمبر سنة ١٨٧٩
واعباراً لكوننا قد انتقمنا مع حكومتى فرنسا
وانكلترة على ان تكون حدود المفتشين العموميين
مقررة على الوجه الآتي واخذاً بمشورة مجلس
وزرائنا

نأمر

اولاً . ان المفتشين العموميين يكون لما
في الامور المالية حق المراقبة غير المحدودة على
جميع المصالح العمومية وفي جملتها الادارة المخصصة
للدخل بشيء معين بحكم الاوامر الخديوية او
بتفويض الموائيق

فالوزراء والمأمورون من اي رتبة كانوا
مكلفون بتقديم ما يطلب منهم المفتشان او
وكلاؤهما من الافادات والمطالعات

وزيتر المالية خصوصاً مكلف بان يقدم لما
في كل اسبوع كشفاً منصلاً عن دخل الوزارة
وخرجها وكل ادارة مكلفة بان تقدم في كل
شهر مثل هذا الكشف مشتملاً على بيان دخلها
ونفقاتها

ثانياً . ان المفتشين العموميين يتفحصان
النظر في المصالح العمومية التي يكون من شأنها

يطول هذا التأخر فتزداد به الاحوال ارتباكاً
واختلالاً فغابت المفتشين في تعيين من يقوم
مقامها مدة الغياب فاجابها الى ذلك وبناء
على تلك الاجابة تقرر في مجلس النظار تعيين
الموسو بلين دي بوناس والموسو كلولين نائبين
عن المفتشين الى ان يحضرا ورفع ذلك التشريع
الى الخديو فائتبه ونولى النائبان الموماً اليهما
وظيفة المراقبة

وقد اهتم النظار بتعيين حدود المفتشين
وانعقد مجلسهم لذلك غير مرة حتى بعث على
الظنون المختلفة والاقوال المتباينة وحتى زعم
بعض الناس ان ذلك الامر كاد ان يقع
الخلاف بين الوزراء الى ان تم تعيين تلك
الحدود على وفاق اللائحة التي عرضها القنصل
الانكليزي والقنصل الفرنسي بأمر حكومتها الا
في بعض التفاصيل فعلم من ذلك ان المفتشين
يكونان بمنزلة وزيرين من حيث المقام وتنفيذ
الكلمة لا من حيث الراتب فلين المعين أكل
منها يكون ثلاثة اضعاف المرتب للوزير ان لم
يكن أكثر من ذلك ثم انهما يحضران في مجلس
النظار ويفاوضان في جميع المسائل ويكون لما
رأي شوروي غير معدود ويخطبان الادارات
مباشرة (اي من غير ان يتوسلا الى ذلك
بالوزارات) ويتعين على من مخاطبانه ان يجيبهما
عما يسألان غير متردد ولا متأخر واذا عن لما
عزل موظف كائناً ما كان حق لما ووجب
عليهما ان يطلبوا ذلك من الحكومة وان ناظر
المالية يقدم لما في كل اسبوع لائحة عن الدخل
والخرج وسائر ذوي الادارات يقدمون لوازمهم
في كل شهر وان المفتشين لا يعزلان الا بأمر

مراقبتها والإشراف عليها بنفسى الخوف المثبتة لها في أمرنا هذا

ثالثاً . حيث أن حكومتى فرنسا وأنكلترا قد رضينا بأن المنتشين العموميين لا يتدخلوا في الوقت الحاضر في إدارة المصالح الإدارية والمالية فالمنتشان الموماً اليها يقتصران الآن أن يقدموا البنا أو الى وزارتنا ما تهديهما اليه مراقبتهما من الملاحظات

وكذلك بشعران وكلاء خزينة الدين بالامور التي تم ارباب الديون المنظمة

ويحق لها ايضاً ان يجسعا على صورة مجلسية مع وكلاء خزينة الدين ليبحثوا جميعاً في الوسائل التي يرى المنتشان او الوكلاء الموماً اليهم لزوماً للمفاوضة فيها على الصورة المذكورة رابعاً . يكون المنتشين العموميين مقام ومحضر في مجلس الوزراء برأى شوري (يقال ولا بعد)

خامساً . في اخر كل سنة او في اقرب من ذلك اذا مسّت الحاجة بسط المنتشان العموميان حساب اعمالهم في لوائح تشر بعنايتها وتدرج في صحيفة المونيتور اجيبان (الجريدة الرسمية الفرنسية العبارة)

سادساً . ان المنتشين العموميين لا يعزلان من وظائفهما الا بوافقة حكومتها ولها ان تنصبا ويعزلا المأمورين والمستخدمين في ادارة التفيش وان يعينا لم الرواتب

سابعاً . ان برنامج التفيش ينقله المنتشان ويصدق عليه مجلس النظاريان ومدار التفتيش يعطى لها في كل شهر على حسب الشروط المقررة في الامر الصادر في ١٢ مايو سنة ٧٨ اعرف

رواتب المستخدمين

ثامناً . ان كلاً من وزارتنا مكلف بانفاذ ما يتعلق به من أمرنا هذا

وكتب في سراي عابدين خامس عشر نوفمبر سنة ١٨٧٦

التوقيع محمد توفيق

الامضاء رئيس مجلس النظاريان رياض وهذا تعريب ما كتبه السر ادوارد ماليت والموسيو مونغ قصلاً أنكلترا وفرنسا الجبرلان الى مصطفى باشا فهي ناظر الخارجية فيما يتعلق بمعنى البند الثالث من الامر الصادر بشأن حدود المنتشين

حضرة الوزير

دفعاً للالتباس الذي يمكن وقوعه في معنى البند الثالث من لائحة الامر المتعلق بحدود المنتشين العموميين قد رخصنا ان نصرح بالتيابة عن حكومتنا بأن فقرة (في الوقت الحاضر) وكلمة (الان) لم تردا فيه الا لتقرير امكان الرجوع الى المقاصد المثبتة بالامر الصادر في ١٨ نوفمبر سنة ١٨٧٦ متعلقاً بحدود المنتشين العموميين ونفضلوا يا حضرة الوزير بقبول تأكيد احترامنا الفائق

(الامضاء) ادوارد ماليت مونغ وفي تلك المدة اصدورت نظارة المالية اعلاناً ندعو به ارباب الدين السامر من اي فئة كانوا ان يقدموا اليها مطالبهم في خلال ١٥ يوماً ان كانوا في الاقطار المصرية وفي خلال ٣٠ يوماً ان كانوا في غيرها واما الذين قدموا ذلك البيان الى ديوان التفيش السالف اخذاً بالاعلان الذي نشره ذلك الديوان في ٢٩ مايو سنة ٧٨ فليس

| | | | |
|------------------|--------|-----------------------------------------------|---------|
| مديرية القليوبية | ١٨٨٧٩ | علم الآ أن يشعروا المالية بذلك ميين في | |
| الشرقية : | ٢٧٤٨٨ | اشعارم تاريخ تقديم لذلك الحساب مع صافي | |
| الجيزة : | ٢٢٨٤١ | المطلوب | |
| الجيزة : | ١٢٩٨٦ | وهذا بيان الدين السائر بالتفصيل الى غاية | |
| النيوم : | ٦٢٢٢ | ١٨٧٩ بما فيه المبالغ التي دفعت لخراج الاستانة | |
| بني سويف : | ١٥٥٦٦ | ودين السديكاتو وغيرها وهو البيان الذي يتضح | |
| المنيا : | ٢٦٤٤١ | منه ان الدين السائر يبلغ ١٢.٦.٨٧٤ جنبها | |
| اسيوط : | ٢٩٧٨٧ | دفع منه نحو خمسة ملايين فيكون الباقي سبعة | |
| جرجا : | ٢٤٠٠١ | ملايين من المجيبات وهذا هو البيان | |
| فنا : | ٢٩٢٧١ | جنبه مصري | |
| اسنا : | ١.٤١٠ | خلاصات | ٢٧٧٧٥٢ |
| محافظة اسكندرية | ٦٩٥٢٢ | قوائمها | ١٦٧.٢٧ |
| دمياط : | ٤١١١ | قضايا | ١٩٥٧٤٢ |
| السويس : | ٤٨٢٩ | نفقاتها | ٦٥٢٩٧ |
| رشيد : | ٥٧٨٧ | رواتب البيت الكريم | ٩٦٢٥٢٤ |
| العريش : | ١٩٧ | معينات | ٨٢٢٦٥ |
| بورسعيد : | ٥٤٦٢ | اجور | ٤٢٥٢٩ |
| ضبطية مصر | ٥٩٨٦٢ | متنوعة | ٢٦٠٢٢٢ |
| بلدية مصر | ٢٤٢٧ | مطلوبات | ٧٧٩٦٥٨٢ |
| بلدية اسكندرية | ٢٦٠٥ | تنظيفات | ٢٧٧٧٤ |
| الحجارك | ٧٥٤٩ | قبوكتفدائه الاستانة | ١٧٢٩٤٢ |
| الحواصل | ٢٢١١ | (هن الاقلام منوطه بنظارة المالية) | |
| الشون | ٢٥٢٢ | جنبه مصري | |
| الروزنامة | ٢٦٢٦٧٢ | نظارة الجهادية | ٧٢٧.٧٥ |
| محكمة مصر | ٩٢٩ | البحرية | ٢٨٦٢٦ |
| الضرائب | ٢٦٧ | نظارة الاشغال | ٤٦١٥٧ |
| المطربة | ٤١٧٢ | نظارة المعارف | ٢٠٢٦٢ |
| الملك | ٨١٧ | مديرية المنوفية | ٧٦١٦٥ |
| السدود | ١١٨٥ | مديرية الغربية | ١٢٨٩٥٠ |
| الخمودية | ٢٢٩٠ | الدقهلية : | ٢٥٢٥٥ |

وهذا تعريب الامر المتعلق بمنع الحجر عن
الاملاك الموهوبة

نحن خديو مصر

بناء على انه قد أبرم في ٢١ اكتوبر
سنة ٧٨ سلفة مقدارها غاية ملايين وخمسة
الف جنيه باسم الحكومة بمناحة الحاجات رويك
وابولادهم في لوندرة والحاجات رويك اخوان
في باريس

وبناء على انه ينبغي تقيم حكم الامر الصادر
في ٢٦ اكتوبر سنة ٧٨ والموافقة على نية
الفرقين المتوائمين اخذ الاحتياط اللازم لحفظ
الاملاك الموهوبة من عائلتنا مخصصة على الوجه
الحري بضمانة هاتئ السلفة
واخذاً بمشورة مجلس نظارنا

نأمر

ان الاملاك الموهوبة من عائلتنا تكون
الى ان يتم استهلاك السلفة الروشدية ممنوعة
لا يمكن التصرف فيها الا لوكلاء ادارتها على
الشروط المبينة او التي ستبرم بين الحكومة
وبيت روشلد

ثانياً بعد استهلاك الديون المستقرها لها
من قبل رهنية بيت روشلد المبينة في ٢ و ٢
فبراير الماضي تكون هذه الاملاك خالصة من
كل تداعيه وكل قضية وكل حق من اي نوع
كان ما خلا الحقوق المقررة للمكتتبين بالسلفة
لتكون مخصصة على الوجه الحصري بضمانة فائدة
السلفة المذكورة واستهلاكها

ثالثاً لتأكيد ان التدرج الباقي من السلفة

| | |
|-------------------|-------|
| الانجرارية | ٩٢٩٢ |
| المواني والفنارات | ٨٦٤٢ |
| وابورات البوت | ١٢٢٦٧ |
| الملاحات | ٢٨٢١ |

١٢٠٠.٨٧٢

وفي ١٦ نوفمبر سنة ٧٩ ارسل ناظر الخارجية
المضمية الى قناصل الدول المنشور الاتي تعريبه:

حضرة القنصل الجنرال

بعد المنشورين اللذين تشرقت الوزارة
بتنفيذها اليكم في ٢ يوليو و ٢٠ سبتمبر من هذه
السنة في شأن سلفة روشلد اسارع الى تقديم
سخنة من الامر الصادر من الجباب الخديوي
بتاريخ امس بعد الاتفاق على ذلك بين الدول
وحكومتها

ولا شك انكم يا حضرة القنصل الجنرال
تلاحظون ان التغيير الذي حدث في اخر
صورة من تحرير الامر المؤقت اليه مختصر في اضافته
بند رابع وفي كلمة (بالحصر) في اول فقرة من
البند الثالث

وكذلك ارى انه لا بد من استلفات نظر
جنايتكم يا حضرة القنصل الجنرال على انه لا يزال
معلوماً ان الخدمة وارباب المعاش الذين لم على
الحكومة متأخرات ثم فنة من ارباب الدين
السائر يعاملون بحسب الاحكام التي قررهما
ديوان الفتش

ونفضلوا يا حضرة الوكيل والقنصل الجنرال
بشول علام احتراماتي اللاتي

وزير الخارجية
مصطفى فهمي

ولما قدم المنتشان العموميان الى مصر نظما
لائحة فيما يتعلق بتسوية الدين المنظم وهذا
مختصا :

بعد ان تناوض المنتشان في اشغالها مع
نظارة المالية فيما يخص بتنظيم لائحة عمومية يودان
نشرها عما قريب رأيا ان يسرعا بتنظيم لائحة
مقتصرة على تسوية الديون المتغلطة فانها المهمة
المتقدمة في العناية بها

واظهرا ان الناس مشغلة بمسائل المالية
المصرية في مدة الاربع سنوات الاخيرة وتكلموا
في صعوبة معرفة حقيقة الايراد في البلاد المصرية
وصعوبة سبر الحكومة في طرق لا تؤدي الى
الاصلاح ناسين ذلك الى عدم الثقة بحكومتنا
السالفة كما كانت تركبة في الادارة السيئة ثم قالوا
الا ان الظروف الحاضرة تقرب اليها الوصول
الى حل مشاكلنا العسيرة حلا نهائيا لما يعقدانو
من حسن مقاصد اميرنا وعلوهمته وطيب سريره
وافتمامه بالاصلاح وراحة العموم وانه من الواجب
اتخاذ الوسائل الاقتصادية مراعاة لمصلحة الاهالي
وارباب الدين معا واستبدال الاستبداد في
التحصيل باحكام عادلة وطريق مستقيم كأن
يعلم الاهالي ما يجب عليهم من الرسوم قدرا
وميقانا بحيث يكون كل من الاهالي عالما بما
للحكومة عنده وفي اي وقت مطالبة ليستعد لدفعه
وبأن غائلة التحصيل القديمة التي كانت تلزم
لغرامات كثيرة وطلبات حجة بغير طائل

ثم اتيا على الوزارة الحالية اذ ذاك ونيقظها
وحسن استعدادها مع الجتاب الخديوي لقبول
مشورتهما واتباع ما يقدمانو من الخدمة الموقفة
نظرا لشدة اللزوم وضرورة الحال ويرجوان

الروشدية بصرف مجلته (وعلى وجه التخصيص)
في تسوية الدين السائر المصري بالحكومة المصرية
تنازل من الان لخزينة الدين العمومي عن كل
حقوقها المتعلقة بالمتادير الباقية من تلك السنة
على الشروط المبرمة بينها وبين بيت روشلد
وبناء على ذلك ينبغي لبيت روشلد ان
يقبلوا ما تعطي لهم تلك الخزينة من الوصولات
في مقابلة ما يؤدون اليها من المال وفاء لميثاقهم
واما خزينة الدين فتحفظ تلك المتادير
امانة لكبلا تصرف الا على حسب ما تشير اليه
لجنة التصفية التي تشكل باتفاقي دولي فان لم
تشكل هذه اللجنة فيبقى لهم ان يأخذوا في هذا
الامر بتعليماتنا المبينة على موافقة الدول

رابعا . ان حقوق الدائنين المسترهين من
قبل ثاني وثالث فبرابر اي من قبل رهنية
روشلد تكون ممنوعة مربعة
خامسا . ان وزير ماليتنا مكلف بانفاذ
امرنا هذا

وكتب في سراي عابدين في ١٥ نوفمبر
التوقيع محمد توفيق
الامضاء رئيس مجلس النظار وناظر المالية
رياض
وفي اوائل شهر يناير سنة ٨٠ دفع بيت
روشلد الى بنك لوندرة ١٥٠ الف جنيه
لتكون تحت طلب صندوق الدين لوفاء
الدين السائر

وفي ١١ يناير سنة ٨٠ قرر مجلس النظار
تشكيل لجنة خصوصية للنظر في مبادئ اعمال
التصفية وارجع هذه اللجنة بفحص في ناظر المالية
وكانت الاسرار الثاني في النظارة المشار اليها

بما تقدر أن تنفذ به أحكامها

ومن رأيها أن تكون تسوية المسألة المالية دائمة لا مؤقتة كما كان فكرها قبل الآن خضية أن تعود الإدارة إلى ما نحل بها ويسمي حالها وأنه من الممكن أن يحدد حدًا نهائيًا كأن يؤخذ أقل ما يمكن أخذه فيجعل فائدة لا يقل عن مقدارها مقدار ولا يزيد هذا المقدار إلا إذا تخفى وجود زيادة في الواردات وعلى ذلك فليكن الدائنين يحملون بعض الخسائر

أما تصفية الماضي فلا تخصص بها شيء من فرض الاملاك المؤهبة فقط بل يجب أن تخصص واردات أخرى ستذكر في البرنامج الآتية اذ من الواجب أن ينصل بين الماضي والآتي وأن يصدر القرار بأن جميع الدينين المقدمة على تاريخ قانون التصفية تستهلك بتقضى أحكام القانون المذكور نقادياً من العود إلى الماضي ولعدم تمكن أي إنسان من أصحاب الدين من الحجر على الاملاك وإقامة الحجج عليها إلى غير ذلك ما يضاد حركة التصفية والإصلاح ورأيًا أن أوّل شيء يجب مراعاته في هذا القانون احترام التعهدات المتأخرة الخصوصية طبقاً لما قررته لجنة التفتيش العليا .

ثم اخذاً ببيان حالة كل دين من الدين

التي قد سبق ذكرها بالمرح

الدين المرح

قالا

يستحيل في الوقت الحاضر أن تقوم البلاد المصرية بحملاتها لأن أب الدين المعظم مستدين في ذلك على الادلة الواردة في لائحة لجنة التفتيش العليا . ثم قالوا أن يخرج في سنة ٧٧ و٧٨ وأنه

أن يسلّم في وقت قريب إلى حصر يعمل حيز الإدارة على قانون نظامي وأحكام عادلة أن لم يجأها لتغير عيوني أصولي في الهيئة الخاضعة بعونها من السير في المنهج الذي يقصد له سلامة البلاد وإتقانها ما في فيه

وأوضحاً على عدم اعتراف مجالس الحفانية بالأوامر الصادرة من الحكومة السالفة فيما يتعلق بالمالية وإن ذلك ناشئ عن فقدتها لمساعدة الدول وتصديقها عليها فتولدت من عدم الاعتراف هذه المشاكل والارتباك التي نحن بصدد حلها الآن نعالج حل عرونها ونفيد سبلها الوعده ثم قالوا أن الخاتمة جارية في شأن تشكيل لجنة التصفية لمساعدتها على حل المشاكل وإن الحكومة المصرية اعتقدت على حسن مقاصدها فاتبعت مشورتها وقررت أنه إذا لم يتم تشكيل اللجنة المذكورة فإنها تعرض على الدول قانونها الذي تستعمل به الآن وتبدل جديدها فيه حتى إذا نشأت الدول وأقرت قانوناً مشعباً نفذت أحكامه وقررت ما فيه على كل معترف بمصدق عليه راضٍ بما حوته من الأحكام اذ لا يمكن التخلص من الحالة الراعبة إلا بسن قانون التصفية تصدى عليه الدول وتنفذ الحكومة المصرية تنفيذاً لا يعتبره مانعاً وأظهروا أن لديها الآن ما يذهبها إلى معرفة حقيقة الواردات أكثر مما كان عند غيرها مع اعترافها بأن ما وقتنا عليه لا يؤدي إلى حصر قيمة جميع الواردات بل إلى استقصاءها يحتاج إلى إصلاح بكل العامل فيه من ضوابط وأيدي بعيد والنفس الحاضرة لا تسع بأكثر من ذلك ما حل بالبلاد وحاق بها من الوارث فيها بذلان الجهد في مشورتها على الحكومة الآن

عن الدخل ٤٨٢٣٠٠٠ جنيه أنكليري وإنت
الذي نقص من أصل الدين المنظم زاد في غيره
ولا يجب أن يقاس الأيراد على أيراد هذا العام
الخصب الجيد المحصول فقد يأتي عام محل مثل
عام ٧٨ لا في الأيراد فيه بعض المطلوب فضلاً
عن أن إدارة المالية في ارتباك عظم قدره حتى
أصبحت الحكومة غير متمكنة من مقابلة سنة الخصب
بسنة الجذب وإذا لم تتمكن من اغتنام هذه الفرصة
فكذلك لا يمكنها أن تتكفل على التأخرات من
الرسوم والضرائب فإنها غير معروفة عندها بل
هي مجهولة جهة ومقداراً

ثم بينا المفادير المتأخرة من الكوبونات
المستحقة كما يأتي

| جنيه | |
|-----------------------------------------------------------------|---------|
| متأخر كوبون أول نوفمبر سنة ٧٨ ١/٢ فائدة و ١/٢ استهلاك في المائة | ٢٨٠٨٠٠ |
| متأخر كوبون أول مايو سنة ٧٦ ١/٢ فائدة و ١/٢ استهلاك في المائة | ٦٦٤٥٠ |
| متأخر كوبون أول نوفمبر سنة ٧٩ ١ فائدة و ١/٢ استهلاك في المائة | ٨٤١٧٨٢ |
| | ١٦٨٢٩٢٢ |

وصرحاً بانها لا يريان أن تدفع هذه المتأخرات
لأرباب الدين فإن المبالغ الوحيدة التي كانت
مخصصة لذلك هي ما يبقى من فرض الأملاك
الذي لم يدفع للخزينة المصرية الى الآن على أن
هذه المبالغ غير جازمة فقد أخذ منها ١٢٠٠٠٠٠
جنيه لسداد كوبون الموحد في غرة نوفمبر سنة
٧٨ والذي يتبقى منه يخص لوفاء الدين غير

المظم طبقاً لما جاء في الأمر الكريم المصدق عليه
من الدول

ثم بينا أن لجنة التفتيش العليا عيّنت في
لائحتها الثانية مقدار فائدة الموحد تعييناً مؤقتاً
وجعلته ٥٪ وهما لا يريان أن الحكومة تتعهد
بدفع خمسة في المائة بل تتعهد بأربعة ولا تنقل
عنها فإن زاد الأيراد وُزِعَ حتى تبلغ الفائدة
خمس في المائة ولا زيادة فوقها فإن زاد الأيراد
بعد ذلك تشتري بالزيادة أوراق الموحد
وتستهلك وهكذا كلها حصلت زيادة في الأيراد
العومي يؤخذ نصيبها لمصالح الحكومة والبلاد
والنصف الثاني لاستهلاك الدين

وإذا تعهدت الحكومة بدفع أربعة في المائة
وقامت بها بلا تأخير كان ذلك أفضل وأحسن
من تعيدها بخمسة أوسعة مع عجزها عن القيام
بتعديدها

ومن رأيها أن تكون تسوية دين السديكاتو
بأرباب مطابقة لما جاء في اللائحة الثانية التي
أنشأتها لجنة التفتيش العليا وذلك أن تسترجع
الحكومة ما عند السديكاتو من أوراق الموحد
البالغة قيمتها ٤٦٠٠٠٠٠ جنيه وتعرضه بأوراق
خصوصية تعين لاستهلاكها مدة من السنين
وهذه الصورة تعود بفائدة على أصحاب الدين
الموحد لأنها تؤمنهم من خوفهم وتوهمهم أن يطرح
السديكاتو ما لديه من أوراق الموحد فينشأ
عن ذلك هبوط في السعر فإن أوراقه ذات
مبالغ جسيمة

الدين المناز

بعد أن أجالا الفكر في البحث فيما يتعلق
بهذا الدين وكيفية جعله ممتازاً وإقاما الأدلة

الدخل والخرج وقد جعلت هذا التعديل على سنة ٢٧

أما ما فيا ملان حصول زيادة في البرنامج تخصص للدين غير المنظم واسهم خليج السويس الخ ... اذا تقرر الدين المنظم على ما جاء في لائحته هذه ويرى ان الاوفق تنظيم البرنامج على صورة يكون الدخل فيها زائداً عن المخرج حتى اذا صدق الامل وعم الامر على حال توجب الزيادة بالنقل فانها يخصصان منها جانباً لارباب الدين

ومن رأينا ان تكون هذه النسبة اجبارية يفيها الجميع غير انهما يعترفان بوجوب اطلاع اصحاب الديون على هذه النسبة لبيان افكارهم فيها وفي نشر هذه اللائحة ما يوقعهم على ما سيجري به الحكومة بشأنهم كذلك يرى ان يؤخذ رأي الوكلاء الشرعيين النائين عن اصحاب الديون في هذا الامر ولقد عرفوا ما تقدم ضرورة تكبد خسائر جسيمة (كما جاء في لائحة لجنة التنشيط العليا الثانية) والضرورة المذكورة (اي تكبد الخسائر) تعود عليهم باللائحة لعدة اسباب اهمها اثنان الاول ان التجربة اظهرت لنا ان الخسائر الناشئة عن تسوية اية مسألة مالية في الماضي كان سببها اتساع الامل في حسن المستقبل .

ومن الحزم ان لا نعود الى الماضي كي لا تقع فيه ولا نخلص من العود اليه الا بتحديد مقادير للديون بحيث يمكن القيام بها فان زاد الايراد عنها كان مكسباً لارباب الديون والحكومة معاً والثاني ان تحسين الادارة وانتظام برما

والبراهين على تضيد اعتراضات من يعترض على عدم تنزيل فائدته الى درجة الموحد رأيا ان يبقى هذا الدين ممتازاً على ما كان عليه فائدة ٥٪ كما رأت ذلك لجنة التنشيط العليا في لائحته الثانية .

القروض القريبة الاجال

بعد النظر في هذه القروض اوضحنا ان المثانة كانت مخصصة لوفاء هذه الديون واستهلاكها وكان في رأي لجنة التنشيط العليا ان تنزل فائدة هذه القروض ٢٪ وان يرحل استهلاكها الى ما بعد اربع سنوات من الزمن المعين وما رأت ذلك الا اعتماداً على ما تصوره من ان ارباب هذه القروض يفضلون بفاء اوراقهم مفرزة عن اوراق الدين الموحد اما الان وقد اصبحت المثانة فلا سبيل الى بقاء هذه القروض على حالها بل لا بد من التعديل عند الى ما يراه دعي

ان تحول هذه القروض الى الدين الموحد بحيث يمكن ان تنبع اصحابها اوراقهم (بعد تحويلها الى الموحد) فيتم لهم استهلاك دينهم دون ان يلجئهم ضرر واذن ثم هذا يزيد الدين الموحد نحو ٢٠٥٦٠٠٠ جنيه (قيمة القروض القريبة الآجال) غير ان هذه الزيادة لا تحب فان المبالغ المودعة عند السديكانو تبلغ ٤٦٠٠٠٠٠ جنيه وستزل من اصل الدين الموحد فلا خوف اذا من زيادة مقادير هذا الدين

ثم عطفنا على البرنامج العمومي وقال ان لجنة التنشيط العليا حددت دخل الحكومة الى ٩٠٦٢٠٠٠ جنيه والنفقات الى ٩٤٨٨٠٠٠ ولكن كان يحددها هذا موقفاً الى ان يوضح لها صحة

بحيث لا تكون الحكومة مسئولة في اي وجه كان
عن اي شيء كان يتقدم تاريخه اليوم الاول
من يناير سنة ١٨٨٠ فانه بتفصيل على الحكومة
ان تكتل صحة برنامجها وتضمن حسن سير
ادارها بدون ذلك . ثانيا ان تحول القروض
القرية الاجال الى الدين الموحد . ثالثا ان
تحصل تسوية خصوصية فيما يتعلق بدين السديكان
الكير في باريس

واني على يقين من ان تسوية برنامج اية
تسوية كانت في المالية يتوقف على انتظام سير
الادارة ولا شك انه قد امكن لكما من يوم
حضوركما ان نتنا على كيفية الادارة المالية
ونظما على اجتهادي واجتهاد وزارتي بادخال
الترتيب والانتظام في الادارة مراعاة لمصلحة
الدائنين كما تقتضي العدالة ورغبة في ان تمنح
الامة المتوض امرها الي بحالة حسنة وعيشة
راضية قياما بما اعده من واجباتي المقدسة
وان يني وبين وزارتي موافقة تامة ومبادتنا
واحدة وغايتها واحدة فهم برضون يتحمل النعمة
عنها .

ومن المعلوم ان اصلاح الذي تحتاج اليه
البلاد صعب الحصول ويستغرق مدة من
الزمان ولكي بمعونة الله ومشورة وزارتي
ومشورتكم التي اعني دائما بها ارجو ان تبلغ
الغاية العمومية التي نجتهد جميعنا وراعها وتنضوا
بقبول التوقيع محمد توفيق

وقد فرّر مجلس النظار برنامج الدخل
والخرج غير متضمن ما يلزم للديون المنقطة وغير
المنقطة وهذا يانه :

الدخل ٨٥٦١٦٢٢ جنيهاً مصرياً

وحسن مقاصد ارباب الحل والعقد اعظام خيانة
لاصحاب الدين ولهذا يأملان ان اصحاب الدين
يلتزمون الحكومة مراعاة لها ولا مبرها ووزرائها
ولذات مصلحتهم ايضا اذ ان ذلك عين ما
نتتصيه العدالة

وفي الختام يتعهد المنتشان بحمل النعمة
والمسئولية بشرط ان تقوم حكومة الجناح الخديوي
بالتعهدات اللازمة ثم بيدان تشكرها اذا صدق
الجناح العالي على ما عرضاه ما هو في آمالها
من واجبات الاصلاح وطرق التخلص ما حملته
الحكومة من المشاكل والورطات

ولما رفعها الى الخديوي صدق عليها واجابها
بالرسالة الآتية المؤرخة في ٨ يناير سنة ٨٠ وهي
حضره المنتشين العموميين

اطلعت على لائحكم المتطورة على تسوية
المسائل المالية المتعلقة بتنظيم دين الحكومة
الفوضوليدي ورأيت قبل اعطاء الجواب ان افد
على مجمل البرنامج المعنى بتتظيم ولدي اطلاعي
عليه وقد كمل منه اهم ما سينضمه رأيت انه يمكن
لحكومي ان تقبل ما ارتأيم في حل المسألة
المالية وتتعهد لا سيما بما يأتي

اولاً بقاء قائمة الدين الممتاز على خمسة
في المائة

ثانياً تعيين اربعة في المائة على الاقل
للدين الموحد

ولكن يشترط في القيام بهذه التعهدات
اولاً ان يعين حدة فاصل بين المستقبل والماضي
بحيث لا يتجاوز الماضي تاريخ ٢١ ديسمبر سنة
١٨٧٩ وتكون تسوية اموره متعلقة بقانون التصفية
الذي يجب تنظيمه ويستمر العمل على مقتضاه

باعتبار خمسة في المائة وهو يحمل ارباب الصناعة
تقلاً فوق ثقل ضريبة الفردة ومنع تقدم الصنائع
ونجاحها وفضلاً عن ذلك فإن الاجانب لا
يدفعون هذا الرسم وهذا وقف الوطنيون وعجزوا
عن مباداة الاجانب في الصنائع وكذلك رسم
المناداة (الحراج) والوزن ومبيع الجوهرات فإن
الاجانب معنيون منه

ومنها الدخولية في الارياض فانها فضلاً
عن كونها مضرّة بالاهالي لا تقوم بالتفتات
المقدرة لجباة الدخولية غالباً ولعدم وجود المراقبة
والملاحظة على التحصيل كاد الفلاح ان يترك
مزروعاته بلا بيع قراراً من الدخولية

ومنها رسم معاصر الزيت فانها مضرّة بهذه
الصناعة ضرراً فوق ما تكبت به من كثرة توارده
صنف البنزول (الغاز المعروف) الذي
اضعها

ومنها ادارة التنظيم والطرق في الارياض
فانه يوجد في القرى مساكن (عش) لا يبلغ
من الواحد منها مائة غرض ومع ذلك عليها رسم
تنظيم من غرض الى خمسة فضلاً عن ان تلك
الادارة لا عمل لها بالارياض والقرى ولا وجود
لاثر من تنظيمها وكثيراً ما يتبع الفلاح من اداء
هذا الرسم حتى تراكت متأخراته

فاذا التبت الحكومة ضريبة الشخصية وحسرت
الفردة في من يخفق اشتغاله بصنع من الصنائع
اوضحت عن اهل الزراعة اجمالاً ثقله وعت
الحال اذ ان الزراعة معدن ثروة البلاد ومنع
موارد قوتها

وهذا الامر يتم للحكومة بدون ان يلتفتوا
ببلغ يذكر فإن ضريبة الاطيان ستزاد بما يعوض

الحراج ٦٨١٤٨٦ جنيهاً مصرى الحراج مصر
و ٢٦٤١٥٤٤ جنيهاً لفتات الحكومة فيكون
الباقى وقدره ٤٢٢٣.٣٠ مخصصاً لوفاء الديون
(الضرائب)

وصدر امر آخر بالغاء الضرائب الدينية
في الشخصية وغيرها لا يجاوز مجموعها ٦٠٠٠٠
جنيه في السنة وذلك بناء على تقرير رفعة
ناظر المالية الى الخديوي في ١٧ ديسمبر سنة ٨٠
وهذه هي

ملاحظات

بمراجعة موارد الخريفة من الضرائب ومراجعة
الباحث المدقق انخفضت عدالة حكومتكم السنية
ان تبدل ضريبة الملح بالتجارة حكراً غير ان
بعض الضرائب لا يمكن الحث فيها لما بالنظر
لوضعها الاعلى وكيفية تحصيلها التي لا تنطبق على
مبادئ حكومتكم العادلة واما بالشر لكونها
محمية بالخطوي تضم الضرورة عليهم ومنع تقدم
التجارة والصناعة فضلاً عن ان الحرية لا تستفيد
منها في الغالب قدر ما تنفق في تحصيلها

فيها الشخصية التي ضرت بتقضى دكرين
تاريخ ١٩ ديسمبر سنة ١٨٧٥ وفي اقل الضرائب
عدلاً فإن تحصيلها موكل الى مشايخ البلاد
وفي الغالب يحصلونها من ضرت عليهم الفردة
ومثل هذه الضريبة تكون على الفني والتفريق غير
ان التفريق هو الذي يقع فيها دون غيره

ومنها الفردة وهي مخصصة على كل من لا
يملك له صاحب ملك وليست قاصرة على ارباب
الصنائع كأصل وضعها والصعوبة تحصيلها تأخر
منها جانب والمثل لا يمكن تحصيله
ومنها رسم التبعة المفروض على الاصناف المصنوعة

النظار عليه

نأمر

اولاً بالغاء الضرائب الانية اعنياراً من
يوم اعلان هذا الامر

الشخصية في جميع بلاد القطر المصري
المنفعة عن جميع الاصناف ما عدا الاصناف
النضية والذهبية

رسوم التبانة والصارفة
رسوم الارضية والاقامة بالشوارع ومحطات
الدخولية في مصر واسكندرية الا في ايام الاعياد
والموالد فتبقى الرسوم فيها ليس الا
الرسوم المتحصلة من طائفة الفجر وامثالهم
رسوم بيع المواشي في مصر واسكندرية
والسويس

الاثنان في المائة المضافان الى رسوم الاملاك
المخصصان لرواتب المأمورين المكلفين بتحصيل
الرسوم المذكورة
الرسوم المتحصل على بعض الاصناف بالاضافة
الى رسوم التبانة (ومن الان فصاعداً متوسع
كل المتع ان تحصل التبانة اي رسم كان على
البضاعة التي يزونها ما عدا رسم التبانة فقط)
رسم تسجيل العرائض والضمانات التي تؤخذ
حين تصدير بضائع في داخلية القطر من محل
الى آخر

رسوم المتداولة (الدلالة) والوزن وبيع
المجوهرات في مصر واسكندرية وعموم القطر
رسم علم الخبز الذي يعطى عنه الوزن
(لا يعطى من الان الا الى المشتري)
رسم الدخولية على الاصناف في جميع انحاء القطر

ما نتركه الحكومة من ذلك

اما الضرائب الاخر المذكورة في هذا التقرير
المرفوع الى عظمتكم فلان حاصلاتها اذا استمرنا
منها قيمة النفقات لا يبقى منها الا القليل الذي
لا يذكر وهي مع ذلك متجفة مضية مانعة من
التقدم في التجارة والصناعة وقاطعة طريق الثروة
العامة

ويطلي الغاء هذه الضرائب اطلت الفكر في
كيفية تحصيل متأخراتها الى غاية سنة ١٨٧٦
فلم اجد سبيلاً الا ان يعنى الفقراء من هذه
التأخرات اما الذين لم دين على الحكومة فانها
تقتصر من مطلوبهم

وما تطلبت من جنابكم العالي الغاء هذه
الضرائب الا بعد البحث والتبصر في ما يعوضها
حتى تاكدت ان ما ينقص من الابرار بقيتها
سيعوض بأكثر منها في زيادة ضريبة الاراضي .
ولم اطلب ما عرضته الا تخفيف الضرائب
على الاهالي وترتيبها بصنق قانونية واسعاف الرعية
بالراحة بطرق لا تضر بمصلحة الخزينة ولذلك
ارجو من عدالة عظمتكم الموافقة على هذا التقرير
واني يا مولاي في كل حال خادمكم الامين
الخاضع المطيع

ناظر المالية موقفاً

رياض

وهذه صورة الامر الخديوي وما يتبعه من
اللوائح المتعلقة بهذا الشأن

صورة الامر

نحن خديو مصر

بناء على انتهاء ناظر ماليتنا وموافقة مجلس

رسم تحقيق الاختام الموضوعة على القنات
التي تطلب العلم بالسوريات
رسوم المسنن في البيع والشراء في مديرية
الدقهلية (وهذا الرسم لا يكون له وجود في
جميع القطر)
رسم مغالي المحصى (قال دخول هذا الصنف
بأية)

رسم دخولية الفخار
الرسوم المتصلة في السلطانات بنصر الخروسة
باسم حريق أو ضالة على الجبل وذلك علاوة
على رسم السلطنة
رسم ١/٢ المتصل من ابحار ما بين في
الاراضي الخارجية والعشورية التي تؤدي رسم
الاملاك ورسم الخارج والعشور
رسم فناء الخوم في الاسكندرية المتصل
بعد ذبح الحيوانات في السلطنة
حجر الثلاثين التي تؤخذ من خدمة صابرة
الدرى

رسم حراسة الكنتن في مديرية البحيرة (ولا
يؤخذ في جهة اخرى ايضاً)
رسوم سراكي الشياطين والحوالين والصحابة
الكتارات في الاسكندرية فان المذكورين يؤدون
رسوم صلتهم « الوركى »
رسم تربية الاغنام والماعز في مصر
والاسكندرية

رسم خم دفاقر الثانية في الاسكندرية
رسم المراعين المخبونة رملًا من جهة الرمل
الى الاسكندرية

رسم نجيل الطلقات الفخ أو قتل معاصر
الزيت في مصر والاسكندرية (ولا يبقى لهذا

الرسم وجود في جميع الجهات ايضاً)
رسم كيل الحبوب في القليوبية والبحيرة (ولا
يؤخذ ايضاً في ابي جهنم كانت)
رسم القبطان في دمياط
رسم مبيع الفخار في دمياط (ولا يؤخذ في
غيرها ايضاً)

ثانيًا من يشتغل بالحرث والزراعة ولم
يكن له صناعة غيرها يعنى من رسم الصنعة وما
عدها يبقى رسم صنعته كما كان وتكون اقل
فئة فيه عشرين غرشاً مبرياً

ثالثًا رسم الدخولية والتنظيم والاسواق
والوزن يلغى في القرى ولا يبقى الا في المدن
والمراكز المذكورة في اللائحة الاولى المتبعة بهذا
هذا الامر

رابعًا نعى الاصناف الاتي يباعها في اللائحة
الثانية من رسم الدخولية سواء كانت في مصر
والاسكندرية وسائر البلاد والمراكز

خامسًا دخولية ادوات البناء ورسم العربات
وحيوانات الاجرة في مصر والاسكندرية تؤخذ
على التعريفة الاتي يباعها في اللائحين الثالثة
والرابعة

سادسًا رسم الباسورت يؤخذ باعتبار
خمس غروش على الشخص وخمسة رسم الإقامة
وغرشين ونصفاً رسم المرور بلا تميز البنية
سابعًا ثمن الرجوع والذاكر والسراكي
والضمانات بمدينة مصر والاسكندرية يعين عشر
بارات (وهذا لا يشمل السراكي المعطاة الى
المأمورين لرواتبهم)

ثامناً يبقى في اسكندرية رسم قبانة خشب
الحريق المتصل من قنودانات المراكب على

حاله الصنف للجزية والنصف للقباني وغير هذا
يدفع المشتري ١٥ بارة عن كل قطار وهذا
يورد للجزية ويعفى من اي رسم كان عند مبيع
الخشب

ناسعاً تترك المناخرات من جميع الضرائب
المتقدمة عن سنة ١٨٧٦ ما عدا دين الفلاحين
الذي توزع دفعة على سنين عديدة

اما من يكون لم دين على الحكومة لغاية
سنة ٧٩ فانها تخص ما عليه من المناخرات في
مقابلة دينه

عاشراً ناظر ماليتنا مكلف بافاد هذا الامر
وكتب في سراي عابدين في ١٧ يناير سنة ١٨٨٠
التوقيع محمد توفيق

عن الجناب الخديوي رئيس مجلس النظائر
وناظر المالية موقفاً
التوقيع رياض

اللائحة الاولى

بيان المدن والمراكز التي تؤخذ فيها الرسوم
المذكورة في البند الثالث من الامر
في ضبطية مصر والمحافظة

الحروسه والاسكندرية وبورت سعيد والاسماعيليه
والسويس ورشيد وديماط

في الوجه البحري

(القلوبية) بنها وشبين القناطر (المنوفية)
شبين الكوم ومنوف (المنجيرة) دمنهور وشبراخيت
والحمودة (الغربية) طنطا والحلة الكبرى وسمود
وسوق وزني وكفر الزيات (الدقهلية) المنصورة
وميت غمر (الشرقية) الزقازيق وبليس (ادارة
الهيوسات) القناطر الخيرية

في الوجه القبلي

(النجزة والطنطا) النجزة (بني سويف)
بني سويف (الفيوم) الفيوم (المنيا وبني مزار)
المنيا والفشن (اسيوط) اسيوط وابو نجع ومنطوط
وملوي (جرجا) طنطا واخميم وسوهاج وجرجا
(قنا) قنا (اسنا) اسنا واصوان
اللائحة الثانية

الاصناف المعفاة من رسم الدخولية
الذرة الخضراء التمريض اوليبيع . ثمر الثوت
الحصرم . الحمص الاخضر . الزهور العطرة كالورد
وغبر . اللين الطيب . قحف الجريد . اللبف
وحبال اللين . البردي . الحلفا . ورق الثوت
مكائن او مقشات بايدر . دق الكنان خشن
وناعم . مساحة الخشب ونشارتة . الدوم . البوص
الغاسول . فوط العنب والرمال وغيرها . عرق
السوس . الخوص . الجاروان . ليف لعجل توانس
السواقي . طين الفلل . ورق الذرة الاخضر .
المجلد الخام . اغصان المرسين . النبق . اللوف .
بزر القنب . قروث الجواميس وحواقرها . الملح
المنشآت الخيش . حب الهيش للصباغ . الملح
الاخضر الصغير . قشور الرمان . زهر الترم .
التبناع والريحان الناشف . الصعتر . الحنظل
بزر البامية . الشمر . بزر اللنت . الصعتر البردي
بزر الملوخية . الرشاد . الحبة السوداء . بزر
الكوسا . بزر البصل . بزر الكراث البلدي .
بزر الفناء . بزر السبانخ . بزر العظم . بزر
الدوالي . بزر الخروع . الحبة العالية . بزر الخبز
بزر البطيخ . بزر الشام . الفجل . بزر الخيازي
بزر البقلة . بزر الجراوة . بزر الخس . الفجل
البلدي . الحبة الخضراء . البصل الاخضر . اللبن

الزرائب . قشر بروقي . قشر الأرو . قشر القمح
 فصل الدين . بر الحمال . قشر القرم . القشاش
 روعا ايبوب . الكراث . قشر الذرة . قشر قصب
 السكر . عروق البامية . والباذنجان وغيرها .
 ورق النارج . حب العزيز . ثفل بزر الكتان .
 الكسب . الرمال (أي زبل الحمام) . بزر الكزبرة
 قشر التول . الثالية . السيد (ثم يشبه الزيتون)
 بزر النعناع . حصر البردي . الحشيش الاخضر
 والعوج . والبوص . جريد الحرق . زبد الحجر .
 بزر العشة . منشات جرارة . حطب الخس
 والقطم . حطب الذرة الابيض والاصفر . ورق
 الصنوبر . بزر العنظل وجميع اصناف الفخار التي
 تعمل في الحروسة واسبوط وقتا والمخالات الاخرى
 والاصناف الدنية التي توجد مع النحاج والموالدية
 مثل العنص . والحلاوة سواء كانت خصوصية لم
 او يرسم الهدايا (أي ما عدا ما كان منها يرسم
 الفخر) والافانر التي توجد مع المسافرين في
 سكك الحديد او مع العائدين من الجبائن
 والفيضان حالة كون رسمها لا يتعدى غرضين
 الثلاثة التالية

تعريف رسم الدخولية على ادوات البناء في
 الاسكندرية والحروسة
 في الحروسة
 بأرض الحروسة

١ . عن كل حمل حمار من الجبس او الجير
 ٢ . حمل كازو بلدي من جبس او جير
 ٤ . : : : : افرنجي : :
 ٢ . : : : : بلدي من ديش
 : : : : رمل
 ١ . : : : : حجر نحت

١ . حمل حمل من ديش
 : : : : حجر نحت
 ١ . : : : : بلاط
 : : : : حمار من قطع فخار
 : : : : رمل
 : : : : ديش
 ١ . : : : : كازو نور من ديش
 ٢ . : : : : من حجر نحت
 ١ . حمل حمار من جبس او جير
 : : : : او رمل
 ٤ . حمل خيل من قطع فخار محروق عن
 كل : : : : قطعة جديدة
 ٢ . وعن كل ٤٠٠ قطعة جديدة
 ٢ . وعن كل ٢٠٠ قطعة جديدة
 : : : : قديمة

في الاسكندرية

بأرض غروش اميرية

٦ . عن كازو بزوح خيل من جير
 ٢ . عن كازو برأس خيل امن جير
 : : : : من قطع
 ٨ . فخار جديدة (كل الف)
 ٢ . وعن كل الف قديمة
 ١ . عن حمل كازو بزوح خيل من
 : : : : تراب او رمل
 ٢ . عن كل كازو بزوح خيل من حجر نحت
 : : : : عن حمل كازو برأس خيل امن
 : : : : حجر نحت او ديش
 : : : : عن حمل كازو برأس خيل امن
 : : : : تراب او رمل او قش

اللائحة الرابعة

| | |
|------------------------------------|-----------|
| نعريفة رسوم العربات وحوانات الاجرة | |
| في الاسكندرية والمحموسة | |
| اسكندرية المحموسة | |
| غرش اميري | غرش اميري |
| ٢. | ٢. |
| حمار ملاكي بيرذعة | ٢. |
| ٥. | ٥. |
| حصان | ٥. |
| عربات ملك براسين | |
| من الخيول واربع | |
| عجلات بما في ذلك | ١٥. |
| رسم الخيل | ١٥. |
| ومثلها براس واحد | ١٠. |
| ومثلها بعجلتين | ٧٥ |
| عربة تعليم | ٨. |
| حمار الاجرة والنقل | ٢. |
| حصان | ٥. |
| كارو بحصان واحد | ١٠. |
| كارو بحمار | ٥. |
| عربة صندوق بحصان | ٨. |
| عربة صندوق بحمار | ٤. |
| برميل بحصان | ٥. |
| بجار | ٤. |
| الفنة والجاموس | ٦. |
| عربة اجرة براسين من | |
| الخيول واربع عجلات | ١٥. |
| حمل | ١٠. |
| كارو ثور مزوج | ١٤. |
| عربة فرد للاجرة | |
| بحصان واربع عجلات | ١٠. |
| كارو مزوج بحصانين | ١٢. |

اسكندرية المحموسة

| | |
|-------------------|-----------|
| غرش اميري | غرش اميري |
| ٦. | ٦. |
| السور في الضواحي | |
| حلاية وشغالة في | |
| الجنان والغيطان | |
| مثلا خيل | ٥. |
| مثلا حمير | ٣. |
| عربات صندوق لنقل | |
| الحضار من الغيطان | ٨. |
| خارج السور | |

فصل

وفي ١٥ يناير سنة ٨٠ بعثت نظارة الخارجية الى قناصل الدول الجبرالية منشوراً طلبت فيه موافقة الدول على ان تأخذ الحكومة مقدار المتأخر من خراج مصر ومتأخرات الرواتب من البوابي من قرض الاملاك

وفي ١٨ منه صدر امرٌ خديوي بزيادة رسوم الاراضي العشورية وهذا معربة

نحن خديو مصر

بناء على انتهاء ناظر ماليتنا واقرار مجلس نظارنا

نأمر

اولاً . ان يزداد على رسوم الاراضي العشورية مبلغ ١٥٠ الف جنيه مصري اعتباراً من غرة يناير (كانون الثاني) سنة ١٨٨٠

وهذه الزيادة توزع على جميع الاراضي العشورية معدلة على مقدار ما يلحق كل ارض من رسومها الحالية

دفعاً لما يحصل حدوثه في المستقبل من الخلل
والنقص في نفس الواردات

وقد تعين مقدار الخرج ضمن حدوده اقل
ما فيها فرط الاعناء بالاعتصام حافظاً للادارات
على انواعها مقدار النفقات الذي لا غنى لها عنه
لاتنظام سيرها

وقد تعين في برنامج الخرج مبلغ ١٥٠ الف
جنيه تحت اسم (نفقات احتياطية) يسددها
مالا يستغل حدوثه في بحر السنة من مطالب
النفقات غير المذكورة في البرنامج

فالدخل تعين بمقدار ١٥٦٦٢٢ جنيهاً
وخارج الباب العالي ٦٨١٤٨٦
ونفقات الادارات ٢٦٤١٥٤٤

المجموع ٤٢٣٢٠.٢٠ ٤٢٣٢٠.٢٠
ينزل من اصل الدخل فيبقى ٤٢٣٨٥٩٢
يجعل اساساً للتوزيع على مقادير الدين
العمومي

واني يا مولاي خادم عظمتكم الامين الخاضع
المطيع
التوقيع ناظر المالية موقفاً
رياض

فصدر الامر الخديوي الكرم الاتي تعريته
نحن خديو مصر

بناء على انتهاء ناظر ماليتنا واقرار مجلس
نظارنا عليه
ناظر

اولاً تعين الدخل عن سنة ١٨٨٠
ومقداره ثمانية ملايين وخمسة وواحد وستون

مليوناً . ناظر ماليتنا مكلف بانفاق هذا الامر
وكتب في سراي عابدين في ١٨ يناير
سنة ١٨٨٠

التوقيع : محمد توفيق
عن الجنب الخديوي : رئيس مجلس النظار
وناظر المالية بالنيابة
رياض

وقيد ايضاً صدر منشور من نظارة المالية الى
جميع جهات النظر بمصر وثمين الاملاك والاراضي
الاميرية جاء على ان هذا الامر من ضرورات
عمل التصفية وتنفيذها

فصل

١ البرنامج

وفي ٢٠ من ربيع ناظر المالية الى التفتيش
القصر الاتي تعريته معلقاً برنامج الحكومة عن
سنة ٨٠ وهي
مولاي

اشرف بالتمس تصديق عظمكم على الامر
المتضمن بيان مقدار الدخل وخارج مصر الباب
العالي ونفقات ادارة الحكومة عن سنة ١٨٨٠
ان القدر اللازم للدين التوفصيلي ثم يتم
بعد تعيينه قالة موقوف على ما سيؤخذ من
التدابير الموصلة الى تسوية المسألة المالية

غير انه لما كان من الواجب ان يحدد في
بدية السنة مقدار ما يخص للادارات على
انواعها وتعديل الواردات تعديلاً على مقتضى
جميع الدخل بل مجلس النظار جيهده في ان
يكتفى البلاد تأدية جميع ما تقدر عليه لاتمام
التعديل المذكور غير متجاوز فيه امكانها ومقدرتها

الفا وستائة واثنان وعشرون ذهباً مصرياً
(٨٥٦١٦٢٢) وبيان في اللائحة الاولى من
ذيل هذا الامر
ثانياً . الرسوم والواردات والضرائب
والحاصلات المذكورة في هذه اللائحة من اي نوع
كانت تجمع على حسب القوانين والنظمات
والعادات المرسومة المألوفة
ثالثاً . عين خراج مصر للاستانة ومقداره
ستمائة وواحد وثمانون الفا واربعائة وستة وثمانون
ذهباً مصرياً (٦٨١٤٨٦) وعينت نفقات
ادارات الحكومة ومقدارها ثلثة ملايين وستائة
واحد واربعون الفا وخمماية واربعه واربعون
ذهباً مصرياً (٢٦٤١٥٤٤) وبيانها في اللائحة
الثانية في ذيل هذا الديكربس
رابعاً . كل من نظارنا مكلف بانفاذ ما
يتعلق به من هذا الامر
وكتب في سراي عابدين في ٢٠ يناير سنة ١٨٨٠
التوقيع (محمد توفيق)
عن الجناب الخديوي
رئيس مجلس النظار ونظار المالية بالنيابة (رياض)

(اللوائح)

اللائحة الاولى

في الدخل

(١) الضرائب المحصورة

| جنيه مصري | |
|-----------|-------------------------|
| ٥٢٢٧٢٨٨ | ضريبة الاراضي والاطيان |
| ٩٢١٩٦ | رسوم الاملاك |
| ٢٠٨٠٩٢ | خزينة الشخصية |
| ١٢٦٧٤ | الاعتماد والمعزى |
| ١٠٨٠٧ | العربات وحيوانات الاجرة |
| ٢٤٦٨ | معاصر الزيت |
| ٥٥٥٤٦٢٦ | |

(٢) الرسوم والواردات غير المحصورة

| | |
|--------|-------------------|
| ١٨٠٥٨٤ | من المجالس |
| ٦٢٢٥٢٩ | من المजारك |
| ٧٥٩٥٠ | من البوستات |
| ٢٤٧٦٥٥ | من المدخولية |
| ١٠٠٠٠ | من الاملاح |
| ٦١١٧٧ | التسجيل والعلوايع |
| ٧٦٢١٦ | صيد الاسماك |

| | | |
|--------------------------------------------------------|----------|----------|
| الملاحة | ٨٥٧٤٢ | |
| رسوم متنوعة | ٨.٧٦٤ | ١٥٢.٥٨٢ |
| (٢) السكك الحديدية والتلغراف | | |
| السكك | ١.٥٠.٥٠٠ | |
| التلغراف | ٢٩.٠٠٠ | ١.٧٩٥.٠٠ |
| (٤) وإبورات اليوستة الحديدية | ١٢٨.٠٠٠ | ١٢٨.٠٠٠ |
| (٥) وإبورات الإدارات الأخرى | | |
| ميناء الإسكندرية | ٥.٠٠٠ | |
| الأنهرارية | ٢٢٩٢٩ | |
| الفتارات | ٤١١٤٢ | |
| الضرائب | ١٩٤٢٤ | |
| المواني (ما عدا ميناء الإسكندرية) | ١٥٤٢ | |
| سكة حلوان الجديدة | ٧٩٩٢ | ١٥٢.٤١ |
| (٦) الإيرادات المتنوعة | | |
| أجبار وحاصلات أملاك الحكومة | ٤.٠٠٠ | |
| رسوم نفقة الصاغة | ٥٦٥ | ٢.٥٦٢ |
| (٧) المحاصلات المتنوعة | | |
| إيرادات الصحة | ١٦٥٦٢ | |
| الجهادية | ١٧٨ | |
| البحرية | ١١٨١ | |
| المعارف العمومية | ١٢٦٥ | |
| الاشتغال العمومية | ٤١١٢ | |
| المحموز على من أعطي لهم أراضٍ بصفة راتب معلوم | ١٧٦ | |
| رسوم الأرضية | ٢٢٦ | |
| رسوم التناقص والإرث وغيرها | ٥٢٨ | |
| رسوم المحاصلات الأخرى | ٦.٤٠ | ٢.٢٥٨ |
| (٨) سلفيات الفلاحين | | |
| تخصيل ثمن الحبوب المعطاة سلفاً لأهالي الصعيد في سنة ٧٨ | ٢٩٩٢٥ | ٢٩٩٢٥ |

(١) حجز الرواتب

اليوم الاحتياطي

٤٤٩١١

٤٤٩١١

٨٥٦١٦٣٢

اللائحة الثانية

في الخرج

جنيه مصري

(١) خراج مصر

٦٩١٤٨٦

(٢) الدين العمومي

الدين المنظم (١)

.....

غير المنظم

.....

(٣) مرتبات البيت الكرم ومعينات

٢١٥٠٠٠

(٤) المعية السنية

٤١٨٣٢

(٥) مجلس النظار

٥٧٩٦

(٦) نظارة الخارجية

١١٤٢٦

(٧) نظارة المالية

الادارة

٨٧٠٠٢

التفتيش العمومي

١٩٥٠٠

صندوق الدين العمومي

٢٠٧٤٥

ادارة المساحة

٥٠٠٠٠

المديريات والمحافظات والمجالس البلدية

١٥٨٤٢٧

الدائرة البلدية

٤٣٥٣٥

ادارة حلفاء السمك

١١٧٨١

قلم الليمان

٤٣٦٥

ميناء الاسكندرية

٤٤٦٠

الفتارات

٢٤٥٨٦

الضربخانة

٦٤٧٢

اقلام متنوعة

١٠٢١٩٩

٥٢١٩٤٤

(١) وُجد هذا الفراغ في الاصل وهو واضح السبب كما يظهر من المجموع العمومي المتول فيه (٤٣٣٣.٥٠) ما عدا الدين العمومي

(٨) نظارة الجهادية والبحرية

البحرية ٢٦.٠٠٠

البحرية ٥٩٧٢٤

٤١٤٧٢٤

(٩) نظارة المعارف

ادارتها ٥٩.٦

المدارس والمكاتب ٤٣٩٩٢

أفلام متنوعة ١.٥١٧

٥٩٤٩٥

(١٠) نظارة الداخلية

ادارتها ٤٦.٢٠

مجلس النواب ٢٩١٢

المديريات والمحافظات ١١٢٢٨٦

الضبطية ١٥٧١١٧

خدمة المطافئ «الطلمبات» ٨٩٨١

إدارة منع بيع الرقيق ٢٥٦٧

الصحة والمستشفيات ٦.١٥٤

الرزنامة ٨٨٢٧٢

الجيالات المصرية ٢.٧٢

٨٨.٨٨٢

(١١) نظارة المحفانية

ادارتها ٢٤.٥٢

المجالس المختلطة ١٢٢.٤٢

الحاكم ٢١٢١٨

المجالس المحلية ٥٦٨٨٧

٢٩٤٤٥.٠

(١٢) نظارة الأشغال العمومية

ادارتها ٢٨٧٦.٠

المديريات ٢٩٨٢.٠

حفظ أبنية الحكومة ٢٨.٠٠٠

التخفيض من طغيان النيل ٤٨٢٥.٠

الصناعة ٦٤٥٧.٠

حواجز النيل وري المنوفية ١٦٢٧٦

| | | |
|-------------------------------------|-------|--------|
| ري الجيزة | ١٢٢١٧ | |
| ترعة الابراهيمية | ٢١٧٦٤ | |
| الاسماعيلية | ١٨٤٦٤ | |
| المحمودية | ١٨٩٧٨ | |
| كوبري قصر النيل «جسر» | ١٩٩١ | |
| كوبري مد أبو قير | ٥٥٤٥ | |
| المواني « ما عدا ميناء الاسكندرية » | ٥٥٢. | |
| مجلس الزراعة | ٢٦٢. | |
| تنظيم مدينة مصر | ٥٢٦٥٨ | |
| تنظيم مدينة الاسكندرية | ٢٧٤٦٩ | |
| تنظيم المحافظات والمدن الكبيرة | ١.٤٩١ | |
| دار الخف « الانتفاضة » | ٤١١. | |
| المعادن والمناجم والملاحات | ١٦٢٧٨ | |
| الانجرارية | ٤.٢٤. | |
| النباتات | ٧٤٥ | |
| سكة حديد الخديوية | ٩.٢٤ | ١٧٨٧١ |
| <hr/> | | |
| (١٤) السكك الحديدية والتلغراف | | |
| ادارتها | ٢٥٦٤. | |
| مقولات | ٧٩٤٩. | |
| تنظيم السكك | ٨٨٢١. | |
| الوابورات والرش | ٢.٦٦. | |
| المخازن | ٨١٤. | |
| للتلغراف | ٢٤٧. | ٤٤٢٦٦. |
| <hr/> | | |
| (١٤) البحاركة | | |
| البحاركة | ٢٧٨٢٨ | |
| خبر الكونترابند « التهريب » | ١٢٠٠. | ٤٩٨٢٨ |
| <hr/> | | |
| (١٥) البوستة | | ٦٤٧٢٩ |
| (١٦) وابورات البوستة الخديوية | | ١٢٧٨٤٦ |
| (١٧) الملح | | |
| الملاحات وشونها | ١٢٩٢٤ | |

| | | |
|----------------------------------|-------|--------|
| لبن الخبز وشه | ١٦٦٢ | ٢١٠٦٢ |
| (١٨) لوازم الشؤون والمخازن | | |
| خدمة الشؤون والمخازن في المحروسة | ٢٥٩٢ | |
| لوازم الشؤون والمخازن | ١٢٥٠٠ | ١٥٠٦٢ |
| (١٩) مبالغ احتياطية | | ١٥٠٠٠ |
| (٢٠) معينات | | ٢١٦٧٩٦ |
| المجموع ما عدا الدين العمومي | | ٤٢٢٤٠٠ |

المالية ومما خلفه مجلس الشظار انه ذلك صدر الامر بما يأتي :

ان البنات المالية المعروفة ببنات حليم باشا التي وقع عليها ناظر المالية في الحادي عشر من شهر رجب سنة ١٢٨٧ (٢ اكتوبر (تشرين الاول) سنة ١٨٧٠) المعدة من الثاني والعشرين الى التاسع والسبعين شاة لما وفي متساوية القيمة تبلغ كل واحدة منها ٢٩٢٥٠٠٠ غرض مصري (٢٠٠ جنيه) ومتواليه الاستحقاق والاجال في كل حادي عشر من شهر يناير (كانون الثاني) وحادي عشر من شهر يوليو (تموز) من سنة ١٨٨٢ الى سنة ١٩١٠ (شاة) للمبتين المتطرفين) والتي صرح بالقائها في قرار مجلس الشظار الصادر بتاريخ غرة محرم سنة ١٢٩٧ و ١٥ ديسمبر سنة ١٨٧٩ اُبطلت وضرب عليها في دفاتر دين الحكومة فاية منها وجدت في يد أي كان لا تؤدي قيمها

وفي ٢ يناير سنة ٨٠ كُتب من المالية الى ادارة صندوق الدين بما فيه ان المالية اصدرت امرها للادارات والمديريات بان تحفظ في صناديقها المبالغ المتصلة الى ان تم التسوية العمومية فيوضح فيها تخصيص الابرادات لاسي

وفي ٢١ يناير سنة ١٨٨٠ صدر امر حديوي متعلق بابطال بن حليم باشا مفاده انه بناء على قرار مجلس الشظار الصادر بتاريخ ١ محرم سنة ١٢٩٧ الموافق ١٥ ديسمبر سنة ١٨٧٩ المتضمن ان تُرد معينات الرئيس حليم باشا ١٥ الف جنيه في السنة وان تلقى أوراق البنات المعروفة ببن حليم باشا (التي تسحق صد تاريخ ٢١ ديسمبر سنة ١٨٨١) بناء بناء على ما ورد في القرار المذكور من ان البنات التي تسحق في سني ١٨٨٠ و ١٨٨١ وحصل الصنف فيها تدخل في تسوية الدين غير المتعلق احتراماً للحقوق المتصلة بمنتهى المعاهدة التي عقدت بتاريخ ١٢ ربيع الاخر سنة ١٢٨٧ (١١ يوليو) من سنة ١٨٧٠ واعتقاداً على ان القرار السابق الذكر اطلق للرئيس حليم باشا وليك انكسرة مع تكلية (اي تكليف البنك) بان مرد على الحكومة التعدينية جميع البنات المودعة عنده وعلى ان مدير البنك كسب في ٨ يناير سنة ١٨٨٠ الى رئيس مجلس الشظار بتاريخ ٢ ديسمبر سنة ١٨٧٩ ان الرئيس حليم باشا استرجع رصيده البنات المودعة عنده ثم بناء على انتهاء ناظر

الجهات فتصدر الأوامر اذ ذاك بأرسال المخطوط الى صندوق الدين

فاجاب وكلاء الدين بتاريخ ١٢ يناير بالقاء نية هذا العمل على الحكومة وانهم لا يعتبرونه الا عملاً مؤقتاً مراعاة لظروف الاحوال وانه في مأوولهم أن تُسرّع الحكومة الى تنظيم هذه المسألة ثم كُتب من المالية بتاريخ ١٤ يناير ان قد تقرر تخصيص واردات المديرية الرابع وهي « الفرعية والمنوغة والنجيرة واسبوط » وأبراد السكة الحديدية للدين العمومي فصدرت الأوامر للجهات المذكورة بتأدية ما هو محفوظ في صناديقها لصندوق الدين

وفي ٢١ يناير كتب أيضاً من المالية الى وكلاء الدين ان المبالغ المحفوظة في صناديق الادارات تبلغ مجملها $\frac{7521.94}{100}$ من الغروش الاميرية ورجّحهم ان يضيفوا هذا المقدار الى ما لديهم من الفحصل في شهر يناير وقد تم الاتفاق بين الحكومة والبنك العثماني على حساب جارٍ تقررت فيه الفائدة ٧ في المائة (بما في ذلك $\frac{1}{2}$ في المائة «عمولة او كومسيون») على المبالغ التي تستوردها الحكومة من البنك اما المبالغ التي للحكومة على البنك في هذا الحساب فتأخذها تقررت ٤ في المائة

وجاء في تلغرافيه من لوندرد بتاريخ ٥ فبراير سنة ٨٠ ان قد قرّر الرأي على تشكيل لجنة دولية للتصفيه يكون رئيسها المستر ريشرس ويلسون

اما وظيفة هذه اللجنة فهي تصفيه الماضي وإلى ذلك اشار الخديو بما امر به من اقامة جد

فاصل بين الماضي والحاضر لكي لا تكون حكومته مسئولة عن شيء من الماضي كالدين السائر والمنظم فتقرر اللجنة ذلك تقريراً قطعياً لا يصح الاعتراض عليه وتفض بعد ان تم هذه الاعمال وقد حصلت التسوية في شأن مسألة السنديكاتو الباريزي وهي

ان دين السنديكاتو بلغ في ١٥ نوفمبر سنة ٧٩ اربعة ملايين و ١٢٠ الف جنيه فاذا أُضيفت اليه الفائدة الى ١٥ فبراير سنة ٨٠ ومقدارها على حساب ثمانية في المائة ٨٢٦٠٠ جنيه بلغ مقدار الدين كله ٤٢١٢٦٠٠ جنيه يسقط منها قيمة ما للحكومة في شركة خليج السويس لحساب السنديكاتو وقدرها ٨٠ الف جنيه فيبقى ٤١٢٢٦٠٠

اما تسديد هذا الدين فهو ان الحكومة تركت للسنديكاتو ما لها قبله من الرهن ومن اولاً مبلغ الخمسة عشر في المائة من ارباح شركة السويس وقيمة ذلك بالاسعار الحاضرة تبلغ نحواً من ٧٠٠٠٠٠ جنيه

ثانياً نحو ٢٢٠ ألفاً من الورق الموحد ايضاً مودعة في بنك « كوتنوار ديسكونت » بباريس وسعرها المسمى ٤٥٧٢٩٢٠٠ جنيه

ثالثاً ٥٠ ألفاً من الورق الموحد ايضاً مودعة في بنك « كوتنوار ديسكونت » بباريس لحساب جرنيلد وشركائه وسعرها المسمى مليون جنيه

اما جملة الورق الموحد المرهون فيبلغ سعرها المسمى ٥ ملايين و ٥٨٤ الف جنيه تساوي ٢٤٢٢٦٠٠ جنيه (القدر الباقي لتسديد الدين)

الصادرة في سنة ١٨٧١ ولكن لم يعد في الامكان
ان ينتظر أكثر من هذه المدة فترجو سعادتم ان
تعلنوا بأسباب التأخير حتى اذا اقتضت الحال
ان نعود الى الوسائط القانونية لا يقع علينا ملام
فاجاب سعادة رياض باشا في ثالث وعشرين
فبراير بما ملخصه

كنتم الى تاريخ ٤ فبراير تطلبون اعادة
نأدية دخل الجمارك والدخولية وغيرها الى
صندوقكم

وكنت قد امرت بحفظ واردات الجمارك
فيها وفي ظني ان ثم مسألة السديكانو كما
اشارت اليها لجنة القنصل العليا فتخصص واردات
الجمارك حيثما للسديكانو غير انه لما تمت
تسوية هذه المسألة ولم نتج الى تخصيص واردات
جديدة لها تكون مضمونة بدخل الجمارك كلنت
ادارة الجمرك ان تؤدي الى صندوق الدين
المبالغ المحفوظة عندها

ولا اقدر الان ان امر تأدية الاموال
الباقية الى صندوق الدين لتأخير نهاية التسوية
وانتم تعلمون ما ينشأ عن هذا التأخير للدينين
ومن الاحتجاج بحق الحكومة والبلاد وبوقوف
حركة الاصلاح وتزبد احوال المالية اتمالاً ولا
لوم في ذلك على الحكومة المصرية فانها ابنت
ما في وسعها لاجراء الاصلاح طبقاً لما اشارت
الى لجنة القنصل العليا (التي كنتم من اعضائها)
ولم تتوقف في البناء القائلة رقماً عن الصعوبات
التي تلاقيها في ذلك

وقد اشارت لجنة القنصل بزيادة ١٥٠ ألف
جني على الاراضي المصرية فاجرت الحكومة
ذلك باسم صادر بتاريخ ١٨ يناير سنة ١٨٨٠

اذنا عدلت بمصر نصف و ٦١ وهذا البيان
جبره

| | |
|--------------------------------|---------|
| ١٥ في المائة ارباح خليج السويس | ٢٠٠٠٠٠ |
| بالسعر العاشر | |
| ٥٥٨٨٠٠٠ من ورق الموحدة | ٢٤٤٢٦٠٠ |
| بسر ٦١ وكسور | |

٢٤٤٢٦٠٠

هذه في التسوية التي حصلت في مسألة
السديكانو ومنها الفصح لنا انه لم قبل تنزيل
الثالثة عن ٨ في المائة بعد ان عرض عليه
المختصان ان تكون اربعة
وفي ٤ فبراير سنة ٨٠ بعث وكلاء صندوق
الدين الى رياض باشا بما نصه :

انتم سونا سعادتمك بتاريخ ٢ يناير الماضي
بصدور امركم الى الادارات التي دخلها تخصص
الدين العمومي ان تحتفظ عندها وارداتها الى
حين صدور امر جديد وذلك لسببولة اجراء
التسوية المالية المتوقعة فاجابا بتاريخ ١٢ يناير
بحفظ حقوقنا ولم تعد ذلك العلم ان هذا الوقف
لا يطول مدته

وفي ١٢ يناير انتم سونا سعادتمك بصدور
الامر الى المصريات الاربع والى ادارة السكة
الحديدية بان تعود الى تأدية ما يجمع لديها
الى صندوق الدين العمومي ووعدهم بقر حل
المسألة وصدور الامر الى الادارات الاخر
بهذا الشأن

وفي ٢١ يناير بعث اليك علم دخل الجمارك
والدخولية والدخان والنفط وغيرها البالغ ٢٥
الآلاف جني مصر
وقد صرحنا ولم تعرض على مخالفة الديكركم

بذلك وفيه بعض تغيير عن الامر الصادر بهذا

الشان بتاريخ ٢٩ مارت سنة ١٨٧٩

هذا ما اجرته الحكومة طبقاً لما اشارت اليه
لجنة التفتيش وقد زادت على ذلك انها دفعت
في شهري ديسمبر ويناير لارباب الدين غير
المنظم نحو ١١٠٠٠٠٠ جنيه واستخلصت بذلك
الرهون التي كانت سبباً لتوقف بيت روتشلد
عن تأدية باقي سلفتهم وهي الان تخابر الدول
في الحصول على قبولهم بأن تؤدى متأخرات
الرواتب وخراج الاستانة من باقي السلفة المذكورة
حسبما اشارت اليه لجنة التفتيش العليا

وقد وفيت دين السنديكانو بما كان لديه من
الاوراق بصفة رهن وعقدت مع شركة جرنفاند
نسوية تنازلت بمقتضاها هذه الشركة عن نحو
٥٢٠٠٠٠ جنيه من الاوراق المرهونة عندها
وقد شكلت لجناً عديدة للتحري عن الاملاك
الاميرية وتقدير قيمتها واتمت بعض هذه اللجان
اعمالها -

اما فيما يتعلق بالدين المنظم فقد اصدر
الجناب الخديو كتاباً بتاريخ ٦ يناير مبيناً فيه ما
هي العهود التي تقوى الحكومة على الوفاء بها
لاصحاب هذا الدين

واخيراً ان المهمة مصروفة الى تصفية الدين
غير المنظم وكان يود الحكومة لو بدأت بوجه
السرعة في التصفية المذكورة غير ان الموانع حالت
دون مرامها فان بيت روتشلد عارض في تأدية
رسوم الاملاك المرهونة وزعم ان هذه الاملاك
لا يجب ان يكون عليها رسم البتة وبناء على ذلك
تمنع من تأدية باقي السلفه وفي حكم اني كتبت
الى وكيل بيت روتشلد بهذا الخصوص واظن

اشارت بالغاء الشخصية وإعفاء المزارعين
من الفردة والغناء بعض الضرائب الصغيرة فامتت
الحكومة ذلك بامير صادر بتاريخ ٢١ ديسمبر
سنة ١٨٧٩

اشارت بابدال نظام الخزنة او العونة
وبدأت الحكومة من هذه السنة بوضع نظام
حسن لها

اشارت الى وجوب تنظيم برنامج سنوي
فاصدرت الحكومة برنامجها وصدقت عليه بامير
صادر بتاريخ ٢٠ يناير سنة ١٨٨٠ وفي اول مرة
صدر فيها برنامج مصر منتظماً

اشارت باليجاد وسائل تسهيل للحكومة معاملاتها
المالية فاجرت الحكومة ذلك بقوتراتو عقدي بين
الحكومة والبنك العثماني من احكامه ان يقع هذا
البنك للحكومة حساباً جاريّاً يسهل لها معاملاتها
المالية فلا تطالب بالضرائب الا عند امكان
الحصول عليها

اشارت باقامة لجنة تسمع لشكي المطالبين
بالضرائب وتصنّف شككهم هذه اللجنة الى ان
يتم تنظيم الادارة النضائية

اشارت ان لا تحصل ضريبة الا بمقتضى
نظام او قانون ينشر في مطالع رسمية وان
ينظر في رسوم الاطيان وقد شكلت لجنة لذلك
وهذه اللجنة رفعت الى الحكومة لائحة تنظيم تتعلق
بتحديد اوقات تحصيل اموال الاطيان واخيراً
شرع في جمع المطالعات الرسمية جميعها من سنة
١٨٧٦ فما بعدها والعناية مصروفة الى طبعها
وستنفع هذه القاعدة في كل شهر

اشارت بتعديل ضريبة الدخان البلدي
وقد اصدرت الحكومة بتاريخ ١٩ يناير امراً

الدين انفسهم فانه لو حكم على الحكومة بتادية
هذه المتأخرات لعدا ذلك الى هبوط اسعار ورقها
وبالاختصار يا حضرة الوكلاء ان مصر

تحتوي على كل ما تحتاج اليه الان لتكون في
حالة راضية وحكومتها شرعت فعلاً في الاصلاح
والوفاق التام موجود بين المنتشين والبنطار الذين
عهد اليهم الجنب الخديوي بإدارة الاشغال ولكن
جميع ذلك فتمتعا من جني ثمراته المادي المعروفة
بالدولية ولا بد لتفاج الحكومة من احد امرين

اما ان تكون حرة غير مقيدة بنس القوانين لتنظيم
امورها واما ان تنفق الدول معها لاجراء ذلك
بالاتفاق واما حكومة مصر مستعدة لقبول اية
الامرين فاذا ارتأت الدول وجوب تشكيل
لجنة للتصفي فهي مستعدة لان تسي هاته اللجنة
وتحفظ الحقوق المذكورة في تقرير المنتشين بتاريخ
٢٠ نوفمبر الماضي الذي صادق عليه مجلس النظار
ولكن اذا اقتضت الحال زيادة المخاربات في
هذا الشأن وطول المدة فليس يخاف على الدول
ان هذه الحال لا تستطيع حكومة مصر ان تحملها
مضرة بمصلحة البلاد مخففة بحقوق الحكومة ومضرة
بمصالح ارباب الدين انفسهم

ولو لم يعلم مجلس النظار باجراء المخاربات
في شأن تشكيل لجنة التصفي لكان الى الان
رفع الى الجنب الخديوي لائحة التسوية وطلب
تصديق الدول عليها لتنفيذ احكامها على من
يطلبها من اصحاب الدين

تلك يا حضرة الوكلاء اسباب تأخير التسوية
المالية ولا يمكن ان تكون حكومة مصر مسئولة
عن شيء من ذلك فانها اجرت ما في وسعها
لحل هذه المسألة . ا

ان حقوق الحكومة وانحة كالشمس في هذه المسألة
فلا اشك اننا نصل الى حلها بدون ان نلجأ الى
المجالس والشرايع

ولكن حتى بعد تادية السلفة يبقى ايضاً
صعوبات لا يتوقف التخلص منها على الحكومة
وحدها بل يحتاج ذلك الى تصديق ١٤ دولة
واذا ابت واحدة منهم ان تلبي الحكومة في حل
المشكلة اوجب ذلك ان تنفق الحكومة وتكبد
فائدة ١٢ في المائة

واذا افترضنا ان الدول الاربع عشرة اتفقت
ونعت تادية باقى السلفة فيبقى ايضاً بعض المشاكل
ذلك ان لجنة التفتيش عرفت ان الحكومة لا تستطيع
ان تؤدي عن الدين المنظم فائدة مقدارها ٢ في
المائة وانه لا بد لها من ان تجعل اصحاب الدين
السائر يتقبلون بعض التضحية ولكن من المستحيل
ان يتقبل جميع ارباب الدين السائر بالتضحية
سواء كانت بتنفيذ حقوقهم او بتأجيل استحقاقاتهم
ودليل ذلك ان اصحاب بونات الدائرة على
المالية والمؤمنين لم يتقبلوا بشيء البتة وقد فازوا
واستولوا على ما لم ياتهم والكال فصار في مامول
غيرهم من ارباب الدين ان يتألموا ما تألموا اذا
حذروا خذومهم ومن المعلوم ان الحكومة المصرية
ليست الحكومة الاولى في الحكومات التي نزلت
مقادير فائدة ديونها فان امثال ذلك كثيرة حتى
في دول اوربا ولكن في اوربا لم تقم الدعاوي
على الحكومة في المجالس بخلاف حكومة مصر
التي يظن ارباب دينها المنظم ان لهم الحق في
الزامها بتادية متأخراتها البالغة نحو ١٢٠.٠٠٠
جنيه (متأخرات كورونات الموحد)

واذا امعنا النظر نرى ان هذا مضراً باصحاب

في الملاحظات التي يقدمها من بينهم هذا الامر
تنظم بالاستناد الى تقارير لجنة التفتيش العليا
وبدون تعبير شيء في شروط قرض الاملاك
الموهوبة لائحة قانون مجدد علائق الحكومة
والدائنين السنية والخاصة مع ارباب الدين
والشروط والصنعة التي يمتصها ثم نصبة الدين
غير المنظم

البند الثاني نعين هذه اللجنة الواردات التي
يمكن تخصيصها للديون المنظمة وغير المنظمة ولكن
هذا بعد ان تراعى ضرورة اعطاء الحكومة حقها
في المزايا التي لا بد منها لانتظام سير اداراتها
ومصالحها العمومية وذلك بالاتفاق مع مجلس
النظار والمتمشيين ولاجل هذا يعطى لما علم
ببرنامج السنة التي تباشر فيها اعمالها وبرنامج السنين
السائلة الذي تحتاج اليه لتنفذ على حقيقة
احتياجات الخزينة المصرية

البند الثالث على المتمشيين العموميين ان
يفدوا اللجنة ما تطلبه من المبالغات والايضاحات
اللازمة لما لترشدتها في تميم وظائفها وعلى اللجنة
ان ترفع البنا او الى نظارتها بواسطة المتمشيين
ملاحظاتها التي يجب عليها ان تبلغها الى الحكومة
البند الرابع بحق اللجنة ان تراقب بالاتفاق
مع المتمشيين العموميين تنفيذ ما تقرره ولاجل
هذا يمكن اطالة مدتها بعد صدور امر الاعفان
الى اجل لا يتعدى ثلاثة اشهر وعند حلول
هذا الاجل تكون اللجنة مخولة في اي حال كانت
البند الخامس القانون الذي تنظمه اللجنة

يجب ان يكون عليه تصديقنا وبعد نشره البنا
وحيث ان يكون هذا القانون نافذا اجباريا ولا
يستطاع الاستئناف عليه بالرغم عما في قانون

وفي ٢١ مارس سنة ٨٠ وقع الخديو على
الامر الصادر بتشكيل لجنة التصفية وهذا تعريه
قال . بناء على ما في لائحة لجنة التفتيش

العليا الصادرة بتاريخ ٨ افريل سنة ١٨٧٩
ونظرا لما قضى به الديكريته الصادر بتاريخ
٦ افريل سنة ٧٦ من تأجيل استغاثات ديون
الحكومة المصرية مع تخفيض فوائدها وصرح به
من وجوب مباشرة عملية مالية تنظم بها الديون
المصرية

ونظرا لما اعترفت به لجنة التفتيش العليا
في لائحته الصادرة بتاريخ ٨ افريل سنة ١٨٧٩
من عدم التمكن في الوقت الحاضر من تادية
جميع استغاثات الديون المنظمة على انواعها ومن
تصفيه الديون غير المنظمة عاجلا بكاملها

ونظرا لما اعترفت به تلك اللجنة ايضا من
وجوب جعل قانون التصفية العتيدة نافذا على
جميع ارباب الدين ومرعيا على هذه الصورة في
المجالس المختلطة لكي يمكن توزيع الواردات بين
مدائني الحكومة بطريق عادلة

وبناء على نصريح المانيا واوستريا وفرنسا
وانكلترا وايطاليا بموافقتهم من الان على القانون
الذي سنتظمه اللجنة التي سنشكل بمقتضى هذا
الامر ونعدهم بابللاغ هذا القانون الى الدول
الاخر الموافقة على تشكيل المجالس المختلطة في
مصر وتكليفتهم بالمصادقة عليه

واعتمادا على موافقة مجلس نظارتنا

نحكم

البند الاول تشكل لجنة للتصفيه وبعد ان
تبعث هاته اللجنة في محمل الحالة المالية وتتنظر

بناء على ذلك :

بمقتضى دكرينو صادر بتاريخ ٢٠ مارس سنة ١٨٧٨ قد تشكلت لجنة خصوصية للتفتيش والبحث في حالة المالية المصرية وجمع المبادئ اللازمة لتسوية عمومية

وبمقتضى دكرينو جديد (مرفوق بأشعارنا هذا) عزم الجنب الخديوي على تشكيل لجنة للتصنية النهائية مؤلفة من أعضاء الماني وفرنسيين وفرنسيين وإنكليزيين وإيطاليين

اتفقت حكومة المانيا وأوستريا وفرنسا وبريطانيا وإيطاليا على قبول الديكروت المذكور وهي تعهد بناء على ما تقدم أن تقبل بمفوض أي قرار تصدره لجنة التصنية المشكلة بمقتضى الديكروت المذكور متعلقاً بتعهدات وديون الحكومة المصرية والدائرتين السنية والخاصة وذلك بصفة مقطوع بها وغير ممتجة للاستئناف عليه وتقبل أيضاً أن تجعل مجالس الريفورم تعترف بقرارات اللجنة المشكلة بمقتضى هذا الديكروت كأنها قانون نافذ وذلك عتب أن تنشرها حكومة الجنب الخديوي رسمياً

وتتعهد أيضاً أنها بالاشتراك بينها تعرض هذا الأشعار على الدول التي شاركت في إنشاء الجباس المختلطة في مصر وتكتلها قبوله والرضى به فالواقعون في ذيل (أسماء قناصل جنراليت المانيا وأوستريا وفرنسا وبريطانيا وإيطاليا) بصرحون في هذا الأشعار اعتماداً على ما لديهم من التفويض في ذلك أن حكوماتهم تعهد متكافة بانفاذ ما تقدم بيانه

وم بناء على ذلك يوقعون باختتامهم الرسمية على هذا الأشعار وتكتب (في خمس نسخ أصلية)

تشكيل الحاكم القضائي وقضاة المحاكم المختلطة
البند السادس نحية هذه اللجنة تكون بمقتضى أمر وتشكل من وكيلين لكل من الدولتين فرنسا وإنكلترا ووكيل واحد لكل من دول ألمانيا وأوستريا وإيطاليا والدول أن تعين وكلاءها أما الحكومة المصرية فتعنيب عنها مندوباً فيها

البند السابع تعيين القضاة اللازمة لأعمال هذه اللجنة يكون يعرفها وفقاً للاتحاد التي يرفعها إليها بهذا العدد رئيس اللجنة المذكورة
البند الثامن كل من نظارنا مكلف بتنفيذ ما يتعلق بنظارته من هذا الديكروت . اهـ .

وهذه صورة الأمر الصادر في ٥ أبريل سنة ١٨٨٠ معلوماً على أسماء أعضاء هذه اللجنة
قال . بناء على أمرنا الصادر بتاريخ ٢١ مارس سنة ١٨٨٠ بتشكيل لجنة التصنية

نحكم

البند الأول أعضاء لجنة التصنية هم :
المر ديفرس ولدون (رئيس) والموسير بارافيلي . ويليك دي وغانس . وكولفين ودي كرير . ولارون ديرول . ودي تريسكي
ويؤوب عن الحكومة المصرية في هذه اللجنة مندوباً حضرة بطرس بك ثالي
البند الثاني نواخذ قرارات لجنة التصنية بأكثرية الآراء . اهـ .

وهذه صورة الأشعار الموقعة عليه من قناصل جنراليت ألمانيا وأوستريا وفرنسا وإنكلترا وإيطاليا متعلقاً بهذه اللجنة

لقبول ما يصير نايغة اليها من طرفهم لعابة يوم
٣٠ مايو وبعد مضي هذا الميعاد يكون لها
الحق برفض ما يتقدم اليها من التبليغات

فلاجل فهو اعمال النصفية في اقرب وقت
تطلب اللجنة من الدائنين ان يقدموا لمخوطاتهم
بالكتابة وان كافة المدائنين الذين لم مصلحة
واحدة رديهم من نوع واحد يجلسون سوية
بحسب الامكان ويقدمون لمخوطات عمومية عن
جميعهم اما من يريد ابداء ملحوظاته شفاهاً فعليهم
ان يقدم لقلم كتاب اللجنة خطاباً مشفهاً على
موضوع تلك الملحوظات بالاختصار كي ينظر
فيه ويصير اختياره فيما بعد باليوم والساعة اللذين
يمكن سماع اقواله فيها اذا اقتضى الحال

ورأت ان تفت بادئ بدء في دخل
الحكومة وخرجها قبل ان تنظر في اى عمل كان
سوى ذلك فانقسمت فرقتين فرقة تنظر في موارد
الدخل وهي مؤلفة من الانضاء بارافيلي ولبرون
ديرول وترسكو وفرقة تبحث في مصادر الخرج
وهي مؤلفة من الاعضاء دي بوغاس وكوللين
وكريير وقد ظهر للفرقة الاولى ان رسوم الملح
والدخان والتبناك غير مطابقة لما ورد في البرنامج
وان الرسوم غير المقررة لا تغل عن نص
حائض في برنامج المدائنين وتراى للفرقة الثانية
ان المبلغ الاحياطي المذكور في البرنامج وقدره
١٥٠ الف جنيه لا يكفي لسد ما يترا مستلزماً
لنفقات غير مذكورة في البرنامج كقلم التدبير
الذي تشكل للتدبير في التدبيرات وتجريدة
هرر وزيلج وبعض الاشغال العمومية كنفخ
الشوارع وحفر الترع والمخيم من الدغيمان الدلي
وغير ذلك

في مصر في ٢١ مارس سنة ١٨٨٠
التوايف سومار - شمر - دي رنك -
ادوار مالت - دي مارينو

وورد لتغراف من المحروسة بتاريخ ٥ افريل
سنة ٨٠ بنى بان قد دلت الصعوبات الاخيرة
في مسألة فرض الاملاك الموهوبة وامضت
الحكومة في الرابع منه مع الموصو لوران وكيل
بيت روتشلد تسوية نقضي بتأدية الضرائب وتعين
كيفية الاستهلاك وقد تعهد بيت روتشلد بتأدية
بقية السلفة الى صندوق الدين في مدة ٤٨ ساعة
وفي يوم الجمعة الواقع في ٦ افريل سنة ٨٠
اذاى بيت روتشلد في لوندرة بقية السلفة بكاملها
فكان ادارها بعد ستة من احتفاظها اي من
افريل سنة ٧٩ الى افريل سنة ٨٠

وفي صبيحة يوم الخميس الواقع في ١٥ افريل
سنة ٨٠ و٦ جمادى الاولى سنة ٩٧ وصل الى
الاسكندرية المستر ريثرس ولسون رئيس لجنة
النصفية ويعتبه كاتب سره ثم توجه الى المحروسة
في اليوم الثاني

وفي ١٧ منه عقدت لجنة النصفية جلسة
تهديدية تحت رئاسة ولسون للنظر في شؤونها
الداخلية

ثم اصدرت الاعلان الاتي الى مدائني
الحكومة المصرية والدائنين السنية والدائرة
الخاصة وهو .

ان لجنة النصفية التي تقررت بمنقضى ذكرتي
مؤرخ في ٢١ مارس سنة ١٨٨٠ يجب عليها
بمنقضى ذلك الذكرتي ان تسع ملحوظات اولي
الشأن فعلى هذا تعلن لمدائني الحكومة المصرية
والدائرة السنية والدائرة الخاصة انهما مستعدة

فاجابت اللجنة بتاريخ ٢٥ الشهر انه اذا رأت الحكومة ان تصدر مثل هذا الامر مؤقتاً فمن رأي اللجنة ان الحكومة عنها تكون مسئولة عما عساه ان يطرأ في هذا الخصوص اما اللجنة فتقتصر على اخذ الاحتياطات الكاملة في شأن ما يتعلق بمقومتها المعطاة لها بمقتضى الامر الصادر بتاريخ ٢١ مارس وهي ان تتم تسوية العلاقات بين الحكومة وارباب دينها . اهـ .

فصدر على اثر ذلك امرٌ خديوي مآله انه بناء على ما عرضه ناظر المالية بموافقة مجلس النظار وبالنظر الى المخبرات التي جرت بين المنتشين العموميين ولجنة التصفية امر بان يؤدي كوبيون الدين الموحد (استحقاق غرة مايو سنة ١٨٨٠) على تعديل مقدار الفائدة السنوية بأربعة في المائة عن رأس ماله المسمى

وقد اعلن رياض باشا هذا الامر لوكلاء صندوق الدين فاجاب الوكلاء الموفا بهم بتاريخ ٢٩ ابريل سنة ٨٠ بما تلخصه

بناء على ما نعلم من ان تحديد مقدار الفائدة للدين العمومي منوط بلجنة التصفية التي وحدها يعني لما ان تقرر مقدار الفائدة عن الكوبيون المستحق في غرة مايو وبناء على ان ما قرره الحكومة الان في هذا الشأن ليس الاً مؤقتاً ونظراً لكون دخل صندوق الدين من الواردات المخصصة للدين الموحد لم تبلغ الى هذا اليوم ٢٩ ابريل الاً ١١٤٧٨٦٦ جنيهاً فهي لا تكفي لتسديد الكوبيون الاً اذا كانت الفائدة على حساب ٤ في المائة مضافاً اليها الاستهلاك بالسحب وقدرة ٤٥٠٠٠ جنيهاً وبما ان المنتشين العموميين أكدوا في خطابهم الصادر

وفي ٢٧ ابريل سنة ٨٠ فصرحت لجنة التصفية الاعلان الآتي بوجهة يداي الحكومة المصرية والدائن السنية والدائغ الخاصة . قالت :

لاجل وقاية الحكومة من اقامة دعاوى عليها باسترجاع حق ما بعد فوات الوقت اي بعد توزيع القود المخصصة للتصفية تعان اللجنة للدائغ انه ربما يقتضي الحال لوضع شرط بلانحة التصفية بقضي بعد نشرها بنوع اقامة دعوى على الحكومة او على احدى الدائغين بشأن حقوق مكتسبة قبل يوم اول يناير سنة ١٨٨٠ وعلى ذلك تطلب اللجنة من الدائغين ان يجرى المنتشي لطلب حقوقهم وإظهارها قبل فوات الوقت . اهـ .

وقد جرت المخابرة بين المنتشين ولجنة التصفية فيما يجب تقريره من مقادير الفائدة عن الدين الموحد استحقاق اول مايو سنة ٨٠ وهذا ملخصها :

كتب المنتشان بتاريخ ٢٤ ابريل الى لجنة التصفية انه لم يجر بعد للجنة ان تحكم فيما يجب تقريره من مقادير الفائدة وقد قرب استحقاق غرة مايو الا اني ولا يمكن للحكومة ان تؤدي فائدة هذا الاستحقاق (من الموحد) على حساب اكثر من ٤ في المائة فرأت ان توجد لصندوق الدين ما يستند اليه في عدم اخطا ما يشعر بهه المقتدر الذي لم يدفع من الفائدة ومن المعلوم ان المجلس المصلحة لا تقلل مقدار ذلك حجة على الحكومة فالحكومة اذا مستعدة لاصدار ديكرجه يحدد مقدار الفائدة الى ٤ في المائة وترجو اللجنة ان تعدها عما اذا كانت تم مانع لتسريح هذا الامر

(اي اشفال الدخل) على الفروض القرية
الآجال (٢٣٠٨٥٢٧) جنبياً وعلى اسمح خليج
السويس (١٩٢٨٥٨ جنبياً) والدائرة الخاصة
(٢٤٠٠٠ جنب) وترعة الاسماعيليه (١٤٠٠٠ جنب)

قال ولدين السائر ٢٣٤٥٩٨ جنبياً
وللتفات السنوية ٤١٧٢٠٢ جنبياً وحمله ذلك
٧٩١١٦٢٢ جنبياً فيبقى من الدخل ٦٥٠٠٠٠
جنبه يؤخذ منها للمقابلة ٢٤٠٠٠٠ جنبه ولاستهلاك
الموحد على حساب نصف في المائة ١٦٠٠٠٠
جنبه فيبقى ٢٥٠٠٠٠ جنبه تكون في المبلغ
الاحباطي

اما الدين السائر فحمله مبالغه ٧١٤٦٤٧٦
جنبياً يوجد لقاءها مبلغ ٢١٢٨٦١٧ جنبه بنية
سلفة روشلد و ٢٠٠٠٠ جنبه فائده هذا المبلغ
والمحصل الزائد في الخزينة وغير مخصوص لدين
من الديون العمومية ١٦٤٢٥٦ جنبياً ودخل
المقابلة في حال الغائما ٢٠٧٦٢ والفائض عن
الموحد ١٠٠٠٠ جنبه وثمن اراضي الحكومة التي
لا تزال حرة ٢٣٠٧٠٦ جنبيات وقيمة اوراق
البون الموجودة عند الحكومة ٢٢٥٢٢٢ جملة
ذلك ٢١١٧٩٧٥ جنبياً فيبقى من الديون
السائرة مبلغ ٤٠٢٨٥٠١ جنبه وهو نحو النصف
يعطى به اوراق جديدة على الدين الممتاز وهكذا
يتم تنظيم الدين السائر

وقد بعث حليم باشا ببحررات الى لجنة
التصفيه بتاريخ ١٠ مايو سنة ٨٠ مفتحة بعرض
شروط سنة ١٨٢٠ التي بها تنازل عن جميع ما
آل اليه من العتارات بطريق الوراثة لاستعمال
باشا الخديو السابق بشرط ان يدفع له في كل

بتاريخ ٢٤ افريل الى لجنة التصفيه المبالغ
على الحكومة ان تؤدي زيادة على ذلك المقدار
افترض ان نفقد التدابير اللازمة لتأدية كويون
غرة مايو على حساب ٤ في المائة معلين للعموم
انه لا يعطى لاحد علم (شرتنيكاتو) بيان
المبالغ التي دفعت وان نستفي لنفسنا بصفة كوننا
وكلاء صندوق الدين العمومي اعتماد القرار
الذي ستصدره لجنة التصفيه في هذا الشأن اهـ
وهذه هي المسائل التي عرضها المفتشان على
لجنة التصفيه للنظر فيها

مسألة الدين الممتاز

الموحد .

التعيينات .

متأخرات كويونات الموحد

الفروض القرية الآجال

بيان اجمال للدين غير المنظم يتضمن قيمة
الاملاك التي تخص الحكومة ويبيعها غير ممنوع
وقية البونات التي تخص الحكومة عند استخلاصها
الرهون بعد دفع المبالغ المطلوبة ويتضمن قيمة
النوائد التي تلحق الديون غير المحكوم بها
بمخلاصات من الجاهل وقيمة الدين السائر والدين
الحالي ومزقيات البرنس حليم باشا وغيرها

ثم لائحة تتضمن مسائل عديدة وديونا متنوعة
كدين كورك وجرنلند وبابونو وغيرهم

وقد اخذت هذه اللجنة في النظر والبحث
في تقدير املاك الحكومة الحرة (اي غير المرهونة)

بعد ان فرغت من النظر في البرنامج الآتي بيانه
تقرر دخل البلاد المصرية ٨٥٦١٦٢٢

جنبياً مصرياً ينزل منها ٨٦٢٥٩٩ جنبياً قيمة
كويونات الممتاز ثم كويونات الموحد بعد اشمالو

سنة ٦٠ ألف جنيه مستحقاً على ذلك مدة ٤٠ عاماً وبين أن الخديو السابق أكرهه على قبول هذه الشروط فإنه لم يصح له بالأقامة في مصر على حرية من التمتع بملاكيه والاتباع بها فالعزم بقبول الشروط التي اقترحها الخديو ولولا ذلك لتركب تلك الحاجة إلى القوت قال وقد حافظت بأمان على العمل بالشروط إلا أن الحكومة المصرية لم تراع جانب هذه المحافظة على الوفاء دفع المقرر في سنة ١٩٠٦ في مدة خمس سنوات ونصف سنة ثم ذكر ما اشارت به لجنة التحقيق الأوربية عام ١٨٧٨ من تخفيض الراتب السنوي وجعله عشرة آلاف جنيه وقال أنها اعتبرته صفقة جيدة مع معرفتها أن هذا المراتب ان هو إلا ثمن عقاراتي قال وإذا غدر أو ظلم أحد الطرفين فسخ الشروط المتعددة بينها فالغدير حتى بعدم قبول ذلك أو بالغاء الشروط بنائها وبعد أن أقام الحجج على أن قيمة عقاراتي تزيد عن المراتب السنوية زيادة جسيمة قال

لا عمة بما يعترض به البعض من أن جميع عقاراتي التي آلت لي بطريق الوراثة ليست الآن في يد الحكومة ولا يتيسر لها اعادتها لي الثاني بأنها صرفت محصول العقارات الأخرى التي أخذت مني في سنة ١٨٧٠ وبددت بعضها فهذا الاعتراض ليس ذا شأن فإنه إذا لم يصحح لي بالغاء الشروط بسبب عدم قيام القرين الآخر بها كان ذلك منافعاً للشرع والأدب والقول أنه لا يوجد مانع ولا عائق مع الغاء الشروط فمن الجهة الواحدة أردت الحكومة المصرية جميع الثروات غير المنقحة وفي مقابلة ذلك تعهد لي

الحكومة العقارات التي خرجت من يديها وكذا قيمة الوراثة المنقحة فيها وبجسم فقط من دينها البالغ التي دفعتها على يوناني مع أن ما يتبقى لي يكون «صنف عين» ألا أن الواجب أن يكفل عليه بالصعوبات التي تعطل لأرباب الدين السائر فتسخ الشروط بخلاف زيادة الطلبات على الخزينة المصرية وبصرف النظر عن هذا الاعتراض أقول إذا رأت الحكومة المصرية أنني رجعت بالتنازل عن حقوقي المحاضرة والمستقبل في مقابلة تعيينها لي مرتب سنين ألف جنيه أنكليزي مدة أربعين سنة فعليها بفتح وتفتح هذه الشروط وبعود الطرفان إلى المقام الذي كانا فيه قبل عقدنا بينها وهذا لا يمكن اجرائه فقط بل يسهل اجرائه كما بينت ولكن إذا اقررت الحكومة المصرية أنني مقبوع بهذه الشروط فعليها أن تقتصر على حفظ الثروات وعليها أن تعدل عن تقيص المبلغ الزميد الذي خصصته لي في مقابلة عقاراتي التي آلت لي بطريق الوراثة وأرى من الضروري تقديم الصديق دعواي وجاء ما بالبيان الثاني أن أذكر الأمر الذي حمل لجنة التحقيق على ما ذهبت إليه في سنة ١٨٧٨ فأقول أن لجنة التحقيق رأت أنه إذا كانت العقارات التي تنازل عنها البعض حليم أقامت الخديو فقط ولم تعد الحكومة فلا يجوز أن تعدل الجزية المصرية جزءاً من الأحوال الناتجة عن شروط ١١ يوليو سنة ١٨٧٠ فمن ذلك أقول أنه لو كان الأمر كذلك لما رفعت على الشروط المتعددة سنة ١٨٧٠ أريد بذلك لو كان أماعيل باشا وحده هو المديون لي لما عقدت هذه الشروط ومن الظالم أن أتكد الخسائر بسبب

احمال الخربة المصرية تحصيل الإيرادات التي تنازلت عنها للقيام بها تعهدت به وزيادة على ذلك انني لما عقدت هذه الشروط كان الخديو هو الحكومة وكانت عقاراته مملوكة بعقارات الحكومة بحيث لم يحضر احد ويقول (بصرف النظر عن بونات الخربة التي في يدي) اني لم ابرم الشروط مع الحكومة لاني ابرمتها مع الخديو بل ان بند (٥) من الشروط مصرح فيه تصريحاً لا يقبل الشك في هذه القضية فانه ذكر فيه ان اسمعيل باشا لم يعقد هذه الشروط باسمه بل بالنظر الى انه الخديو اورثيس الحكومة ثم ختم جوابه بانه مستعد لتفصيل مطلوباته السنوية وانه اقام ادمون كارونائياً عنه امام اللجنة . ٥١ . وقد اشتغلت لجنة التصفية (فيما روى مكاتب التمس اذ ذاك) بالنظر في مسألة حلیم باشا . قال وفي من المشاكل الصعبة فان البرنس حلیم الذي هو عم الخديو السابق وابن المرحوم محمد علي باشا طلب من اللجنة ان تسمح له بالحضور ليعرض قضيته عليها تشكيكاً من الحكومة المصرية التي نقصت مرتبه السنوي وجعلته ١٥ الف جنيه في السنة فعارضت الحكومة المصرية في حضوره الى مصر لاسباب ظاهرة وبعد ان اعلنت اللجنة نظرها في قضيه وتاملت فحواها جازمت بانه يمكن لوكيل ذي الماهية تام بكتايها وجزياتها ان يذهب عن مصالح حلیم باشا ويؤيدها من غير ان يحضر بالذات فبناء على ذلك امتثل وعدل عن دعواه الاولى وارسل وكيله عنه ولكن الوكيل قدم مصحوباً باحد وجهاء الوطنيين الذين نفهم الحكومة من مصر لاشتهاره بالثورات المتعلقة بحليم باشا فامرت الحكومة بابعاده غير

ان وكيل البرنس ذهب الى ان وجود رفيقه ضروري للدود عن مصالح موكله فلم توافق اللجنة على هذا الرأي واحالت هذه القضية على قناصل الدول الجبرالية فارسلوا في الحال الرجل المنفي الى الدولة واغرد الوكيل في بث القضية ورفع الدعوى . وقالت جرائد لوندرة ان اللجنة قد رفضت دعاوي حلیم باشا وأيدت امر الخديوي الصادر في ٢٧ ديسمبر سنة ١٨٧٩ في شأن هذه القضية وخصصت بهذا التأييد البند الاول منة الناطق بتعيين ١٥ الف جنيه مرتباً سنوياً للبرنس حلیم

وفي ٢٢ يونيو سنة ٨٠ صدر امر تخديوي بتعيين المستر كولفين مفتشاً عمومياً بدلاً من المستر بارنج الذي دعي الى لوندرة ليؤكد منصب وزارة مالية الهند وتضمن ذلك الامر بيان بقاءه في لجنة التصفية

وفي الخميس الواقع في ١٥ لوليه سنة ٨٠ و ٧ شعبان سنة ٩٧ وفد على الاسكندرية جميع النظائر واعضاء لجنة التصفية والمتشئون وغيرهم من ذوي المناصب الرفيعة والامراء والوجهاء وعدد كثير من اعيان البنادر ووجوهها للاحتفال بالعيد الوطني الذي كملت معداته برأي رأس الثين ابتهاجاً بنجاز اعمال لجنة التصفية وفي ليلة السبت الواقع في ٩ شعبان سنة ٩٧ و ١٧ لوليه سنة ٨٠ انتظم الموكب وابتدأ يوفود ثلاث اورط من العساكر يتقدم كلاً منها شزيمة من رجال الموسيقى وكان الجند حاملين المصابيح معللة فوق رؤوس العصي وبعد أن سلم المحتفلون على الخديو ووزرائه نزلوا يطوفون النهر اظهاراً للمسة وبعد ان نزل الموكب العسكري سار

فقد أمكننا ان نقل بطريقه محسوسة جانباً من
الخسائر التي كان يخشى من انها تفرض على
المداينين وان تقدم تأمينات أكيدة لتأدية الديون
بكيفية منتظمة وان تتخذ تدابير قوية لاستهلاك
تلك الديون ونعد انفسنا من السعداء حيث
اشتركنا في هذا الامر الذي يكون له موقع عظيم
في تاريخ مصر وحيث ان حضراتكم الخديوية
ومستشاريها مجبولون على حب الوطن واحترام
التعهدات والمواثيق ومتورون بخارب الماضي
فلنا ثقة ثابتة بان تبقى ماله مصر واعينارها في
حالة تحفظ لدولتكم الخديوية امتنان اهالي النظر
المصري ومحبه المال الاجنبية وميلها اليكم
فاجابة الخديوي على ذلك بالمقال الاتي

انه باستلامي من جنابكم لائحة القانون
الذي حضرتم لتفديده لي اريد قبل كل شيء ان
اشكر اللجنة ما اجرته من الاعناء والدقة في
شأن هذا الامر المهم ومن البين ان المأمورية
التي احيلت على هذه اللجنة كانت مشبكية
باطراف الصعوبات لما ان الغرض منها تسوية
منافع مختلطة ومتعددة مع التوفيق بينها فيما نظر
الى تلك الصعوبات والى شأن تلك المنافع
قبلت حكومتي ان تساعدكم وثقة بان حضراتكم
تبدلون همكم في سبيل ايجاد طريقة أكيدة لوصولنا
جميعاً الى الغرض المقصود وذلك اتباعاً لافكار
حكوماتكم الصائبة على الدوام واني متيقن اننا
سندرك هذا الغرض بواسطة اعمالكم التي اتمموها
الان بدون مراعاة خوارط وصدقنا عليها بتمامها
فالذي يجب علينا من الان فصاعداً هو انجاز
تلك الاعمال وتاكيد ثمراتها وتائجها الخيرية
ونؤكد لحضراتكم اننا نقوم بهذا الواجب بالاستقامة

الموكب الاهلي بتقدمه تلازمة مدرسة الجمعية
الاسلامية وبايديهم مصابيح الشوع ووراءهم اعضاء
الجمعية فلما مثلوا بين يدي الخديوي ابتدأوا
بالسلام الرسمي ثميناً ثم اندفعت التلازمة تلى
عبارات تعرب عن الشكر وفائق السرور
وتوالى بعدهم المحاجير الغيرة تحمل المصابيح
والمشاعل ثم ابتدأت الالاعاب النارية في البحر
واستمرت الى آخر الساعة السابعة (على الاصطلاح
العربي) وكانت في الجبهة منظرًا رائعاً يأخذ
بالعقول ويلعب بالابصار

وقد حصل مثل ذلك الاحتفال في كثير
من المدن المصرية وأطلق عليه اسم « عيد
١٧ لولي »

ولما قدمت لجنة التصنية للخديوي لائحة قانونها
تلا الموسيو ريفرس ولسون المقالة الاتية ترجمتها
ترجو من مقامكم السامي ان تسمحوا لي بان
اقدم لايدي دولتكم الخديوية لائحة القانون
الذي كلننا بتخصيره طبقاً لما ذكره المؤرخ في
٢١ مارس الماضي وان ابدي باسم لجنة التصنية
ما نتمناه من ان تسوية حالة ماله مصر تحقق
الغرض الذي شرعتم فيه بالاتفاق مع الدول
الغنية عند تشكيل هذه اللجنة وقد كانت
مأموريتها مشعرة بالصعوبة الا اننا قد اقمنا
فيها الرغبة الصادقة في التوفيق بين المنافع
المتعددة المتكونة منها بدون مراعاة الخوارط
مطلقاً هذا ولم ننس ان ثروة مصر هي اقوى
تأمين لمداينها ولذا لم نتوقف مطلقاً ان نجعل
ايرادات الحكومة متكفلة بالمبالغ الضرورية
اللازمة لسير مصالحها الادارية بقدر المبالغ التي
رأت فيها حكومة دولتكم الكناية ومع ذلك

والكالة اللازمة لتسديد الفوائد والاستهلاك المذكورين تؤخذ قبل كل شيء من اصل الإيرادات المخصصة للدين الموحد اما اذا ظهرت زيادة في الإيرادات المخصصة للدين المتناز فالزيادة المذكورة تستعمل في استهلاك الدين الموحد

البند الثالث المصاريف العادية اللازمة لحفظ وصيانة وتشغيل السكك الحديدية ومباني اسكندرية والمربوطة في الميزانية والمصرّح بها بمقتضى قرارات خصوصية تُصرف دون غيرها من إيرادات المصلحين المذكورين

ومصاريف النقل التي تستحق على الحكومة ولم تدفع نقداً في حالة النقل يجب تسديدها في اخر كل شهر لمصلحة السكة الحديدية

البند الرابع المصاريف التي فوق العادة مثل ثمن اراضٍ او عقارات او انشاء خطوط جديدة ومشتري الادوات اللازمة لتشغيل الخطوط المذكورة او مشتري سكك حديدية سبق اعطاء رخصتها بها او وضع خطين ثانٍ او انشاء ابنية جديدة مثل ارضية او جسور او نحو ذلك تدفع من الإيرادات العمومية التي للحكومة وصرف المصاريف المذكورة يكون بناء على طلب يتقدم من مديري السكة الحديدية والمينا يتصدق عليه من مجلس النظارة اذا حصل اختلاف بين الحكومة وبين مصلحة السكة الحديدية والتلغراف والمينا في امر معرفة ما اذا كان المبلغ المطلوب صرفه هو من المصاريف العادية او غير العادية جاز للحكومة حينئذٍ بناء على موافقة رأي صندوق الدين ان تصرّح للمصلحة المذكورة بان تدفع تلك المصاريف من إيراداتها

والصدقة كما قتم بما وجب عليكم فان مسلكنا هو الميل الى حب الوطن ومراعاة التعهدات والمواثيق على الاستمرار فكونوا واثقين بذلك ومعتقدين ان هذه الخدمة العالية التي اديتموها لفطرتنا سيكون لها ذكرٌ حسن عندنا كالذكر الذي سبق لامتناننا الحقيقي من حكوماتكم التي اظهرت في هذه الحالة ميلها الاكيد اليها كما اظهرت في جميع الاحوال الصعبة التي كابدهاها من وقت جلوسنا على سرير الحكومة الى الان . اهـ . وهذا نص القانون

قانون

لجنة التصفية الدولية المصرية

نحن خديو مصر

صار الاطلاع على الامرين الصادرين منا احدها بتاريخ ٢١ مارس والثاني بتاريخ ١٥ ابريل سنة ١٨٨٠

وبناء عليها عُرض لنا من كوميسارية دول المانيا والنمسا مع المجر وفرنسا وبريطانيا العظمى واطاليا المعينين بامرنا وبعد اخذ رأي مجلس نظار حكومتنا

آمرنا ونأمر بما هو آت

الباب الاول

في الدين المنتظم

البند الاول تسديدات الدين المنتظم تكون في المستقبل بالشروط الاتية بعد في الدين المتناز

البند الثاني صافي إيرادات السكك الحديدية والتلغرافات ومباني الاسكندرية يكون مخصصاً لتسديد فوائد واستهلاك الدين المتناز دون غيره

القانون

وعلى ناظر ماليتنا أن يصدر من تلقاء نفسه
سندات قطعية بدلاً من السندات المؤقتة التي
لم يحصل لتدعيمها في هذا الميعاد وبضعها أمانة في
صندوق الدين على ذمة مستحقيها

البند الثامن السنوية اللازمة لتسديدات
الدين المتنازع من فائدة وإستهلاك مبلغ قدره
١١٥٧٧٦٨ جنيناً مصرياً عبارة عن ١١٨٧٤٤
ليرة استرلينية

في الدين الموحد

البند التاسع الإيرادات الآتية تبقى مخصصة
لتسديدات الدين الموحد وهي
أولاً إيرادات الكارك والعوائد التجارية
تخصّلها بعرفة حكومتنا على الدخان الداخل في
القطر بعد أن يخصم من تلك الإيرادات والعوائد
قيمة مصاريف الإدارة

ثانياً إيرادات مديريات الغربية والمنوفية
والبحيرة وأسيوط من بعد أن يخصم منها ٧ في
المائة على قيمة التخصّل في نظير مصاريف
التفصيل والإدارة

وبدخّل في إيرادات المديريات المذكورة
جميع الأموال والرسوم بكل أنواعها المقررة
الآن والتي يصير إيجادها في المستقبل ما عدا
إيراد الملح والدخان البلدي

أما ما بقي من المصالح التي كانت إيراداتها
مخصصة أيضاً للدين الموحد يقتضى الدكرتين
الصادر في ٧ مايو سنة ٧٦ فتكون خارجة من
التخصيص للدين

البند العاشر الفائدة السنوية التي تُعطى
لسندات الدين الموحد تكون مقررة باعتبار ٤

البند العاشر فائدة سندات الدين المتنازع
تبقى مقررة باعتبار ٥ في المائة على القيمة الاسمية
ويقرر دفع الفائدة المذكورة على قسمين أحدهما
في ١٥ أبريل والثاني في ١٥ أكتوبر

وإستهلاك السندات المذكورة يكون بواقع
المائة مائة في مدة خمس وستين سنة اعتباراً
من ١٥ أكتوبر سنة ١٨٧٦ ويحصل بطريق
الفرعة مرة في كل سنة شهر

ونعمل الفرعة بعرفة مديري الصندوق في
شهر يناير وشهر يوليو في جلسة علنية

وتسديد السندات التي تخرج بالفرعة يكون
من تاريخ استحقاق التكوين الثاني للفرعة

البند السادس ناظر المالية مأذون بأن
يصدر مبلغ ٥٦٠٠٠٠٠ جنيه مصري قيمة قيمة
عبارة عن ٥٧٢٩٨٠٠ ليرة استرلينية سندات
من سندات الدين المتنازع لتستعمل في ما نحن
مبين في المادة ٦١ وما بعد ويكون إصدار
السندات المذكورة أولاً فاولاً بحسب اللزوم
وتخصب عليها الفائدة من ١٥ أبريل سنة ١٨٨٠
وتكون مساوية للسندات الأصلية من حيث
شروط الفائدة والإستهلاك بدون أدنى فرق
وتدخل السندات الجديدة المذكورة في أول
فرعة تحصل للإستهلاك عتیب صدورهما

البند السابع ببحر رخصية الدين المتقضى
دفعها بسندات تصل لأرباب الدين المذكورة
في مدة ستة شهور من نشر تاريخ هذا القانون
سندات مؤقتة لحاملها والدين التي يصور رخصيتها
بعد أن تعطى بها سندات قطعية من أول وهلة
والسندات المؤقتة المذكورة بحسب أسئلتها
بسندات قطعية في مدة ستين من تاريخ نشرها

شامل لعلية التسلطين معاً

البند ٤ استهلاك الدين الموحد يكون

بطريق المشتري بالسعر الجاري

يتعين للاستهلاك المذكور ما هو آت

أولاً زيادات الإيرادات المخصصة

لتسديدات الدين العمومي بعد دفع الكوبونين

سنوياً وتسديد المبالغ التي تكون قد دفعتها

الحكومة على مقتضى البند السابق

ثانياً جميع المبالغ المبنية في بنود ٢ و ١٥

و ٢٢ و ٢٦ و ٢٥ من هذا القانون

البند ١٥ الجزء الذي يمكن دفعه سنوياً

لصندوق الدين بمقتضى نص البند الآتي من

أصل الزيادات التي تظهر في الإيرادات علاوة

على المربوط لها في الميزانية يصير استعمالها أيضاً

في شراء سندات من سندات الدين الموحد

وهذا مع عدم الإخلال باستعمالها عند اللزوم

فيما هو مبين بالمادة ٧٠

وتبقى المبالغ الناتجة من الجزء المذكور ماثمة

في صندوق الدين إلى أن يتيسر لمديره بواسطة

الإيضاحات التي تتقدم لم من نظارة المالية

التحقق عن عدم لزومها لتسوية الدين السائر

(واستهلاك الدين الموحد بطريق القرض يكون

ملغاً)

البند ١٦ يعتبر زيادة في إيرادات المديرات

والمصالح الغير مخصصة لتسديد الدين كل ما ربط

في الميزانية وتحصل في المديرات والمصالح

المذكورة علاوة على مبلغ ٤٨٩٢٨٨٨ جنيفاً

مصرياً الذي تقرر لمصاريف الحكومة بما فيه

ويركو الاستانة وتسديد الديون الأخرى المنزمنة

الحكومة بتأديتها بمقتضى نص هذا القانون من

في المائة على قيمتها الاسمية ابتداء من تاريخ أول

مايو سنة ١٨٨٠

وتدفع الفائدة المذكورة على قسطين أحدهما

في أول مايو والثاني في أول نوفمبر

البند ١١ تسديد الفائدة باعتبار ٤ في المائة

يكون مضموناً بالإيرادات التي تخصصت في البند

التاسع وإن لم تكف فيها الإيرادات العمومية التي

للمحكومة

البند ١٢ الإيرادات المخصصة للدين

الموحد التي تحصل من ابتداء ٢٦ أبريل لغاية

يوم ٢٥ أكتوبر بما فيه هذا اليوم تكون لسداد

قسط أول نوفمبر وما يحصل من الإيرادات

المذكورة من تاريخ ٢٦ أكتوبر لغاية يوم ٢٥

أبريل يكون لسداد قسط أول مايو

إذا كان في تاريخ ٢٥ أبريل أو في تاريخ

٢٥ أكتوبر ما تحصل من الإيرادات المذكورة

غير كاف لتسديد الكوبون بواقع ٤ في المائة

سنوياً فنأظر المالية يدفع حالاً المبلغ اللازم

للتكملة بناء على طلب مديري صندوق الدين

البند ١٤ مع ما ذكر إذا زادت مخصصات

السنة شهر الأولى عن قيمة القسط المتقضى دفعة

فالزيادة تخصص لتكملة كوبون شهر نوفمبر قبل

أن يطلب دفع شيء من طرف الحكومة ثم أن

المبالغ التي تدفع من طرف ناظر المالية لتكملة

كوبون أول مايو يجري تسديدها له من

الزيادات التي تظهر في مخصصات السنة شهر

الآخيرة أن ظهرت

ولهذا فلاجل معرفة ما إذا كان هناك

اقتضاء لدفع شيء من طرف الحكومة لتكملة مبلغ

الفائدة ليعمل في ٢٦ أكتوبر من كل سنة حساب

محتسبة عليها من اول مايو سنة ١٨٨٠ وتكون
مساوية للسندات القديمة من حيث شروط الفائدة
والاستهلاك المقررة اعلاهُ بدون ادنى فرق
في احكام مشتركة بين الدين الممتاز
والدين الموحد

البند ٢٠ الكوبونات والسندات تدفع بالعملة
الذهبية في النطر المصري وباريز ولوندره بدون
حجز ثمنها والدفعيات التي تحصل في باريس
تكون بسعر الليرة الاسترلينية خمسة وعشرين
فرنكا بدون تغيير

البند ٢١ لا يجوز وضع ادنى رسوم او غوائد لصالح
الحكومة على سندات الدين الممتاز والدين الموحد
البند ٢٢ سقوط حق المطالبة بعد مضي
خمس سنوات وبعد مضي خمس عشرة سنة
حسب المقرر في بندي ٢٧٥ و٢٧٢ من القانون
المدني يسري متعوله من جهة الخمس سنوات
على فوائد سندات الدين الموحد والدين الممتاز
ومن جهة الخمس عشرة سنة على نفس السندات
المذكورة المعينة للاستهلاك بطريق القرض

واحساب المدة التي يسقط حق المطالبة
بعدمضيها يكون بحسب السنة الشمسية الافرنجية
وقية التوائد والسندات التي يسقط حق
المطالبة فيها تخصص لاستهلاك الدين الموحد
البند ٢٣ الارادات التي تخصصت بتقضى
هذا القانون يعتبر تخصيصها للدين من ابتداء اول
يناير سنة ١٨٨٠

وعلى صندوق الدين ان يدفع لحساب
التصفية مبلغ ٥٠٠٠ جنيه مصري ويدفع هذا
المبلغ لا يبق بين صندوق الدين والتصفية ادنى
حساب من جهة التسوية الجديدة التي حصلت

اصل ايراداتها العمومية وهذه التدوين في فوائد
اسهم فعال السويح المطلوب للحكومة الانكليزية
وسنوية الدائرة الخاصة وسنوية المقابلة وزيادة
الارادات المذكورة تبقى حقا للحكومة تنصرف
فيها ما دامت لم تزد على مبلغ الزيادة التي تظهر
في ارادات المصالح والتدريبات المخصصة للدين
اذا كانت زيادة الارادات المخصصة للدين
لا تصل لنصف في المائة من قيمة مجموع الدين
الموحد اعني مبلغ ٢٨٤٠٠٠ جنيه مصري فا يلزم
للكل نصف في المائة بصير دفعة لصندوق
الدين من فائض الزادات في الارادات غير
المخصصة للدين فاذا لم يكن هناك احتياج لدفع شيء
على سبيل التكلفة فكمال الزادات في الارادات
الغير مخصصة للدين تبقى لصاريف الحكومة

البند ١٧ لا يحصل الاستهلاك الذي
كان واجبا اجراؤه بطريق المشتري في استحقاقات
اول نوفمبر سنة ١٨٧٨ واول مايو واول نوفمبر
سنة ١٨٧٩ واول مايو سنة ١٨٨٠ ولا دفع الباقي
من التوائد الذي لم يدفع في الثلاثة اقساط الاخيرة
البند ١٨ جميع التوائد او السندات التي
كان يجب استبدالها بسندات من الدين الموحد
بتقضى الاوامر الصادرة في ٧ مايو و١٨ نوفمبر
سنة ١٨٧٦ يلزم تقديمها للاستبدال قبل اول
ابريل سنة ١٨٨١ والا سقط اعني فيها

البند ١٩ تظفر المالية مأذون بان يصدر
سندات جديدة من سندات الدين الموحد بمبلغ
غايته ١٩٠٠٠٠٠ جنيه مصري عبارة عن
١٩٥٨٢٤٠ ليرة استرلينية قيمة اسمية لاستبدالها فيما
هو مدين بالامانة السادسة والعشرين
السندات الجديدة المذكورة تكون التوائد

الآن في الخصصات

البند ٢٤ جميع أحكام الأوامر الصادرة بتاريخ ٢٥ مايو و ١٨ نوفمبر سنة ١٨٧٦ فيما يتعلق بتسديدات سندات الدين الممتاز والدين الموحد ولم تكن مخالفة لتصوص هذا القانون تبقى مرعية الاجراء

في السلف القصيرة المواعيد

البند ٢٥ قد صار الغاء تسديدات سلف سنة ١٨٦٤ وسنة ١٨٦٥ وسنة ١٨٧٦ ولا يصير اجراء استهلاك سندات سلفة سنة ١٨٦٤ الذي كان يجب حصوله في اول ابريل سنة ١٨٨٠ ولا دفع قسطي السنة اشهر من السلفين الاخيرين اللتين استحق دفعهما في ٢٢ مايو و ٧ يوليو من سنة ١٨٨٠

البند ٢٦ يصير استبدال سندات السلف الثلاث المذكورة باعتبار ثمانين في المائة من قيمتها الاسمية بسندات من سندات الدين الموحد باعتبار ستين في المائة تحسب عليها النوائد من اول مايو سنة ١٨٨٠

البند ٢٧ ارباب سندات السلف القصيرة المواعيد يستولون ثلثاً عند الاستبدال على ما هو آت

اولاً فوائد السندات القديمة المسخفة عن سلفة سنة ١٨٦٤ من اول ابريل سنة ١٨٨٠ وعن سلفة سنة ١٨٦٥ من ٧ يناير سنة ١٨٨٠ وعن سلفة سنة ١٨٦٧ من ٢٢ نوفمبر سنة ١٨٧٦ لغاية ٣٠ ابريل سنة ١٨٨٠ وذلك باعتبار معدل فائدة كل من السلف المذكورة

ثانياً الكسور التي تبقى عند الاستبدال وتكون اقل من اثنتي عشرة ليرة استرلينية

البند ٢٨ يحصل الاستبدال بدون تكليف حاملي السندات بمصاريف وقد تحدد ميعاد غايته ٣١ ديسمبر سنة ١٨٨٠ لتقديم السندات القديمة المتقضي استبدالها وبعد مضي هذا الميعاد تستبدل الحكومة من تلقاء نفسها السندات التي لم تقدم من اربابها والسندات الجديدة التي تُعطى بدلاً عن القديمة تحفظ امانة في صندوق الدين على ذمة من له الحق فيها والسندات القديمة يصير ابطلها وتسليمها لناظر المالية

وعلى ناظر المالية اتخاذ جميع الطرق اللازمة لاجراء عملية الاستبدال والدفع متأخرات كوبيونات واستهلاك الثلث سلف

البند ٢٩ سقوط حق المطالبة بعد مضي خمس سنوات وبعد مضي خمس عشرة سنة الممنوعة عن حق التفرين الاولين من بند ٢٢ يسري منغوله على كوبيونات وسندات سلف سنة ١٨٦٤ و ٦٥ و ٦٧ وقيمة الكوبيونات التي استخفت والسندات التي خرجت في القرعة من وقت مبداء هذه السلف وسقوط حق المطالبة بها تستعمل في استهلاك الدين الموحد في وظائف مأموري صندوق الدين

البند ٣٠ صندوق الدين الذي صار ايجاده بالامر الصادر في تاريخ ٢ مايو سنة ١٨٧٦ يستلم النفود المخصصة لتسديد فوائده واستهلاك الدين الممتاز والدين الموحد ويستعمل هذه النفود بالتطبيق لاحكام هذا القانون

البند ٣١ المأمورون والكبار المناطون بالتخصيلات في المديرية والمصالح المخصصة ايراداتها للدين الممتاز والدين الموحد مكلفون بتوريد هذه الايرادات مباشرة لصندوق الدين ولا تبرأ ذمتهم الا بمخالفات تعطى من قوسيون

الدين

البند ٢٣ المأمورون المذكورون في الأربع مديريات المخصصة للدين يقدمون لقومسيون الدين بواسطة نظارة المالية كشوفات شهرية عن كل نوع من الاموال والرسوم تبين بها الاموال والرسوم المقررة في السنة الجارية والمتأخرات الباقية من السنين السابقة والمبالغ المتحصلة والمبالغ التي صار دفعها والمبالغ المحجوزة نظير مصاريف التحصيل والادارة والمبالغ التي ورعت لصندوق الدين والباقي بالخزينة لغاية آخر يوم من الشهر وكذلك تقدم كشوفات ماثلة للكشوفات المذكورة في ٢٥ ابريل و ٢٥ اكتوبر من كل سنة

البند ٢٤ مصلحة الكراك ومصلحة السكة الحديدية والمخارقات ومساكن سكك الحديدية تقدم للصندوق ايضا كشوفات شهرية تبين بها الرسوم المقررة في السنة الجارية بما في ذلك من المتأخرات الباقية من السنين السابقة لغاية اول يناير والمبالغ المتحصلة والمبالغ التي صار دفعها والمبالغ المطبوعة من مصالح الحكومة والمبالغ المصروفة في لوازم الادارة والمبالغ التي صار تدويرها للصندوق الدين والباقي بالخزينة لحد آخر يوم من الشهر وكذلك تقدم كشوفات ماثلة للكشوفات المذكورة من مصلحة الكراك في ٢٥ ابريل و ٢٥ اكتوبر ومن مصلحة السكة الحديدية في ١٤ ابريل وفي ١٤ اكتوبر من كل سنة

البند ٢٥ تعيين وعزل مستحدي الصندوق ونسوة علاقاته مع عملائه تكون بمعرفة مديريه البند ٢٥ مصاريف مستحدي الصندوق وادواته والكوميونات والمخرجات التي تخص

لعملائه ومصاريف الكميو والسيكورتاه ونقل النقود وبالجمله جميع المصاريف اللازمة لسير اشغال الدين المتنازل والدين الموحد تكون على طرف الخزينة ويعمل عنها سنوياً ميزانية بمعرفة قومسيون الدين يتصدق عليها من مجلس النظار ونظار المالية يعطي لصندوق الدين سلفة مستديمة بمناسة الجزء اللازم صرفه مباشرة من الصندوق من اصل المصاريف المذكورة

البند ٢٦ على قومسيون الدين ان يعلن في كل سنة تقريراً عن اجراءاته ويقدم حساب ادارته للجهة التي يصير ايجادها للنظر والحكم في حسابات مصالح الحكومة

البند ٢٧ لا يجوز للحكومة عقد سلفة جديدة مهما كان نوعها الا بموافقة رأي قومسيون الدين ومع ذلك يجوز لناظر المالية ان يأخذ بحساب جارٍ مبلغاً لا يتجاوز مليونين من الجنيهات المصرية البند ٢٨ حيث ان كوميسارة الدين هم النائون الشرعيون عن ارباب الدين العمومي فلم ان يقيموا امام المحاكم المختلطة دعاوهم على المالية النائب عنها ناظرها بشأن تنفيذ النصوص المتعلقة بالابرادات المخصصة وبسعر فائدة الدين وبالصيانة المكلفة بها الحكومة وبالجمله بشأن كافة التعهدات المفروضة على الحكومة بمقتضى هذا القانون فيما يختص بتسديدات الدين المتنازل والدين الموحد

البند ٢٩ جميع احكام الاوامر الصادرة في ٢ مايو و ٨ نوفمبر سنة ١٨٧٦ المختصة بوظائف قومسيون الدين ولم تكن مخالفة لهذا القانون تبقى مرعية الاجراء

الباب الثاني

فما يتعلق بالدائرة السنية

البند ٤٠ تكون ملكاً للحكومة املاك الدائرة السنية والدائرة الخاصة المذكورة في الكشوفات المرفوقة بالكوتراتو الرقم ٢ يوليو سنة ١٨٧٧ او في كشوفات الرهونات العقارية المسجلة بمقتضى هذا الكوتراتو

البند ٤١ هذه الاملاك تكون مخصصة لضمانة دين الدائرة السنية العمومي ولا يجوز توقيع الحجز عليها لغاية تمام استهلاك هذا الدين ولا يترتب على التخصيص المذكور اخلال بمقتضيات الرهن العقاري المعطى بموجب العقد المؤرخ في ١٤ اغسطس سنة ١٨٧٨

وابرادات الاملاك المذكورة ومحصولاتها لا يجوز الحجز عليها الا بشأن الدين الخصوصية التي عقدها الدائرة السنية لادارة اشغالها بعد عقد الكوتراتو الرقم ١٢ يوليو سنة ١٨٧٨

البند ٤٢ الاتان التي تنتج من بيع هذه الاملاك تخصص لاستهلاك دين الدائرة السنية العمومي دون غيره

البند ٤٣ يدفع للدائرة السنية من نقود التصفية مبلغ قدره اربعائة وخمسون الف جنيه مصري لسداد المبالغ التي دفعتها عن الحكومة ولتعويض الضرر الناشئ لها من عدم تنفيذ التعهدات التي كانت مترتبة على التخصصات الخدمية وبواسطة ذلك لا يكون لكل من الطرفين وبها الحكومة والدائرة مطالبة الاخر بشيء بالتملكية بخصوص الحقوق المتقدمة على سنة ١٨٨٠ هذا ويختص من مبلغ الاربعائة وخمسين الف جنيه مصري المار ذكره جميع الاموال

المطلوبة من الدائرة عن سنة ١٨٧٩

البند ٤٤ فائدة سندات دين الدائرة السنية تكون خمسة في المائة على القيمة الاسمية اربعة منها تكون فائدة مقررة ومضمونة بالابرادات العمومية التي للحكومة والواحد الباقي يكون بصفة فائدة تمكيلية

والفائدة التكميلية المذكورة تعطى عندما يزيد صافي ابرادات الدائرة السنية بمقتضى الحساب المتوخى عنه في المادة ٤٧ على المبلغ اللازم لتسديد الفائدة بواقع اربعة في المائة على القيمة الاسمية التي للسندات المتداولة والفائدة التكميلية المذكورة ويكون اعطاؤها بقدر مبلغ الزيادة لا غير ودفع الفائدة المفررة يكون على قسطين الاول في ١٥ ابريل والثاني في ١٥ اكتوبر من كل سنة ودفعها لا يكون الا بعد تسليم الكوبونات

اما الفائدة التكميلية فانها تدفع في ١٥ ابريل من كل سنة عن السنة السابقة بوصول خصوصي ولا يعطى كسور فائدة اقل من ربع في المائة

البند ٤٥ يصير ابقاء مبلغ احتياطي مما هو آت

اولاً من مبلغ قدره ١٨٠.٠٠٠ جنيه مصري يؤخذ من اصل مبلغ ٤٥٠.٠٠٠ جنيه مصري المذكور في المادة الثالثة والاربعين

ثانياً من زيادة صافي ابرادات على خمسة في المائة وذلك لحدة القدر المبين في المادة الثامنة والاربعين وهذا المبلغ الاحتياطي يشتري بوسندات من سندات الدائرة السنية او من سندات الاملاك الميرية او من الدين المناز او من

والسداد باعتبار ٨٠ في المائة
البند ٥٠ تشكل مصلحة الدائرة من ناظر
عمومي ومجلس ادارة ومجلس اعلى
البند ٥١ تعيين الناظر العمومي يكون
بأمرنا ويكون له اجراء جميع التصرفات الادارية
بالتبويد الاتي ذكرها

البند ٥٢ يتألف مجلس الادارة كما كان
مؤلفا المجلس الاعلى المقرر تشكيكه في الكونترانو
الرقم ١٢ بوليو سنة ١٨٧٧ وتكون له جميع
الوظائف التي كانت للمجلس الاعلى المذكور

البند ٥٣ تعيين ورفع جميع الموظفين
الكبار وايجارات الاطيان التي تكون اقل من
٢٠٠٠ فدان وعن مدة لا تتجاوز ست سنوات

تعرض على المجلس المذكور للتصديق عليها
للمجلس ايضا ان يأذن الناظر العمومي
بالمرافعة امام المحاكم مدعيا كان او مدعى عليه
وان يحكم في المسائل الادارية التي يتراعى لزوم
توسطها فيها

البند ٥٤ مراقبا الدائرة يتعينان بأمرنا
وتتابعهما يكون بعرفة حكومي انكثرة وفرنسا
بصفة غير رسمية وعند عدم حصول ذلك بعرفة
ثانين الدولتين يكون اتتخابهما بعرفتنا من كبار
موظفي الدولتين المذكورتين مستخدمين كانوا او
متقاعدين

البند ٥٥ المجلس الاعلى يشكل من ناظر
المالية والمفتشين العموميين واعضاء مجلس
الادارة وعند غياب المفتشين العموميين او
وجود مانع يمنعها من الحضور بنوب عنها في
مأمورا صندوق الدين اللذان من جنسيتها
وتكون وظائفه المداولة في الميزانية والافرار

الدين الموحد ويكون مخصصا لتكملة النافذة
باعتبار اربعة في المائة في حالة عدم كفاية
الايادات لذلك وعند استحقاق كل قسط
يقرر مجلس الادارة المقدار المتقضي رهته او بيعة
من هذه السندات لتأدية القسط بأكمله بعد انقضاء
التدوير اللازمة لسير المصلحة

البند ٤٦ اذا كانت ايرادات السنة الحسابة
المضاف اليها المبلغ الاحتياطي غير كافية لتكملة
هذه النافذة فعلى الدائرة ان تدارك بواسطة
الاستقراض ما ينقص عن ذلك عند استحقاق
كل قسط

البند ٤٧ في آخر كل سنة تقطع الدائرة
حساب ايراداتها ومصارفها فان ظهر ان صافي
الايادات مع اضافة المبلغ الاحتياطي سوا، صافي
صرفه في اثناء السنة او كان باقيا لغاية ٣١
ديسمبر لا يكفي لتأدية ٤ في المئة على القيمة
الاسمية للسندات المتداول فيها فعلى الحكومة
حينئذ ان تدفع للدائرة في مدة خمسة عشر يوما
قيمة الفرق

ولا يجري مطالبة الدائرة بشيء من أموال
اطيانها السكينة بالمديريات غير المرمومة ما لم
تسد قيمة الفرق المذكور من طرف الحكومة

البند ٤٨ الجزء الذي يبقى نقدية في
آخر السنة من صافي الايرادات بعد دفع الفوائد
باعتبار ٥ في المائة وتكون المبلغ الاحتياطي البالغ
٢٥٠٠٠٠ جنيه مصري يصير استعماله في
الاستهلاك

البند ٤٩ يكون الاستهلاك بشراء سندات
ما دلم لم يتجاوز سعرها ثلثين في المائة فانما
تجاوزت هذا السعر يكون الاستهلاك بالقرعة

وان تعطي لم بها وصلاً لبراءة ذمتهم منها
 البند ٦٠ تكون حقاً للدائرة ولا يجوز
 مطالبتها بها كويونات دينها العمومي التي لم تطلب
 قيمتها في مدى خمس سنين احتساباً من تاريخ
 استحقاق كل منها وكذلك السندات التي تتعين
 للاستهلاك بطريق القرعة ولم تطلب قيمتها في
 مدة خمس عشرة سنة وهذه المواعيد تحسب بحسب
 السنة الشمسية الافريقية

البند ٦١ سندات دين الدائرة الخاصة
 يصير استبدالها بمعرفة ناظر المالية باعتبار المائة
 مائة سندات من سندات دين الدائرة السنوية
 العمومي محتسبة عليها التوائده من ١٥ ابريل سنة
 ١٨٨٠ والسندات المذكورة يجب تقديمها
 للاستبدال قبل اول ابريل سنة ١٨٨١ والا
 سقط الحق فيها

والسقط السنوي المخصص الان لدين الدائرة
 الخاصة وقدره ٢٤٠٠٠ جنيه مصري يصير
 ثورته من ناظر المالية للدائرة السنوية في كل
 سنة النصف من اول ابريل والنصف الثاني
 في اول اكتوبر وكويون الدائرة الخاصة المستحق
 في اول يناير سنة ١٨٨٠ يصير دفعة عند
 الاستبدال لحاملي السندات من هود التصفية

واما الفائدة المستحقة من اول يناير لغاية
 ١٥ ابريل سنة ١٨٨٠ فتدفع اليهم باعتبار خمسة
 في المائة من عووم الايرادات التي للحكومة

البند ٦٢ جميع شروط الكوتراوات الرقيم
 ١٢ لوليو سنة ١٨٧٧ تبقى مرعية الاجراء ما دامت
 غير مخالفة لما تدون في هذا القانون من
 الاحكام

عليها ومراجعة حساب الدائرة السنوي والتصديق
 عليه والتصريح بعقد السلف واليوع والايحارات
 غير الايحارات المذكورة بالبند الثالث والخمسين
 وتقدير المبلغ الذي لا يمكن تجاوزه في الحساب
 الجاري وتعين نوع السندات التي يصير شراؤها
 بالمبلغ الاحتياطي ومع ذلك فان مشروعات
 اليوع والايحارات المشترط تصديقه عليها لا تقدم
 اليه الا اذا كان المراقبان متحدي الرأي على
 موافقتها في مجلس الادارة والقرارات التي تصدر
 من المجلس المذكور في هذا الشأن لا تكون واجبة
 التنفيذ الا بعد التصديق عليها من مجلس النظار
 البند ٥٦ للمجلس الاعلى ان يحكم ايضاً
 في قرارات مجلس الادارة التي يقدمها له احد
 اعضاء هذا المجلس

البند ٥٧ وزيادة على ما لمراقبي الدائرة
 من الوظائف المبينة في النصوص السابقة يصير
 اعتبارها نائين شرعيين عن حاملي سندات دين
 الدائرة العمومي ويسوغ لها بهذه الصفة ان يطالب
 بواسطة جميع الطرق القانونية تنفيذ ما تعهدت
 به الحكومة لحاملي السندات المذكورين

البند ٥٨ سندات سلفة سنة ١٨٧٠ ويونات
 الدائرة التي لم تستبدل للان يجب تقديمها لاجل
 استبدالها قبل اول ابريل سنة ١٨٨١ والا فيسقط
 حق المطالبة بها

وبعد مضي هذا الميعاد لا يجوز اقامة اي
 دعوى لا على الدائرة ولا على الحكومة بخصوص
 السندات واليونات المذكورة

البند ٥٩ على مصلحة الدائرة ان تطلب
 تسليم السندات المستبدلة او المستهلكة من جميع
 الأشخاص المودعة عندهم تلك السندات الان

الباب الثالث

في الدين السائر

البند ٦٤ تصفية الدين السائر وتسويته
تكون من الموجودات الآتية وهي

أولاً الباقي من سلفة الاملاك الميرية

ثانياً النفود الباقية لغاية ٢١ ديسمبر سنة ١٨٧٩ في خزنة المظاررات والمدريات والمصالح التي لم تكن مخصصة بمقتضى هذا القانون للدين المنظم

ثالثاً الرائد من دفعات المالك وموجوده نقدية في صندوق الدين العمومي

رابعاً المبالغ المخصصة او التي يمكن تخصيصها من المأخضات لغاية ٢١ ديسمبر سنة ١٨٧٩ من الديون والرسوم والاموال من اي نوع كانت في المدريات والمصالح مخصصة كانت للدين المنظم او غير مخصصة

خامساً الغارات الخارجة للحكومة التصرف فيها ولم تكن مخصصة للنافع والمصالح العمومية او الضمان سلفة الاملاك الميرية او دين الدائرة السنوية العمومي وهذه الغارات تبقى مخصصة للدين السائر لغاية سداد

سادساً ما يتبع من تغيير البنات او السندات التي تسلمت او تسلم للقرينة من بعد ادائها فيها عملاً بمقتضى الاحكام الصادرة من المحاكم سابقاً سندات الدين المختار التي يصير انعقادها على مقتضى المدون في البند السادس من هذا القانون

سابعاً الجزء المخصص لاستهلاك الدين المنظم حسب المدون في البند ١٥ من الرائدات التي تظهر في الموازن وذلك في الحالة المبينة بالبند

السابع

البند ٦٥ الغارات المذكورة في الفقرة الخامسة من البند السابع لا يجوز توقيع الحجر عليها من مدائني تصفية الدين السائر لغاية ٢١ مارس سنة ١٨٨١ ولا من غيرهم من جميع مدائني الحكومة لغاية تمام التصفية

البند ٦٥ ناظر ما لفتنا مأذون بان يستحصل لاجل تصفية الدين السائر على مبلغ بطريق السلفة قدره ٦٥٠٠٠ جنيه مصري وان يعطى تأميماً عليه رهناً عقارياً على كل وبعض الاملاك الميرية المبينة في الفقرة الخامسة من البند ٦٤ والاملاك التي ترهن على هذا الوجه يجوز بيعها بشرط صرف اثمانها في اداء المبلغ المذكور لحين تمام سدادها ولا يجوز توقيع الحجر عليها الا بعد اداء هذا المبلغ او لحد ٢١ ديسمبر سنة ١٨٨٢ غاية ما يكون

البند ٦٦ الدين السائر المتقضي تصفيته هو ما يأتي

أولاً ديون الحكومة الناشئة من الاحكام الصادرة من المحاكم او التي تنبأ من احكام تصدر في القضايا القائمة عليها الان

ثانياً جميع الديون التي اقرت او تقر الحكومة على صحتها في اثناء التصفية وتكون ناشئة من حقوق مكتسبة قبل اول يناير سنة ٨٠ ما عدا السلف العمومية المتقدمة في الخارج او في القطر وهذه الديون تكون تسويتها تطبيقاً للتصوص الآتية اما التسويات التي سبق اجراؤها على حسب المدون في هذا القانون فتكون معتبرة

البند ٦٧ تدفع بنماها نقداً المطلوبات الآتية وهي

تجسب الغاية حلول استحقاق كويون الدين
الممتاز الذي يتقدم على التسوية وتُدفع على
الوجه الآتي

ثلاثون في المائة نقداً

وسبعون في المائة بسندات من سندات
الدين الممتاز باعتبار المائة مائة ويكون لها الحق
في الأكوين الذي يكون جارياً وقت التسوية
والديون التي تكون أقل من ١٦٥٠ غرشاً
(٢٠ ليرة استرلينية) تُدفع نقداً وكذلك بقايا
الديون التي تكون أقل من هذا المبلغ
وأما المبالغ المتتضي دفعها نقداً فلا تحسب
لها فوائد

البند ٧٠ يحجز من الموجودات المخصصة
لتصفية الديون السائرة مبلغ ٦٥٠٠٠ جنيه مصري
قيمة اسمية من سندات الدين الممتاز أو ما يقابلها
من مبلغ القيمة الحقيقية لتلك السندات ويبنى
لتسوية الديون المذكورة وعند عدم كفايته يكمل
من الأشياء الآتية التي تبقى دون غيرها ضامنة
لأرباب تلك الديون يستوفون منها حقوقهم
والأشياء المذكورة هي

أولاً ما يكون باقياً بدون بيع من
الاملاك المارحونة تأمناً على سلطنة السائمة وخمسين
الف جنيه مصري المصرح بعقدتها في البند ٦٥
بعد تسديد السلطنة المذكورة بتقايها
ثانياً جميع املاك الحكومة الاخرى الجائز
حجزها وبيعها

ثالثاً الجزء المخصص للاستهلاك حسب
المدون في البند ١٥ من هذا القانون من
الزيادات التي تظهر في الإيرادات الغير مخصصة
للدائن المنتظم ولا يصير استعمال هذه الزيادات

أولاً المتأخرات من وبركوالاسنانة
ثانياً الديون المضمونة برهونات عقارية
محملة قبل ٢ و ٣ فبراير سنة ١٨٧٦ على الاملاك
المخصصة لضمانه سلطنة الاملاك المصرية

ثالثاً المتأخرات من الماهيات والمعاشات
والاجر

رابعاً المبالغ المطلوبة من بيت المال ومن
صندوق الايتام بالشروط المبينة في البند ٧٢
من هذا القانون
خامساً المبالغ الموضوعة في خزانة الحكومة
على سبيل الامانة

البند ٦٨ وغير ما ذكر من جميع ديون
الحكومة المبينة في البند ٦٦ تجري تصفيها من
اصل ومصاريف وفوائد قانونية لغاية ١٥ ابريل
سنة ١٨٨٠ بالقيود المدونة في البند ٧٢ وما
يتلوها من المواد ويجري دفعها بالشروط
الآتية وهي :

ثلاثون في المائة نقداً

وسبعون في المائة بسندات من سندات
الدين الممتاز باعتبار المائة مائة وبحسب لها
فوائد من ابتداء ١٥ ابريل سنة ١٨٨٠
والديون التي تكون أقل من ١٦٥٠ غرشاً
(٢٠ ليرة استرلينية) تُدفع نقداً وكذلك بقايا
الديون التي تكون أقل من هذا المبلغ
والمبالغ المتتضي دفعها نقداً لا يحسب
لها فوائد

البند ٦٩ الديون التي تنشأ من احكام
المحاكم المزمع صدورها في القضايا القائمة الآن
بمخصوص الحقوق قبل اول يناير سنة ٨٠ تجري
تسويتها من اصل ومصاريف وفوائد قانونية

في كان منهم آخذاً رهنًا على عقار من عقارات
الدائرة الخاصة فهو محجور أما بأجراء مائة من
الحقوق على المرحون أو بفك الرهن والاستيلاء
على مطلوبه بالشروط المذكورة أعلاه

وعلى المدائين المذكورين ان يعلنوا ما
يخارونه في مدة ثلثة أشهر ابتداء من نشر هذا
القانون والآ لا يصير اعتبارهم كمدائني الحكومة
وان اجبروا ما لم من الحقوق على الرهونات
فلا يكون لهم ادنى حق في الرجوع على الحكومة
با يتبقى من ديونهم

اما الذين تدفع لم ديونهم من نفوذ التصنية
فحقوقهم في الرهونات تتنفل للحكومة بمجرد
الدفع لم

البند ٧٥ تستبعد من ديون الحكومة
المناخرات المطلوبة عن سنة ١٨٧٨ من مخصصات
دولتوا معمل باشا الخديو السابق ومن مخصصات
حضرات اعضاء عائلته الاتي ذكرهم وهم حضرة
دوانلو والدته وحضرات الاميرات حرمه
وحضرات الامراء النجالة وزوجاتهم وأولادهم
والاميرات كرمياته وأزواجهن وأولادهن ولا
تعتبر مطالبهم بالمبالغ المطلوبة منهم او من
دوائهم على سبل اموال او عوائد متأخرة لغاية
اول يناير سنة ٧٩ وزيادة على ذلك فانة تخصص
مبلغ ٢٢٥٠٠٠ جنبه مقري يؤخذ من نفوذ
التصنية لتسوية الديون المطلوبة من اعضاء
عائلتنا المذكورين أعلاه وتسوية الديون المطلوبة
من الدائرة الخاصة غير الديون المذكورة في
البند ٧٤ وأجراء هذه التسوية يكون بمعرفة نظارة
المالية بان تنبع في ذلك نصوص القانون التجاري
العمل بتنضاه امام الحاكم المختلطة فيما يتعلق

في الاستيلاء الآ به نام تأدية الديون
المذكورة في البند السابق ومع وجود هذا التخصيص
فان الزمادات المذكورة التي تظهر في الموازين
لم تول معتبرة من النفوذ المجرية

البند ٧١ قد صار التصديق على التسويات
الخصوصية الميئة بالتكليف المرفوق بهذا الموضع
عليه بحرف (١) حيث كان الغرض منها تسوية
بعض ديون مضبوطة برهونات او اعتبارات او
فصح كونه انات معقودة بتوريد اصناف ولم يصير
نفذها بتمامها

البند ٧٢ يدفع ثلثه سندات من
سندات الدين اعتبار باعتبار المائة مائة الدين
المطلوب الدينان الاوفاف المقدّر ببلغ ٢٩٠٠٠
جنباً مصرياً والدين المطلوب الدينان المكاتب
الاولية المقدّر ببلغ ١٢٢٢٢ جنباً مصرياً والمبالغ
المطلوبة المذكورين من صندوق الايام المتصفي
دفعها دفعا يصير تسديدها اما من موجودات
الصندوق او من نفوذ التصنية مع اضافة فائدة
عليها باعتبار اربعة في المائة

البند ٧٣ ارباب الديون الذين بايديهم
احكام صادرة من الحاكم وعملت لحقوقهم تسويات
خصوصية تدون في بندي ٦٧ و٧٢ لم الخيار
في التسويات الخصوصية المذكورة والتسوية
العامة الميئة في بندي ٦٨ و٦٩

البند ٧٤ مدائبو الدائرة الخاصة الذين بايديهم
حق الات على مخصصات الخديو السابق ومقررة
بمطابقة المالية او مؤشر عليها سها او الدين
بايديهم احكام صادرة من الحاكم مؤيدة يصير
اعتبارهم لحقوقهم كمدائني الحكومة وتدفع لم حقوقهم
بالشروط الميئة في بندي ٦٨ و٦٩ ومع ذلك

بالتوزيع على الغرام.

البند ٧٦ يتخصص مبلغ ١٢٧٨١٦ جنباً
مصرياً لصرف المتأخر من محضات اعضاء
عائلتنا المذكورين في البند السابق عن سنة ١٨٧٩
البند ٧٧ المحضات السابقة على اول
يناير سنة ١٨٧٩ المتأخرة لباقي اعضاء
غير المذكورين في البند ٧٥ تصير تسويتها وصرفها
لم بالشروط المذكورة في البند ٦٨ واما متأخرات
مخضصاتهم سنة ١٨٧٩ فتصرف لم بتمامها

البند ٧٨ اما المرتب السنوي الذي قدره
٦٠٠٠ ليرة استرلينية السابق لفريره لحضرة
دولتو الامير عبد الحليم باشا ومعلم يونات
خزينة لحاملها قد صار تنزيلة ابتداء من اول
يناير سنة ٨٠ الى مبلغ ١٥٠٠٠ جنيه مصري
بالتطبيق لامرنا الصادر في ٢١ يناير سنة ٨٠
وهذا المرتب السنوي غير جائز تحويلة ولا توقيع
الحجز عليه وقد محبت من دفاتر ديون الحكومة
يونات الخزينة المعبر عنها يونات حليم المحددة
من نظارة المالية في ٢ أكتوبر سنة ١٨٧٠
الموافق ١١ رجب سنة ١٢٨٧ ومفزة من نمرة ٢٢
وما يتلوها من النمر لغاية نمرة ٨٠ (والغاية
داخله) قيمة كل واحد من اليونات المذكورة
٢٩٢٥٠٠ ق ت (٣٠٠٠ ليرة استرلينية)

استحقاق ١١ يوليو سنة ١٨٨٢ و١١ يناير و١١
يوليو من السنين التي تطلوها ولا يصير دفع اي
يون من اليونات المذكورة في اي بلد وجد

البند ٧٩ زيادة عن المرتب السنوي البالغ
قدره ١٥٠٠٠ جنيه مصري المدرج بميزانية
الحكومة ابتداء من اول يناير سنة ١٨٨٠ فان
كامل مبلغ الخمس يونات وقدره ١٥٠٠٠ ليرة

السترلينية المخصى دفعها في اثناء سني ١٨٨٠
و١٨٨١ وفي ١١ يناير سنة ١٨٨٢ وبجمل ان
تكون قد بيعت قبل حلول ميعادها عملاً
بتصوص الكونتراتو المعقود في ١١ يوليو سنة ١٨٧٠
بين حضرة دولتو الخديو اسمعيل باشا وحضرة
دولتو الامير حليم باشا يكون واجب الاداء
ابتداء من نشر هذا القانون وبصير درجه
ضمن الدين السائر لخزينة وتسويته ودفعه بالشروط
المبينة في البند ٦٨

البند ٨٠ يكون لحضرة دولتو البرنس
حليم الحق في اخذ التركات التي آلت او تؤول
اليه ابتداء من يناير سنة ١٨٨٠ ولا يلتفت
لتنازل عن ذلك المدرج في الكونتراتو الرقم ١١
يوليو سنة ١٨٧٠

البند ٨١ يعتبر لغواً كأنه لم يكن التيد
المدون في نفس الكونتراتو المذكور الذي يقتضاه
تنازل حضرة البرنس حليم عن طلب اي مرتب
له او لاولاده بعد استحقاق النسط الاخير من
الاقساط السنوية وكل واحد منها عبارة عن
١٥٠٠٠ جنيه مصري المذكورة في البند ٧٨

البند ٨٢ حالة كل من الحكومة وتركه
المرحوم اسمعيل صديق باشا نفى مقرر على
الوجه الاتي

وهو ان الحكومة تعهد بها على التركة من
الديون المعترف بصحتها وبالديون التي يجمل
ان تنشأ من الدعاوي المعلقة الان عليها كما هي
مبينة في الكشف المرفوق بهذا القانون ومؤشر
عليه بحرف (ب) وهذه الديون يصير دفعها بتمامها
تقدماً وبواسطة ذلك لا يكون لكل من الطرفين
وها الحكومة والتركة او مستحقوها مطالبة الاخر

بني ولا طلب عمل حسابات بها ولا اقامة
دعوى ولا مطالبة ولا استرداد شيء ما بسبب
سبب كان

البند ٨٢ يتروى على تساويات الديون
ودفعها بالتبذير والشروط المدونة في هذا القانون
براءة ذمة الحكومة ومصلحتها براءة كلفة وقطعية
من جهة مدائي التصفية ومن يقوم مقامهم بها
كان ما لم من اوجه الاولوية بدون احتياج
لان عمل مخصوص الحقوق المكتسبة قبل سنة
١٨٨٠ حسابات اخرى ولا اقامة دعوى ولا
المطالبة بحقوق او استرداد من كلا الطرفين
وبناء على ذلك يجب على المدائين الذين
يصير تسوية ديونهم ودفعها بالشروط المبينة في
هذا القانون ان يعطوا كتابة عند اخذ سدات
المخالصة منهم يقوم طلب ومحو اي ومن عقاري
وغيره من الحقوق ما قد تسجل لم على املاك
الحكومة فان لم يعطوا الكتابة المذكورة فعلى
الحاكم ان تأمر بمحو وإبطال ما ذكر

وكذلك يكون العمل في حق كافة الاجراءات
التعسفية والتفدينية التي يكون قد اجراها بعض
مدائي التصفية على الحكومة ومصلحتها قبل نشر
هذا القانون او التي يجرى بها بعد نشره
وهذا البند لا يعمل بشيء ما من الحقوق
المكتسبة المكتسبة بتسوية ديون عقارية
اعطيت بمرافق وزير المصارف ومصارف
تسجل او نحو الرقوبات العقارية تكون على طرف
التصفية

البند ٨٣ املاك الحكومة المبينة في الدكرتين
الرقم ١٦ يونيو سنة ١٨٨٠ تكون معفية من
ضمن الاملاك الميرية العمومية التي لا يجوز نزع

الحجر عليها او ملكها بضي المدة المطلوبة بشرط
بقاء مرافق الميا والاروضة محصنين لخاصة دمن
الدائرة السنية العمومي كالمين في بندي ٤١ و ٦٢
من هذا القانون ومع ذلك فالحقوق المكتسبة
بتسوية ديونات مسجلة على تلك الاملاك قبل
نشر الديكريتين المذكور تكون مرعية ولا يجوز
بيع العقارات المبينة في الديكريتين السالف الذكر
الا اذا صدر ديكرتو بادخلها ضمن العقارات
التي يجوز للحكومة التصرف فيها

البند ٨٤ جميع المبالغ المطلوبة للحكومة او
مصلحتها من مدائي التصفية باي وجه وبأية
سبب كان يصير خصمها قبل اجراء اي تسوية
كانت ما لم من الديون وذلك بدون اخلال
بالمقاصات الخصوصية المدونة في هذا القانون

البند ٨٥ ابتداء من تاريخ نشر هذا
القانون لا يقبل من اي شخص كان اقامة اي
دعوى كانت على الحكومة او على مصلحتها امام
اي محكمة لاي سبب وبأي صورة كانت بخصوص
الحقوق المكتسبة قبل اول يناير سنة ١٨٨٠
ما لم تكن الدعوى بشأن مازعة تحصل في تحديده
مقدار الديون المبينة عنها في البند ٦٦ وبالتبذير
المبينة في البند ٦٧ وما يتلوها

البند ٨٦ لاتحد المقالة المسوخة بتسوية
الديكريتين الصادر في ٦ يناير سنة ٨٠ نفي ملغاة
بوجود قطعي بالتبذير المبينة في البند الخامس من
الديكريتين المذكور ونصوص البند الثالث من
ذلك الديكريتين تكون ملغاة ايضاً

ودفعات المقالة التي ثبت صحتها تسجل
حقاً في التعويض للاشخاص الذين يكونون وقت
اجراء التسوية المذكورة اذنان ما يمكن الاطيان

المخصصة بها هذه الدفعات

ويعتبر مالكا من تكون الاطيان متينة باسمه في دفاتر الاموال هذا مع عدم الإخلال بحقوق غيرهم .

وعلى المالكين المذكورين ان يثبتوا حقوقهم في طلب يقدمونه بالكتابة او شفاهة قبل اول يناير سنة ١٨٨١ للديرين او للأموال المعينين لهذا الخصوص من طرف ناظر المالية ويعطى لهم وصل بذلك

البند ٨٨ ناظر المالية عند اطلاعه على هذه المطالبات يجري اعمال الحسابات الشخصية المخصصة بالمطالين بان يعتبرهم مدانين (١) اولاً بالدفعات التي اجراها بالتوالي المطالبون المذكورون او الملاك السابقون على سبيل المقابلة

ثانياً بقوائد الدفعات المذكورة باعتبار اربعة في المائة ثم يصير اعتبارهم مدبوين

(٢) اولاً ببلغ الامتياز الذي خصم سنوياً من اصل الاموال بناء على دفع المقابلة

ثانياً بتأخرات الاموال والرسوم من اي نوع كانت وبالديون المطلوبة للحكومة من المالكين المذكورين قبل اول يناير سنة ٨٠

وكل نص مخالف لما ذكر يعتبر لغواً ملغياً ثالثاً بقوائد مبالغ الامتياز والتأخرات

والديون المذكورة بواقع اربعة في المائة ويستبعد من تلك الحسابات الدفعات

الحاصلة من بونات خزينة او رجع بفتح انهما غير حقيقية والتي تكون قد نفذت بمقتضى اوامر عليه ولم يعقبها دفع

وبالباقي بعد ذلك من الحسابات المذكورة

الذي هو عبارة عن صافي مطالب كل واحد من اصحاب الحقوق يكون اساساً لتوزيع التعويض البند ٨٩ يتخصص مبلغ سنوي قدره ١٥٠٠٠٠ جنيه مصري ابتداء من اول يوليو سنة ٨٠ لاجل تسديدات تعويض المقابلة ويؤخذ المبلغ المذكور من الابرادات المينة في الميزانية المخصصة للدين العمومي بمقتضى البند ١٦

والمقدار المذكور يجري توزيعه على المالكين السالف ذكرهم باقساط سنوية تخصم من اصل اموال الاطيان وهذا التوزيع يصير اجراؤه بينهم بالنسبة لصافي مطلوباتهم التي تنقرر من واقع حساب كل منهم

وفي حالة ما اذا لم تتم التصفية في وقت بحيث يمكن خصم نصف سنوية سنة ٨٠ من اموال السنة التجارية بصير احتساب ذلك للمسولين في جرائد سنة ٨١

البند ٩٠ الاقساط السنوية يستمر تسديدها مدة خمسين سنة وتنفذ بالبلاد في دفتر خصوصي يدرج به في الحسابات المنتوحة فيو لكل من ارباب الحقوق مقدار التناسيط السنوية على التوالي والقسم التابعة له وبيان الاطيان التي تخص بها الاقساط المذكورة بوجه التفصيل مع بيان حيازتها ومقدار ضريبةها

وعند نقل ملكية كل ارض يستبعد مقدار التناسيط السنوية الذي يقابل مقدار الاطيان المباعه من حساب مالكيها الاصلي ويضاف لحساب المالك المستبعد في الدفتر الخصوصي المذكور

البند ٩١ عند تجهيز اعمال التاريخ يصير تقدير قيمة الاطيان وتوزيع ضريبةها بدون اخلال بالاقساط السنوية المذكورة

الدين العمومي وتخصيصه لاستهلاك الدين الموحد
البند ٩٦ بصير اعمال حساب خصوصي عن
اعمال التصفية ويجري تقديم لنا من ناظر المالية
قبل ٢١ مارس من كل سنة عن المدة الماضية
لحد ٢١ ديسمبر من السنة المتقدمة الى ان تتم
الاعمال المذكورة وهذه الحسابات تنشر في جريدة
المونيتور اجسيان

البند ٩٧ لا يترتب على هذا القانون
اخذ اخلال بشروط الكونترات المتعقد في ١٢
ابريل سنة ٨٠ بين حكومتنا وبين عاقدتي سلطنة
الاملاك الميرية ويمتضى هذه الشروط إيرادات
مديرية قنا مخصصة بوجه الاحياط لضمانة السلطنة
المذكورة

البند ٩٨ بصير نشر هذا القانون في
جريدة المونيتور اجسيان ويكون مرعي الاجراء
ابتداء من تاريخ نشره ولو كان هنالك نصوص
مغايرة له ناشئة من قوانين وذكريبات او قرارات
من المجلس الخصوصي او اوامر عالية او لوائح او
كترانات عوائد منبغة

البند ٩٩ على تقار دواوين حكومتنا
تنفيذ هذا القانون كل منهم فيما يخصه
(طبق الاصل)
صدر بسراي رأس العين في ١٩ يولي
سنة ١٨٨٠

محمد نوئين

بأمر الحضرة الخديوية رئيس مجلس النظار
وناظر الداخلية وناظر المالية مؤقتا رياض

وهذه صورة كل من الكشفين المذكورين في
أحد بنود هذا القانون

البند ٩٢ يسلم المدين لكل من ذوي
الحقوق وقت عمل الحسابات عند انتقال الملكية
شهادة يبين فيها مقدار التسيط السنوي الذي
يتقيد في دفتر البلدة المخصوصي
والتسيط السنوية تنفذ كل سنة في الاوراد
التي تخرج من جريدة المولين وتستعمل من
خرائب اطيانم

وفي المواعيد التي تحددها بعرفة ناظر المالية
على الصارفة ان يحصوا كل سنة تقاسيم السنة
التجارية في دفاتر تحصيل الاموال بصفة دفعة
مقبوذة من ارباب الحقوق من اصل اموال
اطيانم

وفي مقابلة هذه الخصوصيات يبي تحت
نصرف ناظر المالية المبلغ الذي يخص لنا مرة
هذه السنوات مع ذلك فان الجز الذي يخص
منها المديريات المخصصة للدين العمومي يلزم
رده لحرية الدين على قسمين متساويين قبل
٢٦ ابريل و ٢٦ اكتوبر

البند ٩٤ تبين في لائحة مقدمة ناظر
المالية لمجلس النظار للاقرار عليها الطريق المتقضي
انفاذا لعمل حسابات المقابلة وعمل حسابات
التسيط السنوية وكيفية العمل فيها والمراجعة
العمليات

الباب الخامس

احكام عمومية

البند ٩٥ المقاريف من أي نوع كانت
التي تترتب على اعمال التصفية تؤخذ من عموم
موجودات تصفية الدين السائر

البند ٩٥ ما يبقى من الموجودات لتصفية
الدين السائر بعد ادائه بصير توريت لحرية

عليها فوائد لغاية تمام الدداد ويلجأ ايضاً
المصاريف

| | | |
|-----------------------------------|---------|----|
| بنك الانجلى اجيمان عن | | |
| حساب استحقاق غاية فبراير سنة ١٨٨٠ | ٢٦٢٢٥٠٠ | |
| البارون ايساوروس | | |
| حساب تقريبي | ٢٢٤٥٢٢ | ١٤ |
| اخوان شيلان حساب تقريبي | ٥٢٢٧٦ | ٢٦ |
| ادوار كبراره | ٦٢٢٥٢ | ١٦ |
| قومانية قليل | ١٨٧٩٤ | ٢٢ |
| اوريك | ٨٤٤٤ | ٢٧ |
| | ٢٠٠٩٩٠٠ | ٢٦ |

ثالثاً

دعوى متنازع فيها وهي مقامة امام المحاكم
مبالغها تحت الثبوت والتقدير

عائدة وشركاهم عن فرق ثمن بونات يدعون
انه صار مشترها على ذمة المرحوم اسمعيل باشا
صديق

عائدة وشركاهم عن رأس مال يدعون انه
تعهد به ولم يورده الموقوف في محل الشركة المعروفة
باسم عائدة وشركاهم
حسن موسى العقاد عن مبلغ يدعي انه
اجرى تسليطه نقدية

مارييلي عن اشغال واشياء اجرى نوريدما
يوسف كحيل عن دين محوّل اليه

رابعاً

اجرة افوكاتو التركة تحت التقدير

كشف (أ)

عن التحويلات التي حصلت

| | | |
|-------------------------|----------|----|
| جرنلد وشركاه في ١٤ | | |
| يونيو سنة ٨٠ | ٤٠٩٥٠٠٠٠ | .. |
| جورجي زورو وشركاه في | | |
| ٥ يوليو سنة ٨٠ | ٠٩٩٠٥٨١٦ | ٢٢ |
| اشيل باريزو في ١٠ يوليو | | |
| سنة ٨٠ | ٠٠٧٢١٦٢٦ | ٢٥ |
| كوبيل وجرسبرج وكريشام | | |
| في ٢٤ مايو سنة ٨٠ | ٠١٢٧٨٦٥٠ | .. |
| رمتون | ٠٦٢٢٧٥٠٠ | .. |
| ارستروخ | ٠٢٢٤٠٠٠٠ | .. |
| بابونو | ١٩٢٩٩١٢٨ | ٥٠ |
| اخوان روسو | ٧٢٢٩٦٨٢ | ٢٠ |
| | ٨٢٢٦٢٤١٤ | ٢٢ |

كشف (ب)

اولاً

ديون مشبوة امام المحاكم الشرعية ولم يكن
عليها فوائد ومصاريف

| | | |
|-----------------|--------|----|
| مصطفى صديق باشا | ٤٦٨٢٤٧ | ٢٢ |
| فريده هام | ٠٧٧٦٢٠ | ١٥ |
| من موريس | ٠٢٢٩١٦ | |
| روشن | ٠٢٦٥٠٠ | |
| كورونكو | ٠١٠٧٢٥ | |
| محمد افندي برتو | ١١٨٦٢ | ٨ |
| | ٦٢٧٩٨٢ | ١٦ |

ثانياً

ديون مشبوة امام المحاكم المختلطة تحسب

فصل

بعض احوال

وقد ان بنونا الكلام على بعض الحوادث والاحوال التي جرت في ذلك العهد نقول ان محب الرتب عظمت في تلك الايام من جراء المكافآت العنصرية فعمت كثير من ما يجري الملكية والسكرية فنشأ بعض الناس ان ذلك يزيد مالية الحكومة اربها كما يترتب عليه من زيادة الرتب فاصدرت نظارة الداخلية منشورا الى جميع الاداريات مفادها ان الرتب الملكية لا توجب زيادة المرتب وانما تكون لخلية ذويها بوجه الشرف ليس الا

وفيهما ظهرت عدة منشورات متباينة الاغراض والاصناف اشار فيها بحريتها على الحكومة باحتياج ما يرجعون انه نافع للبلاد والعباد ومن ضمن تلك المنشورات كراسة فرنسية العبارة موسومة بـ "مشور الحرب الوطني المصري" برغم تسميتها معرفة عن اصحابها العربي وقد اقتضت باليات وجود الحرب الوطني واشهار حقوقه وبيان واجباته ثم انقل صاحبها الى الاعتقاد على الحكومة من وجه انها لم تنم برأي الامة ثم اعترض على الدين المتنازع واختصاصه بالفضيلة وختم ذات مقصد الحرب المذكور في اربعة ابواب الاول ان تعاد الى الحكومة المصرية جميع الاملاك السبية بالخازن والتعدوية والثاني ان يلغى الحكم الصادر بخصوص دخل السكة الحديدية للفرص المتعار فان لم يرض بذلك الدائنون من الاكثية تعين عليهم قبول ذلك الدخل كما هو من غير ان تؤخذ بقية الفائدة المعينة لهم من الدخل

العمومي والثالث ان تكون الديون المتنازعة والسائرة والمنظمة ديناً واحداً مضموماً بمال الامة والبلاد بفائدة مقدارها ٤٪ والرابع ان تقام ادارة مراقبة وطنية خصوصية موقفة يكون فيها ثلاثة من الاجانب تعينهم الدول وتقرم الحكومة المصرية

وفي اواخر سنة ٧٩ قدم نوبار باشا من اوربا الى مصر وفيه استعفى غوردون باشا من حاكمية السودان وتعين لها رآف باشا وفي يوم الاربعاء ٢١ يناير سنة ٨٠ ازدحمت العربات والاقدام على ابواب سراي الاسمعية وتواردت الناس افواجا والموسيقات امام اجواقهم تصدح بالحنان حتى غصت الشجرات بالدوات وارباب الحرف وافراد الناس وجميعهم يكررون الشكر للتدبير على ما تلقى من الضرائب والرسوم فاشرف عليهم من احدى شرف القصر فضجوا بالدعا مكررين قولهم (افندمر جوق بنا)

وفي ٢٧ مايو سنة ٨٠ رفع رياض باشا الى الخديو كتاباً يتضمن بيان احتياج البلاد الى تعميم المعارف ورفع ايضاً ناقض المعارف تقريراً في هذا الشأن فصدر الديكريته الاتي تعريته وهي

نحن خديو مصر

بناء على التقرير الذي عرضه علينا مجلس نظارنا

نأمر

اولاً ان تشكل لجنة للنظر في نظام يتعلق بالتعليم العمومي وما يحتاج اليه من التحويل ثانياً تؤلف هذه اللجنة من سعادتلو علي باشا ابراهيم وزير المعارف (رئيسها) ومن

سعادة عبدالله باشا فكري ولازمه باشا وسالم
باشا ودور بك وروجرس بك وفيدال بك
(اعضاءها)

ثالثاً على ناظر المعارف انفاذ هذا الامر
وكتب في عابدين في ٢٧ مايو سنة ١٨٨٠
التوقيع محمد توفيق

بامر سمو الخديو رئيس الوزارة رياض
وزير المعارف علي ابراهيم

وفي ٢ يونيو سنة ٨٠ بعث المستر مالت
(وكيل انكلترة السياسي) الى اللورد غرنيل
ناظر خارجية انكلترة بالرقم الاتي تعريبه
سيدي

لما كنت متولعاً بالوقوف على ما عاد على
البلاد من التغييرات الادارية التي ادخلتها
الحكومة الحالية فيها واذا كان ما تواتر على السنة
الخلق من نجاح التغييرات بوثق به وبركن
عليه ام لا التمس من قناصل انكلترة في جهات
مصر ان يجلوا لي هذه القضية واتشرف بعرض
هذه التقارير على مسامع سعادتك

ان الجواب الذي اجابوني به بشرح المخاطر
كما ترون سعادتك فانه يحمل الانسان على ان
يؤمل بتحسين حالة الفلاح اخيراً وانقطاع دابر
الاعتساف والظلم اللذين تكبدها مدة اجيال
وانه يتعذر القيام بالبناء على التغيير الذي لا بد
ان يكون قد حصل او ابطل كما قال المستر
(كوكسن) استعمال الكرياج في تحصيل الضرائب
وصار نسباً منسياً ولما اصدر دولطور رياض باشا
الوامر للمتوطنين بعدم اتخاذ الكرياج من الان
فصاعداً آلة في اكراه الفلاحين على تسديد
اموالهم قال الناس ان انسانيتهم وشفتهم خرجنا

عن الصواب وانه يتيسر ابطال استعمال الكرياج
اذا انتظمت المجالس والمحاكم الوطنية غاية الانتظام
واذا وجدت طرق شرعية لالزام الفلاح بتسديد
ما عليه فاذا لم يحصل ذلك يستمر الفلاح الذي
لا يعرف آلة لأكراهه سوى الكرياج على عادته
القديمة ويتوقف عن تسديد ضرائبه وينوز
بذلك ما دام يعرف ان الكرياج صار ملغياً
ويند ظهرياً غير ان النتيجة تدل على ان دولطور
رياض باشا كان مصيباً في ابطال الكرياج وان
التقليدات (اي الروايات) التي تسلسلت من
السلف الى الخلف (عن الفلاح) لم تصادف
محللاً للصواب فان الفلاح سدد ضرائبه بغاية
الارتياح بل تلبس حسب قول المستر كوكسن
بشاشة حسنة وهي الاستعداد لدفع ما عليه من
الاقساط في آجالها المقررة وهذا الامر هو ايضاً
من الهبات المنبئة باصلاح الحال وقد كان ثم
الفلاح في الزمن السابق قاصراً على تحصيل ما
يلزم لسد رمقه فكان يعرف انه لو وفر شيئاً
سلب منه حيث انه لم يعرف مبالغ مقررة يدفعها
كما انه لم يعرف آجالاً محددة يسدد فيها ما يطلب
منه فالذي كان يعرفه هو انه اذا وجدت عنده
زيادة على ما يلزم لحفظ جسده ونفسه ظهر
مأمور التحصيل والفنعة ضرباً الى ان يعطيه
تلك الزيادة

ويظهر ان نتيجة قوانين الحكومة بخصوص
الخبرة ليست مسرة كما كان يؤمل الانسان وليس
سبب ذلك ان القوانين غير منظمة وبحكمة في
حد ذاتها ولكن سببه انه لم يتيسر تنفيذها فكثير
من الناس دفعوا بدلاً للتخلص من العيلة ولكن
أكراهوا عليها وكثير من الاغنياء دفعوا بدلاً

٢ شوال سنة ١٢٨٥ هـ ٩ يناير سنة ١٨٦٩
بخصوص الرعية العثمانية

من حيث انه مدون بالبند الخامس من
هذا القانون انه اذا دخل احد الرعايا العثمانيين
في تبعية دولة اجنبية من غير استحصله قبل
ذلك على اذن من الدولة العلية يُعَدُّ دخوله
هذا لاغياً كأن لم يكن ويجب معاملته في كل
الامور بمقتضى كونه من رعايا الدولة العثمانية
وحيث ان شاهين باشا الذي هو من رعايا
الدولة العثمانية العاصم لثمة الفريقين وسبق له
تولى قيادة فرقة عسكرية مصرية وكان سابقاً
ناظر الحرية الخمس وقيل دخوله في تبعية دولة
اجنبية بدون ان يُعطى له اذن بذلك
وحيث ان شاهين باشا مع كون دخوله في تبعية
دولة اجنبية باطلاً قد تراءى له عند سفره من
القاهر المصري انه يمكن الاستغناء عن طلب
باسبور من جهات ادارة الحكومة المصرية
واستغنى من حكومتهم اجنبية على باسبور لم
تعترف الحكومة المصرية بأدنى حق له فيو فبعد
الوقوف على ما ابداه مجلس نظارنا تأمر بما
هو آت

البند الاول

قد صار تجريد شاهين باشا من جميع رتبته
والاوقاف وصفاته الرسمية مع عفو وترفيعه من
دفاتر عسائط الجيش المصري وهو ممنوع من
الرجوع الى الديار المصرية

البند الثاني

على ناظر داخلتنا وناظر حريقتنا تنفيذ امرنا
هذا كل منهما فيما يخصه

عن رجالهم واكره غيرهم على العلية سواء قدروا
على دفع البدل ام لا ولا بد من قهر الصعوبات
التي تلازم صادرة هذا التغيير والاسل تنفيذ
هذه الطريقة بالطعام في ظرف ستة واحدة
ورأيت من التقارير الواردة من الجهات
القبلية نشكيات من الزعم الملاحين بدفع
الضرائب نقداً لا بدلاً ولا شك انه قضاء عن
الدفع بالبدل ضرور كثيرة وصار التلاح بهذه
الطريقة مضرة في النوايا الجيدة وعند المداولة
في مجلس الوزراء في شأن هذا التغيير ذهب
بعض الوزراء الى انه يجوز لكل انسان اختيار
اما ان يدفع نقداً او غلاتاً غير ان العاليه لم
ترض بذلك لانه لو وجدت هناك الطريقان
للزم ان يكون مأمورو الفصيل على قسمة
فالقسم الذي يعين منها لفصيل الغلال بقدر
الملاحين مع ان العلية المقصودة هي التخلص من
هذا الصنف فالاولى دفع الضرائب نقداً حتى
في الحالة التي يحصل فيها من ذلك بعض المنافع
في المداولة قال وتوجد اصلاحات كثيرة يجب
اجراؤها قبل ان يصح لنا ان نقول ان حكومة
مصر تحسن غاية الحسن غير ان ما حصل في
السنه اشهر الماضية يجعلنا ان نؤمل بحسن
الاحوال في المستقبل

وفي ١٤ يونيو سنة ٨٠ صدر امرٌ خديوي
تجريد شاهين باشا من رتبته والاوقاف الرسمية بناء
على تقصير بالجنسية الايطالية وهذا نص
ذلك الامر

نحن خديو مصر

من بعد الاطلاع على القانون الصادر في

جمادى الثانية من عام ١٢٤٨ هجرية (وفي رواية انه ولد في شهر صفر سنة ١٢٥٧ ولعلها اصح) في قرية (هريه رزنة) من اعمال مديرية الشرقية وهي تبعد عن الزقازيق نحو ميلين انشأها المرحوم محمد علي باشا واسكن بها قوما من عرب البادية (منهم عائلة عراقي) واقطعهم بعض اقدنة من اراضيها لزراعتها واستغلال حاصلاتها بدون مقابل الى مدائن معينة فاصاب اباد المدعو (عراقي) من ذلك ستة اقدنة كانت مادة حياتهم ومنع تعيهم

فلما بلغ اشد شرع والله في تلقيه مبادئ القراءة والكتابة ثم سلمه الى قبلي يدعى ميخائيل عطاس كان صرافاً للناحية فلازمة نحو خمسة اعوام احسن فيها معرفة القراءة والكتابة وبعض القواعد الحسابية وبعد ذلك طلب من ابيوان يلحقه بطلبة العلم في الجامع الازهر (ولا نعلم ان كان ذلك منه رغبة في طلب العلم ام رهبة من اخذه للجهادية) فاجاب طلبه وارسله الى القاهرة فدخل الجامع الازهر عام ١٢٦٥ هجرية واقام فيه نحو اربع سنوات يتلقن بعض دروس النحو واللغة والفقه وحفظ القرآن الشريف ثم عاد الى بلدته ومكث بها الى عام ١٢٧٢ حيث ادخل في سلك العسكرية جبراً وكان ذلك في ايام

(تنبيه) لم تعرض للمصطلحات العسكرية وغيرها من القبول والالفاظ المستعملة في عرف اهل الدوائر الحربية والادارية ولم تدخل عليها تعبيراً يبدؤها بظهير لغوي او اصطلاح مجري عليه يقتضى القواعد المألوفة بل ابقاها على ما هي تسهلاً لمعرفتها بحكم اختلاف الخاص والعام عليها

صدر بسراي عابدين في ١٤ يونيو سنة ١٨٨٠ (٦ رجب سنة ١٢٩٧) (الامضا) (مصدق توفيق)

رئيس مجلس النظار ونظار الداخلية
الامضا (رياض)
ناظر الحربية
الامضا (عثمان رقي)

وفي يوم السبت ٢٦ يونيو سنة ٨٠ ورد للفراف من الباب العالي مناداه توجيه رتبة المشيرية الى رياض باشا وقد صادف وصول الفراف وقت اجراء التشریفات بعيد جلوس الخديين

فصل عام

في

الحوادث الاخيرة ومقدماتها
(ويبدأ مع فيه الكلام على نشأة عراقي وفتنة)
(الجهادية وواقعة قصر النيل ثم واقعة)
(عابدين ووزارة شريف باشا وغير)
(ذلك الى ١١ يونيو)
(سنة ١٨٨٤)

● (عراقي) ●

(في نشأة احمد عراقي الاولى)

ولد احمد عراقي ليلة السبت الواقع في ٢٢

(في نشأته الثانية ونشأته الحوادث)
(الى وقت وقوع الحرب وفيه فصول)

فصل

(في حادثة قصر النيل والاسباب التي ادت اليها)
ومكث عراقي بعد ذلك مبعداً من الخدمة نحواً
من سنة ثم توسط البعض في شأته فالحق باشتغال
الدائق الحلية وتمكن في غضون ذلك من الاقتران
ببنة مرضعة المرحوم الهادي باشا (في امرأته
الى الان وفي شقيقة حرم حضرة الخديو توفيق
باشا بالرضاع) فكان ذلك من اكبر الدواعي
لعفو الخديو السابق عنه وارجاعه الى وظيفته في
احد الالابات كما كان وذلك في عام ١٢٩٢
فشرع من ذلك الحين في تأليف قلوب الضباط
ابناء العرب على محبته وجمع كلمتهم على ولائهم
كان يظهر من الغيرة عليهم والاسف على عدم
ترقيهم وحرمانهم من الرتب السامية حاله كونه
غيرهم من الجراكسة والترك ممنعين بها الى غير
ذلك من نحو تقدم الاجانب في مصالح الحكومة
واتساعهم من جانبها بالمناصب الجمة والمرتبات
الجزيلة مع تأخير ابناء البلاد وتركهم في زوايا
الافهام الى ان ارتقى توفيق باشا الى مسند
الخديوية المصرية فانهم على كثير من رجال
العسكرية والملكية بالرتب والنياشين وفي جملتهم
عراقي باشا احسن اليه برتبة الميرالي (وذلك
في شهر رجب سنة ١٢٩٦) وكان عثمان باشا
رفقي ناظر الجهادية اذ ذاك قد شرع في سن
قانون للفرقة العسكرية يؤخذ من فحواه الحكم
بعدم الترفي من تحت السلاح لانه يقضي على
العسكري بان يمكث في الخدمة العسكرية منذ

سعيد باشا (وفي رواية انه دخل العسكرية في
شهر صفر سنة ١٢٧١ ولحقها اصح)
وبالنظر الى معرفته للقراء والكتابة ونوسط
احد اعمالي بلك الله عو حسن حلي (باشا واول
مروحي سعيد باشا) رقي في مدة قريبة الى رتبة
(البلوك اسبي) للبلوك السابع من الاوطة الرابعة
من الامي المشاة الاول وصار يُعرف بالشيخ
احمد عراقي

وفي عام ١٢٧٢ رقي الى رتبة الملازم ثم
الى رتبة البيرباشي في عام ١٢٧٤ وبعث الى عام
١٢٧٦ رقي الى رتبة الصاغفول اعظمي واليكاني
وكان حسن حلي المذكور آنفاً قد وصل الى
رتبة الكافام ثم قضى فيه اختصاراً بمعارات القم
فخرج عليه عراقي جزءاً شديداً وبكاه بكاه مراراً
وبلغ ذلك مسامع المرحوم سعيد باشا فانهم عليه
برتبة الشوقي وصار معدوداً من امراء العسكرية
(اي قائمقام وذلك في شهر ربيع الاول سنة ١٢٧٧)
ثم اعتزل الخدمة فترة من الزمن وعاد
اليها في اوائل ولاية اسمعيل باشا الخديو السابق
عام ١٢٧٩ هجرية واستمر في الخدمة الى ان
وقعت سنة ١٢٨٠ بين خسرو باشا التركي الميركمي
حصومة أدت الى تشكيل مجلس عسكري حكم
عليه فيه بالجن بضعة ايام فرفض هذا الحكم
ولم يقبله ونسب أعضاء المجلس الى الظلم والاخت
مراعاة الحواظر وبلغ ذلك مسامع الخديو السابق
فامر باعادته من الخدمة العسكرية فابعد (هذا
هو سبب نفي الجراكسة) وهكذا كانت نهاية
نشأته الاولى

اربع سنوات ليس الا (وهي غير كافية للحصول على الترقية) ثم يذهب الى بلد (امدادياً) ويستمر هكذا مدة خمس سنوات مع ترده على مركز المديرية شهرين في كل سنة لمباشرة التعليم العسكرية وبعد مضي السنوات الخمس يتم في بلد بغير عمل ويسمى حينئذ (احتياطياً) تحت الطلب مدة ست سنوات ثم يشخ اسمه من دفاتر الجهادية

فتدبر عراقي ورفقاؤه من هذا القانون ورأوا انه لم يعمل الا لتكاية ابناء الوطن وحرمانهم من الرتب وجعلهم انفاراً تحت تسلط الترك والجرأسة ويكون هؤلاء الحظ الاقرب والنصيب الاكمل من الارتفاع الى الدرجات السامية والرتب الشريفة وهذه الافكار وغيرها تكونوا من استغلال قلوب اغلب الضباط المصريين هذا مع سبق تمكن العداوة فيما بين علي باشا وفي وعبد العال باشا حلي واحمد بك عبد الغفار و(بين) عثمان باشا رقي ناظر الجهادية لاسباب تتعلق باشغالهم الادارية

وبناء على ذلك اجتمع علي وفي وعبد العال واحمد عبد الغفار بمنزل عراقي ليلاً للنظر فيما يجب ان يفعلوه لمعاكسة تنفيذ هذا القانون وعدم سريانه مع الحصول على وسيلة تضمن لهم مساواة الضباط الوطنيين بالجرأسة في الترقيات وغيرها فاجتمعت كلمتهم على ان يكونوا كرجل واحد متعاضدين متواتين السعي في سبيل الوصول الى هذه الغاية

واول شيء توافقوا على فعله هو ان كلا منهم جمع ضباط الابه وصف ضباطه وابان لهم ما يلحق من الضرر بهم وبذويهم من الاهالي

اذا روعي هذا القانون ونفذ ثم حرضهم على مساواة الجرأسة وعدم الميل اليهم لانهم يريدون هم سوا وقد حللهم على الدبف والمصحف واخذ عليهم العهد والمواثيق بان يكونوا يداً واحدة وقلباً واحداً بالمساعدة امراء الالات الثلاثة في مشروعهم الوطني والمحافظة على ارواحهم اذا قصدت الحكومة ارباسهم . ولما تم لهم ذلك امروا ضباط الالات الثلاثة بكتابة تقارير يرفعونها اليهم بالنظم وطلب ابعاد ناظر الجهادية من منصبه . وكان ذلك تحفظاً لتلك التقارير وعدم وثقوا تقريراً آخر رفعوه الى هيئة النظر على لسان عموم العسكرية يتظاهرون به خلق عثمان باشا رقي من نظارة الجهادية وتنصيب غيره من الوطنيين على مقتضى القانون

فلما وقف النظر والتخدير على هذا التقرير اصدروا امرهم الى ناظر الجهادية بسجن الميرالايات الثلاثة وتشكيل مجلس عسكري لحاكمهم ومجازاتهم على ما اقترفوه . وقد احس عراقي ورفقاؤه بدخيلة الامر فهدوا لانفسهم تهديدات تحفظهم مما عساه ان يطراً عليهم وليشوا في اماكنهم متربصين الى ان وردت عليهم اوامر ناظر الجهادية بطلبهم الى الديوان فامشوا الامر واستصحبوا معهم بعض ضباط الاي الليادة الاول (حكمدارية علي وفي) ليكونوا معهم كالعبيون ويسرعوا الى اخبار الالاي عند وقوع اقل مكروه عليهم

وعند وصولهم الى قصر النيل كان الديوان غاصاً بكثير من امراء العسكرية فانعقد المجلس ونلي على الامراء الثلاثة منطوق الامر المؤذن بتجنيهم ومحاكمتهم ثم نزع من منهم سيفهم وادعوا بسجن الديوان . وقد عين ناظر الجهادية ثلاثة

السجن وبعد ذلك ارسلوا اوامر الى الاي طره
والاي العباسية بحجز امراء الاالايات المرسلين
من قبل ناظر الجهادية ومن معهم من الباشوات
وبحضور الاالاين بعد ذلك الى ساحة عابدين
حيث يتظلم الامراء الثلاثة . ثم ذهبوا بصحبه
الااي الاول حتى وصلوا الى عابدين ولحقوا
مستظرين ورود باقي الاالايات

واما ما كان من الاي طره حكمة اربية عبد
العال فانه عند وصول امر عراي اليه عمد
البكباي خضر افندي خضر الى سجن الميرالاي
الجديد والباشا المرسل معه وبعض ضباط من
الميركسة ثم امر بتوزيع . الجبهة خانة . على جميع
العساكر وتأهب المسير . وكان وكيل محطة
طره مراقبا لتلك الحركات فاشعر الخديو باشارة
تغرافية بما هو جار في الاالاى وبناء على ذلك
ارسل الخديو احد الياورية (من رتبة ميرالاي)
الى طره قصد منع الاالاى من المسير فلم ينجح سعيه
والحق بالمسيحيين

وقد امر خضر خضر بضرب : نوبة طابور
فاصلت العساكر تحت السلاح وسارت قاصدة
سراي عابدين وفي اثناء سيرها تكرر وفود
باوران من طرف الخديو على خضر افندي خضر
بالسنيه عليه بارجاع الاالاى فلم يتنزل حتى قرب
من ميدان عابدين فاستقبله هناك موسيقى
وبروجية الاالاى الاول وبعد وقوف العساكر
خرج الضباط القادمون وسلموا على عراي ورفيقه
متعاقبين متحاضنين وهنأهم بالسلامة . وعند
ذلك قام عراي في وسط التزم بخطب بأعلى
صوته مثنيا على صداقة الضباط والعساكر ومبلم
اليو واهتمامهم بشأنه واتحادهم على اتقاده ورفيقه

من امراء الاالايات بدلا منهم واصحبهم بثلاثة من
امراء اللواء (باشوات) لتسليمهم بحسب الاصول
فاصرع جواسيس عراي واخبروا ضباط الاالاى
الاول بما كانت وما لحق بالامراء الثلاثة من
عقاب السجن وتعين غيرهم بدلا منهم فهاجت
الضباط وماجت وفي الحال امر محمد افندي
عبيد البكباي بضرب . نوبة طابور . للعساكر
فاقتصره خورشيد بك نبي قائمقام الاالاى وسأله
عن السبب فلم يجبه بكلمة بل امر بعض العساكر
بوضعه في احدى النواعات محفظا عليه وكانت
الجنود قد اطلقت تحت السلاح فاخذهم وقصد
الذهاب الى قصر النيل لانتقاد الامراء من
السجن . وقبل ان يبارح قشلاق عابدين كان
الخديو قد بلغه خبر هذه الحركة فأشرف على
العساكر من شرفة . السلاملك . واطلع على
الحالة بنفسه ثم امر راشد باشا حصني الفريق
بان يتوجه اليهم ويوقف حركتهم ولما لم يجد
ذلك نفعا امر . بروجي قره قول السراي . بان
يضرب . نوبة . حضور الضباط عند الخديو فلم
يخضر احد .

واستمر الاالاى في سيره الى ان وصل الى
قصر النيل فاصدر البكباي (محمد عبيد) امر
بالقبض على الديوان فقبضت العساكر مشرعة
حرايب البنادق في رؤوسها رافعة اصواتها بكلمة
(يوها) فعم الخطب ووقع الرعب في قلوب
امراء الجهادية الموجودين بالديوان وطلب كل
منهم لنفسه النجاة وفي حيلهم عثمان باشا رفيق
ناظر الجهادية وشرعت العساكر في كسر زجاج
النوافذ واتلاف بعض الثريات (النجف) وهكذا
ثم لمحمد عبيد انتقاد الميرالايات الثلاثة من

من السجن . وكانت ساحة عابدين غاصة بجماعير
المفرجين من نساء ورجال وطنيين واجانب
ولما اتم عراقي خطابه تقدم الى الخديو والتمس
منه العفو عنهم وارجاعهم الى الايامهم كما كانوا
مع خلع عثمان باشا رقي عن نظارة الجهادية
واستبداله بغيره فانهم لا يبرحون الا بنوال بغيرهم
فبالنظر الى صناء نية الخديو وجهه للسكينة ومنع
ما من شأنه احداث الفلق والاضطراب اجاب
التماس بالقبول وعفا عنهم ورفع عثمان رقي باشا
من الجهادية واستبدله بمحمود سامي ثم اصدر
امره الى عراقي بان يرجع كل الاي الى مركزه
فقال له ان ذلك يتم صباح غد (والسبب في
ذلك ان احد الزماليين اخبره بأنه لو حصل
اقتراق الالايين في هذه الليلة لا بد من وقوع
مكره عليهم)

ثم ان عراقي حرر الى كل من قصلي انكثره
وفرنسا يتظلم من تصرف الحكومة ومعاملتها لم
من نحو رفهم من الايامهم والاعتياض عنهم
بغيرهم بدون وجه حق بل بمجرد اقدامهم على
طلب امر عادل وهو رفع ناظر الجهادية من
منصبه .

فورد عليه الجواب من قنصل فرنسا البارون
دي رنك بمدحه على ثبات عزمه وتشجيعه على
سلوك هذا المنهج مع عدم المبالاة بالحكومة فسر
بذلك غاية السرور . وقد رقب في تلك الليلة
دوريات من الالايين تطوف حول اكاف
الفتلاق مع سلسلته من الخفراء وعند الصباح رجع
الاي طره الى محله وافرغ عن المستجوبين

واما الاي العباسية (حكمة ارية عراقي)
فكان من امره انه لما وصل اليه اللواء طه باشا

الطفي مصحوباً بالميرالاي الجديد محمود بك طاهر
استقبلها ضباطه بمزيد الاحترام وذلك بواسطة
البكباشي . الاثني افندي يوسف . لانه لم يكن
ماتلاً الى مشروعات عراقي وقد استعلم طه باشا
من الضباط عن حقيقة ما قيل من حصول التحالف
بينهم فامر الجميع بما ذكر وقبلوا طاهر بك
اميراً عليهم والتمسوا العفو عنهم ولم يرض على
ذلك الا قليل من الزمن حتى وردت عليهم
الاخبار تنرى متينة بمحصل ما حصل في
قصر النيل واجتماع الالايين في ساحة عابدين
وعزل ناظر الجهادية وارقاء محمود سامي الى
منصبه من بعد صدور العفو الخديوي عن
الامراء الثلاثة

فهذه الاخبار اضطرت اللواء وطاهر بك
الى مبارحة الالاي وارفعت ضباطه في الحيرة
والارتباك وشرع بعضهم بلوم البعض الاخر
وبعضة ناسياً له اسباب التأخير عن التوجه الى
عابدين اجابة لطلب عراقي ثم اجتمع رأيهم على
المسير الى فتلاق عابدين ليلاً لتقديم اعذارهم
والتماس العفو عن ابطائهم في الحضور وكان
ذلك قبيل عراقي عذرهم واناموا في الفتلاق
حتى الصباح ثم اخذوا امير الالاهم وتوجهوا
الى مركز الالاي

فصل

(في اقتراحات الحزب العسكري بعد واقعة)
(قصر النيل)

بعد ان سكنت عوامل هذه الحركة وعاد
كل من الامراء الثلاثة الى الابه لحقهم الخوف من
الحكومة وخشوا ان تستعمل طرق الاحتيال او
الاغتيال فاكثروا من التحفظ بزيادة عدد الخفراء

(٥) ارجاع احمد بك عبد الغفار الى مصر (هو قائمقام سواري وكان عثمان باشا رفيق قد طرده من الخدمة بسبب مشاجرة حدثت بينه وبين احمد خلوصي بك الميرالاي) وهو ما تمّ لم يوافق انضمام الاي السواري الاول اليهم والتخالف معهم

(٦) عدم جواز الترفي للعسكرية من قبل الخديو ما لم يسن لذلك قانون مخصوص يجري العمل على مقتضاه

(٧) زيادة مرتبات جميع الضباط والعساكر « وكان هذا الطلب ينفذ عرائض كتب صورها عراي وارسلها الى جميع الااليات ليوقع عليها الضباط وتقدم بمعرفتهم للحكومة

(٨) سن قانون يشمل حالة الترفي والتقاعد والمكافآت والاجازات وتسوية حالة الاستبداد

وجاءت هذه الاقتراحات عبارة عن اظهار عراي محبة للقيف رجال العسكرية فاستمال بتنفيذها قلوب الجميع اليه فانتظروا في سلك حربي وفي جملتهم الااليات التي لم يكن لها بدّ في الحركة الاولى والايات الاسكندرية وضباط البوليس والطلوسية ما عدا التز التليل من الحراكسة وبذلك تنوّى حربه وصار معظم الفوج العسكرية في قبضته

للمحاضنة عليهم لئلا ياتوا فباطلًا مخصوصين لقلب المراسلات السرية التي كانوا يبادلون بها وصار كل منهم اذا اراد الذهاب من مركز آلاية الى منزله يستحب حرسًا من العساكر مسلّحين بالاسلحة الثابتة لوفائهم ويستمروا هذا الحرس ملازمًا له حتى يعود الى مقره الرسمي

ثم شرعوا في عقد مجالس سرية ليلا في منزل احمد عراي يدعون اليها خواص حزمهم ومن يركبون اليه من الضباط فتكلموا فيقنون بالاعمال التي ما يستمر عليها راعهم في تلك الجلسات وهناك بعض ما اقترح على ديوان الجهادية منضلاً كما يأتي :

(١) صرف نفود بدل التعيينات التي كانت تؤخذ من شؤون الجهادية لاجل شرائها بمعرفتهم من الخارج (فاجب عليهم وصاروا يطعمون العساكر في أكثر الاحيان ارضًا بلين وحلوا وعلمًا وعصرة وعينوا للعساكر السودانية بوظة - وهو مشروب اشد بالجمّة اي البيرة) وجرايات الاولاد ونسائهم زيادة على الانوات المعينة)

(٢) عدم استقطاع مرتبات الضباط والعساكر في مدة الاجازات التي تعطي لهم اذا لم تجاوز الثنتين يومًا واذا تجاوزت هذه المدة استقطع نصفها فقط

(٣) ان يؤخذ من الضباط والعساكر نصف اجرة في السنة الخديدية سواء كان معهم تذاكر رسمية او لم يكن

(٤) ابطال ورثة الدرزية وصرف الثمان الملايين تعدا ليصير اتباعها من الخارج بحرفة الااليات

(فصل)

في القضاء التي حدثت خلال المدة التي

مضت بعد حادثة فبراير سنة ٨١

الى صدور الامر بزيادة المرتبات

في ابريل سنة ٨١

(القضية الاولى)

في شهر مارس سنة ٨١ اي عقب حادثة قصر النيل شرع صف ضباط الالاي السوداني وعساكره «حكومة عبد العال» في تنظيم عريضة تُرفع الى الخديو في القاس العفو عنهم والصلح عما فعلوه من حضورهم الى عابدين وقيامهم بالظواهر العسكري وقد نسبوا ذلك الى اغراء ضباط الالاي لم على الياوم بهذه الحركة وبينما كانوا آخذين في تخميم هذه العريضة من بعضهم اتصل خبرها ببعض الضباط فداركوا الامر بان ضبطوها من ايديهم بعد ان بلغ عدد الموقعين تسعة اشخاص منهم باشاوايش حركي والباقون من السودانيين ثم امر عبد العال بسجنهم واخذ في تحقيق القضية فقدم بها تقريراً اوضح فيه ان الباشاوايش الحركي هو الذي اغرى السودانيين على كتابة تلك العريضة وانه «اي الباشاوايش» ما فعل ذلك الا بدسيسة من يوسف كمال باشا وكيل الدائرة الخديوية . وقد طلب - في هذا التقرير ابعاد يوسف باشا من خدمة الدائرة وسجن الحركي مدة ستة شهور مكبلاً بالحديد بصرف النظر عن الصف ضباط السودانيين لما جيب الى ما طلب وتم له انفاذ الارب

(القضية الثانية)

(في شهر ابريل سنة ٨١)

كان فرج بك الزيني السوداني (من امراء

الالايات المستودعين) قاطناً في عزبة مجاورة للالاي السوداني البادي ذكره وكان بعض صف ضباط هذا الالاي وعساكره يزورونه احياناً فلما بلغ ذلك عبد العال بك : (اذ ذاك) اصدر تنبيهات بعدم الذهاب احداً الى البيت المذكور فلما منه انه ربما كان ساعياً في حمل افراد الالاي على الثورة منه . ثم رأى ان هذه التنبيهات غير كافية لاحتوائهم من هذا القبيل فأمر بعضهم بالفاء القبض على فرج بك ففعلوا واودعوا السجن وقدم في شأنه تقريراً الى نظارة الجهادية متضمناً انه كان يغري العساكر على العقوق والعصيان عليه وعلى الضباط وقد طلب فيما كتب محاكمته فحوكم وصدر عليه الحكم بالنفي الى الاقطار السودانية

(القضية الثالثة)

(وهي قضية التسعة عشر ضابطاً)

واسبابها ان هؤلاء الضباط تراءى لم ان الاجراءات التي نفذت جاءت مضادة للحكومة وان تنبذات عراي ورفقاءه منافية للتوانين فحرروا لذلك تقريراً وقدموه لنظارة الجهادية يستقبلون به من الخدمة وقد بنوا ذلك على عدم قبولهم لامر عراي واستنكارهم لدسائسه الخفية التي يحرضهم بها على تقديم كتاب الخديو بطلب اسقاط وزارة رياض باشا وتشكيل مجلس الامة وزيادة عدد الجيش والتصديق على القانون الجديد وقد اوضحوا في هذا التقرير ان عراي قال لهم ما معناه :

(اذا لم يبادر الخديو الى اجابة طلبنا فاننا

ننفذه بالقوة الجبرية ونخلع الخديو ونعمل الحكومة

المصرية جمهورية مستقلة حيث ان القوة العسكرية

أما في يوم وكلفه بتقديم استغاثته من خدمة
الآلاني فاعتزضهم أحد يوزباشية أورطه (يدعى
خليل أفندي علي) ودافع عنه أشد دفاع
فانتهره الضباط وشتموه . وكان قد انصل الخبر
بعرابي فأمر باحضار البكباشي اليوفا حضر وحتم
عليه بوجوب الاستعناء فاستعفى وأحيل على
مستودعي الدبوان ثم أمر بسجن اليوزباشي مكبلاً
بالحديد فحين وبعد ذلك قضى عليه بالاستبداع
متولاً على الاستقرار نصف راتبه وحكم بالأل
استخدم في الجهادية مطلقاً

الفصلان الخامسة والسادسة

قيل ان عرابي أغرى ضباط الآي القلعة
على تقديم تقرير للنظارة بطلب عزل حكمدارهم
محمد بك صدقي وتنصيب غيره فعزل واستبدل
ببرالاي آخر يدعى إبراهيم بك حيدر

وتقدم كذلك تقرير الى الجهادية من ضباط
الاي الطوبجية بالناس عزل الحكمدار حسين
بك واستبداله بغيره فصادف التماس الاجابة
وعين بدلاً من الميرالاي اسمعيل بك صبري
فصل

: في بك نشرات عرابي السرية :

: المشيئة للإلهي :

لما قويت شوكة عرابي وتم له استئالة قوم
المسكرية اليو وأعادهم معه طلق بك أفكاره بين
الآلاني من مشايخ العربان وعند البلاد وأعابها
وعلمائها وتجارها وطلب منهم ان يساعدوه في
إنقاذ نهضة التي أوشحها لهم مصرحاً بكونها حسنة
ونافعة لمستقبل البلاد . وهناك معنى ما كتبه
اليهم في هذا الشأن . قال

أمنت في بدءا ونجت امرأ ومشايع العربان
وعند البلاد الحازم البنا وصاروا من حرماً
ولما وصل تقريرهم الى نظارة الجهادية أصدر
محمود سامي باشا أمره بتشكيل لجنة للتحقيق
فتشكلت وكان في جلستها أعضاء عرابي وأحمد
عبد الغفار فسألت هؤلاء الضباط واحداً بعد
آخر عن حقيقة ما كتبه فترروا ما فعلوا
مصرين على مدعاهم وزادوا على ذلك قائلين ان
في الآلاني حملة اختلاسات مبيتة في عدة دوائر
ومكاتب

وكان أرباب هذه اللجنة انصب آلتهم في يد
عرابي يدبرها كيف شاء فاختدوا في بذل التصالح
للضباط المذكورين طالعين اليهم ان يفعلوا عن
هذا المدعى لانه عدم الجدوى ولا يعود عليهم
الا بسوء النجوة الى غير ذلك من مثل هذه
الاقوال فلم يتشاوروا

وفي خلال ذلك قدم باقي ضباط الآليات
تقارير لنظارة الجهادية في حق السعة عشر ضابطاً
يطلبون فيها معاقبتهم على أمور أوشحوها في تلك
التقارير فصدر في شأنهم قرار منطوق على رغب
اختصاصهم وأرسل الى اللجنة للتحقيق على
حكم صارم فيه فتولى بالعضو الخديوي عن
الضباط المذكورين

الفصل الرابعة

ذكرنا آنفاً ان آخر الآي العباسية (حكمدارية
عرابي) عن الحضور الى تالدين يوم واقعة قصر
البل كان بإشارة الآلاني أفندي يوسف البكباشي
وتذكر في عرض الكلام على هذه القضايا ان
الآلاني أفندي الموماً اليه اصبح منذ ذلك اليوم
مبعوضاً من عرابي وسائر ضباط الآلاني وما زالت

فيها بعدم اجتماع الضباط مع بعضهم في المنازل
ليلاً حاضاً على اتباع الأوامر والالتزام الدقة
والضبط في الأعمال العسكرية وعدم ترك الأشغال
مع انشاء مكاتب في مراكز الالايات تدرس فيها
القوانين العسكرية والعلوم الرياضية

وكان يذهب بنفسه ليلاً ويهبط الى مراكز

الالايات لينظر هل نفذت أوامره ام لا
اما عبد القادر باشا مأمور الضبطية فانه
ارخى عنان الجواسيس على منازل رؤساء الحزب
العسكري لمنع الجلسات التي كانت تعقد فيها
وبالنظر الى هذه الدقة التي قام بشأنها كل
من فريق الجهادية والضبطية معاً وقع الرعب
في قلوب جميع الضباط وعلى الخصوص زعماء
الحزب العسكري : وم عرابي وعبد العال واحمد
عبد الغفار : بحيث صار لا يكتمهم ترك الاباتهم
والذهاب الى منازلهم

وقد ازداد خوفهم ما اشاعه البعض عن
انضمام الالاي الاول وضباطه : وفي جملتهم
حكمداره علي بك فهمي : الى الخديو في الاسكندرية
فان الاي الحرس كان قد صحب الخديو الى
الاسكندرية جرياً على العادة السنوية المألوفة
عند حلول فصل الصيف

واستمرت الحالة هكذا الى ان حضر الخديو
من الاسكندرية الى المحروسة في شهر اغسطس
(اب) سنة ١٨٨١

فصل

(في حادثة عابدين التي وقعت)

(في شهر سبتمبر سنة ١٨٨١)

(وكينيتها واسماها)

بعد اياب الخديو الى المحروسة يبضعة ايام

ان الوزارة الرياضية قد ركبت متن التسلط
وعادت عن السراط المستقيم ولم يكن مقصدها
مؤدياً الا الى اضلال البلاد وتلاشيها بما هو
جار من بيع اراض كثيرة للاجانب ووجود
كثير منهم في ادارات الحكومة ومصالحها
بالرواتب الفادحة والسعي في رفع الاحجار
الطبيعية الموجودة في بوغاز الاسكندرية وان
سكوننا واضرابنا عن ذلك بعد من العجز والجنون
والفرط في وطننا ومقر نشأتنا . فاعلموا يا معاشر
الوطنيين ان اولادكم المتظفين في سلك الجهادية
قد اتكلموا على الباري سبحانه وتعالى وعزموا على
منع كل ما من شأنه الاحجاف بحقوقكم وذلك
لا يتم الا بسقوط وزارة رياض باشا وتشكيل
مجلس النواب ليحصل الوطن على الحرية المتبغاة
فال المطلوب منكم ان توقعوا على الكتابة المرسلة اليكم
من ضمن هذه النشرة وهي الكتابة المقصود بها ان
اكون نائباً عنكم في كل ما يتعلق باحوال البلاد . اهـ
وهذه الوسيلة تحصل على اختتام الجميع ما
عدا سلطان باشا فانه ابي وقال ان هذه الطلبات
لا تعلق لها بالعسكرية وقد انبأ الخديو بامرها
فسأل محمود سامي وعرابي عنها فانكراها وقالوا
ان هذا الامر لم يحصل البتة

ولما رأى الخديو من الحزب العسكري
ازدياد القحة وعدم الوقوف عند حده معلوم
والداخل في تهيج الاهالي بمساعدة محمود سامي
امر بخلعهم عن منصب الجهادية مستبدلاً اباد
بداود باشا يكن وبفصل مأمور ضبطية المحروسة
احمد باشا الدرهملي معاضاً عنه بعبد القادر باشا
وربما استقر داود باشا في نظارة الجهادية
نشر على جميع الالايات المنشورات العديدة متبهاً

وكان الخديو قد وصلته كتابة عراقية وخبر
انتفاع الالاي الثلاثة من المسير فأمر باجتماع
النظار وبعض رؤساء العسكرية فاجتمعوا وندوا
في هذا الامر فاستقر الرأي على ارسال بعض
الباشوات الى عراقى وعبد العال واحمد عبد
الغفار بالنصيحة والحض على عدم انقاذ مشروعم
الذي صموا على انقاذه

وتوجه الخديو بنفسه الى مركز الالاي عابدين
واخذ يتبع للضباط والعساكر يقولون لهم : انتم
اولادي وحري الخصوصي فلا تتبعوا التعصب
الذميم ولا تقتدوا باعمال الالايات الاخرى التي
هي من نزغات الشيطان : الى غير ذلك من
عبارات النصيح فاجابة الجميع بقولهم : نحن فداء
لولي نعمتنا : فعند ذلك امر الخديو علي فمي
حكماء الالاي بان يوزع العساكر على نواقد
السراي وقاية لما من داخلها

ثم اخذ النظار وتوجه بهم الى الالاي الثلاثة
وبوصولهم طلب الضباط وسألهم عن اسباب عدم
سماعهم للامراء فانكروا فالتفت الى ابراهيم بك
حيدر الثقات المستنهم عن حقيقة الامر فقال
ان الذي اغرى الالاي على عدم السفر هو
البكباشي «فوده حسن» فالتفت اليوزباشي باشا
وجذبه من طوقه قائلاً له : أشك بعارض
الحكومة في اوامرها ويسعى في عدم تنفيذ اجراءاتها
وبيناهم كذلك اذ ضرب احد البروجية نوبة
: سونكي ديك : بامر محمد أفندي السيد اليوزباشي
فاسرع العساكر الى تركيب المحراب «السك»
في رؤوس البنادق واحتاطوا بالخديو صارخين
بقولهم «اترك البكباشي فامر بتركه ثم التفت الى
العساكر وبخاطهم بما معناه «أست خدمتكم بكم

صدر امر من نظارة الجهادية الى الالاي الثلاثة
(حكماء ابراهيم بك حيدر) بالتوجه الى
الاسكندرية وأمر الى الالاي الاسكندرية
(حكماء حنين بك مظهر) بالحضور الى
المهروسة فاضطرب عراقى ورفاقه من هذا
الامر ودخلهم الظنون والشكوك فقالوا ان
الحكومة لم تقصد بهذه الاجراءات سوى الانتقام
مننا : وبما على ذلك التفتوا على عدم توجه الالاي
الثلاثة الى الاسكندرية وبنه عراقى على فوده
أفندي حسن احد بكباشي الالاي المذكور
بعدم الاعتناء الى هذا الامر ورفقه على الاطلاق
فالتفت البكباشي الموما اليومع سائر الضباط على
عدم الطاعة وانتموا العساكر ان العرض من
سفرهم سي على بنة اغرائهم في كبري كفر الزيات
ولا جمع ابراهيم بك حيدر ضباط الالاي واخبرهم
بامر الجهادية المؤذن بسفرهم اجابه فوده حسن
وباقى الضباط بعدم القول فكسب الى نظارة
الجهادية بخبرها بذلك

وفي خلال هذه المدة كان عراقى يخاطب
جميع الالايات بواسطة في الاشارة المصطلح عليه
عندهم وبأمرهم بالاستعداد للحضور الى ميدان
سراي عابدين في اول شهر شهر سنة ١٨٨١
وقد لباه الجميع واذعوا لاسرع

ثم ارسل كتابة الى الخديو ونظارة الجهادية
بمخرجها فيها ان الجيش يحضر بجانه الى سراي
عابدين لبدء اقترحات عادلة تتعلق باصلاح
البلاد وخدمة مستقبلها وكتب أيضاً بطل ذلك
الى فاضل الدول مينا لم الم لا خوف من هذه
الحركة على انباء تابعهم لانها متصلة الغاية
باحوال الوطن الداخلية

ولي امركم . فل تأخر لاحد منكم تعيينات او
رواتب او ملابس حتى جهزتم بالعصيان وخالفتم
اوامري » فاجابوه بقولهم « نحن مطيعون لاوامر
ولي نعمتنا غير اننا اخبرنا بان النصد من تسفيرنا
بقي على نية اغرقنا في هويس : اي كبير : كثر
الزيات » فالتفت الخديو اذ ذلك الى من معه
وقال لهم ان العساكر مغرورون ثم تركهم وقصد
جهة العباسية منفردا ليؤخر عراقي عن اجراء
ما عزم على اجرائه فلم يجد لانه كان قد اخذ
الايه والاي الطوبجية ومدافعه وانطلق الى سراي
عابدين فعاد هو ايضا اليها

وكان عبد العال حلي حكدار الالاي
السوداني قد اتصل به خبر ذهاب الخديو الى
الثلة فجمع العساكر ونوجه بهم اليها فاقام الخفراء
على انبائها ثم دخل الثلة بنحو بلوكن من العساكر
فلم يجد غير الضباط فسألهم عن الخديو فاخبروه
انه ذهب قبل مجيئه بزمان قليل فتأسف ورجع
بالالاي قاصدا عابدين - واسائله يسأل ما
هو النصد من ذهاب عبد العال الى الثلة
وتأسف على عدم وجود الخديو هناك
اما كيفية تجمع الجيش في ميدان عابدين
فهي كما يأتي

كان اول من حضر الى ساحة عابدين
الاي السواري الاول بقيادة احمد بك عبد
الغفار ثم حضر عراقي بالايه ومعه الاي الطوبجية
بقوده السعيل بك صبري وكانت بطاريات
مدافعه تتخلل الاورط اثناء المسير وعشر من
ضباطه على ظهور الخيل وبايدهم السيوف مسلولة
يسهرون من حوله حرسا له وهو منطلق في وسطهم
ظهر جواده وسيفه مشهر في يده « وكان ذلك

يوم الجمعة الواقع في ١٥ شوال سنة ١٣٩٨ »
وعند وصوله الى ميدان عابدين انبأه بعض
الضباط ان الاي البياض الاول (حاكمدارية
علي فهمي) موزع فيما داخل السراي على استعداد
للدفاع عنها اذا مست الحاجة وانه مدّخر للدفاع
كيفة وافرح من معداته فاستدعى بعلي بك فهمي
ووجهة تويجها شديدا ونسب فعلة الى الخيانة
فاعذر اليه وقال انه ما جعل الالاي متيما فيما
داخل السراي الا سياسة منه وخداعا وفي الحال
امر بضرب نوبة نزول فترل الالاي جميعه
واصطف مع بقية الجنود في الميدان ثم حضر بعد
ذلك الاي قصر النيل بقوده احمد افندي
صادق اليوزباشي لان حاكمداره محمد بك شوقي
الى الذهاب معهم وحضرت ايضا عساكر
المستغنيين بقودهم الفائقم ابراهيم بك فوزي
الذي صار فيما بعد ضابطا للجروسه
فلما اكتمل اجتماع الجيش في ميدان عابدين
امر عراقي باقامة الخفراء على ابواب السراي
ويمنع الدخول اليها والخروج منها وكانت قناصل
الدول قد حضرت اليها قبل ذلك مع كبير
من الدواب
وكانت ساحة عابدين خاصة بمجاهير المتخرجين
من اجانب ووطنيين ونوافذ البيوت المجاورة
للسراي واسطحتها ملأى بالنساء المتفرجات
فاشرف الخديو على الجيش من السلامك
وامر باحضار عراقي فحضر واكيا جواده سالا
سينه ومن حوله ضباط السواري للمحافظة عليه
قامر باغداد سينه والنزول الى الارض وابعاد
الضباط عنه فنقل . ثم خاطبه الخديو بقوله :
الخديو - ألم الك سيدك ومولاك

بالاعالي لم اعمد اليها الا لكونهم قد اقلمو في
ثابتاً عنهم في تنفيذها بواسطة هؤلاء العساكر
الذين هم عبارة عن اخوتهم وابولادهم فهم القوة
التي ينفذ بها كل ما يعود على الوطن بالمنفعة
والصلاح واعلم اننا لا تنازل عن هذه الطلبات
ولا نبرح من هذا المكان ما لم تنفذ

التنصل - علمت من كلامك انك ترغب
في تنفيذ اقتراحاتك بالقوة وهذا عين التوحش
الذي ينشأ عن ضياع بلادكم وتلاشيها

عراي - كيف يكون ذلك ومن ذا
الذي يعارضنا في احوال داخلتنا فاعلم اننا
سقاومة اشد المقاومة الى ان ننفي عن آخرنا

التنصل - وابن هذه القوة التي ستكفح بها
عراي - اقدر في زمن قصير على حشد
مليون من العساكر يجمعون قوتي ويملكون اثارتي

التنصل - وماذا تفعل اذا لم نجيب الى
ما نطلب

عراي - اقول كلمة ثانية

التنصل - وما هي

عراي - لا اقولها الا عند القنوط والياس
ثم انطلقت المحادثات بين عراي والمخدوب

مدة ثلاث ساعات جرت فيها المداولة بين
التنصل والمخدوب داخل السراي واخيراً استقر

الرأي على اجابة طلباتنا وانفاذها بالتدرج فرضي
عراي بذلك مشطراً عزل الوزارة قبل انصراف

الجيش فعزلت وطلب عراي ان يكون شريف
باشا رئيساً للوزارة الجديدة ومحمود سامي ناظرًا
لليهادية فاستدعي شريف باشا وبعد اللبث والتي

قبل ان يشكل الوزارة على شريطة ان يتعهد
رؤساء الحزب العسكري بالامتنال للامور

عراي - اجل

المخدوب - انا الذي رفعتك الى

رئيس الحزب الاي

عراي - نعم ولكن من بعد ترقية نخب

الاربابانة

المخدوب - وما هي اسباب حضورك بالجيش

الى هنا

عراي - لنوال طلبات عادية

المخدوب - وما في هذه الطلبات

عراي - هي اسقاط الوزارة وتشكيل مجلس

النواب وزيادة عدد الجيش والتعدي على

قانون العسكرية الجديد وعزل شيخ الاسلام

المخدوب - كل هذه الطلبات ليست من

خصائص العسكرية

فلم يجبه عراي وقد اشار التنصل على

المخدوب ان يذهب الى ما داخل السراي خوفاً

ما عسى ان ينشأ عن تلك الملاحظة من الضرر

وحذر المخدوب كواثم وقصلاً لكثرة واقفا على

اثر ذلك عبارة عن رسل بين المخدوب وعراي

واخيراً قال التنصل الانكليزي لعراي ان اسقاط

الوزارة من خصائص المخدوب وطلب تشكيل

مجلس النواب من ممتلكات الامة ولا وجد لطلب

زيادة الجيش لان البلاد آمنة مطمئة لا يريد

ولم يرجع احد بشيء كما ان المالية لا تساعد على

ذلك ثم قال له انا طلب التعدي على القانون

فمضت من بعد اطلاع الوزراء عليه واما طلب

عزل شيخ الاسلام فلا بد ان يكون سبباً على

اسباب . اد .

فاجابة عراي فتوايه :

اعلم يا حضرة التنصل ان طلباتي المتعلقة

الوداع وكان عدد الحضور غير قابل العد
والاحصاء

ولما ان وصل الالاي الى المحطة اخذ
عناقي بك المعروف في المحروسة ينثر الورود
والرياحين على رؤوس العساكر وقد سقى الناس
سكرًا في ذلك اليوم وكان في جملة الحضور
كل من عراي ومحمود سامي

وتلا كل من محمري جريدي الطائف
والمثيد « عبدالله نديم وحسن الشامي » خطابًا
نضمن المدح والثناء على الهيئة العسكرية وعراي
والتي عراي ايضًا خطابًا حضّ فيه على الاشتباك
بعروة الاتحاد والمحافظة على شرف البلاد

والتي عبد العال ايضًا خطابًا وجيزًا نثره
مع خطاب عبدالله نديم بعثاها وبعض ميناها .

قال عبد العال

ايها الاخوان

انا نودعكم والقلوب معكم وكلمة الوطنية
تجمعنا فاجعلوا حبل المواصله بيننا ممدودًا وثقل
بعزمكم ولا تطيعوا الوشاة فيما يفترونه علينا كما
اننا لا نسمع من واش كلامًا واعلموا اننا في تيار
افكار ان لم نحفظ انفسنا فيه بالاتحاد والامسكنا
وكلنا بعلم حسن طوبى مولانا الخديو وطهارة
بواطن رجاله الفخام فحين نخدم افكارهم بارواحنا
ونقضي العمر في طاعتهم والله الحفيظ عليّ وعليكم
وهو على كل شيء قدير . اه

وقال نديم

حماد البلاد وفرسانها

من قرأ التواريخ وعلم ما توالى على مصر
من المحوادث والنوازل عرف مقدار ما وصلنا
اليه من الشرف وما كتب لكم في صفحات التاريخ

واجتناب المخالفات وان يقدم عند البلاد ضمانه
على ذلك فحصل وشكلت وزارة شريف باشا

وبعد ان تم تشكيل الوزارة اوعز رئيسها
الى عراي ان يتوجه بالايه الى راس الوادي
من مديرية الشرقية والى عبد العال ان يسافر
بالاي السودان الى دمياط فامثل كلاهما الامر
ولكن بعد تنفيذ بعض طلبات منها الشروع
في انتخاب النواب بالمدن والقرى ومنها عزل
بعض الامراء والضباط ممن كانوا مخالفين لمشرب
عراي واستبدالهم بغيرهم من حريه فاستبدل ابراهيم
بك حيدر ميرالاي القلعة بعلي بك يوسف
ومحمد بك شوقي ميرالاي قصر النيل بطله
بك عصمت وحسين بك مظهر حكمدار الاي
الاسكندرية بمصطفى بك عبد الرحيم واسماعيل
بك صبري ميرالاي الطوبجية بحسن بك مظهر
ومحمد بك خلوصي ميرالاي سناري الحرس
باحمد بك عبد الغفار وعبد القادر باشا مأمور
الضبطية باحمد باشا الدرهملي وفريد باشا مدير
الشرقية باخر من الدوات وعلي افندي ناصف
رئيس مستنظلي بورسعيد اخمد افندي ابي العطاء
وقد طلب عراي رتبة ميرالاي لابرهم
بك فوزي حكمدار مستنظلي المحروسة فلما تم له
نيل ما طلب شرع في التاهب للسفر امتثالًا للامر
كيفية سفر الالايين

واصدر عراي امره الى عبد العال بالتأهب
للسير الى دمياط بالالاي السوداني مستصحبًا
معه موسيقى ٢ حني يياده فامثل وسار بالالاي
الى محطة السكة الحديدية مارًا في وسط المدينة
وكان قد سبقه اليها معظم ضباط العسكرية
وضباط المستنظليين والبوليس للقيام بواجب

ما يذهب بالثروة أو يضعف القوة أو يخذل
الشرف فاستبشروا ببيعكم الذي بايعتم به وذلك
هو النور العظيم

ثم قال

هذا أخوك الحر يودعكم ويسير بأخواتكم
إلى دمياط فاجعلوا عروة الود وثيقة ولا تخلوا
حبل الاتحاد الذي جاهدتم الأنس في أحكامه
فقد زالت موانعنا التي كانت تجر إلى التصاد
والأنس دار رحته بين الجيوش أولي الرشاد
ولا تمر الدنيا إذا لم تترك الخلق العناد فالارض
نسبت زرعها لحبائنا بالاتحاد

ومن محاسنكم التي تفخرون بها ويعرفكم
بها التفضل طاعتكم لأوامر الحكومة وامتناعكم
لأشاراتها وربط قلوبكم بحجة مولانا الحديدي
ورجاله الكرام خصوصاً هذا الرئيس البراروف
القائم بخدمة الأمة وبلادها
ثم ختم خطابه بقوله

وأحسن ما يؤرخ به اسم الجهادي عند
التنازل أن يقال مات شهيد الاوطان
فنادى الجميع «رضينا بالموت في حفظ
الاوطان ووقاية اميرنا من كل ما يس سلطته»
واسمى مظاهر التوديع والتضييع تنواري
بالاحتفال إلى أن تحرك القطار وسار قاصداً
دمياط فلما وصل إليها هرع أهلها إلى استقبال
عبد العال وإلا به بالاحتفال التام وكان قد
صحبه عبدالله نديم محرر صحيفة الطائف فالتى
خطاباً حماسياً مدح فيه عراي وحزبه وقال
انه هو الذي انتد البلاد من جور الاستبداد
ثم ذهب الإلاي إلى مركزه وأقام فيه
وكان اسماعيل بك صال أوغلي حاكم دار

من المحطات ففقه الرقيم فروع ما سلفكم إليها
سابق ولا يفتكم في أدراكها لاحق الأوفى
حماية البلاد وحفظ العباد وكف يد الاستبداد
عنها فلكم الذكر الجليل والمجد المخلد يباي بكم
الحاضر من أهلنا ويفاخر باثركم الإتي من ابنائنا
فقد حي الوطن حياة طيبة بعد أن بلغت الروح
التراقي فان الأمة جسد والجند روحه ولا حياة
للجسم بلا روح وهذا وطنكم العزيز اصبح يناديكم
وباحبكم ويحول

البكم برد الأمر وهو عظيم

فاني بكم طول الزمان ورحيم

إذا لم تكونوا للخطوب وللردى

نحن انما باقي للتدبير نعيم

وإن الذي أن ثم تبارك زمانه

تأخر عنه صاحب وحميم

فرشوا عنان الخيل نحو عجم

نقله بيت البيوت نسيم

وعدوا له الاطراف من كل وجهة

فشدوا اطراف الجهات قوم

إذا لم تكن سيفاً فكن ارض وطاقة

فليس للغول البدن حريم

وإن لم تكن للعائدين حماية

فانت ومختصوك البان فسيم

ولقد ذكرت باتحادكم وحسن تعاهدكم ما
كان من رسول الله «صلم» عند تعيب سيدنا
عنان في أهل مكة من صاحبه أهل النخوة على
استخلاص صاحبهم فصاروا يعنونون بالعترة
المبشرين بالجنة وانتم قد تعاهدتم على حفظ
الاوطان وبقاء سطوة مولانا الحديدي ونأي يده
ملكه وبنايعتم على الدفاع ووقاية أهلكم من كل

سادني واخواني

بكم ولكم فمنا وطلبتنا حرية البلاد وقلعنا
غرس الاستبداد ولا تنثني عن عزيمتنا حتى تحيي
البلاد واهلها وما قصدنا بسعيننا افساداً ولا
تدميراً ولكن لما رأينا اننا بننا في اذلال واستعباد
ولا يتمتع في بلادنا الا الغريباء حركتنا الغيرة
الوطنية والمحبة العربية الى حفظ البلاد وتحريرها
والمطالبة بحقوق الامة وقد ساعدتنا العناية الالهية
ومنا مولانا واميرنا الخديوي ما طلبناه من سقوط
وزارة المستبد علينا السائر بنا في غير طريق
الوطنية وتمتعنا بجلوس الشورى لتظهر الامة في
شؤونها وتعرف حنوفها كباقي الامم المتقدمة في
العالم ومن قرأ التواريخ علم ان الدول الاوربية
ما تحصلت على الحرية الا بالثور ورافقة الدماء
وهناك الاعراض وتدمير البلاد ونحن آكسبناها
في ساعة واحدة من غير ان نريق قطرة من
دم او نحيف قلباً او نضع حقاً او نخدش شرفاً
وما اوصلنا الى هذه الدرجة القصوى الا الاتحاد
والتضافر على حفظ شرف البلاد فالان تنادي
بصوت واحد « فليعض الخديوي واهب الحرية
فليعض الجيش المصري طالب الحرية . فلتعض
الحرية في مصر خالدة مؤبدة »

نحن الان في نعمته جليلة وعنه جبيلة وقد
فتحنا باب الحرية في الشرق ليقبدي بنا من
بطلينا من اخواننا الشرقيين على شرط ان يلزم
الحدود والسكينة ومجانبة حدوث ما يكدر صفو
الراحة كما اننا التينا مقاليدنا الى وزارتنا الكرام
ورئيسهم الشهم الهام شريف النفس والقدر
ويمن ايدهم غنيات ومصاعب فلا تريد
ارتباكاً بخاذلتنا وهزونا بل يلزم وحدة الاتحاد

طوبجية سواحل دمياط واسماعيل باشا زهدي
مخافتها قد تأخرا عن استقبال الالاي يوم
قدومه فانحناظ عبد العال منها وشرع في نصب
المكائد لها الى ان تمكن من ابعاد الاول من
الخندم العسكرية واحالت على المعافاة وعزل
الثاني عن منصبه

اما عراي فانه تأهب للسفر الى رأس
البادي بعد سفر عبد العال بخمسة ايام قرر
بالالاي في وسط المدينة على شكل خارق
العادة اذ كان يحيط بالالاي نحو مائة ضابط
سائين سيوفهم وعراي نحو عشرين من ضباط
الطوبجية والسواري راكبين خيولهم وبايدهم
السيوف مسلولة والموسيقى العسكرية امامهم تعرف
بالحانها الى ان بلغوا مسجد سيدنا الحسين فدخل
عراي الى المقام مع بعض الضباط ومعه يرق
الالاي فرّ به على الضريح الشريف ثم خرج
وسار بالالاي على الهيئة السالفة ذكرها والشوارع
متلئة بالمتفرجين الى ان بلغ المحطة وكان قد
احشد اليها جميع ضباط الجيش المصري ورؤسائه
وكثير من الذوات والتجار وعامة الناس . وحيلة
التول ان هذا الاحتفال كان في ذلك اليوم ما
لم يسبق له مثيل في مصر

وصعد عراي الى مرتفع التقي خطياً
نحتاً يؤعلى الاتحاد واجتماع الكلمة وكان عبدالله
تدم قد عاد من دمياط فخطب في التجمع مثل
ما فاه به عراي وفي خلال ذلك كان عتاني بك
وبعض الالهالي يثرون الزهور على رؤوس العساكر
ويقدمون لهم الحلواء ويسقون الناس شراباً سكرانياً
وهذه صورة الخطاب الذي القاه عراي
قبل السفر

ونحافظ على البلاد وسير معهم في طريق
الاصلاح ابنا ساروا وانما فائزون الى رأس الزاوي
الذي لا لاهر رئيسا الوطني الحر القائم بخدمة
الوطن وامه سادة محمود باشا صاحب ناطق
جيد ايضا ليعلم الجميع ان فينا كان لقلب
الغفور لا العفوق وان العافية عادت كما كانت
وعندنا الى ما نشأنا عليه من طاعة مولانا
الخير وحضرة له ولوزراءه الخدام فلا تأخذكم
الاراجيف واشاعات اعداء الوطن وقولوا بحقي
اميرنا ورجاله

واخص اخواني الجهادية بخط وحدة الاتحاد
وعدم الاصغاء الى الرشاة والحساد فانكم تعلمون
اننا جاهدنا في هذا الامر اعوانا طولا حتى
رجلنا القلوب والنفوس وجنا من الاعداء
من يسعى في تزيق كلمتنا واضرام نار الفتنة بيننا
فاردعهم بلسان التفرع واحتفظوا لنا ما عاهدناكم
عليه فاني لادع بحاجة اليها وامامنا غيبات يجب
ان نطعمها بالحرم والنيات واذا شعرت مبادتنا
ووقعنا في شرك الاستبداد بعد التخلص منه
تعملون انكم كما قمتم واقذتم امراءكم الذئبة بل
اخوانكم من الذي هكذا قتلنا لكم وانفدنا الوطن
من الاستبداد ورفعناه الى عرش الحرية
وما الفخر بالعظم الزعيم والمقا

مخار الذي يعني القادر جنس
ونحن نقدر بالابناء فقد ختم لنا الابهاء
التفويض ونحن حفظناها فاجعلوا عروق الاتحاد
وثقة والى سائر اخوانكم الى رأس الزاوي
فاستودعكم الله جميعا واقبل اخي علي بك في
النيابة عن الجيش واخي محمد اندي عبيد
بالنيابة عن المودعين من الامة الشريفة . اه .

وما فرحت ولدت مسير القطار حاض عراقي
بالى صوته مودعا قوم المشيعين ثم ركب القطار
فاحصا مدينة الرقاري احببة عبدالله نديم
وكان اثناء الطريق كلما وقف في محطة
يستقبله الناس بالفرح والسرور ومزيد الاحتراف
فيخطب عبدالله نديم فيهم بثل ما سلف ذكره
واستمرت مظاهر الاحتفالات على هذا المنوال
الى ان وصل القطار ابواب محطة الرقاري
المركر مدبرة الشرقية فاستقبلته فيها امين بك
الشبي كبير تجارها وكثير من الاعالي وصنعوا
هناك ما صنع عتافي بك في محطة الخروسة

ثم وقف عراقي والى على قوم المستقبين
الحضاب الاتي
قال
سادتي

انا اخوكم في الوطنية واخي احمد عراقي
ولدت في بلدة " حرية ربه " من بلاد الشرقية
هذه فانا الان واقف في ارض فشأني بين ايدي
الاعلى والخالن وقد بلغكم ما نطلمس من قتل
عرق الاستبداد وتخريب البلاد واعلمنا وبغاية
الله فمخا مولانا الخديو هذه الامة ونحن لم
نخرج من العاصمة عسكيا ولا نظائرا بعدوان
والما سررت بالجيش ووفقت بين يدي الخديو
وقفة الطالب الراعي كرم مولانا فلا نعلموا على
الاراجيف واشاعات اهل الفساد واعلموا ان
البلاد بحاجة الى الخدمة بالقوة والذكاء والعمل
اما القوة فنحن رجلا ولا نبي عن عرسا وفي
الحكم نرس واما الذكاء فهو منوط باميرنا الاعظم
ووزرائه الخدام وم لا يهنا لم عيش الا اذا
طالب لنا ولا يدركون الراحة الا بامتنا فهم

يسهرون الليل ويقضون النهار في سلوك السبل
المؤدية الى حفظ الامة وسلامتها من العوارض .
واما العمل فهو منوط بكم فان التوبة والتوكل
يعطيان بفقده ثروة ترضى الطيبة المباركة وقد
طلبنا لكم مجلس الشورى لتكون الامور منوطة
باهلها والحقوق محفوظة وهذه نعمة كبرى نشكر
الله عليها كما نشكره على نجاة الوطن واهله من
العبودية وشحمه على سلامة باطن اميرنا المعظم
وخديونا الاثم ايده الله . اه
وبعد استنار عراقي في رأس الوادي
يوميئ اول امين بك الشمسي وليمة شائعة اكراماً
له واحتفالاً به وبضابطه ورجاله وثلا فيها نديم
خطاباً ايضاً ضمنه ما كان يكرره من اقوال الحث
والتحريض في كل موقف خطب فيه
وقد تقدم خطابة مقال لعراقي القاه على
مدعوي الولية وهذا نصه
سادتي واخواني
احلي اساعكم باسم مولانا واميرنا الخديو
الساعي في عار الوطن وقطع عرق الاستبداد
منه واذكركم بدمع حجب عنها فيها انوار الحرية
واستبعدتنا فيها الظلمة حتى صرنا تالماً ولا يرحمنا
احد واصبحت اموالنا وارزاقنا معرضة للنهب
والسلب تخطفها ايدي المستبدين الذين تمكنت
القسوة من قلوبهم والظلم والظلم وكروهم العدل
والانصاف حتى كانت عاقبة امرهم ان اصبح الناس
في قيد الفقر وذل الفاقة والقطر معرضاً للاخطار
مهيئاً لامداد ايدي الظالمين اليه فعز ذلك
على اخوانكم واولادكم الجهادية حماة البلاد وتحركت
فيها المحبة العربية والغيرة الوطنية فتعاهدنا على
حفظ البلاد ووقاية اميرنا من كل سوء وسرت

بهذا الجيش المنصور ورفقت بساحة عابدين
امام مولانا الخديو حفظه الله وقد اشتدت شوكة
جيش النجف وقويت معارضته هنالك اهل
المؤمنون وزلزلوا زلزلاً شديداً فجال صدقي
الاعز اقام صاحب الغيرة والعزم القومي بين
الصنوف بنادي " وان طائفتان من المؤمنين
اقتتلوا فاصالحوا بينهما فان بغت احدهما على
الاخرى فقاتلوا التي تبغي حتى تنفي الى امر الله »
فكان معي ثاني اثنين في حفظ قلوب الرجال
من الترفع والارتخاف واخذ الكل يردد هذه
الاية الشريفة كأنهم لم يسمعوها الا من فوي في
تلك الساعة وببركة سيدنا ومولانا رسول الله
صلى الله عليه وسلم وولديه البدرين الميريين
سيدنا الحسن ومولانا الحسين تحصلنا على المقصود
واخذناكم من بد من لم يعرف لكم حرمة ولا
يعترف بحق ولا يرى انكم مثله من نوع الانسان
وشكرنا مولانا واميرنا الخديو على حسن عنايته
بنا وبالامة وعلى ما تفصل به من مجلس الشورى
وانتم الان مهيأون للانتخاب فلا تيلكم الاهواء
والاغراض لا انتخاب ذوي الغايات بل عولوا
على الاذكياء والنبهاء الذين يعرفون حقوقكم
ويدفعون المظالم عنكم ويثبوتون باب العدل
والانصاف في بلادنا فلا تأخذكم الاراحيف
واطأنوا في بلادكم وانتقلوا الى اشغالكم ومصالحكم
وكونوا على يقين من حفظ البلاد وبقاء اميرنا
ممتعاً بامتيازات وطننا محروساً بيمين المظفر وقد
كلف صاحب الدولة والقامة رئيس نظارنا شريف
باشا بالنظر في احوال الامة وسن القوانين التي
تحتفظ حقوقها وهو يجاهد الان مع اصحاب السعادة
اخوانه الوزراء في حل المشاكل وترتيب امورنا

الداخلية وأخرجني نسأل الله أن يدم لم
هذا السباط وإن عليهم الكسك بالعدل الذي
الملك هذا الرئيس وفي الختام نادي قولنا " يعيش
الجناب القديري " . اه
فاجابة الجميع وكرروا هذه الدعاء ثلاثاً ثم
اننى على صاحب الليلة والحاضرين

إذا تدخلت لا تصادف اليه معارضة
وقالت في غير موضع انه يجب أن ينجأ
الى سلطة الجناب الشافعي كما لحيه اليها وقت
سقوط اسمعيل باشا الحديري السابق وأنه من
رأيها أن تقصر مداخله الجناب السلطاني على
الاحوال الحاضرة وقد اشارت بأن يقل عدد
الجيش المصري ويرتب حرس على جنوب الديار
المصرية

وفي اليوم الذي ورد فيه هذا الكلام في
جريدة النجس ورد من الاستاذة المخرقة باني
ان الباب العالي عزم على ارسال سرور باشا
الى مصر مائوراً فوق العادة

وكثير تحدث الناس في تلك الأيام باسم
الوزارة الجديدة وحوادث مصر بحيث تغلثم عن
غيرها وكان أول سؤال يتدريه القديري
صديق قوله " ماذا جاء من جانب الباب العالي
ياي شيء بدا من فرنسا وانكفهم وما في اراءه
الدول فيها حصل " الى غير ذلك مما اسي
موضوع حديث المظفرين وكان قد جرى
على الاشارة ان سأي مصر عساكر واساطيل
عقانية فبعد استياد الحالة وثى الناس انه لو
جاء معتمد عقاني للبحث في احوال مصر ما رأى
لروما لارسال جنود واساطيل ولا رأى موجبا
للدخول الاجاب لو ان زيادة تدخلهم فان المسألة
داخلية محضه مخضرة في استدال الوزارة وقد
تم تعيين شريف باشا رئيساً للقطار وتشكيل
الوزارة الجديدة ثم تشكيل مجلس نواب الذي
ارواح اليه القديري وقد ذكر في امره الذي
صدره عند توليه سرور القديريه وكان شريفه
باشا ذا رغبة فديدة في قتاله مد عاهل فلما

تذييل

وجاء على اثر حادثة عابدين في فصل
نشرة جريدة الريليك فرانك في ١٢ شهر
سنة ٨١ ما ايدت فيه انه قيل كل شيء كان
يجب ان لا يحصل الله شيء ما بكدر وفاني
فرنسا وانكثرة في المسألة المصرية وقالت ان
ذلك هو الوسيلة الوحيدة للتغلب على المصاعب
الحاضرة

وورد في جريدة النجس من فصل القناني
نشرة في ١٢ من ايضاً انه من معنى انكثرة ان
يصير للجناب القديري تأييد سلطته وسلطته من
غير تدخل احد في ذلك والله من الواجب
صرف العساكر الى منازلهم

وقد تبين ان ليس من رأي هذه الجريدة
ان تخل فرنسا بالانكثرة بمصر بل هي تستنكف
من ذلك وترى انه لا سبيل الا ان تكلف الدولة
العقانية بالتدخل في المسألة ومن المحتمل انها

لم يتيسر له الوصول اليه في ذلك الحين استعفى
من الوزارة

وشرع الاهالي في التوقيع على تقرير (كما
سيأتي بيانه) يتضمن طلب جمع مجلس النواب
وفي هذا الشأن توارد على الخواطر ان الدول
الاجنبية لا حق لها ان تتدخل في تشكيل هذا
المجلس وتنع من اجرائه ولا سيما انه لا يضر بها
ولا بمصالحها فديونها تبقى ديونها تؤدي في اوقاتها
وحقوقها تبقى حقوقها فاذا تشكل مجلس النواب
لا يس هذا المصالح شيء

وقال بعض ان البلاد ليست آهلة لان
تكون حكومتها نيابية شوروية او ان ذلك يحتاج
الى زيادة في نفقاتها مما تنفذ به ثقة مالهها او
ان الاهالي لم يتعودوا الحكومة النيابية فردّ على
ذلك بان الامة الانكليزية كانت قبل تشكيل
مجالسها النيابية اقل تمدناً من المصريين ومع
ذلك لم يصعب عليها اقامة الحكومة الشورية
فاذا تدبرنا ذلك حكمت ان المصريين اهل
لها . ثم ان الحكومة النيابية موضع ثقة اكثر من
سواها وعلى فرض ان مجلس النواب كلف
الخزينة نفقات كثيرة وبلغت مبلغ نفقات قلم
المراقبة بل اكثر منها ايضاً فلا اقل من ان
المنافع التي تصدر عنه للبلاد تكون اضعاف
الفوائد الناشئة عن وجود المراقبة

ونظر في شأن هذا المجلس الى ان وظائفه
ستكون قاصرة على النظر في داخلية البلاد
ومصالحها ومنافعها المحلية الموضوعية بمعنى انه لا
يحدث تغييراً في تقرير الديون وفوائدها ولا
في كينية تأديتها ما يتعلق بمصالح اوربا ولكن
بناط به ان ينظر فيما تنفقه الحكومة وفي تحسين

احوال الزراعة والفلاحة وفي احوال البلاد
الداخلية وما تحتاج اليه من الاصلاح وان يراقب
اعمال الحكومة الاجرائية ويسهر على مصالح
الاهالي ويدافع عن حقوقهم الى غير ذلك من
الامور التي تعود على البلاد بمنافع جمة
اما عدم نعود الاهالي على الشورى فما لا
نكر ولكن اية امة نعودت امراً قبل وجوده
فان الانكليزي لم يكن متعوداً عليها قبل ان
انشأها فكما تعودها بعد وجودها كذلك يالها
المصري بعد وجودها عنه

وكان الناس على رأيين في المسألة العسكرية
فمنهم من كان يرى ان لا حاجة بالمصريين الى
الجهادية ومنهم من كان يرى عكس ذلك
ويذهب الى انه من الواجب الضروري ان
يزاد عدد الجيش المصري حتى يبلغ القدر المعين
وكان لفرد اخرين رأيي وسط في المسألة ذهبوا
به الى انه يجب ان يؤجل النظر فيها الى ان
يتم تشكيل مجلس الامة فيحظر فيه مع الحكومة
نظر من لا تثبه اي المصالح عن مصلحة بلاده
واوطانه .

فصل

ولما استقر عراني في رأس الوادي اخذ
يقول في انحاء المديرية مستحقاً معه بعض
الضباط فكان يبيت مبادئه وأفكاره في نفوس

محمد الاسباني الثماني كما سيجي والله بعد
واستدعي علي الرومي رئيس المجلس المحلي
بالمصورة الى القاهرة ونوسط في جعله وكيل
نظارة السودان والانعام عليه برتبة لواء وسعى
كذلك في عزل مدير الدقيلية محمد ذكي باشا
واستبداله بمدين افندي سري

(جريدة التنكيت والتبكيك)

(صورة ما كتب من عراقي الى ادارة
المطبوعات في شأن تغيير اسم صحيفة التنكيت
والتبكيك بلسان الامة)

قال . لدخولنا في عصر جديد وفوات
زمن التنكيت اقتضى تبديل اسم جريدة التنكيت
والتبكيك الادبية التهذيبية كما استقر عليه الرأي
بالتفكير مع حضرة الفاضل عبد الله افندي تدم
محررها ومدير ادارتها باسم (لسان الامة) وان
يكون موضوعها سياسياً عذياً للذب عن
حقوق حكومتها التوفيقية فلذا اقتضى ترفيقه
لسعادتك فالامل اعتبارها ومعرفتها بهذا العنوان
الحريف والمشرق الثيب اعتباراً من عددنا
التاسع عشر اقدم في ٣٤ ذ ١٢٩٨

(مير بياده ٤)

فصل

وقبل ان ناتي على ايراد مجمل الاحوال
التي اعقبت تشكيل وزارة شريف باشا ثبت في
هذا المقام ما اقتضى علينا من تسليح الجهاد وتلازم
الواجب ما حلت الصفحات السابقة من ذكره
فتقول :

(مرتبات الضباط والعساكر)

(وتعديل اللطائف والقوانين العسكرية)

رفع رياضي باشا اهم وزارته الى الجانب

عبد اللطيف وشايع العريزان خاصة على وجوب
موارده في مشروعاته فلما عالت الحكومة بهذا
الاجراءات استدعته الى العاصمة وعرضت عليه
رتبة لواء باشا او وظيفة وكيل نظارة الجهادية
فلم يقبل الاولى ورخصي بالقائمة مع فاء الا لا في
في عهده

وبعد ان استوى في منصبه الجديد اخذ
بعقد الخفايا في منزله علانية فكانت رحاب
منزله شبيهة بمجموع دوائر الحكومة لكثرة من
كان يقف عليه للزيارة والتظلم

ثم ساعد في انشاء صحيفة الكجيار وجعل
محررها ابراهيم سراج المدني فكانت تصدر عن
رأيه ثم توجه الى عبد الله تدم ان يستبدل
اسم صحيفة (التنكيت والتبكيك) بالعالم
فتقبل وكانت عبارة عن اسان حال العرب
العسكري . وبعد ذلك ظهرت جريدة المنهد
محررة بقلم حسن الشحي وسلكت مسلك
العالم

وكان كثير من الاوربيين ومراسلي الجرائد
الافرنجية يذهبون الى بيت عراقي لاستطلاع
سياسة والوقوف على مكونات افكاره

ونوسط عراقي لدى الخديوي في التماس العفو
عن حسن موسى العفاد احد غيار المحررة
الذي كان مبعثاً الى السودان نفياً فاجابه الى
ذلك ولما قدم من مقام كان من اشد اعوان
عراقي وفد اوله ولائم كثيرة تعد من ابالي مصر
المشهوره واهدى الى عراقي عربة حمراء بحرها
ثم سعى عراقي في عزل الشيخ العباسي من
مشيخة الاسلام والجامع الازهر واستبداله باربعة
رجال من اهل المذهب الاربعة برأسم الشيخ

والمالدية

فلذا قد تراءى للجنس ان زيادة المرتبات التي ياتسها تستوجب ضرورة تقليل باقي مصروفات العسكرية بزية وبحرية ويرى ايضاً لزوم جعل العساكر الذين تحت السلاح احد عشر الفاً من صف ضباط ونفر وأنه ينبغي ان يتخذ كل من ناظر المالية والجهادية في البحث عما اذا كان يحمل الحصول على بعض وفورات من تحسين ترتيب مصالح ادارة نظارة الجهادية والبحرية

هذا ولم يبين ناظر الجهادية لزوم التحسين في حالة الضباط بالنظر لمرتباتهم فقط بل بالنظر للترقي ايضاً فانه قد ترقى في الواقع ونفس الامر في مدة السنوات الاخيرة من حكم حضرة اسمعيل باشا عدد وافر من الضباط وانبنى على ذلك انه قد صار عدد الضباط المستودعين اكثر من عدد الضباط الذين في الخدمة العسكرية الذين هم مع ذلك كافون كفاية كلية للوزام المصلحة فضلاً عن استخدام كثير من الضباط في المصالح الملكية ما زال موجوداً لان الف وخمسة واربعون ضابطاً في حالة الاستيداع

فيلزم ازالة هذه الحالة وينبغي ايضاً وضع قواعد صريحة لربط الشروط التي بموجبها يسوغ ترقية اي ضابط الى رتبة اعلى من رتبته غير انه لا يمكن النظر والبحث بوجه مفيد في الطرق والتدابير المتقضي اتخاذها لاجل الوصول الى الغاية المقصودة الا بواسطة قوميسون يتركب من أشخاص تكون لهم اهلية خصوصية في مثل هذه المواد

الخديوي تقريراً بشأن زيادة مرتبات الضباط والعساكر وتعديل النظمات والقوانين العسكرية بناء على طلب ناظر الجهادية محمود سامي وهذا نصه

مولاي

قد تقدم المجلس النظار من ناظر الجهادية والبحرية طلب بخصوص زيادة مرتبات الضباط والعساكر فوضح الناظر المشار اليه انه مع زيادة الثمن جميع الانباء وازدياد ثروة القطر شيئاً فشيئاً عما كانت عليه مدة ساكن الجنان محمد علي قد حصل اثناء حكم حضرة اسمعيل باشا تنقيص مرتبات العسكرية حتى صارت غير متناسبة مع احتياجات المعيشة

فتراءى للمجلس اقتداء بمقاصد جنابكم السامي ان يجرى بغاية الدقة والاعتناء عن الاسباب المؤيدة لهذا الطلب وان يسعى في إيجاد ما يلزم من الوسائل لحصول العسكرية على الاصلاحات التي شرع فيها في ظل ساحتكم العلية ومتنفي تعميمها على السواء في جميع مصالح القطر

فتبين للمجلس لزوم الالتفات للطلب المقدم له من ناظر الجهادية مع عدم صرف النظر عن الآتي ذكره وهو انه وان كان القطر اكثر ثروة الان عما مضى الا انه مديون بمبلغ قدره مائة مليون ليرة استرلينية تستغرق تسديده ما يقرب من نصف ايرادات الحكومة وأنه من اهم واجبات الحكومة ان تبذل غاية الجهد في الاقتصاد بتدبير الامكان حتى يتيسر لها الوصول الى استهلاك هذا الدين بالتدرج وتخليص القطر من هذا الحمل الثقيل المضرب بجميع صواحي المعنوية

فانه عليه الشرف بان ارفع لشدتكم العلية
صورة امر عالي بزيادة مايات الضباط والمساكر
البرية والبحرية وصورة امر عالي اخر بتشكيل
قوميون عسكري للظفر في كافة ما يلزم الحراة
من التعديلات في المنظمات والقوانين العسكرية
بكالفة انواعها مكملاً تصرفها بالقول

والتي لولي العلم عنه الخاقع ومحسوبة الخواضع
في ٢١ جمادى الاولى سنة ١٢٨١ الموافق ٢٠
ابريل سنة ٨١

نصدر على اثر هذا التفويض الامرات الاتي
نصها

(الامر الاول)

نحن خديو مصر

بعد اطلاعتنا على التقرير الذي قدمه لنا
رئيس مجلس نظارنا وبناه على ما رفعه اليها
ناظر الجهادية والبحرية وموافقة رأي مجلس نظارنا
نأمر بما هو آت

(المادة الاولى) مايات الضباط والصف
ضباط والانتشار العسكرية برية وبحرية صار
ابلاغها وتفسيرها حسب ما هو آت

٨٠٠٠ فريق

٦٥٠٠ لواء

٥٠٠٠ ميرالاي

٢٥٠٠ قائمقام

٢٥٠٠ وكيلاني

١٥٠٠ صاغتول

٩٥٠٠ جوزباني

٢٥٠٠ ملازم اول

٦٠٠ ملازم

٨٠٠ بالحقاويش

٤٠٠ اوتاني

٢٠٠ شر

(المادة الثانية) ناظر الجهادية مأمور

بتتبع امرنا هذا

صدر بسراي عابدين في ٢١ جمادى الاولى

سنة ١٢٨١ وفي ٢٠ ابريل سنة ٨١

(الامر الثاني)

نحن خديو مصر

من بعد الاطلاع على التقرير الذي قدمه
لنا رئيس مجلس نظارنا في هذا اليوم وبناه على
ما رفعه اليها ناظر الجهادية والبحرية وموافقة
رأي مجلس نظارنا

نأمر بما هو آت

(المادة الاولى) قد تشكل تحت رئاسة

ناظر الجهادية والبحرية قوميون مؤلف من

سأ في ذكرهم وهم

افلاطون باشا

استون باشا

الجنرال غولت حيد

محمد مرعشي باشا

رائد حسني باشا

اسماعيل كامل باشا

لارم باشا

ده بلونس باشا

خالد باشا

محمد رضا باشا

محمد كامل باشا

(احتفال محمود سامي بعد صدور الامر)
 (بزيادة الرواتب وتشكيل قومسيون)
 (التعديل)

كان هذا الاحتفال في قصر النيل وقد
 اعد فيه محمود سامي مأدبة فاخرة دعا اليها
 النظار والمنشئين وضباط العسكرية وبعد ان
 اجتمعوا وهيئت لديهم مواثد الطعام فتناولوه
 قام محمود سامي خطيباً فقال

هذه ليلة انس دعنا الى الاجتماع فيها دواعي
 الحمية والائتلاف نذكركم لما اثر الحكومة الخديوية
 الجليلة التي وجهت عزمها الى اصلاح احوال
 الاهالي جميعاً وتعيم العدل فيهم وابصال كل
 الى ما يستحقه فقد رأينا في هذا الزمن القليل
 من عهد ما استلم خديوتنا المعظم زمام الحكومة
 تغيراً مهماً اذ تبدل فيه العسر باليسر والظلم
 بالعدل والقم بالنعيم وتقدمت فيه البلاد الى
 نجاحها تقدماً سريعاً وما ذلك الا من حسن
 مقاصد هذا الجناب وطهارة سجاياه خصوصاً وأنه
 اصطفى لمساعدته على مقاصده الجليلة رجالاً
 غيوراً على المهمة ذكي النفس وهو حضرة دولتلو
 رياض باشا فلم يأل جهداً في العمل ولم يقصر
 في تذليل المصاعب باتخاذ مع حضرات رفقاته
 الكرام حتى وصلنا الى هذه الغاية التي لا ينكر
 احد حسنها ولا ريب في ان هذه نعم يجب علينا
 استبقاؤها وحفظها والاستزادة منها ولا يكون
 ذلك الا اذا قرناها بالشكر عليها فقد قالوا
 الشكر سياج النعم وحقيقة الشكر ان يكون جميعنا
 ممثلاً للحكومة في خدمته قائماً بواجباته لما معضداً
 لجميع مقاصدها خاضعاً لاوامر الحضرة الخديوية

ده برناردي بك
 محمد شوقي بك
 احمد عرابي بك
 حسن مظهر بك
 محمد خلوصي بك
 عبد الرحمن سليم بك
 سليمان يسري بك
 فرهاد بك
 محمد تميم بك

(المادة الثانية) هذا القومسيون مكلف بما
 يأتي ذكره

اولاً النظر والبحث في القوانين والنظامات
 العسكرية الموجودة بانواعها وادخال كافة ما
 يرى لزومه من التعديلات والاصلاحات فيها
 ثانياً النظر في الترتيب الذي عليه المدارس
 الحربية الان وما ينبغي اجرائه فيه من التعديلات
 ثالثاً تحضير مشروع قانون يخص بشروط
 الدخول في سلك الضباط البحرية والجرية وترقيهم
 واستعدادهم ورفعهم ونفاذهم

رابعاً البحث عن الطرق المتقضي اتخاذها
 لتسوية حالة الضباط المستودعين الان

(المادة الثالثة) قرارات القومسيون المذكورة
 تكون باغلبية اراء الاعضاء الحاضرين وفي حالة
 انقسام الاراء الى قسمين متساويين يرجع الطرف
 الذي يكون فيه الرئيس ثم تعرض مشروعات
 هذا القومسيون على مجلس نظارنا

(المادة الرابعة) على ناظر الجهادية والجرية
 تنفيذ امرنا هذا

صدر بسراي عابدين في ٢١ جمادى الاولى
 سنة ١٢٩٨ الموافق ٢٠ افريل سنة ١٨٨١

التي في السبب في هذا الخير العظيم وعلى ذلك
لا بد أن ينادي جميعاً فليجي الجنب الخديوي
اطال الله بقاءه . اهـ

ثم قام معه رباح باشا وأرجل خطاً وجهه
إلى القباطان وهذا محمله
قال .

هذه ليلة سرور تحلى فيها روح الصدق
والإخلاص واجتمعت فيها القلوب على قصد
إداء الشكر للجناب الخديوي غير أن تذكار
عاهده وما أثره الجليلة يجعل للشكر موضعاً يقع
موقع القرض الشرعي

أن محاسن العدل ووجوه الإصلاح التي
امتازت بها مدة حكم الجنب الخديوي في هذه
الأوطان امر معلوم بعد تعدد ما من قيل
تحصيل الحاصل وإتم معاش القباط تعلون
ذلك حق العلم فلا حاجة إلى بسط الكلام فيه
ومن أراد توضيح الحقيقة فليتلون ما بين
الحالة الحاضرة وما قبلها يستبين بظاهر الفرق
الحلي واليون التام ما بين الحالين وإن شاطئ
المسكرة وح من الشرف أعضاء الحكومة ممن
شملهم هذه المحسنات وعدم فوائد الإصلاح ومن
أم وجوده التي شهدناها في عصر الخديو الجليل
تدبير الأمن على الأرواح والأموال وحفظ
الحقوق الشرعية وإدائها لأربابها وإلزام لدوام
ذلك ثبوت الطائفة ورسوم قاعدة الراحة
العامة ومدار ذلك وإسائه النظام حال
المسكرة

وفد رأيت من أنفسكم أن حقوقكم وحلت
الحكم وأتم روح النسط والربط وأتم قوة الحاكم
وأكثر المنفعة فإذا بدأكم الحاكم بحسن الالتفات

ونظر إليكم بعين الرأفة والرحمة فعليكم وجوهاً
كما أخذتم ما لكم أن تؤدوا ما عليكم وهو
طاعة ولي الأمر الذي هو السبب الأعظم في
جميع هذه الخيرات التي شملتنا بل هو الذي
أنشأ في هذا الوطن روح الحياة بعد أن
أشرف على الموت والدمار فعليكم أن تكونوا
دائماً على قدم الاستعداد لتنفيذ أحكامه والمحافظة
على أوامره ونواصيه العادلة وعلينا جميعاً أن
ننهل إلى الله تعالى بدوام بقاءه وتأييد عزه
وأن ينادي لسان الصدق منا فليعش الجنب
الخديوي . اهـ

وبعد أن جلس قام أحمد عرابي وأجاب
بخطبتي ما قاله رباح باشا شيئاً ما وصلت إليه
الحكومة - في تلك الأيام - من درجة التقدم
ناسباً جميع ذلك إلى همه الجنب الخديوي واستقامة
وزرائه وغيرهم على المصالح . ثم قال أننا على
الدوام مطيعون لأوامر السامية ونحن آتة
المنفعة الحاضرة بين يديه يدبرها كيف يشاء
وفي أي وقت أراد وأنا بلسان واحد نسأل
الله تعالى أن يحفظ لنا ويعطينا بقاءه ويعززه
برجال حكومته ويمنح البلاد بأحكامه العادلة
أمين . اهـ

عناي بك

وفي عرض الكلام على هذه الأحوال ثبت
ملخص ما يتعلق بعناي بك تبيناً لثلاثة الوقوف على
شؤون من كانت لهم صلح مع رجال الجماعة
السابقة فنقول

إن عناي بك ناجر التزم كثيراً من مصالح
الحكومة (كصلحة الأسماك وغيرها) ثم أفلس
وحجّر على أملاكه وسلمت لوكلاء الدائنين لاداء

بم التحقيق وإن يؤخذ في تحقيق هذه المادة طريق
الدقة والتحري تقدم بعد ذلك لجهة الاختصاص
وإن يحظر قلم التوكيل العمومي بما يستقر عليه
الرأي في المجلس المحلي وقد بحث مع هذا الخطاب
ترجمة الحكم الصادر من المجلس المختلط والخطاب
المحرر في هذا الشأن من قاضي تفتيش البك
وقد علم ما سبق أن البك لا يزال مسجوناً
حتى يقوم بإدائه ما يجب عليه أداء من مقومات
التفتيش وبين المبالغ التي صرفها والوجود التي
أكتسبها منها

وقد اجاب عناني بك بأن الورد الذي نثر
بمحطة مصر عند سفر الآي السودان لم يشتره
بقتود من عنده وإن الذي اشتراه هو السيد أفندي
كان بقتود من الضابطان وهو الذي تولى نثره
أما الولاية التي أعدت بمديقة الأزبكية فأنها لم
تكن عن رأيه أو صادرة عن مجرد اختياره بل
هي عن إرادة الضابطان واختيارهم فهم الذين
كلفتهم بأن يقوم بشراء معدات الولاية وقد بين
أسماء جملة من هؤلاء الضباط الذين كتبوا إليه
بأن يتوب عنهم في هذه المهمة وصرح بأنهم أرسلوا
إليه مع محمد أفندي منيب مائة وخمسين بتون
برسم مزاريف الولاية والمجلس الذي نثر بالخطبة
هو من نقود الضابطان ولا دخل لآخر فيه
وكذلك الخيام والموبليات والكراسي والبسط
والنرش التي كانت بالولاية على تنوع أصنافها
فأنها استحضرت من مخزن الجهادية

أما الدمية فأنها سقطت من الميزانية وليس
يقصد سنوطيناً عمداً وإلا لما أحضرها إلى الخروسة
على مرأى من الناس على أن الخواجا أديه من
وكلاء التفتيش كان قد توجه إليه عليها وأخبره

حقوقهم منها ولما نظاعر بالاسراف لاسيما في
ولاية حديقة الأزبكية ويوم سفر الآي عبد العال
والآي عرابي رفع مدائره عليه قضية إلى المجلس
المختلط بدعوى أنه أخفى نقوداً عن الحفانية وصار
بذلك مغلساً مختالاً فصدر أمر المجلس بالقبض
عليه وتجنه والبحث عما يملكه بالدقة ثم أفرج
عنه بعد ذلك لظهور برأئه وقيل أن في ذلك
بدأ الضباط الجهادية وهما ك نص ما كتب في
الوقائع الرسمية متعلّقاً بشأنه

قدم حضرة وكيل النائب العمومي بمجلس
مصر المختلط خطاباً لضبطية مصر في ١٩ أكتوبر
سنة ٨١ ثمة ١٠٠٩ يتضمن أن مصطفى بك
العناني قدم للمجلس ميزانية حصر فيها أملاكه
وبناء عليها أعلن بتفتيشه ومنذ أن صدر الحكم
بالإفلاس صار هو ممنوعاً من إدارة أملاكه
والتصرف فيها ووجب عليه أن يسلمها جميعاً
لوكلاء الدائنين على يد من يعينهم المجلس لذلك
كي تؤدى منها حقوق الدائنين بحيث لا يكتم
شيئاً منها بل يبينها كآل التبيين ولكن في هذه
الأيام أننى نثقت بأهظة ندل دلالة واضحة على
أنه يملك نقوداً اختبأها عن المجلس وقد حرر
وكلاء الدائنين طلباً صادق عليه المجلس مقتضاه
أن يحجن إليك المشار إليه ويبحث عن أملاكه
بالدقة وقد أخفى من أملاكه دمية عن الحفانية
فلم يبينها في الميزانية التي قدمها أول الأمر وفي
الاستئلة التي وجهت إليه من المجلس وذلك بعد
منه اختلاساً لأموال الدائنين وأحياناً وغشاً
جراؤها في الاشتغال الشاقة وقد طلب المجلس من
توكيل النائب العمومي أن يحاكم عناني بك بمحاكمة
المتلسين المختالين وطلب أن يبقى في السجن إلى أن

بالحرب ملكه وعلم المجلس ذلك والاعطى والسبي
 أيضا من الأمور الخفية التي يؤذن سوء القصد
 فإذا سقط شيء من الميزانية فلا بأس بإنائه
 بها ولا يعلم شيئا يجب إثباته سوى هذه الدعاية
 ثم المجلس انطلقه من السجن حرصا على كمال صحته
 وقد صرح السيد القدي سليمان من
 ضباط الجهادية سابقا بأنه حضر يوما لدى
 حضرة طه بك ميرالاي ٢ حي ياد فكنه
 باحضار مقدار من الأرزاق لشرفها على الأي
 السودان عند مرورهم يوم السفر إلى صباط ودفع
 له خمسة بتو فالتفتى مقداراً من الورد يتو
 ومنه نرا من المجلس بالبين بتو ونوجه إلى المحلة
 يوم السبت والورد ورد الاثنين بتو بالفيين
 إلى حضرة طه بك وقد صادق على ذلك حضرة
 وصادق على ما ذكره عناني بك حضرات ناظر
 فلم إدارة الجهادية وميرالايات ١ و٢ و٣ حي
 ياد وقائقام ١ حي سوري وقد نصير الخطاب
 الذي كتبني إليه وختمه باختامهم في ٩ ذى سنة
 ٩٨ أنهم عزموا على أعمال ولجنة بمجديفة الازبكية
 ليلة الجمعة ١٤ ذى سنة ٩٨ هجيرة لأهل الوطن
 والامة المصرية وشكراً على سلامتها بحسن طالع
 الحضرة القوية الخديوية ولكثرة اشغالهم لا يمكنهم
 أن يخرجوا لائده ما يجب أعداده فلهذا اللجنة
 فقد أحاطوا على عهده هذا الأمر لما لا من
 الخبرة القائمة في هذا القصد وصرحوا أنه بأن
 قد أرسل اليك مع محمد القدي مائة مائة
 وخمسون بتو جمعها من الصحابة وأخواننا
 فاستطاعوا وشروع في احضار المعدات للوليمة في
 الليلة المذكورة أسا الدراشون والخدم والحيام
 والفرش فلهذا الخمسة من سعادة ناظر الجهادية

أخذها من مخزن وميزان الجهادية وقد صدر
 أمر سعادته بأجالة الأتاس وبعد انقضاء
 الوليمة تكتب قائمة محاسبية بنظر فيها

وقد كتب سعادة ناظر الجهادية للضبطية
 نمر ١٠٢١ بأفيد أن ما الباقى حضرات الضباط
 يؤيد قول البك الموما اليه وإن الحيام والفرش
 والخدم والدراشين كانت من ديوان الجهادية
 واستحضرت بأذن الديوان

وقد علم أن اعلان تنليسة مصطفى بك بناء
 على الميزانية التي قدمها للحكومة المختصة من إنشاء
 تنسو وليس بناء على دعوى وقعت في حق
 من احد

وصرح سعادة مأمور الضبطية النائب عن
 الحكومة في مواد تجايبات بأن الدمية المذكورة
 ليست شيئاً بالقياس على ما حضر من أملاك
 البك واستعته ولو قصد اختفائها لما احضرها
 من كفر الزيات إلى مصر وإقام فيها بدون
 استمر مع علوبان وكلاء الدائنين وغيرهم يترددون
 عليه فيها فلهذا العذر في استقاطها من الميزانية
 وما تقر لم يمين في مستلحي المعارضه
 والدعمية ما يقضي بعقاب مصطفى بك فلهذا حكم
 المجلس باتحاد الآراء بأنه بريء من كل نفع فيها
 تقضي عليه بالعقاب من أي نوع كان
 فصل

(مسألة الجدي الذي مات تحت عجالات)
 (عربية لاحد تجار الاسكندرية)
 (في يوم الاثنين الواقع في)
 (٢٥ يوليو سنة ٨١)

ومن المسائل التي تقدمت لتشكل وزارة
 شريف باشا وكان لها علاقة بما نحن في صدوره

هذا الكتاب الى الجناب الخديوي فتكرر من ذلك واصدر في الحال امر بالتلغراف الى مصر ان يأتي الوزراء الى الاسكندرية فانوها مساء الثلاثاء الواقع في ٢ اغسطس سنة ٨١ وعقدوا برئاسة عدة جلسات قدم ناظر الجهادية في خلالها استعانة فقبل وعين بدلاً منه داود باشا يكن وقد مر ذلك في محله فاستلم الخلف مهام النظارة وعاد النظار الى العاصمة واستقرت الطائفة وكانت هذه الحادثة مع ما اقترن بها من ذرائع الايجاس اساساً شاد المراقبون المنتقدون عليه ابنية الخوف من تنافس الامر وزيادة الاضطراب والارتباك

فصل

(وزارة شريف باشا)

مر بنا الكلام في الفصل المخصوص بمحادثة عابدين على قبول شريف باشا تشكيل الوزارة برئاسة على شريطة ان يتعهد رؤساء الحزب العسكري بالامتناع للاوامر واجتناب المخالفات وان يقدم عمدة البلاد ضماناً على ذلك فتشكلت واعزز دولته الى عراي ان توجه بالايه الى رأس الوادي من مديرية الشرقية والى عبد العال ان يسافر بالاي السودان الى دمايط فامتثلا وتوجهها على نحو ما ذكرناه في الصفحة الرابعة والتسعين وما بعدها ببضع صفحات من هذا الجزء فبقي علينا ان نورد التفاصيل اللازمة المتعلقة بتشكيل هذه الوزارة فافردنا لها هذا الفصل وضماناً ما ترى

بعد ان رأى الجناب الخديوي ان ليس في اقتراحات الضابطان ما يستجيب اجرائه اجاب

من اهمية حوادث تلك الايام مسألة الجدي الذي مات تحت عجلات عربية لاحد تجار الاسكندرية في يوم الاثنين الواقع في ٢٥ لولي سنة ٨١ وتنصليها ان احد سائقي العربات من الافرنج مر ذلك اليوم في الشارع المؤدي الى سراي رأس الثين فصادم جندياً من رجال الطوبجية صدمه كانت في القاضية فحمله رفاهه الى السراي المذكورة غير مصغيث الى نوادي روساهم الذين ارادوا منهم من ذلك وطلبوا من الخديو النظر في امر فوجدهم بما سكن جاشهم وهداء روعهم .

وكان هذا الحادث علة لكثرة الظنون واختلاف الاقاويل بما كان من هياج بعض رجال الجهادية وحملهم التنبيل الى سراي رأس الثين ملتجئين من الخديو معاقبة الجاني .

وبعد ان مضى على هذا الحادث بضعة ايام تشكل للنظر فيه مجلس حربي اصدر حكمه بعد ان تروى في الامر فجاء مضمناً ان العسكري الذي حمل رفقاءه على ذلك التظاهر بحكم عليه بالاشغال الشاقة طول حياته اما رفقاؤه وعددهم ثمانية فتحكم عليهم بثلاث سنين في اللبان وبعد ذلك يرسلون الى السودان انذاراً للجهادية فيها ثم عرضت الخلاصة على ناظر الجهادية اذ ذاك فرفعها الى الخديو فأمر بانفاذها وسبق المذنبون الى السويس ومنها الى السودان مارين بسواكن وبعد ذلك بعث امير الآي الفرقة السودانية (عبد العال) الى ناظر الجهادية (محمود سامي)

كناًياً يشكو فيه ما لقي الانذار المحكوم عليهم من القسوة من جراء الحكم الصادر بحسب بعضهم ولبان الآخرين وقد ضمن الكتاب اشياء اخرى فرفع الناظر

ذكي باشا . ناظر الاوقاف والمعارف

قصري باشا . الخفانية

وقد رفع رئيس النظار المشار اليه تقريره الى الجناب الخديوي وخضع الكلام على السياسة التي ستجري عليها وزارته والاعمال التي ستباشرها فاجاب الخديو مستخفاً ما في التقرير ونقل التلغراف خبرة الى اوربا فوقع عند الدول موقعاً عظيماً وهذه صورة التقرير والجناب المذكورين التقرير

في ١٤ سبتمبر سنة ١٨٨١

مولاي

قد تفضلتم عليّ وفوضتم اليّ امر تشكيل هيئة نظارة جديدة والقيام برئاستها في الحالة الصعبة التي نشأت عما حصل من الحوادث بمصر اخيراً

ولم اقدم في بادئ الامر على قبول هذه المسؤولية الجسيمة لاحتمال ان يحدث من الاحوال الحاضرة امور خطيرة ومكيدة ولكن حيث ان حضرتكم العلية قد استشارت من يوثق به من ذوي المكانة والاحشاش ورأت بالاتحاد معهم ان اشتراك في ادارة امور الحكومة يعود بالنفع على الوطن واصرت على تكليفي بذلك فلم يكن لي حق بعد ذلك في التردد وصرت مستعناً للقيام بادارة عموم مصالح الحكومة باذلاً جهدي اولاً في ازالة ما هو قائم بالخواطر من الاضطراب ومنع وقوع نزاع كالتّي آلمت بمصر في هذه الايام

وقد توجهت عنايتكم السنية منذ جلوسكم على مسند الخديوية الجليلة المصرية لتأيد حصن الاقتصاد في مصروفات الحكومة وتصفية الحالة

واصدر امرة باستبدال الوزارة الرماضية وطلب من شريف باشا ان يتولى الرئاسة وبشكل وزارة جديدة فتعدد في الاجابة لعله ان المسألة ينظر فيها من عدة وجوه . الاول من حيث حركة الجهادية واقتراحاتها . والثاني من حيث مصالح الدول الاجبية ولا سيما الدولتين فرنسا وانكلترا . والثالث من حيث مصلحة الباب العالي وحقوقه المقدسة . والرابع من حيث منفعة البلاد واهلها وانفاذ الجميع من المصائب الطارئة

وفي مرفدنا بين القول وعدمه حتى اظهر له الضابطان خضوعهم واقيادهم لما يأمر به وجاءوا بعد البلاد واعيانها كفلاء خاضعين على ما تعهدوا به وحتى وافقت الدولتان ولا سيما الدولتان الفرنسية والانكليزية على امتحان ما حصل ورضي الباب العالي عما وقع ولم يبد اعتراضاً وحتى رأى انه في الحقيقة اذا اجاب بالتبول بقدر على خدمة بلاده واهلها خدمة صحيحة وبقدر الجميع من المشاكل المعضلة التي آلمت بهم من جراء الحوادث الاخيرة فحقق له امكان اطفاء النيران واحاد الثورة فاجاب بالتبول ففرحت القلوب واطمأنت الخواطر وجاءه وفود المشيخين القبايج يشكرون له عنايته وورعته على تلغرافات الدول بالتهاني والامتنان فاخذ في تشكيل الوزارة الجديدة فصدر بها الامر العالي فكانت كما يأتي

شريف باشا . رئيس النظار وناظر الدخيلة

عمود سامي . ناظر الجهادية

حيدر باشا . المالية

اسماعيل باشا ايوب . الاشغال

مصطفى باشا فيي . الخارجية

المالية وبث روح الاستقامة في المصالح العمومية
وإدخال ما يناسب من الإصلاحات الخيرية في
إدارة البلاد

وقد اقتربت تصفية الحالة المالية من
الانتهاء وصارت الميزانية تُنشر في كل عام بوجه
الانتظام

وحيث أن تنفيذ المالية الذي كان عند
أحدنا موضعاً للفتح بطرق متنوعة قد ساعد
مساعدة قوية على إصلاح أمور المالية وكان
لحكومتكم عضداً قوياً فيجب لذين الوجهين دوام
بقائه على الهيئة التي تشكل بها على مقتضى الأمر
العالي الصادر في ١٥ نوفمبر سنة ٧٩

أما مقاصد دولتكم الخيرية الموجهة نحو
إصلاح الإدارة فأنها قد أخذت بالقبول التام
وتعلقت بأنجازها الآمال فتم استئيب الامنية
واستقرت الثقة العمومية أفرغ الجهد في تحقيق
تلك المقاصد التي وجهت إليها عنايتكم العلية
لاظهار نتائجها الخيرية وإبذل المهمة في تنظيم
الجالس المحلية ووضع قوانين متناسفة متقنة
النظام صريحة الاحكام وفي تحديد القوى العمومية
اعني القوة المنتظمة بوضع القوانين والقوة القضائية
المكلفة بالحكم على موجها والقوة التنفيذية وتعيين
خصائص كل قوة منها وحدودها واجراء الاعمال
العمومية النافعة ونشر المعارف واتساع دائرتها
في ارجاء النظر فان جميع هذه المواد جديدة
بالثبات حكومتكم السنية اليها وحقيقة بالاعتناء بها
وستستمر الحكومة على النظر والبحث فيما يتعلق
بتجديد مداهم المخلطة مع الاحتمام والسعي التام
في تحسين الحالة التي هي عليها الآن

وقد ازدادت أهمية المسائل المتعلقة بالمجارك

نظراً لاتساع نطاق الزراعة والتجارة ولذلك
ستوجه حكومتكم السنية اعتناءً ما ومزيد اهتمامها
الى اجراء المخابرات اللازمة لعقد معاهدات مع
الدول بشأن المجارك والتجارة

فها هي يا مولاي مهام الامور التي ستقوم
بأنجازها الهيئة الجديدة التي كلفت بتشكيلها
ورئاستها فاذا وقمت هذه الافكار لديكم موقع
الاستحسان وفازت بالقبول التام واسعفتني
العناية الخديوية بالمساعدة القوية فاني بمعونة الله
تعالى وحسن توفيقه اجتهد في ارشاد الوطن الى
طريق النور والنجاح والتقدم والتلاحق وأعيد اليه
النظام والمراحم والسلام

وغاية رجائي من مولاي ان يتقبل مزيد
احترامي واني لدولته خادم مخلص خاضع
الجواب

وهذه ترجمة النطق السامي الذي صدر من
الجناب الخديوي الى رئيس مجلس الشعار المشار
اليه في ١٤ سبتمبر سنة ٨١

عزيزي شريف باشا
ان في قبولكم امر تشكيل هيئة نظارة جديدة
واليام برئاستها حالة كون الوطن ممنوعاً بالمصاعب
دليلاً قوياً على اخلاصكم وحيثكم الوطنية
واني لم أكلفكم بحمل اعباء هذه المأمورية
الجسيمة الا لعلني بغيركم ووثوقي باخلاصكم
ولقد سررتني ما رأيته من اشتراك من بوثق
بهم من ذوي المكانة والاحترام مع وجوه البلاد
وسائر اهلها في الاحتجاج عليكم بقبول المسند
الجليل الذي دعتكم اليه ثقة العوام بكم

واني موافق على ما تضمنه تقريركم من مهام
الامور وأرى كما ترون انه متى عادت العناية

ألا أن لنا حقوقاً معلومة نخشا لنا القانون
ونرجو من الله أن يحسن اليها بنواها بمساعدة
دولكم ونوفق الله تعالى ونسأله سبحانه أن يوفقنا
جميعاً لما فيه الخير والصلاح آمين . فامس عليو
الحاضرون

فاجاب رئيس مجلس النظار بالخطاب
الاتي نصه

في علمكم ما قال الاقدمون : آفة الرئاسة
ضعف السباسة ولا حكومة الا بقوة ولا قوة الا
بانتقاد الجنود انقياداً تاماً وامتناعاً امتثالاً مطلقاً
كل حكومة عليها فرائض واجبات من
اهمها صيانة الوطن وحفظ الامن العمومي فيه
وهذا وذاك لا يتأتيان الا باطاعة رجالها
العسكريين فتتردي أولاً في قبول الرئاسة ما
كان الاتجاافاً عن تأسيس حكومة غير قوية
تخيب بها الاماكن ويزيد معها الاشكال فاكون
عرضة لللامة بين اخواني في الوطن ويعت
الاجانب وحيث اغاثتنا الالطاف الالهية وحصل
عندي اليقين بانقيادكم فقد زال الاضطراب من
القلوب وربت الهيئة الجديدة من رجال ذوي
عنف واستقامة فلو صيكم بملاحظة الدقة في الضبط
والربط لانها من انحص شؤون العسكرية
واساس قواها واعرفوا انكم مقلدون باشرف
وظيفة وطنية فتومروا باداء واجباتها الشريفة
وعلياً القيام باداء كل ما يزيدكم فخراً وسودداً
وفقنا الله واباكم

الى الخواطر منهم حكومي باجراء الاصلاحات
الادارية والقضائية فان تنظيم المحاكم ووضع
القوانين المناسبة لنسبة النظام الصريحة الاحكام
وتحديد النوى العمومية وتعيين وظائف كل
منها وتنظيم سيرها والنظر في الاعمال المتعلقة
بتجديد مد المحاكم المختلطة وتوسيع دائرة المعارف
واطلاق الاشغال العمومية والزراعة والتجارة وعقد
ما يلزم من المعاهدات بشأن الجواك والتجارة
كل هذه من المواد ذات المصلحة العمومية العامة
نعمها على البلاد والى على الدوام مستعد لمساعدكم
كل المساعدة على تجاوزها بصدق نية واخلاص
طوية اما فام الوفاق بين تشبى المالية وحكومي
فهو امر لازم يجب دوامه وتكميله

وثى يا عزيزي بما لك لدينا من حسن
المودة وصفاء المحبة . اهـ .

وفي يوم الجمعة ٢٢ شوال سنة ١٢٨١ الموافق
١٦ سحر سنة ٨١ توجه ضابط العسكرية لمقامة
شريف بانبا بتقديم احمد عراقي ليقدم الى
الجنكرك على قوا لرئاسة النظار ولما انتظموا بين
يديه نظى عراقي ما محصله

اي بلسان قومي اعرض لكم اننا جميعاً
والقون بصدق دوائكم وخلص طويكم لمحبة
الوطن واهله وجازمون بان هذه الصفات التي
تمثلت بها ذاتكم الشريفة تكون وفاة لبلادنا
وسبباً في استئثار الراحة العمومية فيها واننا نعلم
باجابنا والدروس التي نخسها علينا وظائفنا
العسكرية واعطينا حظ البلاد ومن فيها ولذلك
فاننا نرى باننا القوا المقيدة لما يصدر من الامور
التي تكون ان شاء الله في خير وقاضية باصلاح
شؤون البلاد

وفي يوم الاحد الواقع في ١٤ شوال سنة ١٢٨٠ جاء نقارة الداخلية المغنونة سلطان باشا وسليمان باشا اباظه وشريفي باشا ومنشاي بك وامين بك الشامي والشيخ علي اللبني وعبد السلام بك المولطي والشيخ الصباحي والشيخ احمد محمود وابراهيم افندي الوكيل وقدموا لشراف باشا تقريرات الاول منها كفضائل لتعهدات الجهادية وهذه صورته

نحن الواضعون ايماننا اذناه علماء ومناخ واعيان وعمد مصر واسكندرية والنعور والوجهين البحري والقبلي لاعتمادنا التام بحسن صفات وغيره دولتلو شريف باشا قد التفتنا منه ان يستلم ادارة اشغال ورئاسة مجلس النظار الذين سيصير انتظامهم بعرفة دولته بالحكومة المصرية والعرض عنهم الحضرة الخديوية واظهاراً لصدافتنا النامة ولخلوص نية الجيش نحن ضامنون صدق وصحة التعهدات التي من منضمهاها تمام الانقياد لوامر دولتلو شريف باشا (وبليها الاختتام والتوقيع)

اما الثاني وعليه الف وستائة توقيع فهي يتضمن طلب تشكيل المجلس النيابي وفقاً للارادة الخديوية وهذه صورته

لما كان لا يتظم نظام العالم ولا يقوم قوام الهيئة الاجتماعية الا بالعدول والحريسة حتى يكون كل انسان آمناً على نفسه وماله حراً في افكاره واعماله ما فيه سعادته وحسن حاله وهذا لا يتأتى الا بايجاد حكومة شريفة عادلة لا تشوبها شوائب الاستبداد ولا تنطرق اليها طوارق الفساد اتخذت المالك المتقدمة العادلة مجالس مليّة من نبياء اممها ينوبون عنها في حفظ

(صورة التماس مقدم من الضباط عموماً)
(الى رئيس مجلس النظار وقد رفعوه)
(اليه بعد ان قوض الخديو الى)
(عهده تاليف الوزارة الجديدة)
(وقبل ان يعلن القبول)
(رسمياً)

دولتلو افندم شريف باشا حضر تلري نحن ضباط الجيش المصري نعتقد الاعتراف التام في حسن صداقة وغيره دولتكم وخلص طوبىكم وسلامة نيتكم في خدمة الوطن العزيز والحفاظة على حقوقه والسعي في رفاهية امله ولهذا وكوننا جميعاً نحب تقدم وطننا العزيز فنخلص من دولتكم قبول مسند رئاسة مجلس النظار ونسترح من دولتكم انتخاب نظار الدواوين من يكونون موصوفين بالصفات الحسنة والعرض عنهم الحضرة الخديوية للقيام باعباء خدمة الوطن العزيز واعلاناً لصدافتنا وانقيادنا لوامر الحكومة التي تصدر في صالحها العمومي فتد امضينا هذه العريضة ونحن على يقين ان تقع لدى دولتكم موقع القبول افندم

وقد رفع اليه ايضاً وجوه البلاد واعيانها التماساً يقرب من التماس العسكرية في العبارة ويتطابقة في المعنى وغاية توضيح نيتهم بصدافتهم وشدة ميلهم جميعاً اليه وانعقاد قلوبهم عليه وانهم ضامنون كافلون ان لا يقع في المستقبل شيء من الحوادث المريعة التي تنسب الى رجال العسكرية الذين هم ابتائهم واختائهم بزوال كل خطر وانقطاع جميع الاسباب التي توجب الخوف والاضطراب ويسألون الله تأييده وتوفيقه لاصلاح احوال البلاد بعناية اميرها

حقوقها تجاه حياة حكوماتها ويكونون الواسطة
الغنية في تنفيذ ما تصدره الحكومات من
الاحكام العادلة وعلى هذه القواعد ولاجل هذه
المقاصد كان قد اتخذت حكومتنا مجلس نياب في
العهد السابق وبما ان مقاصد خدمتنا المعظم
جميعها خيرية وبما ان ساجد فصلنا لحفظ بلادنا
من موانئ الدهر نجسنا بعرض هذا راجح
من المراحم الدورية صدور الامر الكريم
بتشكيل مجلس نياب لاحتيا المصرية يكون له ما
لجانس الامم الادوية المتحدة من الحقوق
الدرعية اراء حياة الحكومة وبذلك تكون
الحضرة العلية العديوية قد حولت نعمة لا تعدلها
نعم وتسير حكومتها العادلة التودجا شريفا يبرهن
على حسن نتائج العدل والحرية امام العالم باننا
على يقين من قبول الناس هذا وفقا لارادة ولي
النعم ادام الله اجلاله . اهـ

(صورة تعريب الكتاب الذي بعث به)

(شريف باشا الى وكلاء الدول)

(اثر تشكيل وزارة)

الى حضرة الفصل الجنرال

انكم تعلمون الظروف والدواعي التي
اوجبت علي تحقيق الثقة التي تعطف لجناب
العالي باعتبارها في قبولي تشكيل الوزارة الجديدة
وفس هذه الدواعي هي التي حملت زملائي
حضرات النواب على الامتنال الى امر المحضرة
العديوية بمزيد قبول المناصب التي وجهت
اليهم

وبما على ذلك اقدم لحضرتكم على كتابي
هذا صورة الذكرى العديوية الموقن بتشكيل
الوزارة وانقل اليكم ان المحضرة العديوية تكرمت

من توجه الي مع رئاسة النظار منصب الدخيلة
والقيام بتمام نظارة الخارجية ربنا بحضور حضرة
صاحب السعادة مصطفى باشا في

واملي وتزيد بانكم في جميع الملأ التي تنصل
بها مخابراتي مع حضراتكم ثوبا لا تاخرون عن
مساعدي بطلية نفس لحفظ العلائق الودادية
المستقرة حتى الان بين حكومتكم وحكومة الجناب
العالي ما هو عقد ثمين له وسند للنظر المصري
وبعد هذا فرجائي ان تقبلوا اثبات اعتباري
الماتق لحضرتكم

وكتب في مصر في ١٧ سفير سنة ١٨٨١

الامضا ناظر الخارجية

شريف

(ترجمة الكتاب الذي بعث به حضرة)

(صاحب الدولة شريف باشا الى)

(سعادة المحافظين والمديرين في)

(النظار المصري)

تعطف الجناب العالي وعهد الي بان

اشكل وزارة جديدة وانولى رئاستها ووجه الي

مع هذا المنصب نظارة الدخيلة

فاول امر عييت به حين قبلت هذه المهمة
التي دعاني اليها كرم الحضرة العديوية وطلب
وحيه البلاد هو ان صرحت بعزمي الاكيد على
مراعاة الاقتصاد بالحكمة في جميع نفقات الدولة
وعلى توطيد العدل والامانة وتعيمها في جميع
الوظائف وعلى احدث الاملاحات التي ادت
اليها الخبرة ودعت الى ادخالها ارادة البلاد
احدثها في عموم الادارات على الوجه المواتق
ومن تلك الاملاحات تنظيم الاحكام
القضائية وتحديد السلطة العمومية ونيان

مرجعها الى منفعة عمومية فلكم انتم الحكم فيها
واما المسائل المتعلقة بمصلحة الافراد فهي من
اختصاصات الحكومة القضائية

وعليكم ان توجهوها في المستقبل عناية
خصوصية الى فض المشاكل بمقتضى مبادئ
الادارة العمومية التي ذكرت لكم اياها بوجه
الاجمال والتي ما خدمت عنها الا وحسب ذلك
منكم تعدياً لما فرض لكم من الحدود ومخالفة
لتعليماتي الرسمية ثم مع كوني تحاشيت اعطاءكم
السلطة في المزايا المخصصة بالحكومة القضائية فمن
الواجب عليكم ان تتخذوا الوسائل الحسنة بحكمة
ودراية من جميع الوجوه التي يحلها لكم القانون
لتحفظوا شرف رعيتمكم وارواحهم وراحتهم فانه
في هذه المرة الاخيرة حدث مخالفات كثيرة من
شأنها ازعاج الراحة والامنية ولم يعاقب المرتكبون
بالتصاص الحق العادل الذي يكفهم عن
ارتكاب الجنايات وبين ثم ان احكام القانون
العادل تطولهم ايمان كانوا . فعليكم انتم ان
تبتطلوا هذه الحالة وتفتلوا بالمرصاد لمنع عودها
مرة ثانية موجهين لكل ارتكاب او جناية
العقاب القانوني وان تؤيدوا الراحة والامنية
العمومية فان اول ذلك ما يجب عليكم

وبعد فاني منذ استلمت نظارة الداخلية
تبينت على امسي في انه قد حصل في سلك
المديرية الغربية وفي غيرها من الادارات على
اختلافها ضعف في السلطة مع ان على حفظها
مدار الاحكام وبقيام الحكومة الواجب احترامها
فمن المهم اذا وضع حد هذه المخالفات المشهورة
التي تفسد بيناتها جميع فروع الادارة واحسن
وسيلة تضمن رعاية الاحترام الواجبة تأديته

اختصاصاتها ومزاياها ثم توسيع نطاق المعارف
والاشغال العمومية والزراعة والتجارة ذلك هو
جل الاصلاح الاساسي المتفوض ويلوح لي انه
ذو اهمية عظيمة يجب الاسراع الى قضائها
والذلك انا ادعوكم الى بذل جميع ما في الطاقة
في سبيل مساعدتي على انفاذ ذلك بها لكم من
السلطة المعينة حدودها بجهة ونشاط

وحيث لم يصدر حتى الان القانون الفاعل
الذي يحدد السلطة العمومية ويبين لكل منكم
حقوقه واجباته رأيت من الضروري ان اذكركم
هنا باسم المزايا التي خولوها في الاحكام والادارة
فاحرصوا على الخدمة العمومية واجراء موجباتها
واسهروا على تأييد العدالة والمساواة وعلى جباية
الضرائب واحتفظوا حقوق الاهالي وذودوا عن
مصلحتهم مثلاً يجب ان تذودوا عن المشروعات
العمومية دينية كانت او خيرية وانوا فروض
الحفظ والضبط واعتصموا بالدرابة لائقا ما يمكن
حدوثه وراقبوا مصروفات الحكومة وسبل انفاذها
بحيث لا تنفد بما لا خير فيه تلك هي حدود
السلطة لادارة الاحكام معينة الا للسلطة
الحديوية العظلى

وعليكم ان تسوا بين الرعية اذا اخل
بعضهم بعض مع الآخرين فتشأ عن ذلك خلاف
وان تحفظوا اجراء ما يتعهد به كل منهم لصاحبه
وتسهروا على مراقبة القوانين الشرعية المتعلقة
بصلاحتهم فيما بينهم وتصلوا ما يحصل من الخلاف
تلك هي الحدود المعينة للاحكام القضائية اسم
للنفاذ في الدعاوي الشخصية والمجاسس المدنية
العادية .

وبالحيلة نقول ان الامور التي يكون

مشروعات عن قوانين عسكرية وبعد النظر
في هذه المشروعات بالمجلس قدم القوانين
الآتي يانها وهي

أولاً قانون الاجازات العسكرية البرية
والبحرية

ثانياً قانون نسوية حالة الضباط المستودعين
ثالثاً قانون معاشات الجهادية البرية والبحرية
رابعاً قانون القواعد الاساسية الذي يليه

قانون الترقى

خامساً قانون الضمان والامتيازات والاعانات
العسكرية فأنشرف بان ارفع لستكم السنية
صورة خمسة اوامر عالية عن هذه القوانين متمسكاً
تشرعها بالقول

وأي اولي الامر والنعم عبد الخاضع ومحسوبه
المخاضع

رئيس مجلس النظار

الامضا محمد شريف

القوانين العسكرية

نحن خديو مصر

بعد الاطلاع على القانون المقدم بتاريخ
٢٦ رجب سنة ٩٨١ من ناظر الجهادية والبحرية
وموافقة رأي مجلس نظارنا

نأمر بها هو آت

(قانون الاجازات العسكرية)

(البرية والبحرية)

المادة الاولى - حكمدار كل الاي او اورطة
مستقلة او سرية مستقلة يجوز له ان يرخص
بالاجازات لنفسهيا التابعين له متى سوغت
ذلك احوال الخدمة بحيث ان الاجازة المذكورة

المذكورة وفي اختيار الامورين الصادقين في
الخدمة فابذلوا عنايتكم في ان يكون جمع شيوخ
الياد الذين تدعون الى هذه الوظيفة ارادة
معاونتهم رجالاً شوب عفة تشهد لم بها ثقة
الاهالي وان يكون لهم في الادم نفوذ تام لا يقوى
على معارضة احد اما بوجودهم في حالة الثروة
والغنى واما لما لم من المصالح الزراعية والتجارية
وعليكم ان لا تأخروا عن تقديم تقاريركم

الى مرجع الماطلة العمومية الذي منه يصدر
لكم النقص والامور الادارية والتي يجب ان
تعتوا بجميع المسائل التي تستلقت انظار النظارة
العامه وان تعرضوا عليها جميع المشاكل التي
يلوح لكم انها تستلزم تعليقات خصوصية حتى
اصل بمساعدتكم وحرصكم بامانة ودقة على ما
يقتضيه لكم من التعليلات الى اجراء الاصلاح
واعادة النظام الاداري طبقاً للقواعد الخيرية
الحدوية

الامضا

رئيس مجلس النظار

وناظر الداخلية

شريف

(صورة التوقيع المقدم الخاتم الخديوي)

(من شريف بانا في ٢٨ شوال)

(سنة ٩٨١ و ٢٢ شمس سنة ٨١)

(للتصديق على قوانين العسكرية)

(وهي من ضمن طلبات الجهادية)

(يوم حادثة عابدين)

قال ان التوسسون العسكري السابق
تفكيكه بقتضى الامر العالي الصادر بتاريخ ٢٠
ابريل سنة ١٨٨١ لتنظيم القوانين العسكرية
لقد تم المجلس النظار بواسطة النظارة الجهادية والبحرية

فالقضاة والضباط والصف والضابط والانباشية والعساكر
الموجودين بالسودان وهرر وسواحل البحر
الاحمر وما اشبه ومن يطلب اجازة خارج
الحكومة المصرية يضم الى مدة الاجازة التي له
الحق فيها بالاستحقاق الكامل مدة خمسة عشر
يوماً بالمهامة الكاملة ايضاً

المادة الثامنة . الاجازات التي تعطى لمن
يلتزم التوجه الى الجهات الخارجية عن الحكومة
المصرية لا يكون الا من طرف الخصة القليلة
الحدودية بعد العرض عنها من طرف نظارة
الجهادية

المادة التاسعة . كل جهادي حصل له مرض
او جراحات او كان في حالة النقاهة واعطيت
في حقه شهادة من اثنين اطباء من مستخدم
الحكومة بتصرحه بالمدة التي تغددها الاطباء
لتبديل الهواء او المعالجة من طرف ارباب
الحكم وفي هذه الحالة لا يستقطع من استحقاقه
شيء ولو كان سبق استحقاقه على اجازات تزيد
عن الثلاثين يوماً المقررة في السنة والمدة المصرح
بها له يلزم ان لا تزيد عن ستة شهور وان
زادت عن ذلك فعلى نظارة الجهادية ان تجري
الكشف عليه بعرفة الاطباء ومن بعد التحقيق
عن حاله تجري اللازم في حقه على حسب ما
هو مدون بالقوانين العسكرية

المادة العاشرة . كل جهادي لم يستحصل
على اجازات قدرها ثلاثون يوماً في السنة يكون
له الحق في ضم النقص الى الثلاثين يوماً التي
يستحقها في السنة التالية وهكذا الغاية اثني عشرة
سنة فان مضت مدة الاثني عشرة سنة من غير
طلب المدة التي يستحقها فيها باعتبار كل سنة

لا تزيد عن عشرة ايام في الشهر الواحد ولا
عن ثلاثين يوماً في السنة الواحدة للشخص الواحد
المادة الثانية - ينبغي ان يتقيد في التفرير
البوحي الذي يحرر بالالاي او بالاورطة المستقلة
او بالسرية كل اجازة بتصرحه بها وفي آخر
كل شهر يُعمل تقرير خصوصي عن ذلك
ويُرسل الى نظارة الجهادية بالطريقة التدريجية
بحيث يكون مثبثاً فيه جميع الاجازات التي تصرح
بها في مدة الشهر

المادة الثالثة . يجوز لامير اللواء ان يرخص
للمعسفي الاجازات التابعة لتومنته مدة لا تزيد
عن خمسة عشر يوماً في ظرف كل ثلاثة اشهر
وتعني هذه الرخصة على حسب الطلب التدريجي
المادة الرابعة . يجوز للفريق ان يرخص للمعسفي
الاجازات التابعة لتومنته مدة لا تزيد عن ثلاثين
يوماً في السنة الواحدة حسب الطلب التدريجي
المادة الخامسة . يجوز لحكمدار الجيش ان
يرخص للمعسفي الاجازات التابعة للجيش مدة
لا تزيد عن ستة اشهر في السنة الواحدة حسب
الالتزامات التدريجية ومن طرف المشار اليه
يصير اخطار نظارة الجهادية بذلك تحريراً

المادة السادسة . ناظر الجهادية يرخص
بالاجازات لغاية سنة كاملة تحريراً على الالتزامات
التي تقدم له من حكمدار الجيش

المادة السابعة . كل ضابط او عسكري
تحصل على رخصة اجازة او اجازات لا تزيد
عن ٢٠ يوماً في السنة الواحدة لا يستقطع من
استحقاقه شيء في مدة اجازته وان زادت عن شهر
يستقطع منه نصف استحقاقه في السنة التي تزيد
عن الثلاثين يوماً المقررة له في السنة ومع ذلك

شهر لا يكون له حق في طلب اجازة زيادة عن
سنة واحدة انما من يحصل على رخصة بالتوجه
الى خارج الحكومة او من والى السودان يضم
الي خمسة عشر يوماً على المدة التي لا تستعمل
فيها شيء من استحقاقه

المادة الحادية عشرة . اذا لم يوجد بالالاي
من الضباط العظام الا ضابط واحد فلا يرخص
له بالاجازة وعلى ذلك يعتبر الاجراء في حق
ضباط البلوكات واما الصف ضباط والاوباشية
فلا يرخص لهم بالاجازات الا بقدر الثلث فقط
المادة الثانية عشرة . لا يتصرح للانفار في
الاجازات بزيادة عن عشرة في المائة الا في
فصل الزراعة والحصاة اذا سمحت مقتضيات
الخدمة بذلك وتقدر هذه الزيادة يكون بمعرفة
نظاره الجهادية

المادة الثالثة عشرة . الانفار المستجدة الذين
لم يكملوا في الخدمة سنة كاملة لا يرخص لهم
بالاجازات الا في الاحوال الاضطرارية
المادة الرابعة عشرة . حيث ان الاجازات
تعتبر مكافأة لمن يتألف عن حسن سلوكه وعقابه
تأديماً لمن يجرم منها على سوء سلوكه فلا يرخص
بها لمن كان متصفاً برداء الاخلاق الا في
الاحوال الاضطرارية

المادة الخامسة عشرة . عتبة دفاتر الاجازات
وفيد التذاكر بها تكون بغاية الضبط والدقة
تحت مسئولية رؤساء الخاسمة مع ملاحظة رؤساء
الادارات على مقتضى الامتاراة التي تصدر من
ديوان الجهادية

المادة السادسة عشرة . حكاه البحرية وارائها
وضابطها وصف ضابطها واوباشيتها وعساكرها

يعاملون فيما بينهم بالاجازات على مقتضى هذا
القانون كل له من الحقوق ما للرتب والوظائف
المقابلة له في الجيش البري

المادة السابعة عشرة . سريان مفعول امرنا
هذا يكون اعتباراً من ابتداء سنة ١٨٨١

المادة الثامنة عشرة . ناظر جهاديتنا ومجريتنا
مأمور باجراء وتنفيذ امرنا هذا

صدر بسراي عابدين في ٢٨ شوال سنة ١٢٩٨
الموافق ٢٢ ستمبر سنة ١٨٨١

الامضاء

محمد توفيق

بامر الحضرة الخليفة الخديوية

رئيس مجلس الوزراء

شريف

ناظر الجهادية

محمد سامي

قانون المستودعين

نحن خديو مصر

حيث من الضروري تسوية حالة الضباط
المستودعين فبناء على ما رفعه اليها ناظر
الجهادية والبحرية وموافقة لرأي مجلس نظارنا

نأمر بما هوأت

المادة الاولى . على ناظر الجهادية والبحرية
ان يشكل قومسيوناً عسكرياً يكون من جملة
اعضائه طبيبان من حكام الجهادية ويقدم له
كشفاً عمومياً باسماء الضباط المستودعين بالجهادية
والبحرية مبيناً به منشأ كل ضابط ان كان من
المدارس او من تحت السلاح ونواريخ ميلادهم

المادة الخامسة . ضباط النوع الثالث يجري في حقهم ما هو مدون بقانون احوال الضباط بالمادة الحادية عشرة

المادة السادسة . جميع الاحكام المغايرة لنص امرنا هذا تكون ملغاة لاعل لها
المادة السابعة . ناظر جهاديتنا وبحريتنا مأمور باجراء وتنفيذ امرنا هذا

صدر بسراي عابدين في ٢٨ شوال سنة ١٣٤٨ و ٢٢ ستمبر سنة ١٨٨١

الامضاء

محمد توفيق

بامر الحضرة الفخيمة الخديوية

رئيس مجلس النظار

الامضاء شريف

ناظر الجهادية

محمد سامي

(قانون معاشات الجهادية البرية والبحرية)

(وفروعها)

نحن خديو مصر

بعد الاطلاع على امرنا الصادر بتاريخ ٢٠ ابريل سنة ١٨٨١ عن تشكيل قوه سيون عسكري لتنظيم القوانين العسكرية وبناء على ما رفعه اليانا ناظر جهادية وبحرية حكومتنا وموافقة رأي مجلس نظارنا

نأمر بما هو اتي

المادة الاولى . قد صار التصديق والاقرار على قانون معاشات الجهادية البرية والبحرية المحتوي على واحد وثلاثين بنداً ومرفوق بأمرنا هذا

ودخلهم في الخدمة العسكرية وترقيم الى كل رتبة من الرتب التي احرزوها مع التوزيع عن سلوكهم وسفرياتهم الحربية وغيرها وتاريخ استبدلهم

على هذا القومسيون ان يطلب جميع هؤلاء الضباط شيئاً فشيئاً ويجري فرزهم وتقسيمهم الى الفئتين الاتي بيانها :

القسم الاول

الضباط الذين فيهم اللياقة التامة لتأدية وظائف رتبهم

القسم الثاني

الضباط غير اللائمين للخدمة وهم اولاً . الضباط الذين وصلوا الى السن المحدود الذي لا يمكن استخدامهم بعده حسب القانون

ثانياً . الضباط ذوو الامراض والعاهات المعضلة التي لا يرجى شفاؤها

ثالثاً . الضباط المثبت قبح سلوكهم عادة من بعد ان يتم القومسيون اعماله على هذا الوجه يقدم الى ناظر الجهادية جدولاً مستوفياً عن كل قسم على حدته بانواعه نوعاً نوعاً

المادة الثانية . ضباط القسم الاول اللائقون للخدمة يصير ابناؤهم بقلم الاستداع لاستخدامهم بالالابات وغيرها عند اللزوم

المادة الثالثة . ناظر الجهادية يعين الضباط اللازمين للخدمات من هذا الجدول

المادة الرابعة . ضباط النوع الاول والثاني من القسم الثاني تجري احوالهم على النفاذ بالروزنامة لربط المعاش اللازم لهم بحسب قانون المعاشات

الان فصاعداً من صف الضباط والاونباشية
 وافراد العساكر او الضباط والضباطان العظام
 والمكرام وارباب الوظائف والصناعية سواء
 كانوا برة او بحرية وكان له ذرية قصر او بلغ
 يزيد سنهم عن الاحدى والعشرين سنة وبهم
 عاهات تمتعهم عن التكسب او زوجة او زوجات
 ووالد ووالدة يرتب لهم الماهية المخصصة لدرجة
 المتوفى كاملة بالتخصيص عليهم حسب ما يخص
 كلاً منهم بالفريضة الشرعية كما انه اذا اعتب
 ولداً واحداً قاصراً كان او بالغاً ذا عاهة تمتع
 عن التكسب او بنتاً قاصرة او بالغة غير متزوجة
 او ترك زوجة واحدة او والداً او والدة ترتب
 ماهية المتوفى كاملة لمن اعقبه وتركه من
 المذكورين واذا كانت البنت او الزوجة تتزوج
 يقطع مرتبها واما الولد الناصر فمن حيث انه من
 وقت دخوله المكتب لحد بلوغه سن ٢١ يمكنه
 ان يحصل على معارف ويخرج من المكتب ويشبه
 باسباب العيش فعند بلوغه سن الاحدى
 والعشرين يقطع معاشه اما اذا بلغ هذا السن
 وفيه علة تمتع عن تكسب المعاش فلا يقطع
 مرتبه واما الوالدة سواء كانت متزوجة بغير والد
 المتوفى قبل ربط المرتب او بعد ربطه فلا
 ينقطع مرتبها ولا مرتب الوالد ما دام في قيد
 الحياة تطبيقاً للإرادة الخديوية الصادرة لتطارة
 الجهادية بتاريخ ٢١ ذي القعدة سنة ١٢٩٦ نمر ١٢
 المادة الثانية . لا يتخلو الحال من وفاة بعض
 اشخاص من البرية والبحرية باسباب ما يحصل
 لهم باي نوع كان من عوارض سفريات الحاربات
 التي تعنيها الوفاة سواء كانت وفاتهم في حالة
 الاصابة او عند المعالجة منها في اي محل كان

المادة الثانية . على كل من ناظر داخلتنا
 وناظر حيادية وبحرية حكومتنا وناظر المالية
 فليبد امره بهذا كل فيما يخصه ويتعلق به

صدر بسراي عابدين في ٢٨ شوال سنة ١٢٩٨
 الموافق ٢٢ شهر سنة ١٨٨١

محمد توفيق

بامر الخضر الفخيمة الخديوية

رئيس مجلس النظار

شريف

ناظر المجاهدية

محمود سامي

مقدمة القانون

حيث ان شاطئان الجهادية البرية والبحرية
 وازكان حرب والمهندسين البحرية واحكام
 والاجزائية والباشوزق وارباب الوظائف
 والصناعية التابعين للجهادية والبحرية وفروعها
 والعمالقة هذه جاري اعداداً وم المعاشات التي
 يستحقونها على مقتضى قانون المعاش الصادر
 عليه الامر الخديوي بتاريخ غاية جمادى الاولى
 سنة ١٢٩٥ نمر ٩٢ مع ان هذا القانون وذيله
 الصادر عليه الامر بتاريخ ٢٨ محرم سنة ١٢٩٤
 نمر ٨ لم يكونا شاملين لجميع الاحوال التي
 يستحق ربط المعاش عليها فهذه على الامر
 الخديوي الصادر بتاريخ ٢١ جمادى الاولى
 سنة ١٢٩٨ نمر تحرير وشقيع قوانين الجهادية
 قد تحرر هذا قانوناً معاشات الجهادية
 البرية والبحرية وفروعها ليكون دستوراً للاجراء
 بموجب بعد صدور الامر بذلك

المادة الاولى . كل من يتوفى بالحروب عن

او كانت وفاتهم بسبب الحرق او الغرق بالمجر او في الذهاب والابواب ولكون تلك المواد تعد من عوارض الحرب فمن يتوفى من الان فصاعداً بسبب من هذه الاسباب تعتبر وفاته بدون استثناء كالذين يصابون في المحاربة ويتوفون بها ويصير معاملتهم ورثتهم الشرعيين كورثة من يتوفون بالمحاربة بالتطبيق لنص المادة الاولى من هذا القانون

المادة الثالثة . الذين يتعينون بمأموريات داخلية مثل اطفاء او اخاد التفتت ومع التشاجر والتعدييات ومثل مأموريات التبل وحفظ الجسور واشغال العمليات وسد الفتوح ومأموريات اطفاء الحرائق اذا توفي احد منهم بسبب اصابته بالحرق او بسبب اصابته في أثناء اجراء مأموريته في منع واطفاء التفتت ومع التشاجر واجراء الضبط والربط او في أثناء الخدمات والمناورات العسكرية او في أثناء العملية بالردم او الغرق فيجوز ان وفاتهم بأي نوع من هذه الانواع انما هي بسبب اجراء مأمورياتهم للحفاظ على الحقوق العمومية فهؤلاء تعتبر وفاتهم كالذين يتوفون في المحاربة ويصير معاملتهم ورثتهم الشرعيين كنص المادة الاولى من هذا القانون

المادة الرابعة . الذين يتولون على المعاش من الان فصاعداً من ضابطان العسكرية والصف ضباط والاونباشية والانصار وارباب الوظائف والصناعية بربة كانوا او بحرية يكون اعتبار محاسبة مدة خدماتهم على الوجه الاتي وهو ان كل من بلغت مدة خدمته عشر سنوات يرثب له ربع مربوط استحقاقه ومن تبلغ مدة خدمته

خمساً وثلاثين سنة يرثب له كامل استحقاقه معاشاً له وعلى ذلك يصير تقسيم الثلاثة ارباع الباقية من الاستحقاق على الخمس والعشرين سنة الباقية من المدة بعد استبعاد العشر سنوات الاول من الخمس والثلاثين سنة المقررة وما يخص السنة الواحدة يضم زيادة على الربع لمن كانت مدة خدمته احدى عشرة سنة وهكذا يضم حاصل القسمة سنوياً حتى اذا اتم الخمس والثلاثين سنة يكون استحقاق المعاش الكامل وتتخذ رتبة ملازم ثانٍ مثلاً لذلك فنقول ان استحقاق الملازم الثاني هو ستائة قرش وربعه هو مائة وخمسون قرشاً الذي يستحقه في مدة العشر سنوات ويتقسم الثلاثة ارباع الباقية من ما عليه التي هي عبارة عن اربعة وخمسين قرشاً على مدة الخمس والعشرين سنة الباقية من مدة الخمس والثلاثين سنة يخص السنة الواحدة ثمانية عشر قرشاً فعلى هذا القياس اذا كانت مدة خدمته احدى عشرة سنة فيضم له الثانية عشر قرشاً على مبلغ المائة والخمسين قرشاً ليكون استحقاقه في مدة الاحدى عشرة سنة مائة وثمانية وستين قرشاً واذا بلغت مدة خدمته اثنى عشرة سنة يضم على المائة وخمسين قرشاً اني هي قيمة الربع مبلغ ستة وثلاثين قرشاً قيمة ما خصه في الستين وهكذا حتى اذا بلغت مدة خدمته خمساً وثلاثين سنة يكون تحصل على كامل استحقاقه بهذه الطريقة ليكون معاشاً له وعلى هذا المثال يصير معاملة جميع ارباب الرتب والوظائف والصنائع .

المادة الخامسة . مدة الخدمة تحسب للضابط الذي اصله من تلامذة المدارس الحربية والخطارية

ورجاء الخيلة والجروزة من تاريخ دخوله وقيد
نفراً بالمدارس المذكورة بما ان تلامذة المدارس
البحرية والخطرية والبحرية والخيلة مستعملون
الاسلحة النارية مثل عساكر الالابات وميتون
الحركات العسكرية وبالحجارة فهم مثلم وإسا
الضابط الذي يترقى من تحت السلاح تحسب
مدة خدمته من تاريخ دخوله الخدمة العسكرية
ويحسب من مدة الخدمة للوعين مدة الاجازات
وتبديل الطوار ومدد الاستدعاء والمأموريات
من قبل ومن بعد صدور هذا القانون

المادة السادسة . تحسب مدة الخدمة للذين
توجهوا أو باوجوبوا لسريات الحاربات
بالجهات الخارجة عن دائرة الحكومة الخديوية
كل سنة بستين وكذلك تحسب المدة التي
تقضي في الحاربات والمأموريات والافاضة بالجهات
البعيدة مثل الاقطار السودانية بالاشقاء
وجبات خط الاشقاء والسواحل الشرقية
الاغربية من التقدير فصاعداً الى الجنوب
تحسب المدة بستين

المادة السابعة . من الان فصاعداً اذا كان
احد من الضابطان الجهادية البرية والبحرية او
من المتوظفين بها يستعمل للخدمات بجهات السلطنة
بحسب المصلحة ثم يستعمل ثانياً بالجهادية البرية
او البحرية واستحق التقاعد للعاش فيعامل بمقتضى
هذا القانون اما اذا لم يعد للجهادية البرية او البحرية
واستعمل بأي جهة وفي بالخدمة الملكية واستحق
التقاعد للعاش فيحسب بطلان في سبي خدمته
بالجهادية البرية او البحرية فان كانت بلغت خدمته
ما حدى الخمسين عشر سنوات يعامل بمقتضى هذا
القانون في رطل معاشه واما اذا كانت مدة

خدمته بالجهادية البرية او البحرية في تبلغ العشر
سنوات المقررة بهذا القانون فيعامل بمقتضى
لائحة الملكية عن مدة خدمته بالجهادية والملكية
المادة الثامنة . اذا استودع بوجه الاستغناء
احد ضابطان الجهادية البرية والبحرية تحت
ظهور خدمته له فمن تكون ماهيته لغاية ١٠٠٠
قرش يرتب له ثلثا ماهيته ومن تكون ماهيته
من فوق الالف قرش يرتب له نصف ماهيته
معاشاً وعند ظهور اي خدمة او مأمورية فيكون
حولا المستودعون اولي من غيرهم في الاستدعاء
ومنى تعين احد منهم لمأمورية او للاستدعاء لم يعمل
له ماهيته ومريبات رتبته بالكامل من تاريخ تعيينه
المادة التاسعة . كل من وقعت منه خنفة
وعوقب عليها بالارسال الى اللجان او بالقرود
او بالتي بعد نظر قضيتة وثبتت جنته وصدور
مضطلة الحكم عليه ثم صار العفو عنه بعد ذلك
واعيد الى الخدمة ثانياً فلا تحسب له مدة خدمته
السابقة له تاريخ العفو عنه الا اذا نال امرأ
عالي بقضي بالحساب مدة خدمته السابقة وان
كان معه اشخاص آخرون مشتركون معه في
فرض واحدة وحكم واحد واحدهم لم يشترك العفو
لصداقة سبي وفاء من قبل العفو عن المشتركين
معه فيجري حصر مدة خدمته السابقة ويعامل
ورثته بالشرعوت بقلى ما تامل في ورتة
المتوفين في الخدمة العسكرية واما من سبق رفته
من خدمته بدون مضطلة او حكم من مجلس
عسكري ثم اعيد للخدمة ثانياً ووفت اخيراً
بالاستغناء فيجري حصر مدد خدمته جميعها بما
فيها المدة الاولى التي قبل الرتبة الاولى ويرتب
له المعاش بواقع ما يستحقه من مدد خدمته

حسب القانون وإذا حصلت وفاته قبل ربط المعاش له يرتب لورثته الشرعيين ما كان يجب ربطه لمورثهم وهذه المادة يعتبر الاجراء بموجبها في السابق واللاحق

المادة العاشرة - اذا وقع ضابط في اسر العدو في ايام الحرب مبروحاً كان او سليماً فمن بعد حضوره وتحقيق امر وقوعه في الاسر يجهل عسكري اذا تبين ان اسره حثيثاً كان بحيث لا يمكنه التخلص وإن وقوعه في الاسر كان بالقوة الجبرية لا بسبب اخر غير حركات العسكرية لمدة اسره تحسب له من سني خدمته كل سنة بسنة ويستحق ترتيب المعاش عليها اما اذا توفي وهو في الاسر وتحققت وفاته من امثاله الاسرى الذين حضروا سواء كانوا ضباطاً او عساكر فيعامل ورثته اسوة ورثة من يتوفون بالحروب

المادة الحادية عشرة - يجب على كفاية الضابطان والمأمورين الاقياد فيما يتباطون به من الخدم فاذا امتنع احد عن خدمته المأمور بها وطلب الاقالة منها مع كونه خالياً عن الاعتذار المقبولة ينظر الى سوة فاذا كان يبلغ سن الستين فيعاقب من الخدمة ويعطى له معاش بحسب سني خدمته وكذا اذا كان لم يبلغ سن الستين وثبت عدم اقتداره على الخدمة فانه يعاقب ويعطى له معاش ايضاً على حسب مدة خدمته اما اذا عجز عن ثبوت الاعتذار فلا يساعد على رغبته في الامتناع عن الخدمة وهذا اذا كان الامتناع والاستقالة في غير حالة السفرية

المادة الثانية عشرة - كل ضابط او متوظف بالجيش او بدويان الجهادية والبحرية وفروعها

استحق المعاش بصرف له كامل مرتباته التي هو عليها سواء كان بالاستخدام او بالاستقداع مدة حصر سني خدمته ومعنى صار انهام استخراج المدة المذكورة بحول على الروزنامة بدون ضياع يوم واحد له ما بين الجهادية والروزنامة ولاجل السهولة يقتضي حصر مدد خدمة جميع الضابطان والمتوظفين بالجهادية والبحرية وفروعها ورصدها بدفتر مخصوص بكل الاي او مصلحة حتى بذلك عند انتقال احد من جهة الى اخرى يعطى له كشف بمدة خدمته مع كشف استحقاقه كما انه عند المخاسبة عن مدة الخدمة اذا كان يوجد كسور من السنة اقل من ستة اشهر فلا تحسب له تلك الكسور واما اذا بلغت ستة اشهر فما فوقها فتحسب له كسنة كاملة

المادة الثالثة عشرة - كل من ظهر انه سقط وهو في خدمة الميري من ضابطان الجهادية البرية والبحرية وفروعها والمتوظفين بها باي علة تمتع من تأدية وظائف خدمته او سلبت منه لياقة الخدمة فمن بعد كشف الاطباء عليه بالتقويمون المختص لذلك وثبوت تسقطه من كانت ماهيته فوق الف قرش فصاعداً يرتب له نصف ماهيته معاشاً ومن كانت ماهيته الف قرش فاقبل يرتب له ثلثا ماهيته اما اذا كان يستحق الزيادة بحسب مدة خدمته فتعطى له تلك الزيادة وذلك المعاش يستمر بعد وفاته صاحبه لورثته

المادة الرابعة عشرة - كل من تسقط من الصف ضابط والاونباشية والعساكر ومن ياتلهم في المناصب من ارباب الوظائف والصناعية التابعين للجهادية والبحرية وفروعها ووابورات

هذا القانون من لدن الحكومة الخديوية بالخدمة
المادة السادسة عشرة . السرايرية والسر
بأداء وظائفهم بأرباب وظائفهم بحسب مواعيلها
ونزاتهم اذا تقاعد احد منهم بحسب الاقتضاء
وهو في الخدمة البرية او توفى او تيسقط في
الحروب او السراير والمأموريات او في
الاقامة بحالة الاستخدام يعاملون في احساب
سني خدماتهم وترتيب المعاش لهم او لورثتهم على
حسب ما هيأهم فقط اسوة ضابطان وعساكر
الجهادية يقتضى هذا القانون وذلك في حالة
ما اذا كانوا هم وورثتهم الشرعيون متوطنين
ومقيمين داخل دائرة الحكومة الخديوية

المادة السابعة عشرة . الوطنيون المستخدمون
بالبحرية مثل مهندسين وتلاميذ شرك وخوجات
وخلالهم من الذين ليسوا من سلك العسكرية
حيث انهم مستخدمون ببوابرات البحر واشغالهم
مثل اشغال الذين من سلك العسكرية بدون
تفاوت فصولا والكتبه الذين اصلهم من سلك
العسكرية ومن المدارس البحرية ومستخدمين
بالجهادية البرية والبحرية وفروعها فمن يرفت
منهم بالاستفتاء لاحتوائه على المعاش تصير معاملته
بقتضى هذا القانون ومن لم يتحول على المعاش
يجري فيه مستودعا وبعامل بقتضى المادة
الثامنة من هذا القانون ومن يتوفى منهم في
حالة الاستخدام او في الاستدعاء تصير معاملته وورثته
الشرعيون في ترتيب المعاش لهم بقتضى المادة ٢٢
المادة الثامنة عشرة . المستخدمون بعموم
وفروع الجهادية البرية والبحرية الذين اصلهم
من زمرة الملكية مثل نظار افلام وباشكناز
ورؤساء الافلام والورثى وسائر الكلبة والخوجات

الخدمة الخديوية والاعمارية والمستخدمين بعموم
جهاز الملكية الذين من زمرة العسكرية وكان
نشط في الخدمة برأ او بحرا او كان في حالة
الاقامة والامانات والخدمات العسكرية البرية
والبحرية او الخدمة الملكية فمن بعد الكشف
عليه بعرفة العكلاء بالمقوسيون المخصوصون لتفريق
ذلك واصدق نظارة الجهادية صحة النشط
والزوم ترتيب المعاش له يضاف لكل منهم ٥٩
قرنا في بدل تعيينات غيرا تلاق على ما هيأهم
ومرط جميع ذلك معاشا لم وذلك ليكون
ما هيأهم جزية ليست كبقا لمعاشهم ما تد ارباب
الوظائف والصناعية السابق ذكرهم فيكتفى
بترتيب ما هيأهم فقط معاشا لم وبعد وفاة كل
من هؤلاء يقطع معاشه

المادة الخامسة عشرة . في حالة ما اذا
أصيب في ميدان الحرب احد بالعلل الكبيرة
والامراض والجروح الجسيمة او فقد عضو
او حيلة من اعضاءه او احدى عينيه او كليهما
او اصاب بمرض شامل للفقد الاعضاء سواء كان
ذلك حصل له وقت الحرب او السلم في اجراء
خدمة بحرية فيترتب له علاوة شهرأ على كامل
ماهيته الخديوية الانية وهي ان يضاف لمن فقد
عضوا او عينا مائتان وخسون قرنا ان كان
ضابطا ومائة قرش ان كان صف ضابط او عسكريا
ويضاف لمن فقد اثنين او عيين خمسمائة قرش
ان كان ضابطا ومائة قرش ان كان صف ضابط
او عسكريا وبعد وفاة ترتيب ماهيته لورثته الشرعيين
بدون الخصيصة المذكورة كما ان هذه المادة
يجري منعوقا على من نشط في حرب الجبهة
وحرب الروسة اعتبارا من يوم التصديق على

المعاش له بواقع مدة خدمته وأما الذين لم تبلغ خدماتهم المدة المقررة لترتيب المعاش فيرتب لهم على واقع ما كانت مربوطاً لهم من الماهية والمرتبات بمجالة الاستخدام قيمة الخمس معاشاً ويستمر ذلك المعاش لهم ما داموا خالين من الاستخدام بجهات الملكية ومن يتسره الاستخدام فيها بعد ترتيب المعاش له على هذه الكيفية فعند استخدامه يصير قطع هذا المعاش وإذا رقت من خدمته الملكية قبل انقضاء العشر سنوات فيعاد له خمس المعاش المذكور حتى يستوفي العشر سنوات وأما إذا بقي بدون خدمة لحين انقضاء العشر سنوات بما فيها المدة التي هو مقيم بها بالخمس فيجري إحالته على المعاش بواقع ريع مرتباته حسب هذا القانون

المادة الحادية والعشرون. ضابطان الجهادية البرية والبحرية وباقي أرباب الوظائف الذين من سلك العسكرية المرفوتون والمتوفون ولم يرتب لهم ولا لورثتهم معاش ولكن فاولئك يعاملون بخصي نص مواد هذا القانون

المادة الثانية والعشرون. لما كان ترتيب المعاش بالروزنامة لكل شخص هو مكافأة له على خدماته السابقة بالميري وكان ذلك لا يمنع من التكسب بعد اخذ المعاش فمن يرغب من اصحاب المعاشات في الخدمة بالميري اليومية او بالمكافأة ويمري استخدام بالميري بحسب اللزوم تعطى له اليومية او المكافأة اللازمة علاوة على معاشه وتلك العلاوة تصرف له من المصلحة التي تستخدمه ومن يريد الاشتغال في انواع التكسبات مثل التجارة والاخذ والعطاء او الصناعة او استخدام بخدمة لائفة لشرفه داخل

والايم والوعاظ بالايات والخوجات الذين بالمدارس الحربية والبحرية من مضى عليهم منهم بالخدمة بأي جيق من الجهات المذكورة مدة عشر سنوات متوالية او غير متوالية يعامل في المعاش على مقتضى المادة ٤ من هذا القانون

المادة التاسعة عشرة. الصف ضباط والعساكر البرية والبحرية الذين توجهون لخدمات الملكية مثل الكراكات والكورتيبات والصحة والسكة الحديدية ومرتبة بالاستيالية وفي بعض وظائف اخرى يعوم خدمات الملكية فمن رقت او رقت منهم من جهات استخدامه باسباب تستطه المثبت لدى القومسيون المخصوص لتحقيق ذلك في حال وجوده بالخدمة او يكون رفته باسباب عدم اقتداره على تأدية اشغال خدمته بالنظر لكبر سنه يرتب له المعاش اسوة من يتسقطون من الصف ضباط والعساكر الذين تحت السلاح وبمعرفة الجهات المرفوتين منها اخيراً يصير إحالته على الجهادية ليحضر منها الى الداخلية وبمعرفة يصير إحالته على الروزنامة لترتيب معاشهم على وجه ما ذكر

المادة العشرون. الذين سبق رقتهم والذين يرفتون من الان فصاعداً من ضابطان الجهادية البرية والبحرية باسباب حالات اوجبت الكشف عليهم بمعرفة الاطباء وعند الكشف عليهم يعطى شهادات طبية بانهم غير مقتدرين على الخدمات العسكرية لكنهم يلقون للخدمات الملكية فلولاء حيث ان الحالات التي اوجبت عدم اقتدارهم على الخدمات العسكرية كانت في حالة الاستخدام فمن كان له مدة خدمة يستحق ترتيب المعاش له بموجبها حسب هذا القانون يعامل في ترتيب

والتحقيق وحصر مدد خدمات المتوفى اذا ظهر زيادة عن الذي ربط لم يغيري علاوة ذلك الزيادة على معاشهم اعتباراً من تاريخ الاذن الذي يصدر للروزنامة بربط العلاقة والمعاملة في قطع وعدم قطع ذلك المعاش تكون كالموضع بالمادة الاولى

المادة الخامسة والعشرون . من توفي او توفي من الذين تحولوا او يقولون على المعاش بالروزنامة يربط كامل معاشه المرتب له بالروزنامة الى ورثته الشرعيين المنصوص عنهم في المادة الاولى والمادة السابعة والعشرين من هذا القانون حيث ان ربط المعاش لورثتهم كان مكافأة له على خدماته الميرية التي اداها

المادة السادسة والعشرون . المرفوتون والذين يرفتون بالاستغناء لتحويلهم على المعاش ثم تدرجهم الوفاة قبل الاحالة او بعدها او في اثناء تحقيق حصر مدة خدماتهم او من بعد اتمام التحقيق وقبل ربط المعاش بالروزنامة فما كان يترتب لهم بها يصير ترتيبه لورثتهم الشرعيين واما من رقت او يرفت من محل خدماته بالاستغناء وباتناء حضوره للجهادية او قبل حضوره لعمالته كامثاله لربط المعاش له اولاً استبداه ويتصادف وفاته قبل الحضور فيصير معاملة ورثته الشرعيين كورثة الذي يتوفى في الخدمة

المادة السابعة والعشرون . من توفي ولم يربط لورثته معاش لان او من يتوفى من الان فصاعداً باي وجه من الوجوه الموضحة بهذا القانون فن يستحق ربط المعاش لورثته الشرعيين يكون ترتيب المعاش لهم على الوجه الآتي وهم

الحكومة بطرف احد تبعها لا تبع من ذلك ايضاً واما من يرغب الخدمة بحكومة اجنية فلا يكون ذلك الا بعد استئذان من الحكومة وصدر امرها بالصرح او بالملح

المادة الثالثة والعشرون . اذا استخدم المتقاعد في خدمة من الخدمات الميرية ولم يكن من يستحق المعاش الكامل واقع المدة الموضحة في المادة الرابعة وكان المعاش المرتب له اقل من ماهية رتبته الحاضر فما فاته يرب له ماهية رتبته ويستخدم بها فان اقتضى الحال تقاعد ثانياً بضم له مدة استخدامه بعد تقاعده الى مدة استخدامه التي قبل التقاعد ويعطى له المعاش على مقتضى المادة الرابعة اما اذا كان المتقاعد في المعاش حال استخدامه ثانياً حاز رتبة زائدة على الرتبة التي كان حازها فما قبل تقاعده فان ترتيب معاشه يكون باعتبار الرتبة الزائدة التي حازها اخيراً

المادة الرابعة والعشرون . من توفي في الاستخدام او في الاستيداع من القضاة وارباب الماهيات والوظائف التابعين العسكرية غير كانت ماهية فوق الخامسة قرش فصاعداً يرب نصف ماهية المرتبة له لورثته الشرعيين وتخصص لهم ذلك باسمهم على حسب ما يخص كلاً منهم شرعاً والذي ماهية خمسة قرش فاقل الى مائتين وخمسين قرشاً يرب لورثته الشرعيين في كل شهر مائتان وخمسون قرشاً والذي ماهية اقل من المائتين وخمسين قرشاً يرب لورثته جميع ماهية اما اذا تحقق للورثة ان لورثتهم مدد خدمته بالميري توجب زيادة معاشهم عما ربط لم وعرضوا عن ذلك فبعد الكشف

اولاده المذكور الذين لم يتجاوزوا من العمر
احدى وعشرين سنة والمذكور الذين تجاوزوا
الاحدى والعشرين سنة وبهم علة تمنعهم عن
التكسب وبناته الاناث اللاتي لم يتزوجن وزوجته
او زوجاته والوالد والدته ويختص تقسيم المعاش
على هؤلاء فقط دون غيرهم ويختص ذلك لم
باسمائهم على حسب ما يخص كلاً منهم شرعاً ومن
يكون له ورثة شرعيون خلاف هؤلاء ممن
لا يستحق المعاش كالاولاد المذكور الكبار عن
سن الاحدى والعشرين سنة ولم يكن بهم عاهات
تمنعهم عن التكسب والاناث المتزوجات لا يصير
ادخالهم معهم ضمن التقسيم في معاش مورثهم ومن
لم يكن له اولاد ذكور بالكلية توجب منع وارثه
من طبقات اخرى مثل الاخ وابن العم وخلافه
فلا يصير تورث تلك الطبقات المذكورة مع
ورثته الاناث

المادة الثامنة والعشرون - كل من ارباب
المعاشات يتمتع بحيازة معاشه المرتب له في اي
جهة من الجهات الواقعة في دائرة الحكومة
الخديوية مكافأة له على خدماته فلا يجوز قطع
شيء مما يستحقه من المعاش باسم احتياطي كما هو
واضح في المادة الرابعة ولا يجوز له النزاع عن
شيء منه ولا يمكن وضع اي عجز كان على معاش
احد من ارباب المعاشات اما اذا توجه الى
جهة اخرى خارجة عن دائرة الحكومة الخديوية
بدون اذن فيقطع معاشه المرتب له وان حصل
لاخدم علة واشتد امرها وشهد له اثنان من
الاطباء المستخدمين بان لا يحصل له الشفاء الا
بتبديل الهواء خارج الحكومة الخديوية فيعطى
له رخصة بقدر ما يعينه الاطباء من الزمن وان

المادة التاسعة والعشرون - يقتضي تشكيل
قلم مخصوص بديوان الجهادية لضبط مدد
المعاشات وترتيبها مستحقها تحت رئاسة احد
اللوائت او المبرالايات وهذا القلم يكون متوطناً
بمكتب الدفاتر المتعلقة بذلك وينبغي ان جميع
العروضات المختصة بالمعاشات تعرض لهذا القلم
للنظر فيها قبل قرار ناظر الجهادية عليها

المادة الثلاثون - حيث ان المعاشات المستحق
ترتيبها للضابطان والصف ضباط وغيرهم الموضعين
بالمواد المحررة بهذا القانون يكون تخصيصها
وربطها لهم ولورثتهم بالروزنامية العاشرة فمن
يستحق المعاش ويقرر عنه من ديوان الجهادية
وديوان البحرية لديوان الداخلية بلزوم ترتيب
المعاش له او لورثته بموجب مواد هذا القانون
فانه يخرج من ديوان الداخلية الى الروزنامية
يربط ذلك المعاش بها او صرفه مستحقاً وحيث

سنة ١٢٦٨ و ٢٢ سبتمبر سنة ١٨٨١

الامضاء محمد توفيق

بأمر الحضرة الفخيمة الخديوية

ناظر الجهادية رئيس مجلس النظر

محمود سامي الامضاء شريف

الفصل الاول

في الرتبة

المادة الاولى - الرتبة تعطى من لدن الحضرة الخديوية وتمتاز بها حالة الضابط واستخدم بها في جميع الوظائف ونصير ملكاً لا يمكن ان تسلب منه ولو سلبت وظيفة الخدمة الا باحد

سببت

الاول اذا تنازل عنها وصار قبول ذلك

لدى الحضرة الخديوية

الثاني صدور مضبطة من مجلس عسكري

بالحكم بترع الشرف والعزل بمتنفي قانون

الجنبايات المصدق عليه من لدن الحضرة الخديوية

الفصل الثاني

في الخدمة والاستيداع والانصال والتقاعد

في الخدمة

المادة الثانية - الخدمة هي حالة وجود

الضابط مستخدماً بوظيفته تحت السلاح باحد

الالايات او بمصلحة تابعة للجهادية او خدمة

خصوصية او مأمورية

المادة الثالثة - حيث ان الضابط في هذه

الحالة يكون مستعمل الرتبة مع الوظيفة فيلزم ان

يتمتع بكامل المرتب والامتيازات

في الاستيداع

المادة الرابعة - الاستيداع هي حالة وجود

أية من ارباب المعاشات ممن يكونون م أو ورثتهم متوطنين بنواحي الاقاليم والبنادر مثل هؤلاء يجوز صرف مرتباتهم من خزائن المديرية او المحافظات التي تكون محلات اقامتهم تابعة لها وهذا لاجل عدم تكلفتهم بحمل مصاريف الذهاب والاياب شفقة عليهم وراقة بهم

المادة الحادية والثلاثون - كل قانون او

حكم يتعلق بترتيب المعاشات وتكون احكامه محالته لا هو متوطن بهذا القانون لا يعمل به وتعتبر لافياً من تاريخ تنوع هذا القانون بالامر العالي الذي يصدر باجتهاد وتنفيذ

(قانون النواحد الاساسية)

(في النظامات العسكرية)

(وبليه قانون الترفي)

نحن خديو مصر

بعد الاطلاع على امرنا الصادر خارج ٢٠

ابريل سنة ١٨٨١ عن تشكيل فرمسيون عسكري

لتنظيم القوانين العسكرية وبناء على ما رفعه

اليانا ناظر جهادية وبحرية حكومتنا وموافقة

رأي مجلس نظارنا تأمر بما هو آت

المادة الاولى - قد صار التصديق والاعتراف

على قانون النواحد الاساسية الذي يليه قانون

الترفي المحسوب احدها على ثنائي عشرة مادة

والثاني على ثنائي وسبعين مادة ومرفوق

بأمرنا هذا

المادة الثانية - ناظر جهادية وبحرية حكومتنا

مكلف بتنفيذ امرنا هذا

صدر بمرأى عابدين في ٢٨ شوال

المادة الحادية عشر . حيث ان الضابط المستودعين بهذا السبب من الجائز استخدام ثانياً تحت السلاح او بفروع الجهادية فيلزم احساب مدة استيداعهم مثل الخدمة وذلك فيما يختص بحق الانفصال والتقاعد لا بحق الترفي والحكمدارية

في الانفصال

المادة الثانية عشرة . الانفصال هو رفع وتبعد الضابط من وظيفته بالكلية بحيث لا يرجع اليها وهذا الانفصال لا يمكن حصوله الا باحد سببين

المادة الثالثة عشرة . (اولاً) الانفصال بسبب امراض عضالة مانعة للخدمة نقضي على المصاب بها بالتقاعد وترتيب المعاش بالنسبة لما هو مقرر بنانون المعاشات

المادة الرابعة عشرة . (ثانياً) الانفصال بسبب ان يكون الضابط متعوداً على قباحة السلوك او تقع منه مخالفات جسيمة يحد الضبط والربط او يحد شرف وناموس العسكرية او يكون استغرق مدة ثلاث سنوات في الاستيداع بتقضي قرار مجلس عسكري حقيق عدم لياقته للخدمة ولم تهذب احواله

المادة الخامسة عشرة . الضابط الذي يعود على مثل هذه الخصال المضادة للنظامات العسكرية لا يمكن انفصاله الا بتقضي قرار مجلس عسكري يقدم بالتقرير من ناظر الجهادية للعضرة الخديوية ويصدر عليه الامر بالتنفيذ

المادة السادسة عشرة . الضابط الصادر في حقهم مضبطة بالانفصال من الخدمة لا يرتب لهم

الضابط خارجاً عن الخدمة من تحت السلاح وعن مصالح وفروع الجهادية وعن المأموريات وهذا الاستيداع لا يمكن حصوله الا باحد سببين المادة الخامسة . (اولاً) سبب عمومي للاستيداع وهو اطلاق العسكر او الغاء مصلحة او نهو مأمورية او عند رجوع من الاسر من طرف العدو

المادة السادسة . الضابط المستودع بهذا السبب يلزم ان يكون حافظاً امتيازات الرتبة ويتمتع بالمرتبات المقررة بنانون المعاشات بشرط ان يكون فيه لياقة واستعداد للاستخدام تحت السلاح او باحدى وظائف فروع الجهادية

المادة السابعة . الضابط المستودعون يؤخذ منهم للاستخدام تحت السلاح بقدر نصف الرتب التقصان او يستخدم منهم بفروع الجهادية بحيث ان مدة الاستيداع تحسب لهم مثل الخدمة فيما يخص بحق الترفي والحكمدارية والانفصال والتقاعد

المادة الثامنة . (ثانياً) سبب خصوصي وهو الاستيداع بامر صادر من العضرة الخديوية بناء على تقرير يقدم من ناظر الجهادية بسبب حصول مخالفات للنظام والضبط والربط وذلك من بعد التحقيق

المادة التاسعة . الضابط المستودعون بسبب المخالفات النظامية يلزم ان تكون مرتباتهم باعتبار رسمي ما هيتم فقط مدة هذا الاستيداع كذلك بعد التحقيق

المادة العاشرة . هذا الاستيداع لا يمكن ابلاغ مدته زيادة عن ثلاث سنوات حيث ان المقصود منه انتظار اصلاح حالة الضابط

ماحية بل ولا يمكن تغيير قرار حكم المجلس
الصاعد في حزم الأوامر الصادرة عنهم من
المحضر العادية

في التقاعد

المادة السابعة عشرة . التقاعد هو ان
يكون الضابط بلغ آخر مدة خدمته أو يكون
غير قابل للحمل مشاق الخدمة ويحصل الاقرار
عليه بالتقاعد

المادة الثامنة عشر . الضابط الذي يتقاعد
يُحرم ان يكون حافظاً لرتبه ومبشراً للرجية
ويمنع بالاعاش الموافقة لرتبه ولما خدمته
حسب ما هو مقرر بقانون العائلات

الفصل الثالث

في الترقى

المادة الاولى . لا يمكن ترقية النزيل الى رتبة
الاولياحي ما لم يستخدم ستة شهور نصف عسكري
المادة الثانية . لا يمكن ترقية الاولياحي الى
درجة الجاويش ما لم يستخدم مدة اقلها ستة
شهور في خدمة الاولياحي ولا يمكن للجاويش ان
يرقى الى درجة الباشاجاويش ما لم يستخدم في
خدمة الجاويش مدة اقلها ستة شهور

المادة الثالثة . لا يمكن الترقى الى درجة
الصاغتول اغاسي ما لم يستخدم في خدمة الصف
ضباط مدة اقلها ستة

المادة الرابعة . لا يمكن ترقية احد الى
درجة ملازم ثان ما لم يكن اولاً بلغ عمره
عشرين سنة ثانياً يكون استخدم في خدمة الصف
ضباط مدة اقلها سنتان أو يكون مستقراً من
المدارس الحربية

المادة الخامسة . لا يمكن ترقية ملازم ثان
الى رتبة ملازم اول الا من بعد استخدامه في
رتبة ملازم ثان مدة اقلها سنتان

المادة السادسة . لا يمكن ترقية الملازم اول
الى رتبة البوزباشي الا من بعد استخدامه سنتين
في رتبة الملازم اول

المادة السابعة . لا يمكن ترقية البوزباشي
الى رتبة الصاغتول اغاسي الا من بعد استخدامه
سنتين في رتبة البوزباشي

المادة الثامنة . لا يمكن ترقية الصاغتول اغاسي
الى رتبة البكباشي الا من بعد استخدامه سنتين
برتبة الصاغ

المادة التاسعة . لا يمكن ترقية البكباشي الى
رتبة القاننام ما لم يستخدم ثلاث سنوات برتبة
البكباشي

المادة العاشرة . لا يمكن ترقية القاننام الى
رتبة الميرالاي ما لم يستخدم سنتين برتبة القاننام
المادة الحادية عشرة . لا يمكن ترقية الميرالاي
الى رتبة اللواء ما لم يستخدم ثلاث سنوات برتبة
الميرالاي وهكذا في باقي المراتب الاعلى من
رتبة الميرالاي فصاعداً

المادة الثانية عشرة . ثلثا عدد النصفان
من رتبة الملازم ثاني في الجيش السطحي يؤخذ
من المدارس الحربية والثلث يؤخذ من الصف
ضباط بالامتحان في العلوم الواجب على الضباط
معرفةنها وإذا لم يوجد فيهم بقدار الثلث فيؤخذ
من المدارس الحربية

المادة الثالثة عشرة . لا يجوز الترقى من
رتبة الملازم اول والثور باثني والصاغتول اغاسي
الا بالامتحان وإذا تساوت الدرجات فيرجح

رتبة في الترقى حسب ما هو موضح في المواد
المقدمة يجوز الأكتفاء بنصفها في حالة سفريات
الحاربة او في حال الخدمة بمجبات بعيدة مثل
الاقطار السودانية وسواحل البحر الاحمر
وما اشبه .

المادة العشرون . لا يمكن حصول الترقى
باقبل من هذه المدة الموضحة في المادة ١٩ الا
بسببين الاول وقوع نادرة شهيرة تسحق
الافتخار وتعلن للجيش . الثاني عند ضرورة استكمال
النقصان وعدم وجود من يكون مستوفياً مدة
الاقدمية .

المادة الحادية والعشرون . ترقية بدل النقصان
في اثناء الحرب تكون باعتبار النصف في الاقدمية
مع مراعاة درجات جدول الامتحان المحفوظ
والنصف الثاني يكون بالانتخاب وذلك لغاية
رتبة الصاعق اول اعلاسي واما ترقية الصاعقات الى
رتبة البكباشية مدة الحاربة فيكون بالانتخاب

المادة الثانية والعشرون . لا يجوز اعطاء
رتب جهادية بدون وظيفة في الجيش او بفروع
الجهادية كما انه لا يجوز اعطاء رتبة شرف للجهادية
ولا يجوز قبول حائز الرتبة الملكية في الجهادية
باعتبار رتبة الحائز هو لها ولا قبول من ترقى في
مصالح الملكية باعتبار رتبته الحالية ولا يجوز
اعطاء رتب جهادية للملكية

المادة الثالثة والعشرون . جميع الرتب يلزم
اعلاؤها بالجرنال الرسمي عند اعطائها

المادة الرابعة والعشرون . الضباط الذين
يتقاعدون بالمعاش لا يجوز اعادتهم تحت الملاح
المادة الخامسة والعشرون . لا يجوز اعتبار
الوظيفة مثل الرتبة مطلقاً لان الرتبة لا يمكن

الاقدم واذا تساوى بينهم التدم فيرجح الذي
سبق له سفريات بالحاربة او السودان

المادة الرابعة عشرة . لا يجوز ترقية احد
الصاعق اول اعلاسي الى رتبة البكباشي الا بالامتحان
واما اذا تساوت نتيجة الدرجات فيكون الترقى لمن
يصل انتخاب

المادة الخامسة عشرة . لا يجوز ترقية احد
البكباشية الى رتبة القائم الا بالامتحان واما
اذا تساوت نتيجة الدرجات فيكون الترقى لمن
يصل انتخاب

المادة السادسة عشرة . جميع الرتب الاعلى
من رتبة القائم يكون الترقى اليها بالانتخاب
حسب المندوبين بالمادة التاسعة والثلاثين من
هذا الفصل

المادة السابعة عشرة . الاقدمية يلزم اعتبارها
من تاريخ عريضة الرتبة ومع تساوي تاريخ
عريضة الرتبة الحالية ينظر في تاريخ عريضة
الرتبة التي قبلها

المادة الثامنة عشرة . المدد التي يصير اعتبارها
في الاقدمية هي مدد الخدمة في الجيش وفروع
الجهادية ومدد الاستدعاء التي تكون بسبب
اطلاق العسكر او الغاء وظيفة ومدة الاسر
بطرف العدو او مأورية تعين من نظارية
الجهادية داخلية كانت او خارجية واما المدد
التي لا يصير اعتبارها في الاقدمية فهي مدد
الاستدعاء المبني على وقوع مخالقات ومدد الخدمة
التي تكون خارجة عن الخدمات المبررة او تكون
في خدمة دولة اجنبية بمقتضى الناس خصوصي
لمنفعة خصوصية

المادة التاسعة عشرة . المدة المنقضية لكل

ضمن ضباط الجيش بالامتحان او بالانتخاب
بالصفة لرتبتهم حسب ما توضح في هذا القانون
ومن يترقى منهم بصير تعيينه في الوظيفة النافذة
التي يترقى اليها

المادة الرابعة والثلاثون . عند خلو احدى
الوظائف بالمصالح التابعة للجهادية يصير انتخاب
من يليق لها بمعرفة الدبوان ثم يترقى بدله
المنتخب من يليق للترقي بالامتحان او بالانتخاب
حسب ما توضح

المادة الخامسة والثلاثون . حيث توضح في
المادة ١٢ من قانون الترقى ان ثالث رتبة
الملازم الثاني النقصان تؤخذ من الصف ضباط
وبما ان الموجود بالالابات لا توجد عدم
معارف كافية لرتبة الملازم ثاني مثل المستخرج
من المدارس فلجل تحصيلهم على ذلك ينبغي
ان كل مير الاي عند حضور المنش بالالاي
يقدم له كشفا باسماء الصف ضباط المشهود فيهم
بالاستعداد للتقدم وبعد تحقيق لياقتهم بالامتحان
بمعرفة المنش يمتضى قومسيون بتشكيل لذلك
تحت رئاسته يحرر بهم كشفا عن الموجود من
الالابات ويندعه لناظر الجهادية ليصدر امره
بقبولهم في المدارس الحربية للتدريس لهم مدة
سنتين مع بناء وظائفهم ومربياتهم بالايانهم وبعد
مضي المدة المذكورة يصير امتحانهم والذي يوجد
مستحقا منهم يترقى الى رتبة الملازم ثاني والذي لم
يسحق يرد برتبة الصف ضابط للالاي كما كان
المادة السادسة والثلاثون . الترقى الى رتبة

الملازم اول والوزباشي والصاغول اغاسي
وان كان بالاقدمية الا انه يشترط ان الذي
يترقى ينبغي ان يكون فيه استعداد تام ولياقة

فلهذا لا يجب ما هو مقرر بالثلاثون
قواعد سياسية في الترقى
للضباط

المادة السابعة والعشرون . جميع الرتب
التي تعطى للضباط يصدر عنها ارادة خدمية
وتكون بناء على طلب ناظر الجهادية حسب ما
هو آت يانه

المادة الثامنة والعشرون . يحرر نقصان
اي رتبة من الجيش او من فروع الجهادية يعني
الشعار نظارة الجهادية عنها حالا

المادة التاسعة والعشرون . الترقى لاي رتبة
يكون من جميع السلاح الواحد لا من الالاي
الناقص فقط

المادة العاشرة والعشرون . الترقى بالاقدمية
لا يعتبر الا في كل من رتبة الملازم اول
والوزباشي والصاغول اغاسي فقط

المادة الثلاثون . الترقى الى رتبة الكاشفي
وا فوقها يكون بالانتخاب الحضرية حسب
ما هو مدين بالمادة ١٥ و ١٦ من هذا الفصل
المادة الحادية والثلاثون . لا يجوز الترقى الا
للضباط المستخدمين تحت السلاح او فروع
الجهادية او المستودعين بسبب اطلاق العسكر
او الغاء وظيفة او العصور من الاسر

المادة الثانية والثلاثون . الضباط الذين
يتعينون بأمور باث وثيقة بحسبون ضمن الايامهم
في مدة المأمورية

المادة الثالثة والثلاثون . الضباط الموجودون
بالجهادية او فروعها او بالمدارس الحربية او
بالبحرين او معاونو الجهادية وعلى العموم جميع
الضباط الذين ليس لهم عسكر تكون ترقيتهم

الترقي الى الرتبة التي يترقى اليها سواء كان بالنسبة للمعارف او المعلومات او الادارة او حسن السلوك والاستقامة ولاجل ذلك يشكل قومسيون في كل ابي تحت رئاسة الميرالاي ويعمل جدول باسماء اللاتين ومستحق الترتي ويقدم من طرف الميرالاي لمنتش الاالايات والموما اليو يشكل قومسيوناً من الاالايات تحت رئاسته ويجري امتحانهم والذين يتحقق لياقتهم للترقي يحررون جدولاً واحداً من عموم الاالايات السلاح بحيث يكون وضع الاسماء بالجدول حسب فترة الاقدمية ويقدمه لناظر الجهادية لكي عند اللزوم للترقي يكون بحسب عمر الجدول المذكور واما باقي الضباط المدرجين بالجدول ولم تتحقق لياقتهم بالامتحان فيصير هو اسمائهم من الجدول انما لا يحرمون من درجهم في جدول السنة الثانية والسنة الثالثة ومن بعد تكرار اسمائهم في مدة الثلاث سنوات اذا لم ينظر فيهم استعداد ولباقة فلا يصير درج اسمائهم ولستخدامون برتبيهم لحين استيفاء مدة العمر المحدد لرتبتهم ثم يتحولون على المعاشات

المادة السابعة والثلاثون . الضباط الذين تتحقق لياقتهم للترقي بالامتحان وتدرج اسماءهم بالجدول لا يمكن هو اسم احدهم منهم الا اذا وقع منه مخالفات مثبتة بنقضي مضطلة تستوجب تأخير ولا يبي اسمه الا باسم من ناظر الجهادية

المادة الثامنة والثلاثون . الترتي الى رتبة البكباشي والتاقتام حيث انه بالانتخاب والامتحان فيجب على كل ميرالاي ان يحرر جدولاً باسماء الصاغفول اغاسية والبكباشية المستحقين للترقي ويكون اختصاره بالمحفوظات واليايات المستوجبة

احقيتهم ويقدمه لمنتش الاالايات ويرسل صورته الى اللواء والمنتش بعد ان يجمع جداول الاالايات بالمستحقين بشكل قومسيونا تحت رئاسته من الضباط تجتمع من الاالايات وفروع الجهادية تكون رتبهم اعلى من رتب التجاري امتحانهم وهذا القومسيون يتركب من واحد من اللوائت واثنين من الميرالايات واثنين من التاقتامات او من البكباشية ثم يجري الامتحان بحيث ان جميع الضباط المدرجة اسماءهم في الجدول يحضرون بالامتحان والذي لم يحضر منهم يجري هو اسمه واذا حضر احد من الضباطان الذين لم تدرج اسماءهم بالجدول ورغب الامتحان فيصير قبوله وامتحانه وبعد الامتحان يحرر جدول باسماء المستحقين للترقي بحيث يكون ترتيب اسمائهم بالجدول بحسب درجة الامتحان لا بحسب الاقدمية ويقدم من المنتش لناظر الجهادية لاجل الترتي منه والضباط الذين لم تتحقق لياقتهم بالامتحان يجوز درجهم بجدول السنة الثانية والثالثة حسب ما توضح بالمادة ٣٦ ثم يصير ابقاؤهم برتبيهم لحين استيفاء العمر المحدد لرتبتهم ويجولون على المعاشات

المادة التاسعة والثلاثون . الترتي لرتبة الميرالاي واللواء والترقي حيث انه يكون بانتخاب الحضرة المخدوية فلاجل البحث عن احوال الضباط التي تدل على استحقاقهم للترقي الى الرتبة المذكورة بشكل قومسيون من الذوات الكرام ومن ضمنهم المنتش تحت رئاسة سردار العسكرية او اقدم الفريقان وبعد المداولة بينهم على المحفوظات التي تستدعي الترتي الى الرتبة المذكورة بالنسبة للاستعداد والاهلية وسوابق

والخدمة التي يجر المجلس عليها يحررهم جدول
يقدم لياظر الجهادية ومن طرفه تعرض للحضرة
الخدمية ليكون انتخاب من يترقى منهم عن
استصواب وإرادة جنابه العالي
المادة الأربعون . يجب على كل يوزباشي
أن يقدم جدولاً باسماء العسكر والاونباشية
والصف ضابط الالفين للترقي من بلوكه الى
الكباشي حكمدار الاورطة وكل بكباشي بعد
أن يضع ملحوظاته بالجدول المقدمة من البوزباشية
يجري علاوة اسم الصوفل اناسه عليه ان كان
مستحقاً للترقي وتقدم الجدول للقائم
القائم ان يجمع الجدول المذكورة بجدول
واحد وبعد أن يضع ملحوظاته عليه يقدمه
للميرالاي وعلى الميرالاي ان يقدم جدولاً باجمالي
اسماء المستحقين للترقي للفتش الاالات عند
حضوره ويجوز للفتش ان يجمع المذكورين يستحق
من لياقتهم واستحقاقهم للترقي وتحت صدق على
الجدول المذكور بصير حفظه بطرف الميرالاي
من سنة لاجل ان يرقى منه بدل الفصان في بحر
السنة اما عند لروم الترقى لرتبة البلوك امين
او الباشاويش فيخص لكل يوزباشي ان
يحب ثلاثة لكل رتبة والميرالاي يجمع واحداً
منهم وفي اخر السنة عند حضور المفتش للالاي
يقدم له جدول اخر يتضمن ذلك ويضاف
اليه اسماء الباقيين بدون ترقية من الجدول
القديم الذين لا يكون وقع منهم مخالفات تستوجب
تأخيرهم وهكذا يسمر الاجراء على هذا المثال
في كل سنة وإذا تصادف ترقية جميع الاسماء
المندرجين بالجدول قبل انتهاء السنة فيجري
عمل جدول وتقدم بالطريقة المقدمة للميرالاي

ومن طرفه يقدم جدول باسماء المستحقين للترقي
الى اللواء ومن طرف اللواء الى الفريق لكي
من بعد التصديق عليه منها يحفظ بطرف
الميرالاي لاجل الترقى منهم باقي السنة ويجوز
لم الاختيار كما انه لا يجوز ابقاء عمل خال
بالالاي من وظائف الاونباشية والصف ضابط
مطلقاً وعند حضور المفتش يقدم له الجدول
الاصلي المصدق عليه منه والجدول الاخر الذي
صدق عليه من اللواء والفريق ولا يجوز حرمان
احد المندرج اسماءهم بجدول الترقى ما لم تقع
منه مخالفات تستوجب تأخيرته وتكون مضبوطة
بمجلات الاخلاق ويتأثر بالجدول قريب كل
اسم السبب الموجب لتأخيرته

المادة الحادية والأربعون . النفر الذي
يرقى اونباشي يكون مخصصاً على تعليم النفر
بحيث يكون فيه لياقة واقتدار على تعليم الانفار
المستجبة وعالماً بالخدمات الداخلية والفلاح والسفينة
المنظمة برتبة الاونباشي ويرجح من يكون له
معلومية باصابة النشان

المادة الثانية والأربعون . (تتبعه) لا يمكن
ترقي احد من العسكر الى رتبة الاونباشي في
اي سلاح ما لم يكن له الملم بالقراءة والكتابة
والحساب ولا يمكن ترقى احد الى رتبة الصف
ضابط في اي سلاح الا اذا كان فيه اقتدار
على التدريس للعسكر فيما يختص بهم من
التعليمات والخدمات

المادة الثالثة والأربعون . الاونباشي الذي
يرقى جاويشاً يكون مخصصاً على تعليم النفر
والبلوك والمجرخي والنشان بحيث يقتدر على
تأدية التوتمن على البلوك في الميدان وعالماً

بخدمات الداخلية والقلاع والسفيرة المختصة
بالجوارش ويرجح من يكون من الدرجة الاولى
في ضرب النشان

المادة الرابعة والاربعون . الاونباشي الذي
يترقى بلوك امين يكون مخصصاً على المعلومات
الخاصة بالجوارش ويكون له معلومية تامة
بالكتابة والقراءة والحساب واذا لم يوجد في
الاونباشية من يليق فيحوز انتخاب احد العسكر
اللائق لرتبة البلوك امين ويترقى اونباشي ويستخدم
في وكالة وظيفة البلوك امين ستة شهور ثم يترقى
الى رتبة البلوك امين

المادة الخامسة والاربعون . الصف ضابط
الذي يترقى باشجوارش يكون مخصصاً على
المعارف المختصة بالصف ضباط وعالمياً بخدمات
الداخلية والقلاع والسفيرة الخاصة برتبة
الباشجوارش ويكون له معلومية تامة بالكتابة
والقراءة والحساب لامكانه اعمال ادارة البلوك
او يكون من البلوكات امناء الذين استوفوا
شروط الاقدمية في رتبة البلوك امين

المادة السادسة والاربعون . الصف ضابط
الذي يترقى صول يكون مخصصاً على المعارف
المختصة بالصف ضباط وعالمياً بخدمات الداخلية
والقلاع والسفيرة المختصة بالصول ويكون فيه
الاقتدار على تعليم الصف ضباط والاونباشية
والتدريس لهم

(بيان المعلومات اللازمة للصف ضباط)

(والاونباشية السواري)

المادة السابعة والاربعون . ترقى الاونباشي
والصف ضباط يكون بالكيفية الموضحة في المادة ٤٠
المادة الثامنة والاربعون . النفر الذي

يترقى اونباشي يكون ممكنة تعليم جميع الدروس
على الارض وعلى الحصان او لا اقل يكون له
اقتدار على تعليم الدرس الاول والثاني على
الارض والدرس الاول على الحصان ويكون
دخل في تعليم الاورطة ويكون عالمياً بالخدمات
الداخلية والقلاع والسفيرة المختصة برتبة الاونباشي
المادة التاسعة والاربعون . الاونباشي الذي
يترقى جاورشاً يكون تعلم نثر وبلوك واورطة
تعليم على الارض وعلى الحصان ويكون فيه
اقتدار على تعليم الانفار جميع دروس تعليم النفر
على الارض وعلى الحصان وفيه اقتدار لادارة
عسكره وعالمياً بخدمات حكدار البلوك حتى يمكنه
ان يقوم مقامه عند اللزوم ويكون عالمياً بخدمات
الداخلية والقلاع والسفيرة المختصة بالجوارش

المادة الخمسون . الاونباشي الذي يترقى
بلوك امين يكون مخصصاً على المعلومات الخاصة
بالجوارش ويكون له معلومية تامة بالقراءة
والكتابة والحساب واذا لم يوجد في الاونباشية
من يليق لوظيفة البلوك امين فيصير انتخاب احد
العسكر ويصير ترقية اونباشي ويستخدم ستة شهور
بالوكالة في وظيفة البلوك امين ثم يترقى الى
رتبة البلوك امين

المادة الحادية والخمسون . الصف ضابط
الذي يترقى باشجوارش يكون مخصصاً على
المعارف الخاصة بالصف ضباط وعالمياً بخدمات
الداخلية والقلاع والسفيرة المختصة بالباشجوارش
ويكون له معلومية تامة بالكتابة والقراءة
والحساب لامكانه اعمال الادارة او يكون من
البلوكات امناء الذين استوفوا شروط الاقدمية
في رتبة البلوك امين

صنف بحيث يمكنه تأدية ما يجب على الجاويش ويكون فيه اقتدار على تعليم الاقارب المستعدة جميع الدروس المختصة بالطوبىجية الياده والسواري وبالاخص يكون فيه اقتدار على اعطاء التومند على جميع اجناس المدافع مع علمه غير الانتقال وازدواج الخيول وقيادة وسوق العربات باثناء تعليم النظرية وعالمًا بخدمات الداخلية والقلاع والسفيرة المختصة بالجاويش

المادة السادسة والخمسون . الاونباشي الذي يترقى بلوك امين يكون مخصصاً على المعلومات الخاصة بالجاويش ويكون له معلومة تامة بالقرأة والكتابة والحساب وإذا لم يوجد في الاونباشية من يليق لوظيفة البلوك امين فيجوز انتخاب احد العسكر و يترقى اونباشي ويستخدم ستة شهور بالوكالة في وظيفة البلوك امين ثم يترقى الى رتبة البلوك امين

المادة السابعة والخمسون . الصف ضابط الذي يترقى بالجاويش يكون مخصصاً على المعلومات الخاصة بالصف ضباط ويكون فيه اقتدار على اعطاء التومند في تعليم الصف عالمًا وعملاً ويكون منتدراً على التدريس في التعليمات الخاصة بالطوبىجية الياده والسواري ويكون له معلومة تامة بالقرأة والكتابة والحساب لامكانه اعمال الادارة وعالمًا بخدمات الداخلية والقلاع والسفيرة الخاصة بالجاويش

المادة الثامنة والخمسون . الصف ضابط الذي يترقى الى رتبة الصول يكون مخصصاً على المعلومات المختصة بالصف ضباط ويكون فيه اقتدار على تعليم الاونباشية والصف ضباط والتدريس لم ومخصصاً على مبادئ الهندسة وما

المادة الثانية والخمسون . الصف ضابط الذي يترقى صول يكون مخصصاً على المعلومات الخاصة بالصف ضباط ويكون فيه اقتدار على تعليم الصف ضباط والاونباشية والتدريس لم ويكون عالمًا بجميع الخدمات الداخلية والقلاع والمنربات المختصة برتبة الصول قول اعلمية

(بيان المعلومات اللازمة للصف ضباط)

(والاونباشية الطوبىجية)

المادة الثالثة والخمسون . ترقى الاونباشية والصف ضباط يكون بحسب الكيفية الموضحة في المادة ٤٠

المادة الرابعة والخمسون . الفر الذي يترقى اونباشي يكون مخصصاً على تعليم القانون الاول على الارض والقانون الثاني من تعليم المدفع والقانون الثاني من تعليم السواري وقانون تعليم العربي ويكون عالمًا بخدمات الداخلية والقلاع والسفيرة المختصة برتبة الاونباشي ويكون فيه اقتدار على تعليم جمعة من الاقارب لغاية الفصل الرابع من القانون الاول على الارض ولغاية الفصل الثاني من القانون الثاني من تعليم المدفع ولغاية الب في الاشكين من القانون الثاني من تعليم السواري ولغاية الفصل الثالث من تعليم العربي ويكون طارفاً بكافة ادوات المدافع وما تحتوي عليه ادوات السرج وظم النش و يكون له معلومة في ضرب النشار وفي اعمال الدخاير الحربية وفي تسمية الدخاير بالصاديق والجمع خانة ويكون له معلومة بافعال الطوبىجية

المادة الخامسة والخمسون . الاونباشي الذي يترقى جاويش يكون مخصصاً على المعلومات الخاصة بالاونباشي ويكون فيه اقتدار على تعليم

يلزم للطوبجية من الاستحكامات الخفية والقوية
وعالمًا بالخدمات الداخلية والقلاع والسفريات
المختصة برتبة الصولفول اغاسية

المادة التاسعة والخمسون . لاجل سهولة
تحصيل المعلومات والمعارف اللازمة للارتيابية
والصف ضباط ينبغي انشاء مدرسة لكل الاي
ويصير التدريس لهم فيها اثنا عشر الذين لم
معلومة بالكتابة والقراءة والحساب يكون دخولهم
في المدرسة المذكورة باختيارهم

(بيان المعلومات اللازمة لضباط البياض)

المادة الستون . لاجل سهولة تحصيل
المعلومات للصف ضباط المستعدين للترقي الى
رتبة الملازم ثاني ينبغي ادخال الصف ضباط
المشهود فيهم بانهم لائقون ومستعدون بالمدرسة
الموجودة بالا لاي وجعلهم فصلاً واحداً ويصير
التدريس لهم بحيث ان الذي يدخل منهم
بالمدراس الحربية يكون متحصلاً على الكتابة
بحيث يحرر افادات وتقارير وله معلومة
بالاجرمية العربية والحساب والاربع مقالات
الاول من الهندسة العادية والجغرافيا والطوغرافيا
بحيث يمكنه فهم وقراءة رسم الخريطة الجغرافية واما
باقي المعلومات اللازمة لرتبة الملازم ثاني فيصير
استكمالاً على حسب بروجرام المدارس الحربية
انما عند تعيين الصف ضباط للمدارس الحربية
لا تكون اعمارهم زيادة عن ست وعشرين سنة
ويكونون متحصلين على المناورات والتوريات
المختصة برتبة الملازم ثاني بمعنى انهم يكونون
مقتردين على اعطاء القواميد على البلوك في
تعلم البلوك الخرجي والاورطه والالاي في
المناورات بالميدان ومستعدين للتدريس والتورية

للصف ضباط والارتيابية والعصر في تعليم
النفر والبلوك وقواعد ضرب النشان ويكون لهم
معلومة بخدمات الداخلية والقلاع والسفريات
المختصة برتبة الملازم ثاني

المادة الحادية والستون . الملازم ثاني المستحق
الترقي الى رتبة الملازم اول بالافدية ينبغي ان
يكون اسمه مندرجاً بالجدول الذي يقدم باسماء
المستحقين للترقي وان يكون مقتدرًا على الجاوبة
في المعارف الآتي بيانها وهي التعليقات العسكرية
ومناوراتها وقواعد ضرب النشان وتقدير
المسافات والهندسة والحساب والجغرافيا وعلم
الادارة العسكرية وعمل الاستحكامات الخفية
والقوية والاستكشافات الحربية بتقاريرها الواضحة
وتسمية الجيش والاعمال الحربية وان يكون عارفاً
بما يجب على رتبة الملازم اول من الخدمات
الموضحة بقوانين الداخلية والسفريات وقانون قلعه
وقشلاق

المادة الثانية والستون . الملازم اول الذي
يستحق الترفي الى رتبة البوزباشي بالافدية ينبغي
ان يكون اسمه مندرجاً بالجدول الذي يقدم
عن المستحقين للترقي وان يكون مقتدرًا على
الجاوبة في المعارف السابق ايضاحها بالمادة
الحادية والستين وزيادة على ذلك يكون مقتدرًا
على اجراء عمليات الطوغرافيا بتقاريرها وعلى
ترتيب اعمال الحاربات الصغيرة وبالجملة يكون
علمًا بجميع المناورات العلمية والعملية وجميع
القواعد العسكرية

المادة الثالثة والستون . البوزباشي الذي
يستحق الترفي الى رتبة الصاغفول اغاسي بالافدية
ينبغي ان يكون مقتدرًا على الجاوبة جيداً في

العلوم والمعارف السابق اوضحها في المادتين
السالفتين وينبغي ان يتحقق بالامتحانات الدقيقة
ان الذي يترقى الى هذه الرتبة يكون مستعداً
للتقدم الى الرتب العليا ويتكون فيه كفاءة
الافتدال على قيادة الاورطه واستعمالها في
المعارك مع علم جيداً بتجهيز الجيوش اللازمة
للقائمه العدى

المادة الرابعة والستون . يجب على من
انقب للترقي الى رتبة الكابيتاني او الى رتبة
القائمقام ان يكون عالماً قطعاً ، متقدراً على المجاورة
الشجاعة والتجربة في المعارف الالوية ويجب
التاريخ الحربي وتعبية الجيش المكون من الثلاثة
اسلحة وتجهيز الجيوش الحربية عند الحاجة
العدو وان يكون عارفاً بجميع العلوم والمعارف
الموضحة بالمواد السابقة

المادة الخامسة والستون . جدول يانات
العلوم والمعارف الخاصة بضباط الفوج
والسوارى يصير تطبيقها على هذه العلوم السامي
ايضاها مع علاوة ما يخص بكل رتبة بالنسبة
لجس سلاحها في الماورات والتعدلات علماً
وعلاوة .

(بيان كيفية الترقى)

(في اثناء المماريات)

المادة السادسة والستون . كل قسم عسكري
من الالوية يتوجه لسفيرة الماربة على حدته سواء
كانت بلوك او اورطه من اى سلاح . كل
يستكمل نقصانه من في اثناء الماربة بدون مراعاة
جدول الامتحان وذلك من اثناء رتبة الالوية
لغاية رتبة الضول اعلى

المادة السابعة والستون . ترقى الصف ضباط

الى رتبة الملازم ثاني في اثناء الماربة ينبغي ان
يكون على حسب جدول الامتحان كما سبق توضيحه
في المادة الخامسة والستين من قانون الترقى واذا
كان احد الصف ضباط يستحق بموجب نادرة
شبهة مثبتة ان يترقى الى رتبة الملازم ثاني ولم
يكن بالالوية الحق به نقصان يستوجب الترقية
فيصير ترقية وتعيينه باحد الالويات الموجود
بها نقصان ومن جنس سلاحه وفي حالة ما
اذا وقع من اقدم نادرة شبهة تستوجب ترقية
ضابطاً ولم يكن عنده المعلومات اللازمة للترقية
فيصير تعويض الرتبة ببيتان به يستولي على
ستة فرس سواراً

المادة الثامنة والستون . الجز المنصل من
النسم العسكري الموجود بالسفيرة يستكمل
نقصانه من رتبة الملازم ثاني باعتبار الثلث منه
والثلاثين من المدارس العربية حسب ما نوضح
في المادة الثانية عشرة من قانون الترقى

المادة التاسعة والستون . الترقى الى رتبة
الملازم اول والوزائى والصاغ يكون على
الوجه الاتي وهو ان نصف المحلات الخالية في
الاقسام والاورط الذين من ضمن الجيش الموجود
بالسفيرة لمن هو قديم في الخدمة حسب ما هو
مفيد بالسجلات المبين فيها استعداد كل شخص
والنصف الاخر من المحلات الخالية يكون لمن
يحصل انتخابه

المادة السبعون . متى استحق ملازم ثاني او ملازم
اول او وزائى او صاغ ان يترقى الى رتبة
تكون اعلى من رتبته بسبب وقوع نادرة شبهة
تكون مثبتة بالجيش ومفيدة بالسجلات ولم يكن
وفيها محلات خالية بالالوية فيصير ترقية وتعيينه

للالعلى بالتدرج على الوجه الاتي بيانه وهو
انه من ابتداء رتبة الملازم ثاني لغاية رتبة الصاغ
يكون ابتداء تقديم الشهادة في حقهم من حكمدارات
اقسامهم ولاجل الترقى الى رتبة البكائي يكون
ابتداء الشهادة من حكمدار اللواء من بعد
التصديق من حكمدارات الاقسام ولاجل الترقى
الى رتبة القائم يكون ابتداء الشهادة من
حكمدار الفرقة من بعد التصديق من حكمدارات
الاقسام ومن لوائية الفرقة حكمداريته ولاجل
الترقى الى رتبة الميرالاي واللواء يكون ابتداء
تقديم الشهادة من حكمدار عموم الجيش بعد
التصديق من حكمدارات اللواء والفرقة التابعة
لهم وهذه الشهادات تقدم من رتبة الى اخرى
حتى تصل الى حكمدار عموم الجيش ومن طرفه
يعمل باسمائهم جدول واحد ومن ضمنه اسماء
مستغني الترقى الى رتبة الميرالاي واللواء ويقدمه
لنظارة الجهادية وهذا الجدول يصير اعباره في
الترقى مثل جداول الالايات الموجودة بالاقامة
وبصير الترقى منهم بدل النقصان في الآيات
السفيرة او الاقامة على حدر سواء

المادة الرابعة والسبعون . رؤساء الاقسام
العسكرية والضباط الكرام الذين لم الحق في
العرض عن الرتب بموجب المادة ٧٢ يجوز لهم
ان يتقدموا لكل وظيفة خالية لغاية ثلاثة من
المستغنيين للترقى لاجل تعيين احدهم بها ويجوز
لهم اقل من المقدار المذكور اذا كانت الوظيفة
الخالية لرتبة قائم او ميرالاي او لواء

المادة الخامسة والسبعون . متى استنسب
الجناب الخديوي في الاحوال الخارقة للعادة
ان يعطي لباس حكمدار الجيش النوذ بان

بالهل الذي يكون خالياً بالجيش من سلاحه
المادة الحادية والسبعون . القسم العسكري
او الجزء من القسم العسكري الموجود بسفيرة
المحاربة عند نهو مأمورية المحاربة وصدر امر
له برجوعه لجل الاقامة فمن قبل قيامه من محل
السفيرة يستكمل جميع الوظائف النقصان فيه
بالترقى على مقتضى كيفية السفيرة وبعدها يستعمل
في الترقى الاصول المقررة في الترقى حال الاقامة
حسب القانون

المادة الثانية والسبعون . ترقى الضباط في
اثناء المحاربة من جميع الرتب يكون بحسب ما
نوضح في المادة الخامسة والثلاثين وما بعدها
من المواد بمعنى ان يكون الترقى بدل النقصان
لاي رتبة من عموم الايات السلاح الواحد سواء
كان بالمحاربة او في الاقامة بمقتضى جداول
الامتحان والانتخاب المحفوظ بنظارة الجهادية
وحيث ان الضباط الموجودين بسفريات المحاربة
لا يتيسر امتحانهم وتقدم جداول عنهم بالامتحان
فينبغي عمل جداول عن مستغني الترقى وتقدمها
لنظارة الجهادية من الحكمدار العمومي بالطريقة
الآتية في المادة ٧٣ وهذه الجداول بصير
اعبارها مثل جداول الامتحان ويكون الترقى
من عموم جداول الايات السلاح الواحد سواء
كان النقصان بالسفيرة او بالاقامة وانما يستغني
من ذلك الضابط الذي يكون مدرجاً اسمه
بجدول مستغني الترقى في كافاً بيشان افتخار
حسب ما نوضح في المادة ٦٧

المادة الثالثة والسبعون . الشهادات التي
تقدم في حق الضباط الذين يستحقون الترقى
في المحاربة ينبغي تقديمها من رؤساء الاقسام

زيادة عن المعاش الذي يترب له بالروزنامة
مكافأة له

قانون الضائم والامتيازات
والاعانة العسكرية

نحن خديو مصر

بعد الاطلاع على امرنا الصادر بتاريخ ٢٠
ابريل سنة ١٨٨١ عن تشكيل قومسيون عسكري
لتنظيم القوانين العسكرية وبناء على ما رفعه
الينا ناظر جهادية وبحرية حكومتنا وموافقة رأي
مجلس نظارتنا

نامر بما هو آت

المادة الاولى . قد صار التصديق والافرار
على قانون الضائم والامتيازات والاعانات
العسكرية المحتوي على ثلاثين مادة ومرفوق
بامرنا هذا

المادة الثانية . على كل من ناظر داخلينا
وناظر ماليتنا وناظر الاشغال العمومية وناظر
جهادية وبحرية حكومتنا تنفيذ امرنا هذا كل
منهم فيما يخصه ويتعلق به

صدر بسراي عابدين في ٢٨ شوال
سنة ١٢٩٨ و ٢٢ ستمبر سنة ١٨٨١

الامضاء (محمد توفيق)

بامر الحضرة اللجنة الخديوية

رئيس مجلس النظار وناظر الداخلية

الامضاء (شريف)

ناظر الجهادية

الامضاء (محمود سامي)

ورقي وثيقاً الى وظائف الضباط التي تكون حالة
في هذا الترتيب يعطى بامر عالٍ مبين فيه الرتب
التي يجوز له اعطاؤها وكذا الشروط والحدود
التي يمكن ان يجري بموجبها هذا الترتيب

المادة السادسة والسبعون . كل ترقى
وقتي يكون مخالفاً للاحكام القانونية او للامر
العالي او للشروط المقررة في الامر المشار اليه
المسطر في المادة ٧٥ يكون ملغى ولا مفعول له
المادة السابعة والسبعون . كل ضابط
مستخدم بالجيش تحت السلاح او بالجهادية
وفروعها يحول على المعاش متى وصل منه الى
العمر الاتي يات

سنة

٢٥

٤٣ صولقول اعالي

٤٢ ملازم ثاني

٤٤ ملازم اول

٤٦ يوزباشي

٥٠ صاحبقول اعالي

٥٥ بكباشي

٦٠ فائققام وميرالاي

٦٥ لواء وفرقة

المادة الثامنة والسبعون . الضباط الذين
سبعون الاعمار الموضحة في المادة ٧٧ لا يصير
انفارهم بالجيش تحت السلاح ولا بالجهادية
وفروعها بل يصير رتبهم ويحولون على المعاش
بالمعاشية الموافقة لرتبهم ومنه خدماتهم حسب
القانون انما يصير قرزم ومن يوجد منهم حالاً
من المعاشات المانحة للخدمة يصير قيد بالردف
وتحسب له مائة كاملة مدة شهرين في كل سنة

النوع الاول

في السفريات الحربية

المادة الاولى . يضم لكل جهادي (سواء كان ضابطاً او عسكرياً) ولكل متوظف بالجيش يتوجه مع قسم عسكري للتحاربة في اي جهة كانت نصف مربوط ماهيته علاوة على الماهية الاصلية من يوم ذهابه لغاية يوم اياه الى مركز اقامته

المادة الثانية . بصرف لكل ضابط او متوظف بالجيش قبل قيامه لسفيرة التحاربة ماهية شهر واحد بضميمة السفيرة اعانة من الحكومة بدون مقابل لتدارك لوازم السفيرة

المادة الثالثة . بصرف لكل ضابط او متوظف بقسم عسكري يتوجه لسفيرة حربية تعيينات ومؤنة ركائب حسبما يأتي بيانه

تعيين نفر علائق شبع يومي

٢٠ ٨ ٥ المشير وحكماد الجيش

١٦ ٦ ٤ فريق

١٢ ٤ ٤ لواء

٨ ٢ ٢ ميرالاي

٦ ٢ ٢ قائمقام

٥ ٢ ١ بكباشي

٤ ٢ ١ صاغ

٢ ٠ ١/٢ يوزبائي ورئيس محاسبة

٢ ٠ ١/٢ ملازمين وصولات

٢ ٠ ١/٢ وكتاب محاسبة

٢ ٠ ١/٢ واعظ وامام

النوع الثاني

في السفريات العادية

المادة الرابعة . يضم لكل جهادي (سواء

كان ضابطاً او عسكرياً) ولكل متوظف بالجيش يتوجه مع قسم عسكري الى الجهات السودانية او سواحل البحر الاحمر او الى هرر وملحقاتها والمجاز نصف ماهية علاوة على الماهية الاصلية من يوم التوجه لغاية يوم الحضور وبصرف له ايضاً تعيينات ومؤنة ركائب حسبما توضح بالمادة الثالثة

النوع الثالث

في الانتقالات العسكرية

المادة الخامسة . كل فرقة اولواء او الادي او قسم عسكري ينتقل من مركز الى مركز آخر لاجل الاقامة يوساء كان ذلك الانتقال بالمدن او بالتغور او بالبنادر او بجهة من جهات المديربات القبلية والبحرية لا يصرف لهم مصاريف يومية ولا ضائم في مدة الانتقال والاقامة

المادة السادسة . كل قسم عسكري ينتقل من محل الى اخر لتأدية خدمة عسكرية متعلقة بالضغط والربط الذي هو من اخص واجبات العسكرية سواء كانت هذه الخدمة بالمديربات او بالتغور او بالبنادر او بجهات التصبر والعريش والقلاع والمجازية ومطروح والواحات الداخلة والخارجة وغيرها من الجهات الكائنة بمحدود الحكومة الداخلية ما عدا الاقاليم السودانية يضم له الخمس على الماهية مهما كانت مدة المأمورية

النوع الرابع

في المأموريات

المادة السابعة . كل ضابط او عسكري او متوظف بالجيش او بفروع الجهادية بتعيين

- ٢٥ . صاغ او يوزباشي او ملازم
١٠ . صول
٢ . صف ضابط او عسكري

المادة التاسعة . الضباط والصف ضباط والعساكر الذين يتعينون "للمأمورات مثل عمل الكورتينات والخفر على الملاحات وغير ذلك من انواع المأمورات المختصة بعموم المصالح الملكية يعطى لهم مصاريف يومية في مدة المأمورية من يوم التوجه لغاية يوم الحضور حسب ما يأتي بيانه على حساب الجهة المختصة

المادة العاشرة . كل جهادي (سواء كان ضابطاً او عسكرياً) او متوظفاً بالجيش يتوجه للمأمورية بالجهات السودانية او سواحل البحر الاحمر او الى هرر وملحقاتها يعطى له في مدة المأمورية المصاريف اليومية الموضحة في المادة السابعة مع ما تفرقه من التعيينات والعلائف المبينة بالمادة الثالثة وضمنية ربع الماهية علاوة على ماهيته الاصلية وذلك يكون على حساب الجهادية او على حساب الجهة المختصة بالمأمورية

المادة الحادية عشرة . الضباط الذين يتعينون بحسب مقتضيات الاحوال للمأمورية بجهات اوربا او الاستانة تصرف لهم قيمة اجر سفراتهم من جانب الميري ونظراً لكونهم يتوجهون الى بلاد تستلزم زيادة المصاريف تكون مصاريفهم اليومية حسب ما آت يياه

- ٢٠٠ . فريق ولواء
٢٠٠ . مبرالاي وقائمقام وبكباشي
١٠٠ . صاغ وبوزباشي وملازمين

لصغير او لتسليم مهيات او تعيينات او توصيل عسكر او لتخصيص قضايا او لمشتري مهيات او لتعداد الخيل او عمليات المساحة او التخصيلات او محافظة الليل وما اشبه ذلك من المأمورات المتنوعة يعطى له مصاريف يومية في مدة المأمورية التي تقتضي نياحة عن مركز اقامته من يوم التوجه لغاية يوم الحضور حسب ما يأتي بيانه على حساب جهة الاختصاص

١٠٠ . فريق اولواء او مبرالاي

٥٠ . قائمقام او بكباشي

٢٥ . صاغ او يوزباشي او ملازم او كاتب الاي

١٠ . صول

٢ . باغجاوليش

٢ . جاوليش او بولك لوز

١٢٠ . اونيائي

١ . نفر

المادة الثامنة . اذا صار ارسال ضباط مع احد الاقسام العسكرية لاجل محافظة جسر الليل ولم يكن ذلك الا مجرد محافظة فقط بإعطاء الاوقات وقت الخطر في هذه الحالة يلزم ان يعطى لكل ضابط او صف ضابط الى عسكري علاوة على ماهيته المقررة خمسها واما ان كان ذلك بشمل مجبورية العسكر على اجراء الاشتغال وملاحظة الصباط لم في هذه الحالة يعني ان يعطى لكل جهادي زيادة على الماهية يومية حسب ما آت يياه

١٠٠ . فريق اولواء او مبرالاي

٥٠ . قائمقام او بكباشي

النوع الخامس

في السفريات والمأموريات البحرية
المادة الثانية عشرة

أولاً . الضباط والعساكر البحرية الذين
يتوجهون للبحرية يضم لهم نصف مربوط الماهية
ويصرف للضباط ماهية الشهر والتعيينات المينة
في المادتين الثانية والثالثة ما عدا العلائف

ثانياً . الضباط والعساكر البحرية الذين
يتوجهون لسفينة عادية بمجهات سواحل البحر
الاحمر وعدن وبحر الهند يضم لهم ربع الماهية
ويصرف للضباط التعيينات المقررة لرتبهم بالمادة
الثالثة ما عدا العلائف

ثالثاً . الضباط والعساكر البحرية الذين
بالمراكب المتقدمة بين البحر الاحمر او في خليج
عدن او في بحر الهند ما عدا مينة السويس
يضم لهم ربع الماهية ويصرف للضباط التعيينات
المقررة لرتبهم لان ذلك يعتبر كخدمة سفينة

رابعاً . يعطى لكل ضابط او صف ضابط
او اونباشي او نفر من الجيش البحري يتعين
للمأمورية في البر الضمائم اليومية المقررة لمرتبة
رتبهم في الجيش البري

خامساً . المركب المتقدمة في خدمة مينة
الاسكندرية او رشيد او دمياط او بورسعيد
او الاسماعيلية او السويس اذا انتقلت الى مينة
اخرى من تلك المين لتغيير محلها فقط لا
يعتبر ذلك سفينة

سادساً . المركب التي تقوم من احدى المين
المصرية الى سواحل اوربا او الى بحر كبير

يصرف لطاقتها ماهيات وتعيينات من يوم القيام
الى يوم العودة حسبما هو مدون بالنوع الثاني
في هذه المادة

سابعاً . الضباط البحرية الذين يتعينون
للمأموريات بحجة اوربا او الاستانة تصرف لهم
من الميري قيمة اجر سفرياتهم وتعطى لهم
مصاريف يومية حسبما توضح في المادة الحادية عشرة
الضمائم والمصاريف اليومية الموضحة بالانواع
المذكورة تعطى لهم اعتباراً من يوم القيام لغاية
يوم الحضور من السفر

النوع السادس

في مصاريف انتقال الاقسام العسكرية

المادة الثالثة عشرة . في حالة انتقال فسر
عسكري من محل الى آخر للاقامة به او
للمأمورية طويلة المدة تكون مصاريف نقل عائلته
وخدمه وعفشه على حساب الجهادية او على
حساب جهة الاختصاص حسبما يتوضح في المادة
الثامنة عشرة وما بعدها من مواد النوع
السابع

المادة الرابعة عشرة . من ابتداء رتبة البكباشي
فما فوقها يكون نزولهم بعربات السكة الحديد
هم وعائلاتهم بالدرجة الاولى

المادة الخامسة عشرة . من ابتداء رتبة
الضول لغاية رتبة الصاغ يكون نزولهم بالسكة
الحديد هم وعائلاتهم بالدرجة الثانية

المادة السادسة عشرة . الصف ضباط
والاونباشية والعساكر والخدمة هم وعائلاتهم مع
الخيل المقررة للضباط يكون نزولهم بالسكة
الحديد بالدرجة الثالثة

النوع السابع

في مصاريف الانتقال للمأمورية
المادة السابعة عشرة . تعتبر المأمورية قصيرة
المدة اذا كانت مدة الغياب فيها لا تتجاوز عشرة
ايام فان زادت عن ذلك تعتبر طويلة المدة
المادة الثامنة عشرة . من يتعين للمأمورية
قصيرة المدة من ابتداء رتبة الكباشي فما فوقها
تكون اتباعه لغاية ثلاثة والركائب لا تزيد عن
اثنين ومن العنش والتعيينات لغاية خمسة قناطير
ما عدا وزن عليق الركائب واما من يتعين
منهم للمأمورية طويلة المدة فتكون اتباعه لغاية
اربعة اناظر والركائب لا تزيد عن اثنين ومن
العنش والتعيينات لغاية ٩ قناطير خلاف وزن
عليق الركائب

المادة التاسعة عشرة . من يتعين للمأمورية
قصيرة المدة من ابتداء رتبة الصول لغاية
رتبة البوزياشي يكون له تابع واحد ومن العنش
لغاية ٢ قناطير خلاف وزن عليق الركوبة
ومن يتعين منهم للمأمورية طويلة المدة تكون
اتباعه لغاية ثنتين ومن العنش لغاية خمسة
قناطير وحصان للصاغ وما يلزم من العليق
المادة العشرون . نزول الضباط وارباب
الوظائف والعساكر بالسنن والوابورات البحرية
هم وعائلاتهم وتوايعهم وركائبيهم وانايت بيوتهم
يكون على حسب الدرجات والمقادير المقررة
لكل منهم بمواد النوع السادس والسابع من
هذا القانون

المادة الحادية والعشرون . الضباط الذين
يتوجهون في قطار الاكسبريس يجوز نزول

توايعهم بالدرجة الثانية ان لم يوجد به عربات
من الدرجة الثالثة

المادة الثانية والعشرون . اجر عربات
الركوب وعربات الكارو للانتقال من مركز
الاقامة ومحل السكن لخدمات السكة الحديد
او لخدم ساحل البحر وكذا اجر الفلانتك التي
يتوصل بها من الساحل الى المركب وبالعكس
تصرف نقداً من خزانة الجهادية او من جهة
الاختصاص

المادة الثالثة والعشرون . يصرف لمن
يتعين من الضباط الجهادية البرية والبحرية
والهندسين البحرية وراكب حرب ومعاوني
الجهادية وغيرهم من خدمة فروعهما للمأمورية
بداخل مصر واسكندرية وضواحيها اجر عربات
او ركائب وهذه الاجر يكون تقريرها بمعرفة
رئيس المصلحة المختصة بها تلك المأمورية

المادة الرابعة والعشرون . الضباط الذين
يتعينون للمأمورية استكشافية او لاختد مسطحات
او لرسم خريط في جهات لا يتوصل لها بواسطة
السكة الحديد او بالبحر يعطى لهم حيوانات من
طرف الميري لنقل عنفسهم ومهمات سفرناهم
ويعطى لهم ايضاً حيوانات لركوبهم ان لم يكن
لهم ركائب ميري او لم يكن جارياً صرف قيمة
علائق الهم او تصرف لهم قيمة الاجرة نقداً
بحيث يكون تقدير القيمة على حسب الجارسة
بالجهة التي يتوجهون منها الى محل المأمورية

النوع الثامن

في الامتيازات والاعانة العسكرية
المادة الخامسة والعشرون . كل جهادي

البرية والبحرية يصرف له عشرون جنياً مصرى
اعانة من جانب الحكومة لاجل تدارك لوازمه
الضرورية من ملابس وغيرها

النوع التاسع

في الخيول المقررة لكل رتبة

وقت السلم

المادة الثامن . يعطى للوزباشية والملازمين
خيول وسروجها من طرف الميري وأما من
صاغقون اغاسي فصاعداً فتكون خيولهم وسروجها
من طرفهم انما يصرف لهم ثلاثى وقت السلم
حسب الموضع اذناه

خيول

| | |
|-----|----------------------------------|
| عدد | بوزباشي وملازم سواء كان من |
| ١ | السواري او الطوبجية او ارکان حرب |
| ١ | او المهندسين او حكام او اجزاجية |
| ١ | صاغقون اغاسي |
| ١ | بگباشي |
| ٢ | فائقام |
| ٢ | ميرالاي |
| ٢ | لواء |
| ٤ | فريق |
| ٦ | مشير او سردار |
| | (انتهى) |

وبعد الفراغ من وضع هذه القوانين وفد
ضابطان الجهادية على منزل شريف باشا وشكروا
له عنايته واهتمام وزارته بنجاحها ثم اعيروا له عن
حسن مقاصدهم ووفرة انقمتهم به وبوزارته وانهم
لا يخافون البتة له امراً بل هم مفادون لارادة
الحكومة وانهم لا يترددون في الذهاب الى اي
الجهات التي تأمر الحكومة بالذهاب اليها

(سواء كان ضابطاً او عسكرياً) او متوظفاً
بالجيش لا يدفع الا نصف اجرة بوابورات
السكة الحديد او بالبوابورات البحرية التابعة
لادارة اليوستة الخديوية امتيازاً له عن سواء

المادة السادسة والعشرون . يعطى لمن
يكون لهم خيول ميرية من الوزباشية والملازمين
اركان حرب ومعاوني الجهادية والمهندسين
الحرية ضريبة شهرية علاوة على مربوط الماهية
قدرها مائة قرش اعانة لمصروفات خيولهم

المادة السابعة والعشرون . اذا فقد احد
الضباط حصانه في وقت الحرب بسبب مرض
او اصابة فيعطى له ثلثون جنياً مصرى قيمة
حصانه من جانب الميري

المادة الثامنة والعشرون . كل جهادي
نقد في الحرب ركوبته او لوازمه وعنته وكان
ذلك ناشئاً عن تسليم الجيش بأمر من حكماداره
فمن بعد اقرار القومسيون العسكري الذي
يتشكل لتحقيق ذلك يعطى له مبالغ حسبما يأتي بيانه
نظير العنتش نظير الخيول

| جنيه | جنيه | |
|------|------|---------|
| ١٢٠ | ٧٢ | فريق |
| ٨٠ | ٥٢ | لواء |
| ٢٦ | ٢٦ | ميرالاي |
| ٢٢ | ٢٦ | فائقام |
| ٢٨ | ١٨ | بگباشي |
| ٢٤ | ١٦ | صاغ |
| ٢٠ | ٠٠ | بوزباشي |
| ١٦ | ٠٠ | ملازم |

المادة التاسعة والعشرون . كل تلميذ او
صف ضابط يترقى الى رتبة الملازم ثاني بالجهادية

فصل

الوفد العثماني

نالت شهر أكتوبر سنة ١٨٨١ ورده للعراق من الاستانة بين ان الجناب السلطاني عقد عزمة على ارسال لجنة مخصوصة الى القطر المصري بدون ان يشاور الوزارة فعين لذلك علي قشاي باشا معقداً اول وعلى قولاك بك معقداً ثانياً ورائي باشا وصفي قندي وهما من باورين الحضر السلطانية وانهم سافروا جميعاً في الشهر السابق اي ٢ أكتوبر فاصدين الاسكندرية فوقع ذلك موقع الاستغراب عند جميع الدول الاجبية لما انه صدر عن غير مختارها فيه وبدون مشاوره الوزارة العثمانية ولم نسفقه مقدمات ولا نوطات او محاورات انه كانت وقد اعلن وكيلها فرنسا والكثيرة في العاصمة الخديوي على ان ذلك انها لا تعلم شيئاً من اسباب قدوم الوفد العثماني وانها مجهلات قصه الحضر السلطانية ولا يمكن لها ان تعرف عزمها عليها ان دولتها مجهلات ايضا اسبابه وان لا دخله لها فيه على انها اكدا للخديوي ان اللجنة المسمونة لا يمكن ان يكون من قصدها اذيت بشيء من الخصاصات ولا ان تعاولا الوزارة المصرية باسم ما ثم بعث السفير مالت وكلي الكثيرة السياسي في القاهرة لتعارف اليه اللورد دفرين غير الكثيرة في الاستانة فجاء جوابه مطلقاً لرأي رأي وجهه قصل فرنسا البحار وكذاها السياسي لدى الحكومة المصرية وقد ترسب على تعيين هذه اللجنة وارسالها الى القطر المصري هاج خيرامر ارباب العصف الاجبية فاجمعت اجراء انكثرة على الملاحة

الدولة العثمانية قد اخطأ في امور مصر وحضر حجة جريئة التمس ان الدولة العثمانية ستلقى مصاعب كبيرة لان لكثير من الامم مصالح مادية في القطر المصري تعلو على سلطة الجناب الشاهاني وقامت ان الباب العالي لا يقدر ان يتم في مصر من الامور الا ما ترضاه الدول العثمانية ولما كان قد وقع تعيين هذه اللجنة اثر حادثة عابدين ذهب بعض الافكار الى انه لا بد لاجزاء هذه اللجنة من احد امرين . اما ان ينظروا في طلبات الجهادية ووجوبها فيقروها وينووا راعهم ولما ان يدققوا في البحث عن اسباب الحركات الجهادية التي حدثت المرة الاولى في ايام الخديو السابق ثم الثانية من بعدها ثم يحققوا النظر في دواعي الحوادث الاخيرة ومعداتها ونيات الساعين فيها الذين هموا الخواطر لما

ونظر اخرون الى المسألة من وجه ان يعتمد المكلف باجراء المفاوضات مع الدول الاجبية والحكومة الخديوية ربما لا يتم له القيام بواجب وظيفته في بادئ الامر لانه وكلاء الدول انهم ذلك الا متى وردت اليهم التعليمات الصريحة الكافية من حكوماتهم وكثر اختلاف الاقوال والظنون في شأن هؤلاء المعقدين وعلى الخصوص عندما انباء التعاريف ان كلاً من دولتي فرنسا والكثيرة سمعت بداعوه الى مياه الاسكندرية لان ارسال الوفد العثماني يستلزم ذلك

اما وصول الوفد الى الاسكندرية فكان في عاشر شهر اكتوبر سنة ١٨٨١ وهاك ما جاء في الوقائع متعلناً بقدمه والاحتفال باستقباله قالت

في يوم الخميس الموافق ١٢ ذي القعدة سنة ٩٨١ وصل البايع المايوني المسمى طليعت . الى ميناء اسكندرية في منتصف الساعة السادسة حاملاً حضرة صاحب الدولة علي نظامي باشا باور الحضرة الشاهانية وحضرة عطوفتو علي فواد بك افندي من اعضاء شورى الدولة فأطلقت مدافع السلام عند وصوله من باور محمد علي ومن طابية رأس التين وأديت أيضاً رسوم الخية والتعظيم من بقية المراكب المصرية الراسية بالمينا

ونوجه سعادة ذو القنار باشا سر تشرنفاي خديوي ومعه حضرات اصحاب السعادة محافظ النعموما مور الضبطية وفريق آليات اسكندرية ووكيل البحرية الى باور . طليعت . ليلباغا حضرات القادمين سلام الحضرة الفخيمة الخديوية وبعد ذلك صعدوا الى البر ونوجهوا الى سراي رأس التين العامة

وكان في معية دولتو علي نظامي باشا وعطوفتو فواد بك المشار اليهما كل من حضرات قدرتي بك وصفر افندي وحضرة سيف الله افندي من البايران الشاهانية

وبعد ان اخذوا راحتهم في سراي رأس التين حيث لركوبهم عربات من السراي فركبوا الى السكة الحديد وشيعهم الى المحطة حضرات المأمورين السابقين وكان في انتظارهم قطار مخصوص فركبوه في منتصف الساعة الرابعة بعد الظهر فوصلوا القاهرة اول الساعة الثامنة بعد الظهر وكان على رصيف المحطة سعادتو طلعت باشا كاتب الديوان الخديوي وحملته من المأمورين فاستقبلوهم بما يليق بهم من الاحترام والاجلال

وبلغهم - سعادة طلعت باشا - سلام الجنب الخديوي ثم ركبو على عربات خصصت لركوبهم وساروا الى قصر الزهدة بجهة شبرا وقد هيئ هذا التصرف لتزولهم مدة اقامتهم وفي صبيحة يوم الجمعة في الساعة الرابعة من النهار ركبو متوجهين الى سراي الاسماعيليه لزيارة الجنب الخديوي فتقبلوا عند الوصول بغاية التعظيم حسب ما يليق بشأنهم وكان على سلم السلالمك سعادة طلعت باشا وسعادة بخري باشا مهردار خديوي وكل من حضرات التشرنافية وباوران الحضرة الخديوية فاستقبلوهم وصاحبوهم الى ان وصلوا لدى الجنب العالي فخيمهم وأكرم لقاءهم وبعد تأدية رسوم الاستقبال ابغوا مسامع الجنب الخديوي تسليات الحضرة السلطانية واعربوا عما ظاهروا من كمال الانبساط والود والتمتع بالمرضا بما توجهت اليهم الخديوية من تحسين الاحوال وحفظ الامنية وان حضور هذه الرسالة انما هي عتبان على ما للذات الملوكية من الاعتماد وشدة الوثوق بحضرة الخديوي المعظم والمقصود الاصلي منها هو تأييد ثبوته وتعزيز موقعه وثبتيته مركزه فعند ذلك نطق طبعه الكريم بآيات الخشوع والخضوع وأدى من موجبات الشكر وفروض الحمد ما يليق بالذات الشاهانية على حسن عنايتها به واطف رعائيتها له وابتل الى الله تعالى بدوام بقاء الحضرة السلطانية وتخليد ملكيتها وتأيد سلطانها وثبوت شوكتها وتمكين قوتها وبعد ذلك قاموا للانصراف فشيعهم الى سلم السلالمك حضرات من تقدم ذكرهم وساروا قاصدين قصر الزهدة وجوههم تمهلاً فرحاً بما لا ينفى من مكارم الجنب الخديوي ايد الله تعالى شأنه آمين

والسلطان الأعظم يرفعي إلى وظيفة سر باورته
بمعنى اني نائب عن مقامه السامي في تنفيذ احكامه
العالية فانكم تعلمون ان الجند حامية الملك
وعون الخليفة على تنفيذ اوامره وقد قضيت في
العسكرية اثنين واربعين عامًا وهذا هو الشرف
الذي اعتز به فانه لا شرف للانسان الا خدمته
الملة بنفسه وروحه وبصنة كوفي سر باورًا
شاهانيًا اخبر حضراتكم بان مصر قلب الدولة
العلية وهي بين اعين مولانا وسلطاننا المعظم
تخفى عليه ما تخشاه على انفسنا وديارنا فانها من
الاراضي السلطانية والجناب الخديوي العالي هو
نائب السلطان فاننا نأمر اليه نأمر السلطان
والخاضع اليه خاضع للسلطان . اد
تأجاة طلبة بقوله :

أقدم الدولة السر باور الأعظم احترامًا يليق
بقامه السامي وأعرض لخدمته السنية ان الجيش
المصري الشاهاني يعترف لمولانا وأمانا سلطان
الملة الاسلامية بالسلطة وإني بالاصالة عن نفسي
وبالتبابة عن اخواني الامراء واخوتي الجيوش
المصرية أقدم لمولانا السلطان الأعظم خضوعنا
واعترافنا بسيادة جلالته كما اني اعترف مع جميع
اخواني بحفظ ناموس مولانا الخديوي وإمباراته
السلطانية ونخضع له خضوع الابناء لآبائهم ونتر
سيادته علينا ونبائه عن المقام الشاهاني كما اننا
نحافظ على حياته بارواحنا ونصرف العمر في
خدمته وكذلك فعلوا يعترفون بما نعترف به
وليس بيننا وبين مقامه السامي ما يوجب اضطرابًا
او جدل قلنا او يحرك فكرًا في السياسة وغيرها
وإني أقدم لدولتكم العلية هذا الخطاب وأنا
معتقد بانني مخاطب وكيل الخضر السلطانية وأنا

وفي منتصف الساعة العاشرة ركب الخضر
الافخم عربته وتوجه إلى قصر الزهرة ليورد لهم
الزيارة ثم عاد إلى سراي الامانية محتويًا
بالسعادة متوجهًا بالاقبال

لما اعضاء هذه الرسالة فانهم من افاضل
رجال الدولة العلية واعظم . فحضرة درشلو
نظامي باشا معروف بعلوم الباع في الفنون
العسكرية وسفت له خدمات جليلة فيها وله
انار في خدماته مشكورة فقد قاد الجيوش الشاهانية
في عدة مواقع مهمة زمن الغروب السابقة وقال
فيها عرف القدر ومشهور بسعة الاطلاع في
الفنون الرياضية والطبيعية وله معرفة جيدة
باللغة الالمانية والترنوية وبعض لغات اخرى
اوربية وعربية وحضرة عثمانوفلو علي فواد بك
من رجال السياسة الموصوفين بعلوم الفكر في
الفنون واللغات ومن الطائفة العليا في الكتابة
والانشاء وهو كاتب السر السلطاني وهو نجل
الرحوم علي باشا الصدر الأعظم الشهير الاسبق
وجلوها باقي الاعضاء فكلمهم آل فضل ومعه
كامل ومظاهر جلال . انتهى

(زيارة علي نظامي باشا)

(للالاي الثاني قصر النيل)

لما وصل إلى قصر النيل استقبله حاكمه
الالاي طلبة عصمت بكسكي حاملي السلاح وبعد
اداء العظم الامرام دخل ديوان الجهادية عند محمود
سامي واستدعى طلبة والقائم وحصل بهم ثا ثا في
اخبر حضرات الميرالاي والفضائل الكرام
انني عسكري اني دخلت العسكرية وتربيت فيها
انني ان كنت الرتب السامية فقد كنت قائد
جيش عظيم ثم تفصل علي مولانا وميدنا

دولتو افتدم محمد شريف باشا . وهو عين
وزارة من اختارهم من الامراء ونحن الان
راضون عن الهيئة الحاضرة معترفون بسيادة
مولانا السلطان المعظم خاضعون لاميرنا الخديو
ولم يبق عندنا شيء سوى خدمة الوطن بمجائنا
وكما ان الدولة العلية ترى مصر قلب الدولة
فكذلك نحن نرى الدولة محل سطاننا ومركز
آمالنا ودار الخلافة الاسلامية واننا نرجو ان
تجتمع كلمة المسلمين في سائر الاقطار وتحد قلوب
المؤمنين لتكون يدًا واحدة في وقاية دولتنا من
جميع الموارث اعادها الله منها ولا نشك في ان
اخواننا المسلمين اذا تمنا لحفظ كلمة الدين ووقاية
البلاد من اعدائها يجهدون في بث الاتحاد بينهم
وجمع الكلمة على تأييد ملكنا وسطاننا المعظم
خلد الله سلطانه . اهـ

فرقف عند ذلك نظامي باشا وصافح طلبه
ومن معه من الضباط واثني عليهم ثناء جزيلاً
ثم جلس مع محمود ساعي نحو نصف ساعة وذهب
وبعد ذلك زار شيخ الاسلام وقيس الاشراف
والشيخ عيش والكل يشكر وينبأى بها وصلت
اليه الحالة وبقي على الجند

واقام رجال الوفد في مصر بضعة عشر
يوماً ادبت لهم المآدب في خلافا وكان القوم
مرحبين بهم ما علمين ثم ظهر لهم ان ليس في مصر
ما يوجب الاضطراب فعادوا الى الاستانة راضين
مقتنعين بما رأوه وكان عودهم الى عاصمة الدولة
من طريق الاسكندرية بان قدموا اليها ثامن
عشر اكتوبر سنة ١٨٨١ على قطار مخصوص
وسافروا صباح التاسع عشر منه على البارجة
طلعت . وقد اطلقت المدافع اثناء سفرهم واجلالاً

نشكر عنايتها وسعيها في حفظ ناموس خديوتنا
الاعظم واجتهادها في رفع افكار السياسيين عنا
بما الفناه من رحمتها وحنوها ورأفتها بنا . اهـ .

فقال له علي نظامي باشا

كذا تكون امراء الجيوش . واني قد سررت
بما علمت من حسن نيائكم وطهارة بواطنكم وحكم
للجناب الخديوي السامي وقد تاكد عندي ان
تظاهركم العسكري لم يكن لاضرار ولا افساد
فقال طلبه : سيدي

ان تظاهرتنا كان لحفظ البلاد ووقاية
شرف اميرنا ومولانا الخديو ومع التوازل التي
رأيناها قد احاطت باوطاننا فاننا رأينا رئيس
الظفار السابق يبذل جهده في تقليل الجند
وتبدين فعلنا انه يريد بالبلاد شراً اذ لا يخفى
على فطنة دولتكم ان الملك لا يحفظ الاً بحماية
الجند والجند ان لم يكن كفاية لحفظ الحدود
ورد العدو كان كالعدم وبلادنا مع كثرة الاجانب
فيها واحتياجها لحفظ الامن ومراقبة الاعداء لا يقوم
بجفرتها الاً جنود عظيمة وقد عارضنا في تقليل الجند
فاسند علينا رئيس الظفار واني الاً تنفيذ اغراضه
فضلاً عن اننا رأيناه يمشي في غير طريق الوطنية
ولا يفعل الاً ما يشاء وهذا ما يضر بالوطن وصالح
الدولة العلية ويس شرف مولانا الخديو

وقد كررنا طلب حقوقنا وحقوق الامة فلم
نجد غير اذن صماء وعين عمياء فاضطربنا الخوف
على بلادنا واميرنا للقيام بالجند ووقوفنا في
ساحة عابدين العامرة وقدمنا طلبنا للجناب
الخديوي بواسطة اخينا الأكبر وتابنا جميعاً
« احمد بك عرابي » فنفضل علينا بالاجابة
وسلم الرئاسة العظمى لصاحب الدولة والهمة العلية

فصل

(مجلس النواب)

ورجعت وزارة شريف بانبا عنايتها الى امر مجلس النواب فصدرت الاوامر بجمع جميع اللوائح المتعلقة بالمجلس الموما اليه قديمها وجديدها لتعرض على مجلس النظار فينظر فيها بما يلائم حال البلاد ويجري التعديلات والتحويلات اللازمة ثم انه بناء على التقرير الذي رفع الى شريف بانبا مذيلاً بالتفصيل وحالة توقع متصفاً طلب تشكيل المجلس النيابي وهو التقرير المشهور في الصفحين ١١٢-١١٣ رفع دولته في ١٤ أكتوبر سنة ١٨٨١ الموافق ١١ ذي القعدة سنة ١٢٩٨ الى المجلس التشريعي التقرير الاتي نصه بشأن انشاء مجلس النواب واختاب اعضائه وهذه هي حوزته

التقرير

قال

لقد ظهرت التجارب في عدة امراء خال الحالة الموجودة عليها البلاد الان ولهذا فالاصلاحات التي سنشرع فيها في ظل الساحة العليا تكون متعلقة بامر صوامع الدبابر المصرية لانه ينرب على اجرائها تغيير الحالة المذكورة واصلاحيات شتى فنيقاً وتوطيد الادارة العمومية على اساسات قوية وثابتة

انما الاشتغال بمسائل مهمة كهذه والنظر فيها يلزم لاجرائها من حيز التصور للعمل لا يتأتى حصوله بانفراد هيئة النظار فقط بل المتراخي لم ان تبادل الأفكار فيها باستغناء الرجال الذين يؤهلهم استعدادهم وخبرتهم بالاشتغال واستقامتهم ومنهم لمجازة لغة ورضا اخوانهم بهم ولا تقاضهم للباية عنهم هو الوسيلة الوحيدة للحصول على

الفائدة المقصودة من تلك الاصلاحات وقد عطايت رأيي عند الاهالي بالزيادة عن عموم هذا الرأي الذي رأيته هيئة النظار ولذلك نرى انه من الواجب علينا ان نطلب من المرامم الخديوية تلبية الناس اهالي البلاد وجميع اعيان ووجوه النظر لاختار رأيهم بخصوص احتياجات الاقاليم وعرض الخلل الحاصل في الادارة عليهم واجراء الاصلاحات اللازمة بمساعدتهم

وللوصول لهذا الغرض لا يوجد الان شيء سوى اتباع لائحة مجلس شوري النواب الصادرة في سنة ١٢٨٤ نعم ان تلك اللائحة ليست مستوفاة ولا ملائمة لا أفكار الاهالي ومقاصدهم وكانت قد علمت جملة مشروعات وتقدمت عن هذا الخصوص لكن هيئة النظار باتخاذها مع مجلس شوري النواب ستشتغل في البحث عما يلزم اجرائه من التفتيحات والتعديلات في قانون النواب مع مراعاة حقوق الحضرة الخديوية وحالة النظر هذا ومن الجلي التفتي عن البيان ان اليهود والترنبيات التي نشأت عن الحالة المالية وارتبطت بها الحكومة وكذلك القوانين والامام العالية المشتملة على تلك العهود والترنبيات لا تدخل ضمن المسائل الجائز نظرها والبحث فيها بمجلس النواب لانها موضوع عند حصول مع الدول ولا يجوز تعديلها او تغيير شيء منها الا برضاء الدول التي عثدت معها

وعلى ذلك فيجلس النواب سيؤدي مأموريته بدون تعرض للمصالح الواجب احترامها وسيكون عضد الحكومة لذاتكم العالية في اجراء الاصلاحات المشروع فيها وعوداً على تأييد المصريين تاييداً كافياً على النفس والعرض والمال

نحن خديو مصر

بناء على التقرير المرفوع إلينا من رئيس مجلس نظار حكومتنا بتاريخ ١١ ذي القعدة سنة ١٢٩٨ الموافق ٤ أكتوبر سنة ١٨٨١ المرفوعة صورته بأمرنا هذا وبعد الاطلاع على لائحة مجلس شورى النواب الصادرة بتاريخ ٢١ رجب سنة ١٢٨٢ وبناء على موافقة رأي مجلس نظارنا نأمر بما هو آت

المادة الأولى. يصير انتخاب النواب بالصفة والشروط الموضحة بتلك اللائحة وافتتاح مجلس الشورى يكون في ١٥ كيهك سنة ١٥٩٨ غرة صفر سنة ١٢٩٩ ابتداءً للمادة السادسة عشرة من اللائحة المذكورة

المادة الثانية. ناظر داخلية حكومتنا مكلف بتنفيذ أمرنا هذا

صدر بسراري الجزية في ١١ ذي القعدة سنة ١٢٩٨ الموافق ٤ أكتوبر سنة ١٨٨١

الامضاء محمد توفيق

بأمر الخضر الفقيهة الخديوية

رئيس مجلس النظار وناظر الداخلية

الامضاء شريف

اللائحة الاساسية

ونظام مجلس النواب

الصادران في سنة ١٢٨٢

وصادف هذا المشروع بعد صدور التقرير والامر العالي المشار اليهما استحضاراً بحل عن الحصر والوصف فالتي الا وجوهاً طليقة وصدوراً رحيمة وثغوراً باسمه وكان اهم ما استجمع عليه عواطف الاستحسان قول الوزير ان مشاورة اهل

ولهذا واتباعاً للمادة ١٦ من لائحة مجلس الشورى المؤرخة ٢١ رجب سنة ١٢٨٢ اشرف بان اقدم للاعتاب السنية مشروع امر عال بانتخاب النواب وافتتاح المجلس في ١٥ كيهك سنة ١٥٩٨ الموافق غرة صفر سنة ١٢٩٩ و ٢٤ ديسمبر سنة ٨١

اما مدة الثلاثة شهور الباقية لحين افتتاح المجلس فاستغفل فيها مع رفقائي بحضور المشروعات اللازم عرضها لحضرات النواب وستمسكت انتظامهم بالخصوص نحو المواد المختصة بالضرائب والعونة والبدلية المتعلقة بالعمليات والاشغال العمومية لانها مسائل ذات اهمية جسيمة بالنسبة للمزارعين وسأخذ رأيهم ايضاً في ترتيب مجالس ادارة بالمديريات لان اقامتهم بالاقاليم واستمرار معاملتهم مع اهلها يجهلان رأيهم ذا فائدة عظي في ترتيب تلك المجالس ونعين حدودها واختصاصاتها

ومن ثم فاذا تكتمت الخضر الخديوية بالتوقيع على مشروع الامر العالي المتقدم لسدينا السنية يبادر في الحال ناظر الداخلية بأجراء التهيئات اللازمة على المديرين والمحافظين بانتخاب النواب بالشروط المقررة باللائحة المار ذكرها

وعلى كل حال فإني لولي النعم العبد الخاضع والمحسوب المتواضع

صورة الامر العالي

فبناء على هذا التقرير صدر الامر العالي الاتية صورته

الآلة سيظهر في احكام تلك اللائحة ليعملها
من طريق توسيع الحقوق ومنح الحرية لنواب
الامة كان المجلس الجديد بهذا الاعتبار مجلس
تنظيم وتشريع يضع لنفسه قانوناً جلي الاحكام
تحصل به الحرية لارباب النيابة

فتتبعاً للفائدة ندر صورة تلك اللائحة وذلك
النظام الصادرين في عهد وزارة شريف باشا
الاولى وهما

صورة اللائحة الاساسية

(١) تأسيس هذا المجلس مبني على المداولة
في المنافع الداخلية والتصورات التي تراها
الحكومة انها من خصائص المجلس يصير المذاكرة
واعطاء الرأي عنها وعرض جميع ذلك للحضرة
الغديوية

(٢) يجوز انتخاب من بلغ عمره خمساً
وعشرين سنة وما فوق ذلك بشرط ان يكون
موصوفاً بالرشد والكمال وان يكون من الاشخاص
المعلومين عند الحكومة بانه من الاهالي النابغين
لها ومن اولاد الوطن

(٣) يحرم من صلاحية الانتخاب الاشخاص
الذين حكم على اموالهم واملاكهم باحكام الافلاس
وتعلقت بها حقوق للغير الا اذا اعيدت تلك
الحقوق التي حرموا منها وايضاً الفقراء المحتاجون
والاشخاص الذين اعينوا على حالم قبل
الانتخاب سنة والاشخاص الذين صار مجازاتهم
بالليان والطرده بحكم

(٤) ان الاشخاص الذين ينتخبون النواب
يلزم ان يكونوا من الذين لم يحكم على اموالهم
واملاكهم باحكام الافلاس وتعلقت بها حقوق
للغير الا اذا اعيدت تلك الحقوق اليهم وان

الرأي والنداد من وجود البلاد فيما تحتاج اليه
من اصلاح هو الوساطة الوحيدة للحصول على
الفائدة المتصورة وان هذا المآخذ مطابق لرأي
عدد الاهالي بالنيابة عن عموم وقوع ذلك
عند القوم موقع الدليل على قرب الصلة وارتفاع
التحاب بين الحكومة والامة

اما اللائحة التي وردت عنها الكلام في تقرير
شريف باشا وجاء في شأنها ان مجلس النواب
جميع بناتها ولكن دون النظر ستجد معاً
على البحث فيما يجب تعديله وتغييره منها مع مراعاة
حقوق الحضرة الغديوية وحالة القطر فتد كان
في الكلام الوارد عليها في ذلك التقرير موضعان
للإختصاص الاول تعديل اللائحة بمعنى تقريبها
من جانب الحرية بقدر بعيد عما من حد التقييد
والثاني مراعاة الحقوق الغديوية وحالة القطر
بمعنى احترام تلك الحقوق وحفظ المناسبة بين
احوال البلاد واحكامها

ولما كان قد ورد في التقرير السابق الذكر
ان الانتخاب الجديد سيكون يقتضى اللائحة
الاساسية الصادرة عام ١٢٨٢ وكان قد تقدم
العهد عليها وعلى نظام مجلس النواب المستوفى
سنة ذلك العام نأى القوم اثر صدور الامر
الغديوي بتشكيل المجلس النيابي الى الوقوف
على قضايا ذلك النظام ليعلموا منه مجرى الانتخاب
وماهية مجلس النواب في دوره الاول فتسرتة
المحرسة وكان في اليقين ان الحضرة الغديوية
تصدق عليه بعد ان رفع اليها وتضمنت موضع
الاجراء على انه بالنظر الى ما ورد في تقرير
الوزير بصراحته لا تحمل التأويل ان المجلس
الجديد وان جرى تشكيكه يقتضى اللائحة القديمة

لا يكون سبق مجازاتهم بالليان والطرده بحكم وان لا يكونوا من الأشخاص الداخلين سلك العسكرية تحت السلاح

(٥) المستخدمون في الخدمات المبرية والمستخدمون في الجهات الخارجية عن المبري سواء كانوا من العهد والوجوه او غيرهم وكذا الداخلون سلك العسكرية سواء كانوا تحت السلاح او امداديين لا يجوز انعامهم ليكونوا من اعضاء المجلس واما من رتبوا من المستخدمين بلا جفحة حسب الايجاب او انقضت مدتهم من الامداديين فيجوز الانتخاب منهم ان كانوا حائزين الاوصاف المعتبرة المذكورة

(٦) ان انتخاب الاعضاء من الافاليم يلزم ان يكون على حسب التعداد فلذا يلزم انتخاب واحد او اثنين من كل قسم من اقسام المديرية بحسب كبر القسم وصغره ويصير انتخاب ثلاثة من مصر واثنين من اسكندرية وواحد من دمياط

(٧) حيث ان كل بلد عليه مشايخ معينون برغبة الاهالي فبالطبع هم المنتخبون من طرف اهالي ذلك البلد والنائبون عنهم لانتخاب العضو المطلوب انتخابه من القسم واذا كان اولئك المشايخ حائزين الاوصاف المعتبرة المذكورة فهؤلاء المشايخ يحضرون الى المديرية ويكتب كل احد منهم اسم من ينتخبه من القسم في ورقة مخصوصة ويضعها مقنولة بالصندوق المعد لاسم المديرية

(٨) بعد ما يتم وضع الاوراق بالصناديق تفتح على يد المدير والوكيل وتاظر قلم الدعاوي وقاضي المديرية فينظر اذا كانت اكثر الاراء

متفقة على انتخاب واحد من القسم فيصير هو نائباً عن القسم وان تساوت الاراء في الانتخاب اثنين او ثلاثة فيقرع بينهم بحضورهم والذي يصيبه القرعة يصير نائباً عن القسم وفي كلا الحالين يؤخذ من المشايخ الحاضرين بالمديرية من البلاد ورقة باختيارهم بما استقر عليه الحال في الانتخاب اولئك النواب واما الانتخاب في مصر واسكندرية ودمياط فيصير باتفاق او اكثرية اراء وجوه واعيان تلك المدن

(٩) يصير تجديد انتخاب الاعضاء في كل ثلاث سنين حسبما هو موضح بالبند السابع والثامن

(١٠) اعضاء المجلس لا يزيدون عن خمسة وسبعين شخصاً

(١١) لا يعقد المجلس اذا غاب من اعضائه اكثر من الثلث وان كان احد الاعضاء له عذر ضروري فيلزم عرض عذره على رئيس المجلس قبل انعقاده بشهر فان قيل عذره بالمجلس فيها والان فان لم يحضر بعد اعلان عدم قبول عذره فيصير انتخاب غيره بدله من قسم وجهته حسب اللائحة

(١٢) لا يسوغ التوكيل عن احد الاعضاء بل هو يحضر المجلس بنفسه

(١٣) يصير تحقيق حال كل عضو من اعضاء المجلس بين اجزاءهم بمعرفة قومسيون فان وجد مستكمل الشروط المعتبرة المخررة في البنود السابقة يقبل والا فتلقى نيابته وينتخب غيره من قسم وجهته

(١٤) بعد ما يصير تحقيق احوال النواب المنتخبين بالقومسيون ويوجدون حائزين

اللائحة وبعد إعطاء التفاهير عنها نظر المجلس الشورى أيضاً كما في البند ٢١ و٢٢ وباتفاق المذاكرة وإعطاء الرأس بعرض جميع ذلك للحضرة الخديوية

(٢) رئيس مجلس شورى النواب ووكيله يتصان من طرف الحضرة الخديوية

(٤) افتتاح مجلس شورى النواب اما ان يكون بذات الحضرة الخديوية او من يوكل لذلك بالارادة السنية وتقرأ فيه مقالة فان كان افتتاحه بالحضرة الخديوية فقراءة المقالة بالتناق الخديوي او من يوكل في قراءتها متعلق بالارادة العلية وان افتتحه الموكل فاما ان تكون المقالة من الحضرة الخديوية ويقرأها الموكل بالافتتاح او انها تكون من الموكل بالافتتاح وهو الذي يقرأها بموجب الامر

(٥) بعد افتتاح مجلس شورى النواب وقراءة المقالة يكون لارايه الحق في ان يقدموا جواباً عنها في مدة يومين وهذا الجواب لم يكن الا من قبل الرسوم بحيث لا يقطع فيه بشئ عن امر من الامور المتبقي نظرها بمجلس الشورى (٦) اذا كانت المقالة من الحضرة الخديوية فيعد تحرير جوابها من مجلس الشورى يجب تقديمه للاعتاب الكريمة بواسطة رئيس مجلس الشورى ويكون معه من كل قلم اثنان من الاعضاء بالملابس الرسمية يصير لهم معرفة جميع الاعضاء

(٧) حيث قرر في البند ٢ و٢٥ من اللائحة الاساسية الاوصاف اللازمة في حق من يحصل انتخابه لوظيفة العضوية في حال الانتخاب بالمديرية اذا كان المؤثر لم انتخاب

الاوصاف المذكورة في النود السابقة فيعطى قرار عنهم بالتومسيون ويعرض منه الى رئيس المجلس ومنه أيضاً الى الاعتاب الخديوية ليعطى كل واحد منهم موافقة يضمن كونه متفقاً في ظرف ثلاث سنين في شورى النواب

(١٥) حيث من المعلوم ان كل مجلس من المجالس المتألفة لهذا الحدود ونظاماته ضابط حدود ونظاماته هذا المجلس منعطى له (١٦) ان عقد المجلس يكون في هذا العام من ١٠ هاتور لعامة ١٠ طوبه وأما في السنين الاخرى فيصير انعقاده من ١٥ كيهك لعامة ١٥ اشير

(١٧) لو في الامر جمع المجلس او تأخير او تجديد مدته او تعديل اعضائه والاعتاب غيرم في مدة معلومة حسباً هو موضع هذه اللائحة (١٨) لا يجوز قبول عريجات من احد ما بالمجلس

(صورة النظام)

(حدود ونظامات مجلس شورى النواب)
(١) مجلس الشورى يكون معروسة مصر (٢) مجلس الشورى وظيفته الدائرة في المنافع الداخلية والتصورات التي تراها الحكومة انها من خصائصه نصير المذاكرة فيه وإعطاء الرأي عنها كما هو مذكور في البند الاول من اللائحة الاساسية فان حصل الدائرة في مجلس الشورى فيما يتعلق بالمنافع الداخلية يرسل من طرف الرئيس الى المجلس الخصوصي ويجريه المذاكرة عنه بالاقلام والتومسيونات بمجلس الشورى حسباً يأتي بعد ما يتعلق بالتصورات من البند ١٦ الى البند ٢٠ والبند ٢٢ من هذه

عليها بالنسبة لترتيب رؤيتها ولمحوظ بتأثير فيه
عما يجري فيها

(١١) من يوم من الذوات من طرف
الحكومة بالمباحثة في شأن تصور من التصورات
المعروضة للذاكرة ليجلس شورى النواب متى
طلب ان يتكلم لزم الاذن بذلك ولا يقتضي
الزامه بالانتظار للتوبة حسب المنفذ بدفتر
التوبة

(١٢) مجلس شورى النواب له ان يجبر
على الحضور بالشورى كل من لم يمنعه مانع صحيح
معتبر وذلك بواسطة ترتيب عنويات على من
لم يحضر مجلس الشورى وكل رئيس قلم من
الاقلام يعطى الى رئيس مجلس الشورى قائمة في
كل يوم صباحاً بين حضر من الاعضاء ومن
لم يحضر

(١٣) اذا كان عدد مجلس الشورى في
يوم من الايام اقل من القدر الموضح عنه بالبند
١١ من اللائحة الاساسية لزم تأخير عقده الى
اليوم الذي يليه وهكذا في كل يوم متى اقتض
الحال على هذا الوجه يجب على الرئيس ان
يؤخر الى اليوم الذي يليه

(١٤) اذا كان عدد مجلس الشورى في
يوم من الايام اقل من القدر الموضح عنه بالبند
١١ من اللائحة الاساسية لكن نفس الاقلام
يوجد بعضهم مستوفياً بقدر الثلثين بالنسبة لاصل
اعضاءهم فالقلم الذي يكون بهذه الصفة لا يصير
تعطيله بل ينظر في الاشغال الحوالة عليه

(١٥) الذي يأمر بافتتاح كل جلسة
من جلسات مجلس شورى النواب وقبلها هو
الرئيس وينتضي في كل اخر جلسة ان يعين

النواب يعينون اشخاصاً من الغير جائز تعيينهم
لذلك فبالطبيعة بحسب الموضع بالبند ١٢ من
اللائحة الاساسية يصير الايضاح من المديرية
الى منتش العوم عن كيفهم ومن طرفه يجري
تبيين ذلك بالكشف الذي يرسل لرئيس
مجلس الشورى باسماء النواب الذين يعينون
لاجل اجراء منطوق البند المشار اليه

(٨) من بعد افتتاح مجلس الشورى
وقراءة المقالة يصير تقسيم الاعضاء الى خمسة
اقلام بالتخاب نفس الاعضاء بعضهم بعضاً
ورؤساء الاقلام يكون انتخابهم بمعرفة الاعضاء
ايضاً وفي الاقلام المذكورة يجري التخص عن
المتخفين حسب المدون بالبند ١٢ من اللائحة
الاساسية بمعنى ان كل قلم يتفحص عن احوال
المتخفين الذين هم فلم اخر واعضاء القلم الجاري
فيه التخص المذكور بصير التخص عنهم بمعرفة
قلم من الاقلام الاخرى وبعد اعطاء القرارات
اللازمة عن ذلك يصير اعطائهم الى رئيس
مجلس الشورى لعرضهم للحضرة الخديوية كما في
البند ١٤ من اللائحة الاساسية

(٩) متى تم تحقيق صفة الانتخاب لزم
رئيس مجلس شورى النواب ان يعرض للحضرة
الخديوية بذلك ولا ينتظر صدور الحكم بخصوص
الانتخابات الموقوفة او المتنازع فيها متى كان
الذين صح انتخابهم يجوز انعقاد مجلس الشورى
بهم كالموضح بالبند ١١ من اللائحة الاساسية

(١٠) ترتيب اشغال مجلس الشورى
يكون بالنظر بحسب ما يراه رئيسه ويكون لذلك
دفتر واضح ببيان تلك الاشغال مادة مادة بغاية
الاختصار وتواريخ ورودها والنبر التي وضعت

الرئيس من بعد السؤال من الأعضاء ساعة افتتاح الجلسة التي تبين ترتيب الاشغال بالاوراق المتضمنة ويعلق الترتيب المذكور في محل مجلس الشورى وترسل صورة الترتيب في الحال الى كاتب الديوان التشريعي ويقتضي ان يجري الرئيس ما يلزم من طرفه وصول الاخباريات والبلغات اللازمة اليه باوقاتها المتضمنة

(١٦) الدوريات التي ترعاها الحكومة على صورتها بمجلس شورى النواب معرفة من يوجب تلك الامور من طرف الحكومة

(١٧) بعد قراءة التصورات المذكورة في البند ١٦ يصير طبعها ونوزعها على الافلام للطر فيها باوقاتها فيجوز فيها وتعين الافلام من مجموعها قومسيون مركبا من خمسة اعضاء يصير اختيارهم بطريقة اعضاء الرأى عنهم بالصدوق سرا وبالقومسيون المذكور يظهر في تلك التصورات ويجوز التقرير اللام عنها

(١٨) اذا صدر رأي من واحد او جماعة من الاعضاء الغير داخلين بالقومسيون المذكور في البند ١٧ من اللائحة بخصوص مادة من المواد المدرجة بالتصورات المرسلة من طرف الحكومة ولم يكن ذلك من الملاحظات المذكور عنها بالبند ٢٣ من هذه اللائحة يقتضي ان يصير تسليم ذلك الرأى الى رئيس مجلس الشورى وهو يوصله الى القومسيون المختص بالنظر في ذلك ولا يجوز قبول اي رأي كان فيما يتعلق بمادة من ذلك متى تقدم التقرير في شأنها من تلك القومسيون الى مجلس الشورى وانما عند اللام ذلك التقرير بمجلس الشورى يجري ما يلزم له من المذكرة واخذ الاراء حسب المآل المذكور

اللائحة من البند ٢٠ الى البند ٢٢

(١٩) كل من اورد رأيا بخصوص مادة من المواد المدرجة بتلك التصورات كما ذكر في البند ١٨ من هذه اللائحة كان له حق التكلم في هذا الخصوص بالقومسيون المختص بالنظر في ذلك

(٢٠) متى تقدم التقرير الصادر من القومسيون بخصوص صورة مادة ائتم ان يلى بمجلس الشورى ويطلع ويوزع على اعضاء مجلس الشورى قبل المذاكرة بارب وعشرين ساعة على الاقل (٢١) تلغ المذاكرة بخصوص التقرير المذكور عنه في البند ٢٠ من هذه اللائحة في الوقت المعين له في ترتيب اشغال مجلس الشورى ويقتضي افتتاح المذاكرة اولاً فيها يتعلق بكل قلم او باب منها خاصة

(٢٢) من بعد اخذ الاراء عن كل مادة خاصة من المواد المتكرب منها التصورات المذكورة يجب اخذ الاراء ايضاً بخصوص مجموع تلك التصورات على وجه العموم

(٢٣) اذا تراءى للقومسيون المختص بالنظر في احدى التصورات المرسلة من طرف الحكومة ملحوظات فيما يتعلق بذلك تتقدم الى رئيس مجلس الشورى وقبل تلاوتها بمجلس الشورى تبعث من طرفه الحكومة

(٢٤) المسائل التي يلزم التداول فيها بمجلس شورى النواب بوانع ترتيب اشغاله بحسب ما يستقر عليه الحال في آخر كل جلسة كما ذكر بالبند ١٥ من هذه اللائحة يلزم في الجلسة الثانية ان كل مسألة منها قبل وضعها في ديوان الدولة يؤخذ رأي مجلس الشورى عن لزوم

(٢٣) يجب ان يكون اخذ الاراء بالصندوق في الجهر وبطريق الاكثرية المطلقة
(٢٤) تريع صندوق الاراء يكون بمعرفة كاتب السر

(٢٤) لا تكون عملية اخذ الاراء صحيحة معقبة الا اذا كان الحاضر بمجلس الشورى كافي البند ١١ من اللائحة الاساسية

(٢٥) يجب على مجلس الشورى احترام حق العدد الاقل وفي ضمن المذكرات به يجب الاصفاء للعدد الاقل وان تسمع الملاحظات الصادرة منهم

(٢٦) اذا كان عدد الاعضاء المأخوذ رأيهم هو الاقل واما الاكثر لم يعطوا رأياً في المادة المعروضة لزم الرئيس ان يسأل باقي الاعضاء عن رأيهم

(٢٧) رئيس مجلس شورى النواب هو الذي يؤدي وظيفة الرئاسة عليه فقط يسأل ارباب مجلس الشورى عن رأيهم وليس لهم رأي مطلقاً الا في صورة انقسام الاراء الى طرفين متساويين واما فيما عدا ذلك من الاحوال فلا يدخل بنفسه في رأي من جملة الاراء بمجلس الشورى وليس له ان يتدخل في مذكرات مطلقاً
(٢٨) متى صار التصديق على صورة مادة بمجلس الشورى لزم ان تكون نسخة الاصلية متينة في دفتر مخصوص لذلك ويختم عليها الرئيس والاعضاء ويحرر نسخة اخرى عليها علامة كاتب السر وختم الرئيس وتقدم للحضرة الخديوية

(٢٩) الخي الى مجلس الشورى يومياً والذهاب منه يكون بحسب ما يراه رئيسه

او عدم لزوم التداول فيها وعلى واقع ما ينهي عليه الحال في ذلك يجري العمل

(٣٥) المواد المتعلقة بالمنافع الداخلية التي يلزم التداول فيها بمجلس الشورى بواقع ترتيب اشغاله كما في البند ١٥ من هذه اللائحة يلزم ان كل مسألة منها قبل وضعها في ميدان المذاكرة يؤخذ الرأي من مجلس الشورى عن لزوم المذاكرة فيها وتقبل او تأخيرها لوقت آخر او نحو ذلك

(٣٦) اذا طلب الكلام اثنان او ثلاثة من اعضاء مجلس الشورى في آن واحد لزم اعمال الفرقة المتضمية في تقديم احدهم على الاخرين بمعرفة رئيس مجلس الشورى

(٣٧) في حالة المكاملة بمجلس الشورى في مسألة لا يجوز افتتاح المكاملة في مسألة اخرى
(٣٨) في حالة المكاملة اذا تكلم احد الاعضاء فيها هو التكلم جاري من اجله لا يتكلم غيره قبل انتام كلامه

(٣٩) لا يجوز لاحد ان يتكلم في كل مسألة بمجلس الشورى الا مرة واحدة ما لم نقض الحال على بعض الاعضاء بالتكلم غير مرة اذا احتاج الامر الى اعطاء ايضاحات او اعطاء جواب مرة ثانية بناء على طلب عضو اخر واما في التومسيونات التي تشكل بمجلس الشورى فلكل عضو من اعضاءها حق التكلم متى شاء
(٤٠) لا يجوز لاحد ان يتكلم الا اذا طلب الكلام واذن له الرئيس بذلك ولا يتكلم الا وهو في موضعه

(٤١) اذا اراد الرئيس ان يتكلم بنفسه وجب الاصفاء اليه

بالمجلس

(٤٠) أعضاء مجلس الشورى بحضور
الى المجلس بلاس الخمسة اللائقة وجلسهم فيه
يكون هيئة الادب

(٤١) لا يجوز لاحد من أعضاء مجلس
شورى النواب ان يغيب بدون اذن يصدر
اليه منه ويحرر له تذكرة رخصته من طرف
الرئيس ولا يجوز له ان يحرر تذكرة رخصته الا
من بعد صدور الاذن من مجلس الشورى ما
لم تقض الضرورة الشديدة بغير التذكرة على
وجه العجلة وبعد تحريرها على هذه الكيفية يحرر
الرئيس مجلس الشورى بذلك

(٤٢) الحاضر التي تحرر لائحات وقائع
مجلس شورى النواب تكون متعلقة على أسماء
الأعضاء الذين تكلموا بالشورى ورأي كل واحد
منهم بالاختصار

(٤٣) الحاضر المذكورة في الفند ٤٢ تعد
بدفتر مخصوص لذلك ويقراها كاتب السري في
اول مجلس الشورى المتعقد في اليوم الذي يلي
يومها ويضع الرئيس أعضاء على ذات الدفتر
في كل يوم

(٤٤) الاوامر التي تصدر من الحضرة
الخدمية فيما يتعلق باحدى الخصوصيات
المذكورة باليد ١٧ من اللائحة الاساسية تنقل
بمجلس الشورى في الحال ويجري العمل على
متتالها

(٤٥) التنبه بالرجاع ما يخرج عما يلي
حسب الاصول انما هو من وظائف الرئيس وحده
(٤٦) اذا خرج المتكلم في مادة من المواد
عن المسألة المتبقي الكلام فيها لزم الرئيس ان

ينبه عليه بالرجوع اليها وعدم الخروج عنها ولا
يجوز للرئيس ان يأذن بالكلام فيما يتعلق
باسباب الرجوع الى المسألة المتبقي الكلام فيها
(٤٧) يؤذن بالكلام لمن خرج عن
الاصول وتنبيه عليه بالرجوع اليها فرجع وطلب
الكلام ليعتذر ولا يؤذن بالكلام للخارج عن
الاصول في غير الصورة المذكورة

(٤٨) اذا خرج المتكلم عن الاصول
وتنبه عليه بالرجوع اليها مرتين في مسألة واحدة
وطلب الكلام للاعتذار يلزم الرئيس ان يسأل
ارباب مجلس الشورى عن لزوم منعه من
الكلام في بقية الجلسة فيما يتعلق بالمسألة وينقي
ان يحكم مجلس الشورى في هذا الامر بالاغلبية
(٤٩) اذا خرج المتكلم عن المسألة
المتبقي الكلام فيها وصار ارجاءه اليها مرتين
في مسألة واحدة ثم لم يخرج عنها مرة ثالثة
لزم الرئيس ان يسأل ارباب المجلس عن لزوم
منعه عن الكلام في باقي الجلسة بخصوص المسألة
المتكلم فيها وينقي ان يحكم مجلس الشورى في
هذا الامر بالاغلبية

(٥٠) اذا اقتضت الحال الى التنبيه على
احد من الاعضاء بال سكوت لكونه تكلم في غير
محله وقطع الكلام على غيره فينتفي ان لا يؤذن
له بالكلام في بقية الجلسة

(٥١) لا يسوغ لاحد بمجلس الشورى
ان يصدر منه مسبة لاحد ولا اشارة بالافرار
او بعدمه على قول احد بمجلس الشورى

(٥٢) اذا حصل من احد الاعضاء
امر يخل بانتظام حال مجلس الشورى لزم ان
ينبه علو بالرجوع عن ذلك بالاسم من طرف

(٥٦) في مدة دوام افتتاح مجلس الشورى في الايام المحددة له لا يقبل الاستعفاء من احد من الاعضاء وفي اوقات تعطيله اذا اراد احد منهم ان يستعفي لزم ان يقدم الاستعفاء الى رئيس المجلس ويوصله الى يد الرئيس قبل انعقاد المجلس بثلاثين يوماً في الاقل وحينئذ تجري المكتوبة لجهته لاجل تسمية غيره كما في البند ١٢ من اللائحة الاساسية

(٥٧) رئيس مجلس شورى النواب هو المنوط بالضغط اللازم في اثناء الجلسات المتعقدة وفيما يتعلق بداخل المحل المعد لاقامة المجلس

(٥٨) اذا تراءى لرئيس مجلس الشورى تاخير عقد المجلس في يوم واحد من الايام الى اليوم الذي يليه ولو كان عدد الاعضاء مستوفياً كما في البند ١١ من اللائحة الاساسية فلا مانع من تاخير عقده في ذلك اليوم فقط ويعرض الرئيس للحضرة الخديوية عن ذلك في الحال (٥٩) يرسل القدر اللازم من الخزانة

لجهة مجلس النواب من طرف الحكومة

(٦٠) لا يدخل جهة مجلس شورى النواب الا الاعضاء المنتخبون والاشخاص المتعلقون بمجلس الشورى ومن يرسل من طرف الحكومة بامورية تخص باشتغال الشورى وهذا ينبع اجراء الحد ما يصدر الامر من الحضرة الخديوية بتجوز دخول من يتصرح له بذلك بموجب التذكرة التي تعطى لم حيث ذاك من طرف رئيس مجلس الشورى

(٦١) حيث ذكر في البند ٢ و ٣ و ٤ و ٥ من اللائحة الاساسية الاوصاف اللازمة في حق من يحصل انتدابهم لوظيفة العضوية بمجلس

الرئيس فان اصر على ذلك ولم يرجع لزم الرئيس ان يامر بقيد الشية عليه في ضمن الخضر الذي يحرر بما يقع في مجلس الشورى في ذلك اليوم وفي صورة ما اذا اصر على عدم الرجوع عن الامر المحل بانتظام مجلس الشورى يلزم المجلس بناء على طلب الرئيس ان يحكم من غير مذاكرة باخراجه من محل مجلس الشورى بمدة لا يقتضي ان تزيد على خمسة ايام فقط ولا بأس ان يامر ايضاً باعلان صورة الحكم المذكور بالجهة الذي يكون انتخاب النائب المحكوم عليه بذلك من طرفها

(٥٣) في مدة افتتاح مجلس الشورى في الايام المحددة له لا تعمل دعوى على احد من اعضائه بوجه من الوجوه الا ان كان لا سمح الله حصل من احد منهم مادة قتل فطبعاً لا يعد من اعضاء مجلس الشورى ويتعين بدله حسبها هو مدون في البند ١١ من اللائحة الاساسية

(٥٤) لا يجوز لاحد من اعضاء مجلس الشورى ان يطبع وينشر المقالة التي قالها بمجلس الشورى او المذكرات التي حصلت بها من غير ترخيص رئيس المجلس بذلك له فان طبع ونشر بدون ترخيص يترتب عليه الجزاء اللازم بقرار من قوسيون يتعين من القلم الذي هو من اعضائه

(٥٥) في مدة العضوية اذا حصل من احد الاعضاء ما يمنع لياقة وجوده عضواً بمجلس شورى النواب ما هو واضح بالبند ٢ و ٣ و ٤ و ٥ من اللائحة الاساسية يسقط عنه من العضوية ويعين بدله كما في البند ١٢ من اللائحة الاساسية

هو تسهيل انتخاب النواب المؤهل بهم ومراعاة
نصوص اللائحة بحيث يكون ذلك على حسب
أراء اهالي القطر ورغبتهم وبدون ان تتدخلوا
في الانتخاب لمساعدة اي شخص كان اذ ان
المشاخ هم نائبو الاهالي ولم دون غيرهم ان
يتقنوا من يعتمدون عليه ويقنون بوليكون نائبا
عنهم بالجلس المذكور . اهـ .

فصل

وبعد ان صدر هذا المنشور توجهت الانظار
الى ما سيكون من امر الانتخاب لمجلس النواب
واخذت التصايح تزدل لارباب الانتخاب ان
يتنوا نوابا وكلاء عنهم في كل ما يقولون وما
يفعلون ويتقنوا حكما مشرعين يضعون لبلادهم
نظامات وقوانين تكون بعد التقرير مرعية
الاجراء ويختاروا من يضرب عليهم الضرائب
وبعدل لم الرسوم وينظر في امر الازنوع ويعينوا
من انفسهم جماعة يستدل بانارها على مكائهم
من المدينة ومقامهم في الوجود السياسي وان
ينظروا الى المنتخب من حيث ما يترتب عليه
من الازلا من حيث ما يرى منه اول النظر
الى غير ذلك من التنبهات والتحذيرات

ثم شرع عمد البلاد ومشائخها في انتخاب
النواب على مقتضى القانون وبذل الجهد في
اتجاز الاعمال الانتخابية وما يذكر من تفاصيل
بعضها ان اعيان الاسكندرية اجتمعوا صباح
١٥ نوفمبر سنة ١٨٨١ في قاعة المحافظة لانتخاب
نائبي الاسكندرية فخطب فيهم محافظها اذ ذاك
وحضهم على انتخاب من فهم للياقة والاهلية
للتبابة عن اهل الثغر فقال :

ان من تقع عليهم كلمة الانتخاب انما هم

شورى النواب ومن يجوز لهم انتخاب النواب
ففي الانتخاب السابع يقتضي ان الذين يحصل
انتخابهم للعضوية يكون لهم دراية بالقراءة والكتابة
زيادة على الاوصاف المقررة في حقهم وفي
الانتخاب الحادي عشر يحتاج ان الذين يجوز
لهم انتخاب النواب يكون لهم العلم بالقراءة والكتابة
علاوة على الاوصاف المنصوصة في شأنهم
ايضا . اهـ .

(صورة المنشور الصادر)

(بانتخاب النواب)

وتوالى بعد ذلك جلسات مجلس النظار
للمذكرة في تشكيل مجلس النواب ومرت على
ذلك ايام احدثت بانقضائها نظارة الداخلية
الى جميع المديرات والمحافظة منشورا متعلقا
بانتخاب النواب وذلك صورة

انه اجابة لاسدعاء اهالي القطر وبناء على
التياس مجلس النظار قد اصدرت الحضره الخيمه
التدريسيه امرها السامي تاريخ ١١ ذي القعدة
سنة ١٢٩٨ الموافق ٩ اكتوبر سنة ٨١ بافتتاح
مجلس شورى النواب في ١٥ كيهك سنة ١٢٩٨
وتكليف ناظر الداخلية باتخاذ كافة الوسائل
اللازمة ليكون انتخاب حضرات النواب على
حسب النصوص والشروط المدونة في لائحة
مجلس شورى النواب فعلا بالامر المشار اليه
السابق نشر مع صورة التقرير المقدم بالانتخاب
السنة قد عبا يوم ١٥ نوفمبر سنة ٨١ لاجتماع
العلمين « كسر الخاء اي الذين يتقنون النواب
واجتماعهم يكون بالمدريات او المحافظات »
ولكن معلوما لحضرتكم ان الواجب عليكم انما

(اسماء النواب)

وبعد الفراغ من اعمال الانتخاب كان منتخب
البلاد على ما في البيان الآتي :

مصر

محمود بك العطار

عبد السلام بك المولي

السيد احمد السيوفي

الاسكندرية

السيد سعيد الغرياني

عبد المجيد افندي البطاش

دمياط

عبد السلام بك خفاجي

القليوبية

محمد بك الشواربي

الشيخ سليمان منصور

مصطفى افندي علام

ابراهيم اغا ابو حشيش

الدقهلية

هلال بك

يوسف افندي صالح

علي بك القريعي

الشيخ احمد علي سعده

الشيخ حسين سويلم

الشيخ العدل

الشيخ جاد مصطفى

(وفي مولا زيادة واحد عن العدد

المقرر في لائحة المجلس القديمة)

البحيرة

محمد بك الصيرفي

الشيخ احمد الصوفاني

سيفضون على زمام امور الامة فيصدرون عنكم
وينظرون بلسانكم ويفعلون ما يشاؤون في شؤونكم
فاتمهموا حق الانتباه واخرجوا الاميال النفسية
ظهيراً بحيث يقع انتخابكم في عمله فيصيب الذين
يرى ما ضيهم من الشبهات وسلم حاضرهم من
التهات والذين لم يحسروا حقوق المدنية ولم
يرتكبوا جناية ولم يحكم عليهم في شيء نريد النباه
الاذكياء اولي الغيرة الوطنية والنفس الالوية . اه
وبعد القاء هذا الخطاب شرعوا في الانتخاب
وبعد فتح الصندوق تبين ان للذين نالا
اكثرية الاراء هم السيد سعيد افندي الغرياني
وقد اصابه ٢٣ صوتاً والسيد عبد المجيد افندي
البطاش وقد اصابه ٢١ صوتاً فعند ذلك نهض
الحفاظ وسأل المنتخبين هل رضيت بهما فاجابوا
نعم بلسان واحد وانصرفوا . وسأني على ذكر
اسماء المنتخبين جميعاً

ومرت ايام الانتخاب بما كانت فيه الاعمال
الانتخابية موضوعاً للذاكرات والمسامرات في كل
مجمع وطني ثم توجهت اراء كثير من الناس الى
القطع بتعيين المغفور له سلطان باشا رئيساً
لجلاس النواب لما بعدهم من صحة الوطنية
وتنوذ الكلمة وانصرفت افكار بعضهم الى الخدس
بان الرئاسة المشار اليها توسد الى احمد باشا
رشيد ثم استقر الرأي على تعيين اولها : رحمه الله :
والقاء مقاليد الرئاسة اليه وعين عبداً لله باشا
فكري رئيساً لكتبة المجلس مع بقائه وكيلاً لظفارة
المعارف والمرحوم اديب افندي اسحق كاتباً ثانياً
له مع بقائه ناظراً لقلم الانشاء والترجمة واعدت
قاعة المجلس في ديوان الاشغال لتعكون مقر
انعقاده .

الشيخ أحمد علي محمود
 أبراهيم أفندي الوكيل
 بسيموني أفندي أبو الفضل
 محمد أفندي عوض
 محمد أفندي دبوس
 السيد أحمد الخناوي
 أوفي هولاء زيادة ثلاثة
 المنوقية
 محمد أفندي الجندى
 أحمد بك مصطفى
 علي بك شعير
 السيد أفندي الثاني
 أحمد أفندي عبد الغفار
 حسين أفندي حسين
 الغربية
 أحمد بك المناوي
 أحمد بك الشريف
 مصطفى أفندي أبو القرم
 السيد محمد أبو الطاهر
 الشيخ أحمد الصاحي
 الشيخ رؤف نور
 الشيخ أرمم سعيد
 محمد أفندي الشاذلي
 الشيخ أرمم يوسف
 الشرقية
 سليمان باشا أباظه
 الشيخ عبد الوهاب العنبي
 أحمد بك أباظه
 محمد أفندي عبد الله
 أمين بك الشامي

أحمد أفندي نصير
 الشيخ زيد جمعة
 علي أفندي مكاي
 الجزء
 عباس أفندي الزمر
 السيد أحمد عفيفي
 مراد أفندي السعودي
 السيد خليل أبو زيد
 (وفي هولاء زيادة واحد)
 القوم
 السيد طلبة حزين
 السيد معتوق
 خليفة الهواري
 بني سويف
 السيد أحمد سالم الردي
 علي أفندي كساب
 السيد محمد أبو المكارم
 المنيا
 سلطان باشا
 علي أفندي حسن شعراوي
 حسن باشا الشريعي
 يوسف أفندي عبد الشهيد
 محمد أفندي جلال
 محمد أفندي مصطفى
 اسبوط
 محمود بك سليمان
 السيد عبد الحفي عبد الله
 عثمان أفندي عزالي
 محفوظ أفندي رشوان
 جبر أفندي محمد

حسين افندي جمعه

مبنى افندي ابويوسف

(وفي هولاء زيادة واحد ايضاً)

جرجا

احمد اغا الدقيشي

السيد رضوان عطيه

السيد رشوان حمادي

السيد سرور شهاب الدين

عبد الشهيد افندي بطرس

انسا

احمد بك علي العربي

عبد الرحيم افندي محمد سليمان

فما

محمد افندي يحيى

علي اغا ابراهيم

السيد احمد محمد

السيد طابع سلامة

(وفي هولاء زيادة واحد ايضاً)

اما الزيادة الواقعة في انتخاب بعض

المديريات كما هو ظاهر واضح فقد نشأت عن

حصول الزيادة من قبل في عدد المراكز

والاقسام بذلك المديريات

فصل

(افتتاح مجلس النواب)

لما تم انتخاب النواب في الوجهين القبلي

والبحري عين يوم الاثنين ٥ صفر سنة ١٢٩٦ و ١٣٦٦

سنة ٨١ لافتتاح هذا المجلس ولم تطلع شمس ذلك

اليوم حتى اودعهم النادي بكثير من الناس ووقفت

اورطة من الايالي الاول على جانبي الطريق من سلم

القاعة الى الباب وفي المقدمة محمد عيد البكباشي

وعند شريف الجباب اخديوي صدحت الموسيقى

بالسلام ونادى الجند (اخدمز جوق باشا)

ورثنا جلس تفل بين يديه المرحوم سلطان باشا

رئيس المجلس وايمان لة استعداد النواب لسماع

مقاله الافتتاحي الشريف فقام على قدميه وقال

ابدي لحضرات النواب مسرورتي من

اجتماعهم لاجل ان يتوبوا عن الاهالي في الامور

العائنة عليهم بالنفع وفي علم الجميع اني من

وقت ما استلمت زمام الحكومة عزمت بنية

خالصة على فتح مجلس النواب ولكن تأخر

الان بسبب المشكلات التي كانت محيطة

بالحكومة فاما الان فحمد الله تعالى على ما يسر

لنا من دفع المشكلات المالية بمساعدة الدول

الخاتبة ومن تخفيف احوال الاهالي على قدر

الامكان فلم يبق مانع من المبادرة الى ما انسا

متشوق لحصوله وهو مجلس النواب الذي انسا

فانحه في هذا اليوم باجتماعكم وانتم تخطون علماً

ان جل مقاصدي ومسااعي حكومتي هو راحة

الاهالي ورفاهيتهم وانتظام امورهم بتعميم العدالة

بينهم وتأمين سكان القطر على اختلاف اجناسهم

وهذا منتهي واضحا مستقياً وعليه سيرى منذ توليت

امركم محباً للتربية ونشر العلوم والمعارف فعلى

المجلس ان يكون مساعداً للحكومة في هذه

الامور كلها خالصاً مخلصاً في خدمة الوطن

مختصرة افكاره ومذاكراته في المنافع العمومية مع

مراعاة قرار لجنة الضمنية وسائر تعهدات الحكومة

مع الدول سالكاً المسلك المعتدل والمنهج

التوهم الذي هو اهم شيء في هذا الوقت الذي

هو عصر الترقى والتقدم فالواجب علينا الاعتدال

والثبات وحسن التبصر وان نكون يداً واحدة

وسيلة لما يترتب عليه من استحكام علاقات
المودة بين هذه الدول وحكومتنا السنية
ثم لا يخفى عنكم ان الوطن العزيز يحتاج
الى اصلاح جامع لاسباب المنافع ووسائل
الخير فما عليكم الا الاجتهاد في سبيل السداد
فوجهنا همتكم الى ذلك فنجد وجد ومن
سار على الدرب وصل . اهـ .

فاجابة سليمان باشا اباطه نائب الشرقية
بما مؤداه :

ليس لنا وانت اولنا من قبل النيابة مع
علمه بمناصها ومناصها الا وفي نية اداء حق
الوطن ورعاية العهود وانا لننظر في الامور الى
وجه المصلحة الكلية ولا ننقم الا بالمصلحة الوطنية
وقد رأينا ان يد الجنب الحديوي تبسط الى
مساعدتنا وعناية رجال حكومته متوجهة الى
تأييدنا فلم يبق علينا الا السعي والاجتهاد فيما
يجلب للوطن النفع ويدرا عنه الضرر والله ولي
التدبير . اهـ .

وفي المجلس بعد ذلك معقداً يظهر في
اموره الداخلية ثم اخذ بهم باسم لائحته الجديدة
التي عزمته الحكومة ان تعرضها عليه

وقد وفد على المحروسة كثيرون من
الاجانب والوطنيين من المدن والقرى للحضور
في احتفال افتتاحه واعاد البعض ولائم الفراح
استبشاراً به وتناولاً بما يكون على يده من الخير
ولم يدع احد من قناصل الدول دعوى
رسمية للحضور في حفلة افتتاحه اعتقاد ان ذلك
من الامور الداخلية التي لا تدخل فيها الوكلاء
الدول وسياستها

وتد جعل عدد كراسي النواب ١٢٠ كرسياً

في تمام الاعمال النافعة حوسبين بمعاية الله تعالى
وامداد رسوله الكريم ومفسكين عبود ارتباطنا
بالحضرة الشاهانية والدولة العلية ادبها الله
ونسأل الله النجاح انه ولي التوفيق .

وكان الى بين الجباب العالي دولة شريف
باشا ثم سائر الظاهر بينهم كل من طلعت باشا
وعيسى باشا وفي الظاهر باشا وطه باشا والى
بشاره المنصور له سلطان باشا رئيس مجلس النواب
وكلمه بالمالس الرسمية وكانت المساكن مصطفة
حولك الظاهر وامامهم الموسيقى العسكرية

ولم تكن الجلسة علية بتفضي اللائحة القديمة
ولكن عاون الخبراء في ادخال الناس الى
الاماكن المعدة لحضور الجلسات فيما بعد حتى
تعدر الخراج بعد الدخول فقلوا وقوماً من
حول مجمد الاعضاء حتى انصرف الحديوي والظاهر
ودخل النواب بحرا قلائم للاستراحة ساعة من
الزمان ثم عادوا الى المجلس فقرأ عليهم الرئيس
ختاماً توشحه قوله :

قد سمعنا ما نصحتتمنا له الخديوية ما يدل
على صفو القية وكرم النضر وقد اجتمعتم في
هذا المقام للنظر في امور اوطانكم واتم خلاصة
وجوبها ونصحة نياتها فتعجبنا منكم التحرم
والثبات والحكمة . ولا اريدكم علماً ان لنا عهداً
ودعاً واجبة الرعية وان للوطن علينا حقوقاً لازمة
الاداء فمن العبود شدة الارتباط وصلة التامعية
بالدولة العلية فلا بد لنا من الثبات على ذلك
بالنظر اليها ولا شك انها تستحق ما يهد امر
الشورى فيها لما يشأ عنه من القوة العائدة اليها
ومن الدعم من امانة المالبة والتمارة مع
الدول العلية فان حفظنا واجبه علينا شرعاً

سيكون بتوفيق المولى مركز دافع نظام على اقوم
سبيل واجله . المجلس الذي نظامه بدل دلالة واضحة
على حسن نوايا عزيزنا الائم ووزارته العظمى
ويبرهن على ان غايته المنيقة وجد وزارته
الشريفة منزهة عن طرق الاستبداد وان سعيهم
ما هو الا لرعاية الرعية وتقديم عمران البلاد
وما دامت الرعية مطلقة الحرية في مباشرة صالحها
بواسطة نوابها النبلاء فتح اتحادهم وتفتح العظمى
بان الحكومة السنية مرخصة لهم بالنظر في الصالح
العامة وكافلة لهم بالتجاوزها في ظروفها ولعري
ان هذه لمة عظمى ينبغي لكل وطني مقابلتها
بالشكر الجميل والثناء الجليل وحيث انا معاشر
ابناء الملة المسيحية القبطية مصريو الحسب والنسب
وجزءا مهم من الوطن السعيد كان من اهم واجباتنا
القيام باداء التكرات اللاتفة وبسط اكف
الادعية الخيرية للعة العلية بحفظ الذات الجليلة
التوفيقية ودولة وزرائها التمام على الدوام ولا
نلت ان نرى تصرف مجلسنا الشورى مفرونا
بتعميق الفلاح بجهة سعادة رئيسه الامجد الماهر
وحضرات اعضائه الكرام موقفة مساعدهم للنور
بالخير العام ببركة الرسل والانبياء والصالحين
والاولياء امين .

فصل

(الجواب على خطاب الخديو)

وبعد انقضاء حفلة الافتتاح وشروع المجلس
في الاهتمام باموره الداخلية عين عشرة من
النواب لتقديم الجواب على خطاب الخديو وم
احمد بك شريف وعبد السلام بك الموليحي
ومحمد بك الشواربي وامين بك الشمسي وهلال
بك محمود وسليمان احمد بك علي ومراد افندي

لاحتفال زيادة العدد في اعضائه للاحتفال الاتي
بعد تقرير اللاتفة الجديدة وجعل من ثم في
قاعته العمومية نحو ٤٠٠ كرسي للمتفرجين وذلك
عند جعل جلساته علنية

وقد اعتقب ذلك احتفالات جليلة بالجمعيات
الخيرية في مصر والاسكندرية وكثير من المساجد
كثر فيها لقاء الخطب وحضرها جم غفير من
النواب والامراء واعيان البلاد

وفي يوم الاثنين الموافق ١٨ كيهك احتفلت
الطائفة القبطية في الحروسة احتفالا كبيرا في
الكنيسة الكبرى البطريركية بحضور جماعة
الاكليروس وامر غبطة البطريرك باعداد زينة
في البطريركانة والكنيسة سرورا بافتتاح مجلس
النواب فحضر هذا الاحتفال سلطان باشا رئيس
المجلس ومحمود بك العطار وعبد السلام بك
الموليحي وغيرها من النواب وفيه خطب
الاغومانوس فيلوثاوس فقال ما نصه :

تبارك الله الملك العزيز المتعال الامر
بناموس العدل بحكم النقل المقدس ودلائل
العقل على غاية الكمال

سادتي . ان يومنا هذا بحول مولانا المجيد
يوم ميمون وفخره بتوفيق العزيز محفوظ من الشوائب
المكسرة مصون . يوم ننبأه بكافة المصريين
ونتهز اروقته قلوب المحبين . يوم طالما تلهنت على
اقبال الباب ابناء الوطن وعد طالعه من اجل
سعود الزمان بفخر التاريخ المصري بذكره وتنعطر
الاندية بطيب نشره . يوم افتتح فيه نادي النواب
الاكبر بامر ونشراف ذات عزيزنا الاسمي
خدبونا الاعظم وحة دولة ارباب الوزارة الشريفة
المجدة في انالة قطرنا المخطوط المتينة النادي الذي

النعمة والقضاء من نزاعة النية وبإزالة المفسد حتى لقد نطقت السراير بما بدا على قسائم الوجوه من سمات السرور فلم تدع بالالسنه من حاجته للتعبير عن فرط محبة عظيمة من أمه كريمة لمولود متفضل عليها تخيب اليها محب لحريتها مشغوف بخيرها ومنفعتها

فلم يبق إلا أن نبذل غاية ما في السعة ونأتي على قاصية الاستعانة في نفع هذه الامة التي اتدبنا للنظر في منفعتها واستنايتها عن انفسها لرؤية مصالحها سالكين في ذلك من مسالك التبصر وحسن النظر ما تحسن بعناية الله مغتبه وتحدد بين توفيقه عاقبته ويعضد مقاصد حكومتنا السنية المتجهة للسداد والرشاد وسلامة البلاد والعباد وتؤيد ما لنا من روابط التبعية للذات السنية السلطانية والدولة العلمية العثمانية التي منحنا عواطفها الكريمة من الامتيازات المرمية ما جلت به النعمة وعظمت المنه ويؤكد علاقتنا الودادية مع الدول الاجنبية المحبة لمنفعتنا وفائدة بلادنا مبتهلين الى الله جل سنائه وتقديس الآله ان يحرس لنا هذا الجنب الخديوي القيم ويدعم لاوطاننا به النفع العيم ادام الله توفيقنا على احسن ما يرام وبلغ به الوطن العزيز غاية المرام . اهـ

فصل

(خطاب شريف بانبا في مجلس النواب)
(واللائحة الاساسية)
(الجديدة)

وعكف مجلس الشورى على الانتهاء بشؤونه الداخلية ورنب افلامه وانخب رؤساءها ثم توجهت الانظار الى اللائحة الاساسية الجديدة

الخديوي واسماعيل افندي سليمان وعلي بك شعير في الساعة الخامسة (على الاصطلاح العربي) من يوم الخميس الواقع في ٧ صفر سنة ١٢٩٩ و ٢٩ ديسمبر سنة ١٨٨١ انطلقوا الى ساحة الجنب الخديوي ليقدموا له الجواب على خطابه الافتتاحي وسار في مقدمتهم رئيس مجلسهم ورئيس كتابه عبد الله بانبا فكري فاستقبلوا في سراي الاسمعية بعرفة الشرفيات الى ان تكامل عقد الوزراء بالالبسة الرسمية فادخلوا الى المجلس حيث تلا محمود بك سليمان المقالة الاتية ثم جلس النواب العشرة ورؤسهم وكانهم الاول في حضور الخديوي برهة فخطبهم بما دل على حسن الله بالمجلس النبائي ثم انصرفوا من لدن وعلى وجوههم شاررات الشكر وعلائم الانتهاج . اما المقالة فهي

بعد حمد الله تعالى على توفيقه وإرشاده والصلاة والسلام على من اصطفى من عباده قوم لدى هذه السنة الكريمة الخديوية نحن معاشر نواب الامة المصرية مقام النيابة جميعها في تقديم واجب الشكر لهذا الجنب الخديوي القيم على انعطاف عواطفه نحو مجلس الشورى النيابة الذي افتحه بظله الشريف اظهارا لمقتضى الجليل من حيز الشيء الى عالم الفعل وإجابة لرغبة الامة ونظرا للمصلحة العامة بعد ان زالت العوائق دونه وامتنعت الموانع بيننا وبينه بجلال شعبه الخديوية التي ذلت لها صعاب المسائل وخضعت دونها رقاب المشاكل حتى صفا الوقت واطمأنت الحال ودنا المني وانتادت الامال ولقد شرف ايامنا وانعش ارواحنا ذلك التعلق الكرمي وملك الخدنا وملكنا ضرورا وطورا بما نقسمه من الافصاح عما عرفناه لولي

التي عزم مجلس النظار على ارسالها اليه ليضعها
موضع النظار

ففي عصر الاثنين الواقع في ١١ صفر
سنة ١٢٩٩ و ٢ يناير سنة ١٨٨٢ وفد شريف
باشا رئيس مجلس النظار على مجلس النواب
لتقديم اللائحة الاساسية التي اعدّها له مع سائر
النظار فقدمها وخطب في ذلك خطاباً اثر في
اذهان النواب وقلوبهم وقد جاءت هذه اللائحة
مشكلة على احكام حرة وحدود مطلقة يكون
بنتضاحها للنواب حق النظر في القوانين
والمصروفات العمومية وان لا يتخذ قانون ولا
يعتبر نظام ما لم يقرر في مجلسهم مع حصول
الحرية التامة لهم في ابداء ارائهم وقراراتهم وقد
شكلت لجنة من نفس اعضاء المجلس للنظر في
هذه اللائحة وانصرفت آمال الناس الى ان هذه
اللجنة تسارع الى النظر فيها ليمتد للمجلس في وقت
قصير تقريرها فباخذ في الاهتمام بالمصالح العمومية
والمنافع الوطنية

وقيل ان تنشر صورة هذه اللائحة وما يتعلق
بها ثبتت صورة الخطاب الذي القاه شريف باشا
في مجلس النواب يوم وفد عليه لتقديها وهو :

(الخطاب)

ايها السادة النواب

اني لا اقدر ان اعبر لحضراتكم عن سروري
بالحضور بينكم في هذا اليوم الذي اعدّه مبدأ
لنعصر جديد ان شاء الله بعود على القطر
بالتقدم والنجاح

حضراتكم تعلمون انه من منذ ثلاث سنوات
ترأى لي ان الطريقة الوحيدة لخلاص البلاد
من المورطات التي كانت محجلة بها هي توسيع

نطاق الشورى واشترك رأي نواب الاهالي مع
الحكومة في نظر كل امر مهم تعود منه المنفعة
وكنتم قدتمت مشروعاً لمجلس النواب الذي
كان موجوداً وقتئذ وهو اجري فيه تغييرات
لم يتيسر للحكومة النظار فيها ثم طرأت حوادث
سياسية ومالية ليست خافية عليكم ترتب عليها
تعويق اتمام المشروع والحمد لله قد زالت
العوائق واني لاعد نفسي سعيداً حيث ان افكاري
في هذا الخصوص ما كانت الا نتيجة مقاصد
الحضرة الخديوية وهذه الافكار قد طابق عليها
عموم الاهالي ولهذا حصل انتخاب حضراتكم
واجتمعتم فلتهنيئني القدر على ذلك ونهنيئني
وتدعُ لذات الشاعانية والحضرة الخديوية ببغائهم
مصدراً لكل خير

ولما كانت لائحة النواب التي اجتمعتم على
منبذها لا تلائم افكارنا جميعاً كما اوضحت ذلك
من منذ ثلاث سنوات وكررت بالمعروض الذي
رفعته اخيراً للسنة الخديوية عن طلب اجتماع
مجلسكم هذا فاشتغلت مع رفائي بتخصير لائحة
مرافقة لمقاصد العموم وقد تمت وما انا الا ان
اقدمها لحضراتكم للنظر فيها

ومع كون هذه اول مرة اجتمع فيها مجلس
نواب حر كان يلزم ان السلطة التي تعطى له
لا تكون مطلقة بالكلية حتى يحكم المستقبل
باطلاقها بالتدرج شيئاً فشيئاً لكن حيث ان
مقصدنا جميعاً واحد وهو خير البلاد والحكومة
معتقن بكفاءة النواب وعلمهم بخوقهم وواجباتهم
ومعيتهم للوطن فقد اعطيت لكم الحرية التامة
في ابداء ارائكم وحق المراقبة على افعال مأموري
الحكومة من اي درجة واي صنف كانوا وانصرح

المجلس وهي نفع البلاد لا يمكن الحصول عليها
الأبعد التصديق على لائحة أجراً أتوا فالأموال
من حضراتكم المبادرة بنظرها حتى أننا ندرع في
الأعمال النافعة المهمة ولكونهم نعمة وضع مجلس
نواب لزوم ترتيب مجلس للإدارة وتخضير
القوانين ومحاكمة المأمورين عن كل أمر مجرمة
خارج عن حد واجباتهم أو مخالف للقوانين
واللوائح أثناء تأدية وظائفهم فقد عمل عن ذلك
مشروع وما هو مقدم للمجلس فالأموال أيضاً
الاسراع بنظره حتى يصدر مع اللائحة وإن شاء
الله ستقدم لحضراتكم عما قريب مشروع لائحة
للاختخاب نسأله تعالى ببركة نبيه الكريم أن
يقرن أعمالنا بالنجاح وبوفقتنا للاتحاد قولاً وفعلًا
لما يكون فيه الإصلاح أمين بجاء خاتم النبیین
« اللائحة الأساسية »

أما اللائحة الأساسية الجديدة التي قدمها
شريف باشا لمجلس النواب يوم أقبل عليه والتي
فيه هذا الخطاب فقد كان من أمرها أن اللجنة
التي شكلت للنظر فيها وتقريرها عقدت مراراً
وحلّت اللائحة لديها محل القبول والتداول ثم
جرى على الألسنة أن يثبت النواب والحكومة
اختلاقاً كلياً في شأنها . وقبل أن تأتي على
استيفاء التفاصيل المتعلقة بها ننشر في هذا المقام
موادها توطئة لما سيأتي من الكلام عليها . وهي
المادة الأولى . تعيين أعضاء مجلس النواب
يكون بالاختخاب والشروط اللازمة لمن له حق
الاختخاب ولمن يجوز اختخابه نصبت فيما بعد في
لائحة مخصوصة تشمل أيضاً على كيفية الاختخاب
المادة الثانية . يكون انتخاب أعضاء المجلس
لمدة خمس سنوات ويعطى لكلٍ منهم مائة جنيه

لكم بنظر الموازين العمومية وإيداء رأيكم فيها
ونظر كافة القوانين واللوائح وقد التزمت الحكومة
بعدم وضع أية ضريبة ولا شر أي قانون أو
لائحة ما لم يكن تصديق وإقرار منكم . وكذلك
تعهدت بأن تجعل النظار مسئولين لديهم عن
كل أمر يرتب عليهم إخلال بحقوقهم والعبادة
فإن لم يخرج عليكم في شيء ما ولم يخرج أمر مهم
عن حد نظركم ومراقبتكم

أما لا يخفاكم الحالة المالية التي كانت عليها
مصر ما أوجب عدم ثقة الحكومات الأجنبية
بها ونشأ عن ذلك تكلفتها بترتيب مصالح وتعهداتها
بالقرضات ليست خافية عليكم بعضها بمقود
خصوصية والعض قانون التصفية فهل يصير
الحكومة أن تعمل هذه الأمور موضعاً لنظرها أو
نظر النواب حالاً لأنه يجب عليها قبل كل شيء
التقيام بتعديتها وعدم خدشها بشيء ما حتى يصلح
حالياً وترداد ثقة الجمهور بها ونكسب أمنية
الحكومات الأجنبية وهي رأيت ما تلك الحكومات
الكفاءة لتعديتها تعديتها بحسن إخلاص بدون
مساعدة ففخلص شيئاً شيئاً ما نحن فيه والتي
لواحي بأن بصورة وحكمة النواب ومساعدتهم
الحكومة لا بد وأن يرتب عليها ازدياد الثقة بها
هذا ومن المعلوم أننا نابعون للدولة العلية
وصحلتها مرتبطة بصالحها وهذه السعي وهذا
الارتباط بها السبب الوحيد لسلامتنا ونجارتنا
فحقها لذلك مقدسة ومراعاتها فرض واجب
على كل منا ولندع الله جميعاً بدوام الدائم
الشاهادة وتأييد دوله العلية التي منحنا آميانات
نضمن لنا خير بلادنا

وحيث أن اللجنة المقصودة من اجتماع

نهاية مدته الاعتيادية في ٢٦ مارث سنة ٨٢
تمام الثلاثة الاشهر

المادة التاسعة . تفتح الحضرة الخديوية او
رئيس مجلس النظار بالنيابة عنها مجلس النواب
بحضور باقي النظار

المادة العاشرة . تفتح اول جلسة في كل سنة
ب تلاوة مقالة يقرأها الخديو او رئيس مجلس النظار
بالنيابة عنه وتشتمل على بيان المسائل المهمة التي
تعرض على المجلس في اثناء انعقاد جلساته
وتنقض الجلسة بعد تلاوة المقالة المذكورة

المادة الحادية عشرة . ينتخب المجلس في
اثناء الثالثة الايام التالية لتلاوة المقالة لجنة
لتحضير جوابها وبعد التصديق عليه من المجلس
يصير تقديمه للحضرة الخديوية بعرفه من يتقدم
المجلس لهذا الغرض من اعضائه

المادة الثانية عشرة . لا يشغل الجواب المذكور
على التكلم في اي مسألة بوجه قطعي ولا على
اي رأي حصلت المداولة فيه

المادة الثالثة عشرة . ينتخب المجلس ثلاثه
من اعضائه تعرض اسماؤهم على الجتاب الخديوي
فيعين احدثهم ليتولى رئاسة المجلس مدة الانتخاب
اي خمسة اعوام وحيث ان الرئيس الحالي قد
عين بامر الحضرة الخديوية من النواب فيستمر
على رئاسة المدة المذكورة

المادة الرابعة عشرة . ينتخب المجلس وكيلين
لرئيسه ويعين للقلم كتاباً بشرط ان يكون الوكيلان
من الاعضاء

المادة الخامسة عشرة . تحرر محاضر الجلسات
بلا حظة قلم كتابة المجلس

المادة السادسة عشرة . اللغة الرسمية التي

مصري في السنة مقابلة بمصاريف ويعتمد انتخاب
الاعضاء الحاضرين للجنة المذكورة

المادة الثالثة . النواب مطلوق الحرية في
اجراء وظائفهم وليسوا مرتبطين باوامر او تعليمات
تصدر لهم تخل باستقلال ارائهم ولا بوعده او وعيد
بوجه المهم

المادة الرابعة . لا يجوز التعرض للنواب
بوجه ما واذا وقعت من احدثهم خيانة او خيانة
منه انعقاد المجلس فلا يجوز القبض عليه الا بمقتضى
اذن من المجلس

المادة الخامسة . للمجلس حال انعقاده ان
يطلب الافراج او توقيف الدعوى عن بسجن
او يدعى عليه من اعضائه غير منه الانعقاد

المادة السادسة . كل نائب يعتبر وكيلاً
عن عموم الامة المصرية لا عن الجهة التي
انتخبه فقط

المادة السابعة . مجلس النواب يكون مركزه
بمحروسة مصر ويعقد بامر يصدر من الحضرة
الخديوية بموافقة رأي مجلس النظار ويكون
اجتماعه سنوياً

المادة الثامنة . تعقد الجلسات الاعتيادية
السنوية بمجلس النواب مدة ثلاثة اشهر من
اول شهر نوفمبر الى غاية يناير واذا لم تكف
هذه المدة لانام الاشغال الموجودة وطلب المجلس
ان تزداد مدته من ١٥ يوماً الى ٢٠ يوماً فيجاء
الى ذلك واذا مست الحاجة الى تكرار اجتماع
المجلس الى غير مدته المذكورة فيكون ذلك
بمقتضى امر يصدر من الحضرة الخديوية بتقرير
فيه مدة الاجتماع وحيث ان المجلس قد ابتدأ
في هذه السنة في ٢٩ سبتمبر سنة ٨١ فيكون

الاعضاء الى يوم الاجتماع ويجوز لارباب الانتخاب ان يتحققوا في النواب السالفين او بعضهم

المادة الثالثة والعشرون . اذا صدق المجلس الثاني على رأي المجلس الاول الذي ترتب الخلاف عليه فينبذ الرأي المذكور قطعاً

المادة الرابعة والعشرون . مشروعات اللوائح والنواهي تعمل بعرفة الحكومة ويقدمها النظار لمجلس النواب لنظرها والتمت فيها واعطاء القرار اللازم عنها ولا يكون المشروع قانوناً معتبراً دستوراً للعمل ما لم يُقَلَّ في مجلس النواب بنداً فيبدأ ويقرر حكماً فحماً ثم يجري التصديق عليه من طرف الحضرة الخديوية واذا تراءى للمجلس لزوم سن قانون وطلبه من مجلس النظار بواسطة الرئيس فيجيب الى ذلك

المادة الخامسة والعشرون . مشروع كل لائحة او قانون يعرض على المجلس ينظر فيه بعرفة لجنة من اعضائه تختب لذلك ويجوز للجنة المذكورة ان تطلب من الحكومة اجراء بعض تغييرات في المشروع الذي تكلفت بنظره وفي هذه الحال يرسل رئيس مجلس النواب الى رئيس مجلس النظار المشروع والتغييرات المطلوب اجرائها فيه قبل المذاكرة العمومية بمجلس النواب .

المادة السادسة والعشرون . ان لم تطلب اللجنة اجراء تغييرات في مشروع اللائحة او القانون يقدم النص الاصلي للجنة العمومية فان طلبت اجراء تغييرات فبذ واة عنها الحكومة او لم تقرها يقدم للجنة العمومية النص الاصلي مع تلك التغييرات

تستعمل في المجلس في اللغة العربية وشرور المحاضر والمخلفات يكون تلك اللغة

المادة السابعة عشرة . للنظار حق الحضور في المجلس واداء ما يرومون اداؤه فيه ولم ايضاً ان يستبوا عنهم وكلاء من كبار الموظفين بدواؤهم

المادة الثامنة عشرة . اذا قر قرار النواب على ان يستدعي الحضور بمجلسهم احد النظار للاقتراح منه عن مادة فعلى النظار ان يقدم الى المجلس بنفسه او يستدعي عنه احد كبار الموظفين بدواؤه ليجب عما يسأل عنه وانه لا يؤخر النواب لاول مدة الاقتراح الثاني لا اكثر وعليه بيان الاسباب ومسئولية التاخير

المادة التاسعة عشرة . للنواب حق المراقبة على متوالي الحكومة جميعاً فلهم بواسطة رئيس المجلس ان يشعروا بكل من النظار بما يروون لزوم الاخبار عنه من اعتد او خال او فصور يتسبب لاحد متوالي الحكومة التاخير لطايرته

المادة العشرون . النظار متكافون في المسئولية امام مجلس النواب عن كل ما يقرر بمجلس النظار

المادة الحادية والعشرون . كل من النظار مسئول على الوجه المذكور بالبنء الثالث عن الاجراءات الصادرة منه

المادة الثانية والعشرون . اذا حصل خلاف بين مجلس النواب ومجلس النظار واسر كل على رآيه بعد تكرار المارة وبيان الاسباب ولم تستعف المارة فللحضرة العمومية ان تأمر بنفس المجلس الوا . ويجوز الانتخاب على شرط ان لا تتجاوز فترة ثلاثة اشهر من تاريخ يوم

ينظر في الميزانية ويبحث فيها وتعتمد بعد اقراره عليها وعلى رئيس المجلس ان يبلغ ذلك الى ناظر المالية بغاية اليوم العشرين من شهر ديسمبر بالاكثـر

المادة الرابعة والثلاثون لا يجوز للمجلس ان ينظر في دفعيات الودع المقرر للائذنة او للدين العمومي او فيما التزمت به الحكومة في امر الدين بناء على لائحة التصفية او المعاهدات التي حصلت بينها وبين الحكومات الاجنبية

المادة الخامسة والثلاثون - كل عهد او شرط او التزام يراد عقده بين الحكومة وغيرها لا يكون نهائياً نافذ المضمون الا بعد الاقرار عليه من مجلس النواب سوى مشاركة او مناقلة على عمل شيء لم يخرج مبلغه عن المدرج في الميزانية العامة المتقررة بالمجلس المذكور

المادة السادسة والثلاثون . يجوز لكل مصري ان يقدم للمجلس عرضاً وهذا العرض مجال النظر فيه على لجنة من المجلس لتحكم بدرجة اعتباره وهل يقبل ام يرفض واذا كان العرض متعلقاً بالحقوق الشخصية وتبين بالبحث ان مقدمه لم يسبق له تقديم الى المأمور المتعلق به ذلك الطلب او الى اللجنة التابع لها ذلك المأمور فانه يرفض رأساً

المادة السابعة والثلاثون . اذا طرأت ضرورة مهمة جداً تستلزم المبادرة الى الاخذ باسباب الاحتياط من خطر او للحفاظ على الامن العمومي وكان مجلس النواب غير منعقد ولم يسع الوقت جمعه فيجوز للمجلس النظر اجراء ما يلزم اجراؤه على مسؤوليته مع التصديق على ذلك من الحضرة الخديوية ولدى انعقاد مجلس النواب

المادة السابعة والعشرون . عند تقديم المشروع للمجلس من طرف اللجنة يجوز للنواب قوله او رفضه وبسوغه ايضاً حالته ثانية على اللجنة للنظر فيه

المادة الثامنة والعشرون . على رئيس مجلس النواب ان يرسل الى رئيس مجلس النظائر اللوائح والقوانين التي يصدق المجلس عليها

المادة التاسعة والعشرون لا يجوز ربط اموال جديدة او رسوم او عوائد على مقولات او عقارات او وديع في الحكومة المصرية الا بمقتضى قانون مصدق عليه من مجلس النواب . وعلى ذلك فلا يجوز باي وجه كان وبابنة صفة كانت تحصيل عوائد جديدة وكل جهة من جهات الحكومة امرت بتحصيل شيء من ذلك وكل مستخدم حرر كشوفات او تعريفات عنها وكل شخص يباشر تحصيلها بدون قانون مصدق عليه من مجلس النواب يحاكم كمختلس وترد الحقوق لاربابها

المادة الثلاثون . ميزانية مصروفات وايرادات الحكومة السنوية تقدم لمجلس النواب سنوياً لغاية الخامس من شهر نوفمبر بالاكثـر

المادة الحادية والثلاثون . تقدم للمجلس ميزانية عموم الايرادات مع كشوفات عن كل نوع من انواعها

المادة الثانية والثلاثون . تنقسم ميزانية المصروفات الى اقسام متعددة يختص كل قسم منها بنظارة ثم يشتمل كل قسم على احوال وفصول بقدر عدد جهات الادارة العمومية بتلك النظارة

المادة الثالثة والثلاثون . لمجلس النواب ان

يقدم الامر اليه ليرى رأيه فيه

المادة الثامنة والثلاثون . لا يجوز لأي شخص ان ييدي رأيه في مجلس النواب بمسئلة ما او يتناقش فيها او يشترك في المناولة الا ان كان من اعضائه او من النظار او من كان حاضراً معهم او نائباً عنهم

المادة التاسعة والثلاثون . يكون اعطاء الاراء في المجلس بواسطة رفع اليد او الداء بالاسم او وضع الاراء في صندوق

المادة الاربعون . لا يجوز اعطاء الاراء بالداء بالاسم الا اذا طلب ذلك عشرة من اعضاء المجلس بالاقل . وعلى كل حال فالرأي فيها نص عليه بالمادة الثالثة والاربعون يكون دائما بالداء بالاسم

المادة الحادية والاربعون . انتخاب الثلاثة الذين يعين منهم رئيس المجلس وكذا انتخاب الوكيلين النائب الاول والثاني يكون بوضع الاراء في صندوق

المادة الثانية والاربعون . لا تكون المناقشة بالمجلس صحيحة الا اذا كان حاضراً فيه ثلثا اعضاءه بالاقل . والا كانت المناولة لائحة ويكون صدور القرارات بالاغلبية المطلقة

المادة الثالثة والاربعون . كل قرار يترتب عليه مسئولية النظار لا يجوز صدوره الا بالاغلبية السوية فيها ثلاثة ارباع النواب الحاضرين بالجلسة

المادة الرابعة والاربعون . لا يسوغ لاحد النواب ان يستيب عنه غيره لاداء رأيه

المادة الخامسة والاربعون . على النواب ان يحرموا لائحة اعتراضهم الداخلية وتكون تلك

اللائحة نافذة الحكم بمنقضي امر يصدر من الحضرة الخديوية

المادة السادسة والاربعون . للمجلس الحق بحسب مقتضيات الاحوال ان يبدل هذه اللائحة الاساسية بالاتفاق مع مجلس النظار

المادة السابعة والاربعون . اذا أغضض بند او عبارة من هذه اللائحة فتح تفسيره لمجلس النواب

المادة الثامنة والاربعون . كل ما كان مخالفاً لهذه اللائحة من احكام القوانين والامور والوائح والعادات لا يعمل به بل يكون لاغياً فصل

وتوالى انعقاد اللجنة المشكلة للبحث في هذه اللائحة وتعديل بعض احكامها فقررت اكثر بنودها ثم وقع الخلاف بين النواب والنظار في شأن ما يتعلق بالميزانية من بنود هذه اللائحة وكثير تحدث الناس في شأنه وخشي بعضهم ان ينشأ عنه سقوط الوزارة وامل اخرون ان يزول قريباً ويحصل الاتفاق والرضي على تعديل اللائحة فيصدق عليها الجانب الخديوي

وهضت على ذلك بضعة ايام تنوعت في خلالها الآراء والاقوال حتى كان يوم الاربعاء الواقع في ٢٧ صر سنة ١٢٩٦ و ١٨ يناير سنة ٧٢٢ فقدت اللجنة اللائحة الاساسية لرئيس مجلس النظار على يد رئيس مجلس النواب فرسم باستئنافا ونوزعها على النظار لتكون موضوع مذاكرتهم في الجلسة الآتية وكانت اللجنة قد حفظت العدد الكثير من بنودها وعدلت ما رأته لزوماً لتعديلها

وإنما نأتم فيما يتعلق بمصر لا سيما بعد حدوث الحوادث الأخيرة أخضا صدور الأمر الخديوي بجمع مجلس شورى النواب ما أوجب المخافة بين الدولتين وإعادة النظر في شؤون اتناهما المذكور.

وبناء على ذلك نرجوكم ان تصرحو الان للجباب الخديوي ان حكومتى فرنسا وإنكلترة تريان وجوب تأييد جنابه في الخديوية وفقاً للاحكام المقررة في الممانات السلطانية التي قبلها الدولتان قبولاً رسمياً اعتباراً انها وحدها تكفل الان وبعد الان استمرار السلم والسكون وتوجب توسيع نطاق الثروة والعارة في البلاد المصرية ما فيه مصلحة الحكومتين المذكورتين المنفتحتين على الاشتراك في السعي الى دفع كلها من شأنه ان يحدث في مصر ارتباطاً أو يخل نظامها وأحوالها سواء كان هذا الخلل وهذا الارتباك ناشئين عن اسباب خارجية أو داخلية

ولا ريب عندما ان هذا التصريح العالي المين لمقاصد الحكومتين يمنع حدوث ما عساه ان يطرأ على حكومة الجباب الخديوي من الاخطار بان حدث فالحكومتان لا ترددان في دفعه ولا تخمان عن صد

وفي امل الدولتين ان الجباب الخديوي يعرف كنه المعرفة ما في هذا التصريح فتحت له الثقة والقوة اللتان لا بد له منهما لادارة امور القطر المصري . اهـ .

فأثرت هذه الالحة في النفوس تأثيراً عظيماً واضطرب منها الجند فاجتمعوا في سراي قصر النيل للذاكرة في مضمونها فراجهم منها امور كثيرة وأيقنوا ان المراد منها مزيد التداخل وجعل

وبعد مذاكرة النظار فيها رأوا ان يعدلوا بنودها المتعلقة بالميزانية فاصـر النواب على ان لا يقبلوا البتة تعديلاً في لأحتهم الاساسية التي وضعتها لجنهم المولثة لذلك

والحاصل ان هذا الخلاف استعكم بين مجلس النظار ومجلس النواب حتى كان سبباً في استعفاء وزارة شريف باشا على ما سيجي بيانه في الفصل المنرد لاستعفاها بعنوان . اسباب سقوط وزارة شريف باشا . وهو الفصل الذي ترجي الان اثباته الى ان نفرغ من ايراد ام الحوادث والاعمال التي جرت في عهد هذه الوزارة

فصل

(لائحة الدولتين فرنسا وإنكلترة)

وفي خلال ذلك ورد على لسان البرق ان الدولتين فرنسا وإنكلترة متفتتان على ان تبعنا الى الحكومة الخديوية كتاباً متفق المعنى تعللت به انهما تساعدان بالفعل اذا استمر الاضطراب في القطر المصري او مس السلطة الخديوية شيء وكان ذلك فان وكلي الدولتين السياسيين توجهوا الى سراي عابدين بعد ظهر الثلاثاء الواقع في ١٩ صفر سنة ١٢٩٩ ر ١٠ يناير سنة ١٨٨١ وقدما للخديو لائحة اشتراكية وردت اليها بصفة خطاب من "وزارة الخارجية الى الفصل الجنرال بمصر . وهذا معربها

حضرة الفصل الجنرال

كفتناكم غير مرة ان نخبروا الجباب الخديوي وحكومته عن رغبة حكومتى فرنسا وإنكلترة في مساعدته ومساعدة حكومته للتغلب على المصاعب المتنوعة التي تزيد الارتباك والتلق في القطر المصري فان الدولتين على وفاق وطيد

ملاحظتنا في معارضة اللائحة المذكورة لننظر فيها بعين العدل والانصاف

ان الحكومة السلطانية موجهة عنايتها ابدأ الى المحافظة على الامتيازات الممنوحة لمصر حرصاً على الراحة العمومية وجلباً للسعادة والرفاهية في الولاية المذكورة وذلك جل ما ترغب فيه وترى فيه مصلحة لها وفي ظننا انه يستحيل ابداء اقل الادلة على ما يتأني ذلك او الاستشهاد بأي حادث داخلي متعلق بمصر يكون داعياً لاصدار مثل اللائحة المذكورة

وبناء على ذلك لا نرى شيئاً ما يقضى باستصواب ما اجرته الدولتان من تقديم تلك اللائحة لهما وتوفيق باشا وفضلاً عن ذلك فان مصر جزء ملازم من ممالك الحضرة السلطانية والسلطة المعطاة للتدبير لحفظ الراحة العمومية عند اللزوم والمحافظة على سعادة حال البلاد ولادارة النظر على محور حسن وتأيد هذه السلطة هي من حقوق الباب العالي وحده ومن اختصاصاته دون سواه

فكان من اللازم طبعاً عندما انضج وجوب اجراء مثل هذه الاجراءات ان يؤخذ بادى بدء رأي الدولة المشبوعة وبواسطتها وحدها ترسل التصريحات (المذكورة في اللائحة) وبواسطتها ايضاً دون سواها ينتظر الحصول على التأكيدات المأمولة

وما نتقدم يعلم انه يحق لنا ان نرى مخافة الدولتين مع الخديو غير خفة ولا عادلة وقد صار الباب العالي مضطراً ان يحاول الوقوف على الاسباب التي ألحقت بحكومة فرنسا للاشتراك مع حكومة بريطانيا في مسألة مخففة بحقوق

البلاد تحت حماية فرنسا وانكثرت ثم وقد عليهم ناظر اللجنة (محمود سامي) فتوضيح الرأي اليه فاسكن جأشهم وطيب انفسهم وتوجه بعد ذلك الى الظنار وفارصهم في الامر والمزيم الضلال العساكر من هذه اللائحة ثم سار واياهم الى الخديو فبسطوا لديه الامر والرأي واتمسوا المداركة بما يذهب الآثار التي نشأت عن اللائحة المذكورة فاستقر الرأي على إشعار الباب العالي بمع الملاحظة بان لا حاجة لقبول مقصودته فسكتت الخواطر بذلك وإطاعت النفوس (جواب الباب العالي)

(على لائحة الدولتين)

وقد اعترض الباب العالي على هذه اللائحة بلائحة بعثت بها وزارة الخارجية العثمانية الى الدولتين على يد سفير الدولة العلية لديهما وقد صورها

باحضرة السفير

نعلمون ان قصدي انكثرت وفرنسا الجزائر ان قدما للجناب الخديوي اللائحة المتفق عليها بين الدولتين بناء على الافادات الواردة لما من جانب دولتهما وقد اثبت لنا هذا العمل بالنظر الى التمران الذي اصدرة الباب العالي متعلقاً بولاية مصر وبالنظر الى اجراءات الوفد العثماني الموكي الذي ارسل الى مصر من عتق قريته ان التأكيدات التي كررت بحكومة الباب العالي اصدارها لم ينظر اليها بالعين التي تستحق ان ينظر اليها بها ومن اجل هذا لا تتألك من اخفاء سوء الاثر الذي حصل لنا من جراء هذا العمل ونرى بعد ذلك من واجب الضرورة ان نعرض للحكومة التي نؤمن عنها الدنيا بعض

(صورة ترجمة محرر من اللورد غرنيل)

(ناظر خارجية أنكلتة الى السر)

(ادوارد مالت قنصلها الجنرال)

(ووكيلها السياسي بالقطر)

(المصري بتاريخ ١١ نوفمبر)

(سنة ٨١ بين يو)

(مقاصد الانكليز)

(بالنظر الى)

(مصر)

افادتي رسائلكم الصادرة من بعد عودتكم الى مصر ان قسماً كبيراً من اهل ذلك القطر يرون السياسة الانكليزية فيه من غير وجه الحقيقة فوددت ان ابدد هذه الاوهام دفعة لما يمكن ان ينشأ عنها من الاختلاف بيان واضح لارائنا ومقاصدنا

ان سياسة حكومة الانكليز بالنظر الى مصر لا قصد فيها غير نجاح تلك الديار وتمتعها بتمام الحرية التي حصلت لها بتفضي التزامات السلطنة المتوالية الى عهد الثرمان الصادر عام ١٨٧٩

ومن رأينا ان نجاح مصر او نجاح غيرها من سائر الاقطار يتوقف على حسن حال السكان وتمام ثروتهم ولذلك انتهزنا كل فرصة للسعي لدى حكومة الجناب الخديوي في ان تأخذ بالوسائل المؤدية الى رفع الامة المصرية من مهواة الذل والحيف الى مقام الامن وحسن الحال

فنشر المعارف وبلغاء الضرائب القيادية ونقرر المال الاميري على اصول مستظمة عادلة ونقليل التسخير في العمليات كل هذه الوسائل

سلطت على مصر

وقد ارسلت هذه الملاحظات ايضاً الى

سفارة الباب العالي بلوندره

والان افوض سعادتكم يا حضرة السفير ان تعابروا في هذا المعنى حضرة وزير الخارجية وتشرحوا له الشرح الذي ترونه موافقاً في هذا الشأن وذلك لكي تظهروا لحضرتهم شدة اضطرابنا الى الحصول على هذا التصريح الشافي الكافي لان يخرج الحكومة السلطانية من ضلك المنام الذي وجدت فيه الان اثر ما حدث بمصر واقبال الخ

(التوقيع) عاصم باشا

فصل

مدونات شتى

قبل ان نستوفي الكلام على ما كان من لائحة من مجلس النواب وما تبع الخلاف من سقوط وزارة شريف باشا ووسود رئاسة النظار الى محمود سامي نضمن هذا الفصل اهم المحررات والاعمال المنفرقة ويشذورها ما لا غنى لشماعات هذا الفصل العام عن الامتزاج بها فيها

قد حازت لهذا قولاً ومصادقة من أعضائنا
وفت توافقة المراجعين الانكليزي والفرنساوي
وقد بقي من وجوب الاصلاح ما يراه اوجب
من كل ما تقدم بيانه ألا وهو اصلاح الادارة
والنصا الوطنيين على ان التعليمات الصادرة
اليكم من حكومة جلالة الملكة تفت بكم عند
حد الاجتهاد في بيان لزوم هذا الاصلاح لحكومة
الجناب الخديوي فقد علمنا ان وزارا جنابه
الكرم في القاهرة من دون سواها على النوعين
بين التنظيمات الاوروبية والشرعية الاسلامية
حيث نحمل في الفتنة بها وتم آمالي ابناء الوطن
المصري

ومن اجل هذا كنا على الدوام متعاطفين
لرأي المؤثر صميم الحكم المتبعة ومد حدودها
الى النظر في دعاوي المواطنين وكذلك نعارض
اشد المعارضة في كل ما يراد به اكراد الامة المصرية
على قبول احكام متناقضة للفرع الذي ورثه
عن اباينا

واكتفا مع ذلك لا نستطيع الاعضاء من
عدم الانظام في ادارة النفاذ مصر لما انه متنازع
باعت التنازع لمجوع الامم خصوصاً ونحن على يقين
من انه اذا لم يحصل هذا الانظام فلا يمكن
لاية وزارة كانت ان تاتي تمام الثقة وتتأهب
بصفة كونها الحامية الحقيقية للبلاد ولذلك حصل
لنا الضرور الذي لا مزيد عليه حين علمنا ان
دواء شريف باشا تقدم الى ناظر الحفانية في
الاعيان عظيم الحكم الوطنية حالاً لتهدد الوزارة
اليه ونحن نتظر تمام هذا المشروع العظيم
بغاية الرغبة والاعتار

وقه القدينا ان من خطرات الرابع

العموي ان رياض باشا كان له عقد مخصوص
من الملكة وفي الجباب الخديوي كان مستقياً
اياد في الوزارة كراهة ان يسوء حكومة جلالة
الملكة فلا بد ان نعلم علم اليقين ان انكلترا
لا تلتبس في مصرو وزارة من حزبها بل من
رأيها ان الوزارة القائمة على مستند دولة اجنبية
او على سطوة شخصية لو كمل احدى الدول
لا تترتب عليها فائدة لا للبلاد التي تتولى امورها
ولا للذين يرون انها باقية حنظلاً بصليتهم ولا
تصلح إلا لابعاد الامة عن الطاعة الواجبة عليها
للامير ولايجاد الميابة في الدساس المضره
بصلحة البلاد

وبسرفي ان اري كيفية علمكم وقيامكم بما
كان واجباً عليكم من هذه الحجة فقد بذلتم
ارياض باشا المساعدة الخالصة الواجب بذها
لوزارة قد اختارها الجناب الخديوي ولوفنا وزم
هذا الحد لكار ذلك منكم خروجاً عن التعليمات
الصادرة اليكم من حكومة جلالة الملكة على ان
مضون تقاريركم وكيفية سير الحوادث قد اثبتنا
انكم لم تخرجوا البتة عن ذلك الحد

ولا اكاد اري من حاجة لبيان رغبتنا في
بقاء مصر متمعة بما لها من الاستقلال الاداري
المؤيد بالفرمانات السلطانية لانه لو كان من
قصد الحكومة الانكليزية اضعاف ذلك الاستقلال
او تنويض الادارة الناشئة عنه لكان ذلك
مثالاً على خط مستقيم لتفاليدها وتاريخها الاهلي
ولو دعت الحاجة لما عز علينا ان تثبت
بادلة من حوادث قرية العهد ان حكومتنا
لا ينبغي ان تكون عرضة للارتياح المتوه عنه
في رسائلكم

فيمكن للجناح الخديوي ووزرائه ان يوفقوا
بان حكومة جلالة الملكة لا يتخطر ببالها التدخل
عن هذا المسلك الذي نخبه بنسبها لنفسها
الايضاء غرنيل
(محاورة)

وجرت بين احد رجال مصر واحد رجال
الانكليز المحاورة المهمة الانية

الانكليزي . ان انكثرة لم تغلط الا غلطة
واحدة وهي عقدتها معاهدة مع الدولة العثمانية
على الاقدام والدفاع فانها كانت راجية بهذه
المعاهدة ان تقوم الدولة العلية باصلاح احوال
رعايها والعدل فيهم ولما خاب هذا الرجاء
جئحت انكثرة الى نقض هذه المعاهدة وابداء العهدة
مع حكومة عادلة كمصر

المصري . لم يكن الباعث لانكثرة على
عقد المعاهدة مع الدولة العثمانية رجاء اصلاح
رعيتها كما ذكرت اذ لا يتصور ان دولة ما
تريق دماء رجالها وتنفق اسواقها لاصلاح رعية
دولة اخرى ولكن الباعث الحقيقي هو المحافظة
على الهند اذ من المعلوم ان دولة الروسية
طالما طمعت الى الاستيلاء على هذه البلاد ومعلوم
ان الطريق الاقرب اليها هو خط الثرات من
بلاد الدولة العثمانية فلو ان دولة الروسية
تمكنت من اضعاف الدولة العثمانية في المدة
السالفة لجعلت لها مراكز حربية في البحر
الايض والاسود بحيث تقدر اذ ذاك على
معاكسة الدولة الانكليزية ومقاومتها في البحر
الايض وبذلك تتمكن من الوصول الى الهند
من خط الثرات الذي هو ارب باضعاف من
خط التركان فلو لم تنسل انكثرة الى خط

ومن جهة ثانية نرى ان الصلة التي تضم
مصر الى الباب العالي في الحاجز المانع لكل
مداخلة اجنبية فيها فاذا انقطعت هذه الصلة
فربما صارت مصر في زمن بعيد او قريب
عرضة لاختطار المطامع والمناضات ولذلك فمن
فقدنا حفظ هذه الصلة على ما هي عليه الان
ولا يخرج بنا عن هذا المسلك الذي
اوضحناه الا وقوع التوضي اي عدم الحكومة
في مصر ولكنها تعتمد على الجناح الخديوي ودولة
شريف باشا وذكاء الامة المصرية في اجتناب
هذه النازلة اما هم فليكونوا على يقين من انه
ما دامت مصر متمسكة على السعي في طريق
النجاح في سلام واعتدال فحكومة جلالة الملكة
تكون شديدة الرغبة في مساعدتها على ادراك
غايتها السعيدة

وقد رخصنا لكم في اعطاء صورة هذا
الرقيم الى ناظر الخارجية المصرية مع الانتهاء
اليه بان كتب لازالة جميع التنبهات التي يمكن
ان تقع في مقاصد الحكومة الانكليزية ولدينا من
كل وجه ما يوجب الاعتقاد بان الحكومة
الفرنساوية تستمر على حالة الميل الى هذه المقاصد
فقد نيسر لما بين الحكومتين بواسطة اتحادهما في
العمل واتفاقهما في الرأي من غير اسئسك بحسب
الذات ان تصدر منها المساعدة الحسية على
اصلاح الامور المالية والسياسية في مصر وما
دامت منفعة هذه البلاد غايتها المقصودة بالذات
فلا يمكن ان تعرض صعوبة ما في الاستمرار
على وثيقة هذا النجاح ولكن اذا حاولت احدى
هاتين الحكومتين تعظيم سطوتها في القطر المصري
فذلك وحده كاف لغض هذا الاتفاق النافع

بصالح البلاد

المصري ان مصر لما كانت اقرب طريق الى هذه الاملاك كانت مطعماً لنظر انكلترة صاحبة الاملاك فهي تخشى ان يدفع ذلك انكلترة الى الاستيلاء على البلاد متذرة الى بالمخالفة

الانكليزي ان انكلترة تعلم ان الرأي الغالب في الهند للمسلمين وانهم متى ثاروا على الدولة تبعهم من سواهم من الهنود فهي لذلك تعمل كل الوسائل لارضائهم عنها وتألّف قلوبهم اليها بما يصل اليها امكانها من التودد الى جميع المسلمين فلا ترضى ان تتعدى على بلاد اسلامية كمصر خشية ان يكون ذلك باعثاً على خروج الهند عليها

المصري هكذا ينبغي لانكلترة ان تعلم وان تفعل وتعلم ايضاً انها ليست كفرنسا في القوة العسكرية البرية وان تونس ليست كمصر لا في الغنى والثروة ولا في القوة العسكرية ولا في تنبيه الافكار فان اهل مصر قد تحققت بهائم الان وعرفوا حقوقهم وذائقوا حلاوة الاستقلال بما منحتهم به الخلافة العظمى من الامتيازات فهم يدافعون عنها بما في وسعهم من القوة ويسعون في طلبها بما يتيسر من الوسائل وقد علمت انكلترة ما نال فرنسا من الازيادات التي اراقت دماء ابنائها وتلقت اموالاً وافرة المتدار على غير طائل فاذا انضمت قوة مصر التي هي اضعاف قوة تونس وتنبيه افكار اهلها الذي هو احد اركان القوة الى ضعف انكلترة عن فرنسا في القوة العسكرية نيسر لنا ان نحكم حكماً قطعياً بان انكلترة لو دفعتها الى الاستيلاء على مصر اطاعها وحسب

الهند يحفظ بلاد الدولة العثمانية التي هي مدية في وجه الروسية لكنها رأينا بلاد الهند في يد الروسية من عشرين سنة مضت وهذا كانت انكلترة مضطرة الى عقد هذه المعاهدة خصوصاً قبل فتح قبال السويس وقد استنادت انكلترة من هذه المعاهدة فوائد حمة خدمتها بها الدولة العثمانية ثم لما رأت انكلترة انها عاجزة في هذه الايام عن مساعدة الدولة العثمانية لحفظ بلادها من غارات ذوات الاطامع من الدول وان اس من سيل سيل الى حفظ بلادها الا المحافظة على التنازل وهي متفكة من ذلك بما لها من القوة البحرية ما لت الى عقد معاهدة مع حكومة مصر وقاية لهذا الطريق لا حياً في العدل بين رعية دولة اخرى

الانكليزي نعم الخيفة كما ذكرت وتعلم ان دول اوربا قد طمعت بنوعها الى الاستيلاء على ما يكتسبها من مالك الشرق التي منها مصر فلو لم ان تعقد معاهدة مع دولتنا لمساعدتها في وقت الحاجة على دفع من يريدونها بسوء المصري نعم اذا علمت مصر علم اليقين ان ذلك لا يكون وسيلة لتطاول المعاهد وطولها لوضع يد على البلاد

الانكليزي يمكن في علم المسلمين عموماً ان انكلترة لا تسعى في الاستيلاء على بلاد غير ما هو تحت حكمها الا ان فان الاملاك عاصرت مسعة جداً بحيث لا يسوغ لها اتساعها ان تريد عليها شيئاً فهي الان لقف موقف الحافظ المدافع عن هذه الاملاك بل يوجد بلادنا حارب نيل الى ترك هذه الاملاك لاهلها متى وجدت بها حكومة اهلية فيها الكفاة للقيام

ولا يحصر ولتذكر ان انكثرة في ذات الدرجة الاولى التجارية في الشرق فاذا حاولت الاستيلاء على مصر كانت اعظم الدول خسراناً من حيث التجارة والسياسة معاً فاذن ينبغي لما ان لانصفي الى ما يلقيه البهاذوو الاطاع من ابناء بلادها وان تسلك مع مصر سبيل المسالمة حفظاً لمصالحها من الضياع والتلف ولا يحسن بانكثرة ان تقابل احساننا اليها بالاساءة بعد ما علمت من حفظ مصالحها لدينا

الانكليزي لتعلم ان انكثرة هكذا تعلم وهكذا تريد وهي وان كانت اشد الناس حياءً لذاتها الامر الذي يدفع المتصف به الى اتخاذ كل وسيلة للحصول على النفع الخصوصي ولكنها تدري ان ليس من المناسب لمصالحها ان تستولي على بلاد مصر بل غاية ما تبغيه الان هو عقد معاهدة معها فلنكرر سؤالنا الاول وهو هل تود مصر عقد هذه المعاهدة

المصري نعم بعد ان تبين عاقبتها كما ذكرت لك أولاً

الانكليزي تعلمون ان مصر تابعة للدولة العثمانية وما دامت كذلك فلا يمكن عقد معاهدة كهذه فهل تود مصر ان تنفصل عن الدولة حتى يتسنى لها ذلك

المصري لا فانتا تعلم ما للارتباط الكائن بيننا وبين الدولة العثمانية من الالفة الكبرى والفائدة العظمى لبلادنا خصوصاً في هذه الازمان التي يجب فيها ائتلاف المسلمين واتحاد كلمتهم لدفع من يقصد بسوء فقد ذكرت لي ان الدول الاورباوية تسعى في اقتسام ممالك الشرق فكيف بعد ذلك نقول هل لنا ان تنفصل نحن لا نرضى

اعلمها لاكتساب المال حيث تعلم ويعلمون ان مصر جيدة التربة خصبة المنيب فقد عرضت ثمرها لاختطار عظيمة واهوال جسيمة لا مناص للخلاص منها الا ترك البلاد لاهلها وليست هذه الاختطار والاهوال مخصصة في مصر فقط بل تعداها الى الهند الذي قد ذكرت ان انكثرة تسعى في ارضاء اهلها طلباً لتسكين خواطرهم بل يسوغ لنا ان نقول ان ارلاندا التي تسعى الان وراء التخلص من جور البريطانيين لا بد ان تنهز ارتباك انكثرة في مصر فرصة للتخلص من حكم الدولة الانكليزية على انا لو فرضنا ان انكثرة استولت على البلاد بعد تحمل تلك الاختطار والاهوال فهي لا تستفيد منها زيادة عما تستفيد الان من التوائد فجاريتها جارية على ما تروم وطريقها الى الهند محفوظة مأمونة فنبغي لانكثرة ان لا تتندي بفرنسا فيما فعلت بتونس فلو علمت انكثرة ما فعل تصرف فرنسا في تونس بقلوب المسلمين من نقض الوثوق بها والتمسك منها افضل التواد اليهم على معاكستهم ولتعلم ايضاً ان مصر هي المركز التجاري ذو الالفة العظمى حسبما اقتضته طبيعة موقعها من الوحدة بين الشرق والغرب ومعلوم ان اهم شيء لدى اوربا هو التجارة التي يتوقف على رواجها هناك عيشها ونعيمها بالها وان اوربا بحاجة اشد الاحتياج في رواج تجارتها الى الشرق كما هو معلوم لدى الخاص والعام ورواجها في الشرق يتوقف على حسن المواصلات بين اوربا ومصر التي هي المركز التجاري فاذا اساءت المواصلات بما يحصل في مصر من الارتباك مع اية دولة تعطلت تجارة اوربا بتمامها وحصل لها من الخسران ما لا يحصى

محل هذا الرضا بل تربته احكاماً وتوثيقاً بضرط
 ان لا يس شيقاً من اعتباراتها ونود ان لو سمعت
 جميع الممالك الاسلامية للتحالف والتعاقد مثل
 ما يسعى الان دول أوروبا هذا السعي
 الانكليزي هل يود المسلمون ان يكون لهم
 خليفة عربي من اهل البيت النبوي
 المصري لا فانياً او فرضاً انه يوجد فيهم
 من قوم باعاء هذا الامر الخطير فهم لا يرضون
 بالخروج على السلطان خصوصاً في هذا الوقت
 الذي يملكون شدة احتياجهم فيه الى الاتحاد
 والائتلاف
 الانكليزي لقد طار بلا دما صيت احمد
 بك عراي وثقت حرائد أوروبا بذكره فملم
 يفتق هذا الرجل هذا البعد من الصيت
 وهل فيه من الذكاء والنظرة ما يؤمله لان
 يكون رجلاً عظيماً وهل اذا فلك ادارة سياسية
 بعض بها
 المصري نعم ان هذا الرجل يفتق صفاً
 ذكرت من بعد الصيت وفيوس الذكاء والنباهة
 ما يجعله مستعداً لان يكون من مشاهير النواد
 اما الادارات السياسية فانه وإن لم يفتقها الا
 ان له فيها باعاً غير قصير وفيه الاستعداد لان
 يصير سياسياً كبيراً وانك لا تبيل الى الوظائف
 السياسية لعله ان البلاد كثيراً من فيهم الكفاية
 للقيام بها والاقتدر على التوضيح واجابها
 الانكليزي قد سعى المصريون في تشكيل
 مجلس النواب سعي آمل في نتيجة ما يسعى اليه
 قبل لم امل ان يعود عليهم من النوائد ما
 يظلم من مثله وكيف يعملون في آمالهم بعد ما

عند سابقاً ولم يعد عليهم بغائنه اصلاً وهل
 يرون ان ما يؤملون فيه يحصل بالفعل وهل
 يطلق لارا اعضاءه سراحها بحيث تحول في
 ميادين المصالح بدون حجر عليها وهل لم ان
 ينظروا في كل المصالح داخلية كانت او خارجية
 المصري ان الغاية من تشكيل مجلس النواب
 الماضي كانت محصورة في الحدبو السابق فلم
 يكن للامة غاية تبغيها من حيث كانت في
 ذلك الحين مغضة البصائر ساكنة الفكر فكانت
 غير مهتدية الى منافعها ولا عالمة بفوائدها
 المجلس اما الان وقد تفتت بصائرهم وفتحت
 افكارها فقد اشدت الى ما فيه صلاحها وبه
 نجاها وعلمت ما لهذا المجلس من النوائد النجدة
 ولذا كان انتخاب النواب الان موكولا لرأي
 الامة كما اعزت الحكومة الى ما موريتها بان
 لا يتدخلوا في الانتخاب فاذن لا غرو اذا
 علفت املها به بعد علمها بانه منبع الخيرات
 ومعدن البركات اما هذه النوائد فتوقوف على
 حسن سيره ونباهة اعضاءه ورشادهم وعدم
 الخجر عليهم وهذا امر قد قوي فيه ظنتنا فان
 اعضاءه سيسلكون سبيل الاعتدال والاستقامة
 حيث ان جلهم من النباهة الاذكياء اما الخجر
 عليهم فنحن على يقين من عدم حصوله فان
 خديونا الاعظم ايد الله مبال الى حب الخير
 ومودة الاصلاح ونظاره خصوصاً رئيسهم من
 الحزب الذي يرى ان لا سبيل الى للاصلاح
 الا اطلاق الحرية فاملنا وطيد بانهم سيكونون
 احراراً غير مقبدين اما قولك هل لم ان
 ينظروا في كل المصالح فنجوابه نعم ان لم يس
 نظرم شيئاً ما وقع عليه الاتفاق بين الحكومة

هذه الرسالة موجودة شاهدة بفضل واضعها ناطقة
ببراعته في موضوعها فاذا رأى المجلس ان منشأ
ذلك النص وهذا الاعتلال سوء الادارة واختلالها
فهل من العدل ان يحظر عليه النظر في امرها
لا اظن ان الدول المتفتحة تعارض في ذلك
فان فعلت فقد عرضت نفسها للوم اللاتمين
وتنديد المددین

الا تكفي ان دولتنا لا ترضى بان ينال
عنها بانها تعارض فيما فيه صلاح امة ما خصوصاً
مصر وان وجد من الانكليز المستخدمين بالادارات
المصرية من مهمل او يخون فذلك على غير
علم من دولتنا ومتى علمت خللاً او اعتلالاً
بادارة ما ساعدت المجلس على ازالته

المصري نرجو ان يصير القول فعلاً
(الخدمة والموظفون)

واهتم مجلس النظار بامر ذوي المناصب
والمأموريات والخدم الملكية فرفع رئيسه شريف
باشا الى الخديو التقرير الاتي

مولاي

اعرض لسدتك العلية انه قد تشكل بتقاضى
امركم العالي الصادر بتاريخ ٣٠ افريل سنة ١٨٨١
قومسيون كلف بتخصير القوانين المتعلقة بتسوية
حالة ضباط الجهادية البرية والبحرية وترقيهم فخطبوا
وعرضوا لمقامكم السامي ففحنت بالدول لديكم
وفازت بالتصديق عليها من فحامتكم

هذا وحالة المستخدمين الملكية تستحق ايضاً
النفات الحكومة اليها فانه ينبغي ان توضع قوانين
بعد مطالعة احكامها وامعان النظر فيها بغاية
الدقة ومزيد الاعناء تبيين فيها الشروط التي
يلزم مراعاتها في قبول المستخدمين من اي رتبة

والدول الاجنبية ولكي اقول ان وقوف
نظرم عند هذا الحد لا يمنعهم من النظر في
الادارات التي لها تعلق بالاتفاقات التي بين
الحكومة والدول ويكون نظرم فيها من حيث
ادارتها اي انهم ينظرون في الادارة هل هي
سائرة في الطريق المستقيم فان وجدوا فيها
اختلالاً طلبوا من الحكومة معالجة الدول في
ازالتها ولنضرب مثلاً بادارة قومسيون الاراضي
الميرية وادارة التاريخ فان الاولى قد قصر
ايرادها في العام الماضي عن المطلوب منها مائة
الف جنيه ويقال ان نقص الايراد في هذا
العام ضعف نقص العام الماضي والثانية قد حدد
لتخصير عملها خمس عشرة سنة وقد اخذت في
العمل من مدة تزيد عن الستين وهي الى الان
لم تفعل شيئاً يذكر فاذا استمرت على هذا العمل
البطيء فلا يمكنها اتمام ما نيط بها في اقل من
ثلاثين سنة وقد وضع اختلال هذه الادارة الخاصة
والعامة حتى للفلاحين فكثيراً ما يجرأون باعمالها
ويتدحون بما أثر المرحوم المعلم غالي الشهير
بطول الباع في هذه الاعمال ويقولون ان
هؤلاء المستخدمين في هذه الادارة لم يكن قصدهم
من الاستخدام بها سوى ما يأخذونه من المالحات
الوافرة المقدار حيث يروهم مهملين شأنها
غاية الاهمال ذلك فضلاً عما يكفون به اهل
البلاد التي ينزلون بها حيث يطلبون منهم ما
يعلمون وجوده عندهم من نحو الثمن والبيض
والدجاج والارز وغير ذلك ولقد وضع بعض
البارعين في هذا الفن المعنى احمد افندي عوام
رسالة بين فيها وجوه الاختلال والاعتلال بهذه
الادارة فعوقب على ذلك بالرفق وقد رأيت

الاجراء على موجه بنامه في الحال فلذلك ينبغي
على القومسيون ان يبين الوسائل الوقفية التي
يناسب اتخاذها للوصول الى تنفيذ بنامه في اقرب
وقت ممكن بدون الاضرار باي حق مكتسب
واما ما يتعلق بالخرجات واعضاء المجالس
فينبغي ان لا يكون داخلاً في اعمال هذا
القومسيون فان الامر العالي الصادر في ٢٨
مارس الماضي قد كلف مجلس المعارف الاعلى
بالنظر والبحث فيما يخص هؤلاء الخرجات من
المسائل السابقة الذكر وان الامر العالي المتعلق
بترتيب المجالس الذي سأتشرف بعرضه عما
قريب لجنايتكم السامي مبين فيه ما يتعلق بحالة
الاعضاء المشار اليهم فاذا تحسن لديكم ما عرضة
على اعنائكم السنية مجلس نظاركم بكرم بالتصديق
على مشروع الامر العالي المرفوق بهذا اقدم

صورة امري عال

نحن خديو مصر

بنامه على ما رفعة لنا رئيس مجلس نظارنا
وموافق رأي المجلس المشار اليه تأمر بما هوأت
المادة الاولى . قد تشكل قومسيون مكلف
بخصير القوانين المتعلقة بشروط قبول موظفي
المصالح الملكية . مستخدمها وترقيهم ورفقهم واما
ما يتعلق بالخرجات واعضاء المجالس فلا يكون
داخلاً في اعمال هذا القومسيون

المادة الثانية . يتركب القومسيون المذكور
من سعادة زكي باشا ناظر المعارف والاوقاف
بصفة رئيس ومن الاعضاء الاتي ذكرهم وهم
سلطان باشا وسليمان باشا اباضه والموسى
بوترون وبلوم باشا وبطرس بك غالي وسلامه

كانوا بالمصالح الملكية ورفقهم ورفقهم ليكونوا
أمينين ما عساه ان يحصل في اي وقت من
الاجراءات الاستبدادية التي يترتب عليها مع
تقدمهم وتعويق ترفقهم فانها تلحق الحقوق المكتسبة
بزيد الشرف وتمام الفخار وان الحكومة بواسطة
تأييدها حالتهم بمعنى لها ان تعقد تمام الاعتماد
علي ما يأتون به من المساعدة والمعاونة في امر
ترتيب المصالح وتنظيمها الموجبة عنان اجتهداتها
نحن الآن

فهذه الاوجه قد تراءى لمجلس نظارنا وان
حكومتكم السنية لزوم احالة تخصيص القوانين
السابقة الذكر على هيئة قومسيون يتعين لهذا
الشأن والمواد الاصلية التي تكون موضوعاً
لاشغالهم في ان يعين طريقة قبول المستخدمين
في الوظائف المتنوعة بالمصالح الملكية وان يسم
عند الانتضاء الوظائف الكبيرة والصغيرة الى
درجتين كل منهما على حدة وان يرنب الوظائف
المذكورة على حسب درجة التبعية من ثلثين
ما هي كل وظيفة منها وان يضع قواعد تجوز
اعطاء المستخدمين الذين ليس فيهم لياقة لتقليد
وظائف اعلى من وظائفهم زيادات تدريجية
بالنسبة لاقدميتهم في الخدمة وان يبين الشروط
التي بها يسوغ او يجب ترفي المستخدمين المذكورين
وكذلك الوقائع التي تستوجب رفعة المستخدم
او ترتيب جرات اخرى تأديية عليه ويجب
على القومسيون المذكور ضرورة ان يراعي عند
وضع القوانين الممولة عليه حالة مالية النظر
والحدود التي انتضت الحالة المذكورة وضعها
لمصرفات الحكومة المتقضي درجتها في ميزانيتها
ولا شك ان قانوناً من هذا القبيل لا يمكن

ففي ١٧ نوفمبر سنة ١٨٨١ الموافق ٢٥ ذي
الحجة سنة ١٢٩٨ صدر الامر الخديوي بالامتناع
ترتيب هذه المحاكم وهي

محكمة خديوية مصر

بناء على ما عرض بطرفنا من ناظر الحماية
وعلى موافقة رأي مجلس النظار تأمر بما هو آت

احكام ابتدائية

المادة الاولى . تصدر القوانين من الحضرة
الخديوية بموافقة رأي مجلس النظار والامام
المختصة بشؤون الادارة العمومية تصدر ايضاً من
الحضرة الخديوية بموافقة رأي مجلس النظار
ويعمل بموجبها كالتوانين ويحصل اعلان
القوانين والامام بواسطة نشرها بالجرائد الرسمية
ويكون اجراء العمل بمنتهىها في القطر المصري
بعد مضي ثلاثين يوماً من تاريخ الاعلان واما
في السودان وباقي ملحقات الحكومة المصرية
فيكون العمل بها بعد مضي تسعين يوماً ويجوز
تنصيب هذه المواعيد بمقتضى نص صريح بالتوانين
او الاوامر المذكورة

المادة الثانية . لا يقبل من احد اعتذاره
بعدم العلم بما تضمنته القوانين او الاوامر من يوم
وجوب العمل بمنتهىها

المادة الثالثة . لا تسري احكام القوانين
والاوامر الا على الحوادث التي تقع من تاريخ
العمل بمنتهىها ولا يكون لها تأثير على الوقائع
السابقة عليها ما لم يكن منبهاً عن ذلك بنص
صريح فيها

المادة الرابعة . لا يبطل نص من القوانين

اذا وتكران بك والموسى جبالد واحد
بك نشأت ويعقوب بك اربعين وعريان بك
المادة الثالثة . على نظار دواوين حكومتنا
تنفيذ امرنا هذا كل منهم فيما يخصه ويتعلق به
صدر بسراي الجزيرة في ٢٠ أكتوبر سنة ٨١
الموافق ٢٧ ذي القعدة سنة ٩٨

وارتاحت الخواطر الى هذا التنظيم وطابت به
النفوس ولججت الالسنه بذكر فوائد القانون
فقالته انه ما دام وافيًا وكافلاً لمن يعين للروساء
حدودهم ويبين للعال حقوقهم ويكشف يد
المظالم عن جميع الداهيلين في خدمة الحكومة
كباراً وصغاراً فلا خوف بحول الله من اختلال
الاشغال وفساد الاعمال وانصراف النفوس الى
الشبهات واتباع الاغراض فان القانون بمنزلة
اصبع ينفذ عيون الرقباء ويد قوية تكفه اهل
العسف على عدم الخروج من الدائرة التي خطت
لهم ويمنع نسب الامير ومحسوب الخطير مثلاً
من الدخول في سلك الخدمة ما لم تكن فيه
اللباقة المطلوبة والعفة المرغوبة
(المحاكم الاهلية)

وتوجهت عناية الوزارة الشريفة الى
تنظيم المحاكم الاهلية فانصرفت الانظار الى
مشروع تنظيمها علماً بما له من الصلة القريبة
باستقامة سائر الامور وانه هو الموجب الاصلي
لثقة الامة بالحكومة

وكان قد اشار اللورد غرنيل الى ان
الوزارة المصرية قادرة دون سواها على التوفيق
بين النظام القانوني والشريعة الاسلامية بحيث
لا يكره المصريون على قبول احكام منافية للشرع
الذي ورثوه

الفرع الاول

(في ترتيب وتشكيل)
(تلك المحاكم)

المادة العاشرة . ترتب محكمة ابتدائية في كل من مصر واسكندرية وفي كل مديرية من الوجه القبلي والبحري وفي جهات السودان وباقي ملحقات الحكومة المصرية التي تنعبر فيها بعد بامر من الحضرة الخديوية وبحال على هذه المحاكم بفتوى امير من الحضرة الخديوية النظر في الدعاوي الواقعة في المحافظات التي لا توجد فيها محكمة ابتدائية

المادة الحادية عشرة . تشكل كل محكمة من المحاكم المذكورة من خمسة قضاة بالاقبل يكون احدهم رئيساً وآخر وكيلأ وتصدر الاحكام من ثلاثة قضاة

المادة الثانية عشرة . يجوز تعيين نواب للقضاة بالمحاكم الابتدائية لا يزيد عدد من يعين منهم بكل محكمة على اربعة وهؤلاء النواب يقومون مقام القضاة الاصليين عند غيابهم او حدوث عذر لم يمنعهم من الحضور

المادة الثالثة عشرة . يترتب في دائرة اختصاص كل من المحاكم الابتدائية محكمة او اكثر لرؤية المواد الجزئية ويقوم بوظيفة القضاء بها قاض او نائب يعين بعرفة المحكمة الابتدائية ويجوز للمحكمة المذكورة بحسب اقتضاء المصلحة ان تسترجع القاضي المذكور وتستعوضه بغيره من رفقائه .

المادة الرابعة عشرة . ترتب محكمتان للاستئناف احدها بمصر والاخرى بسيوط اما

او الاوامر الا بصح قانون اوامر جديد بتقرر
يو سلطان الاول

المادة الخامسة . تصدر الاحكام باسم الحضرة الخديوية بحسب الاوضاع والقواعد المقررة بهذه اللائحة وبالقوانين

المادة السادسة . كافة الاحكام تكون مسئلة لنص من القانون وعلى المحاكم ان تنبع في احكامها وسائر اجراءاتها القوانين المصرية التي سنشر وكذلك الاوامر واللوائح الادارية الجاري العمل بموجبها الان متى كانت احكامها غير مخالفة لنص القوانين المذكورة والاوامر واللوائح الادارية التي تصدر فيما بعد بحسب القواعد المقررة وكل اتفاق خصوصي مخالف للقوانين المتعلقة بالنظام العمومي والاداب باطل لا يعمل به

المادة السابعة . ان لم يوجد نص صريح بالقانون يحكم بتفويض قواعده العدل ويوجه العوائد التجارية في مواد التجارة

المادة الثامنة . تبعة الحكومة على اختلاف درجاتهم ومرتباتهم متساوون في احكام القوانين لا فرق بين رفيعهم ووضيعهم

المادة التاسعة . المحاكم تابعة في ادريها لنظارة الخفائية دون غيرها

الفصل الاول

(في المحاكم النظامية الابتدائية)

(ومحاكم الامور الجزئية)

(ومحاكم الاستئناف)

(ومحكمة التمييز)

الفرع الثاني

(في اختصاص المحاكم في العموم)

المادة الثانية والعشرون . تختص المحاكم الأهلية بالحكم في كل الدعاوي الواقعة في المواد المدنية والتجارية بين الأهالي بعضهم مع بعض وتختص في مواد التأديب بالحكم في المخالفات والمخمس والجنايات الواقعة من رعاية الحكومة المحلية غير المخالفات والمخمس والجنايات التي تكون من اختصاص المحاكم المختلطة بمقتضى لائحة ترتيبها

أما القضايا التي تقع بين الحكومة والمصالح العمومية وبين أفراد الأهالي قائمها تنظر ويحكم فيها بمجلس إداري يترتب فيما بعدد بامر خديوي

ولا يجوز إقامة دعوى من أحد من أفراد الأهالي على مأمور من مأموري الحكومة بسبب أمور وقعت منه في أثناء اجرائه وظيفته بل من بدعي بحصول ضرر له من إجراءات أحد المأمورين فدعواه تقام على الحكومة أو على جهة الإدارة التابع لها ذلك المأمور لا على المأمور نفسه

المادة الثالثة والعشرون . من وظائف محاكم الأمور الجزئية الحكم في المواد المالية بقانون المرافعات في المواد المدنية والتجارية ولها الحكم أيضاً في المخالفات المخصوص عليها بقانون العقوبات ومن وظائفها صلاحة الاختصاص بالكتابة المالية بقانون المرافعات

وتستأنف الأحكام الصادرة من تلك المحاكم في الأحوال المقررة بالقانون أمام المحاكم الابتدائية ويكون حكم المحاكم الابتدائية المذكورة

ما يختص باستئناف الأحكام الصادرة من المحاكم الابتدائية بالسودان وبأقي لمخفات الحكومة المصرية فيقرر فيما بعد بامر من الحضرة الخديوية

المادة الخامسة عشرة . يتشكل كل من محكمة الاستئناف من ثمانية قضاة لا أقل يكون أحدهم رئيساً وآخر وكيلًا وتصدر الأحكام من خمسة قضاة

المادة السادسة عشرة . تترتب محكمة تمييز يكون مقرها بصر

المادة السابعة عشرة . تترتب محكمة التمييز من عشرة قضاة بالأقل يكون من ضمنهم الرئيس والوكيل وتصدر الأحكام من سبعة قضاة

المادة الثامنة عشرة . يجوز ترتيب محاكم استئناف أخرى وزيادة عدد المحاكم الابتدائية إذا اقتضت المصلحة لذلك

وجوز محكمة التمييز والمحاكم الاستئناف والمحاكم الابتدائية أن تشكل بها دائرتين أو أكثر

المادة التاسعة عشرة . تفكيك كل من المحاكم وزيادة عددها وتعيين دائرة اختصاص كل منها وتجديد دوائرها يكون بامر من الحضرة الخديوية بصدر موافقة رأي مجلس النظار

المادة العشرون . يعين محكمة التمييز والمحاكم الاستئناف والمحاكم الابتدائية العدد الكافي من الكتبة الأول والكتبة الثاني والحضرين ومجلنون اليمن جميعاً ويكلف المحضرون بخدمة الجلسات وإعلان الأوراق وتنفيذ الأحكام

المادة الحادية والعشرون . يترتب بالمحاكم المحلية قلم نيابة عمومية يتولى رئاسته نائب عمومي

في ذلك نهاية

المادة الرابعة والعشرون . تختص المحاكم الابتدائية بالحكم في كافة القضايا المدنية والتجارية غير الدعاوي المختصة بمحاكم المواد الجزئية وتختص أيضاً بالحكم بصفة ثانية درجة في الأحكام الصادرة من محاكم الأمور الجزئية وذلك في الأحوال المنبئة بالمادة السابقة

المادة الخامسة والعشرون . وتختص هذه المحاكم في المواد الأدبية بالحكم بصفة أول درجة في الترخيم وصفة ثانية درجة في مواد المحاكمات

المادة السادسة والعشرون . تحكم محاكم الاستئناف في المواد المدنية والتجارية في الأحوال المقررة بالقانون وتحكم بصفة أول درجة في الجنايات وصفة ثانية درجة في الترخيم

المادة السابعة والعشرون . ترفع إلى محكمة التمييز بناء على طلب أولي النائب الأحكام الصادرة في المواد المدنية والتجارية الآتية وهي : أولاً . الأحكام الصادرة من محاكم الاستئناف في دعاوى يكون موضوع الطلب فيها رالداً على ٢٥٠٠ قرش أو يكون الطلب مجزئاً لم يقدر لها مبلغ

ثانياً . الأحكام التي يكون فيها خروج عن متطوق القوانين مما كانت أهمية الدعوى وفي هذه الحالة متى ثبت لمحكمة التمييز أن الحكم خارج عن متطوق القانون فإنها تنقض وتظهر في موضوع الدعوى وتصلها بحكم واحد ورفع تلك الدعاوى أمام محكمة التمييز بوقف تنفيذ الأحكام الصادرة فيها ما لم يكن الحكم مأموراً تنفيذياً معجلاً بدون توقف على الطعن فيه وهذا مع عدم الإخلال بما هو

منصوص عليه بقانون المرافعات

المادة الثامنة والعشرون . تختص محكمة التمييز بالحكم قطعياً في ثاني درجة في مواد الجنايات التي حكم فيها من محاكم الاستئناف بصفة أول درجة وتقتضي في المسائل المتعلقة بعدم استيفاء القواعد الإجرائية المقررة أو بالخروج من القانون وتنصل هذه المسائل اتباعاً لقانون تحقيق الجنايات بصفة محكمة تقض وإبرام

المادة التاسعة والعشرون . لا يجوز للمحاكم الأهلية الحكم في المسائل المتعلقة بالأوقاف ولا في مسائل الأئمة وما يتعلق بها من قضايا المهر والنفقة وغيرها ولا في مسائل الية والوصية والملازيم وغيرها مما يتعلق بالأحوال الشخصية وليس لها تأويل الأحكام التي تصدر فيها من القاضي المختص بها

أما أن يكون من خصائصها الحكم في المنازعات التي تنشأ من تطبيق أو تنفيذ تلك الأحكام المادة الثلاثون . لا يسوغ للمحاكم المذكورة أن تحكم فيما يتعلق بملكية العفارات المختصة بالمنافع العمومية ولا يجوز لها أن تفسر أي أمر صادر من جهة الإدارة أو توقف تنفيذه

الفرع الثالث

في الجلسات

المادة الحادية والثلاثون . تكون المرافعات بجلسات المحاكم علنية إلا إذا قررت المحكمة بناء على ما يترأى لها بأن تكون المرافعة سرية مراعاةً للأداب أو محافظة على النظام العمومي وللإخصام الحرية في المدافعة عن حقوقهم ونظام الجلسة وضبطها يتعلقان بالرئيس

واجبة التنفيذ بعد توشيحها من المحكمة الصادرة
 منها بصيغة التنفيذ الآتية بصورتها وفي
 يجب على المحضرين المطلوب منهم تنفيذ
 هذا الحكم ان يبادروا الى تنفيذه وعلى النائب
 العمومي ووكلائه ان يساعدوه وعلى رؤساء
 وضباط العساكر ومأموري الضبط والربط ان
 يعاونهم على اجراء التنفيذ باستعمال القوة الجبرية
 متى طلبت منهم المساعدة والمعونة بصورة
 قانونية

المادة الثامنة والثلاثون . تنفيذ الاحكام يكون
 بعرفة المحضرين بالحكام بناء على صيغة التنفيذ
 وكذلك تنفيذ العقود الرسمية المحررة بالحكام
 الشرعية او بالحكام المختلطة بين الاهالي يكون
 بعرفة المحضرين المذكورين ولا دخول لجهات
 الادارة في التنفيذ انما يجب عليها المساعدة اذا
 طلبت منها بشرط ان لا يترتب على تلك المساعدة
 تدخلاً في التنفيذ ولا مسئوليتها فيه

الفصل الثاني

(في تعيين قضاة المحاكم وباقي)
 (مستخدميها وفيما يجب لم وعلمهم)
 (وعدم جواز الجمع بين)
 (وظائفهم وغيرها)

المادة التاسعة والثلاثون . تعيين رؤساء
 وقضاة المحاكم عمومًا والنائب العمومي ورؤساء
 قلمه ووكلائه يكون من الحضرة الخديوية
 بناء على طلب ناظر الحفانية وموافقة رأي
 مجلس النظار .

المادة الاربعون . رؤساء الكتبة والكتبة
 والمحضرون وبالمجلة سائر الموظفين بالحكام

المادة الثانية والثلاثون . اللغة التي تستعمل
 بالمحاكم الاهلية في المرافعات وتحرير الاوراق
 والاحكام هي اللغة العربية دون غيرها
 المادة الثالثة والثلاثون . للاخصام ان يحضروا
 بانفسهم او بغيرهم وكلاء عنهم امام المحاكم الاهلية
 للدفاع عن حقوقهم ولا يجوز ان يتوكل احد
 عن الاخصام امام محكمة التمييز الا اذا كان من
 طائفة الافوكاتية
 وللحكومة في كل الاحوال ان توكل عنها
 من تستسب توكيله

المادة الرابعة والثلاثون . لرئيس المحكمة ان
 لا قبل في التوكيل عن الاخصام من يشبه في
 حسن سيرته او في حسن سلوكه وذلك فيما
 عدا الافوكاتية
 المادة الخامسة والثلاثون . لا يدخل احد
 في طائفة الافوكاتية الا اذا صار قبوله لدى
 محكمة التمييز

وتنحى للافوكاتية الا بمحكمة التمييز ومحاكم
 الاستئناف التي يكون مقرها غير مقر المحكمة
 المذكورة لوجه تنقيد بها اسماؤهم انما لا يشكل
 لم مجلس الا اذا وجد عشرون افوكاتياً بالاقل
 تكون اسماؤهم مقيدة باللوحة المعدة لذلك .

المادة السادسة والثلاثون . كافة القواعد
 الاخرى المتعلقة بالجلسات والمداولات غير
 القواعد العمومية المبيته بالقوانين تنقرر بلائحة
 الاجراءات الداخلية بالمحاكم

الفرع الرابع

في التنفيذ

المادة السابعة والثلاثون . تكون الاحكام

جميعها العمومية والنائب العمومي يحلف بين يدي الحصة الخدمية بحضور النظار وروساء افلام ووكلائه ومساعدوه يحلفون امام ناظر الحفانية بحضور النائب العمومي وروساء الكتبة والكتبة والحضرون يجلسون اليمن امام جلسة عليية تعتقد بالحكمة الموظفين بها

المادة الثالثة والاربعون . كافة الموظفين بالحكام بسائر انواعهم لا يجوز لهم ان يجمعوا بين وظائفهم بالحكام ووظيفة اخرى او اي حرفة غيرها

الفصل الثالث

(في الشروط والصفات اللازمة)

(للتوظيف بالحكام)

الفرع الاول

المادة الرابعة والاربعون . يشترط فيمن يعين قاضياً بالحكام الاهلية ان يكون ذا دراية كافية بالقوانين وان يكون متمتعاً بالحقوق المدنية وان لا يكون حكم عليه بحكم محلي بالشرع ويشترط فيمن يتوظف قاضياً بالحكام الابتدائية ان يكون سه خمساً وعشرين سنة بالاقل وفيمن يتوظف بمحاكم الاستئناف او بمحكمة التمييز ان يكون سه ٢٨ سنة بالاقل اما من يعين رئيساً فيكون سه ٤٢ سنة لا اقل

الفرع الثاني

(في الكتبة الاول والكتبة الثاني)

(والحضرون والموظفين بالحكام)

المادة الخامسة والاربعون . يشترط فيمن يعين بالحكام من هؤلاء المستخدمين ان يكون

الذين يجلسون اليمن يكون تعيينهم وفصلهم عن وظائفهم بمعرفة ناظر الحفانية ولا يقع التعيين الا على شخص او احد اشخاص يحصل العرض عنهم بقائمتين تقدم احدها الى نظارة الحفانية من رئيس المحكمة المطلوب توظيفه بها والاخرى من النائب العمومي ويشترط ان يكون الاشخاص المطلوب استخدامهم متصنين بالصفات المينة في هذه اللائحة وبالصنات التي تقررت في لائحة اجراءات المحاكم فان كان بالتائمتين المذكورتين اختلاف في الاشخاص المراد استخدامهم فلناظر الحفانية ان يعين من يختاره منهم ولا يعزل احد منهم عن وظيفته الا بناء على طلب يتضمن الاسباب الموجبة لذلك يقدم الى ناظر الحفانية من رئيس المحكمة الموظف بها او من رئيس قلم النائب العمومي بالمحكمة المذكورة .

المادة السادسة والاربعون . لناظر الحفانية ان يعين عند ترسيم المحاكم الاهلية وفي اثناء السنة الاولى من تاريخ ابتدائها في العمل وروساء الكتبة والكتبة والحضرون على حسب الشروط التي تقر لذلك

المادة السابعة والاربعون . يجب على كل من قضاة المحاكم وروساء الكتبة والكتبة والحضرون ان يحلف قبل اشتغالهم بوظيفتهم بان يؤدي وظيفته بالذمة والمداقة

فقتضاة محكمة التمييز يجلسون اليمن بين يدي الحصة الخدمية بحضور النظار وقضاة محاكم الاستئناف يجلسون امام محكمة التمييز في جميعها العمومية وقضاة كل محكمة ابتدائية يجلسون امام محكمة الاستئناف التابعين لهم لما وذلك في

الجرائد المخصصة للاعلانات القضائية ويعلق
الاعلان المذكور ايضا مدة شهر باللوحة المعدة
لذلك بالمحاكم

المادة التاسعة والاربعون . حصول المعارضة
يكون بتقريرها بقلم كتاب المحكمة او باعلانها
الى القلم المذكور وعلى رئيس توصيلها لقلم
النائب العمومي

الفرع الثالث

(في الكتبة الاول والكتبة الثاني)

(المحالفين لليمين)

المادة الخمسون . يشترط في من يتعين
بوظيفة كاتب اول ان يكون اشتغل بوظيفة
كاتب ثان مدة سنة بالاقل

ويشترط في من يتعين بوظيفة كاتب ثان
ان يكون عارفا باللغة العربية قراءة وكتابة وان
يقدم شهادة من رئيس قلم النائب العمومي بانشغاله
بالكتابة في احد اقسام المحاكم مدة ستة شهور وان
يكون احسن الاجابة في امتحان اخير فيه كتابة
وشفاها عن مسائل المرافعات وترتيبات المحاكم
على وجه العموم

المادة الحادية والخمسون . تعيين كتبة القيد
باقلام كتاب المحاكم يكون بمعرفة رئيس المحكمة
بناء على طلب الكاتب الاول وبموافقة رأي
رئيس قلم النائب العمومي

الفرع الرابع

(في المحضرين)

المادة الثانية والخمسون . يشترط فيمن
يتعين بوظيفة محضران ان يكون له دراية باللغة
العربية قراءة وكتابة وان يكون احسن الاجابة

سنة ٢١ سنة بالاقل وان يكون مستقيم الاطوار
وان تكون متوفرة فيه الشروط التي تقتضيها
الوظيفة ويأتي بيانها بعد بالمادة الثمينة للخمسين
المادة السادسة والاربعون . يجب على
الكتبة والمحضرين والمستخدمين الآخرين المؤتمنين
على نقود وامانات واشياء اخرى ذات قيمة ان
يقدموا ضمانة تتعين شروطها في لائحة اجراءات
المحاكم وتقدم هذه الضمانة لاجلي رؤساء الكتبة
ورؤساء المحضرين التابع لهم هولاء المستخدمون
من المسؤولية في حالة حصول اهلاك من الرؤساء
المذكورين

المادة السابعة والاربعون . اذا حصل
نقصير من المضمون في وظائفه وحكم عليه بسبب
ذلك التقصير فقيمة الضمانة يدفع منها

اولاً المصاريف القضائية

ثانياً ما يكون مطلوباً للغير

ثالثاً ما يكون مطلوباً للبري

رابعاً ما يحكم على المضمون بدفعه من

الجرائد النقدية

المادة الثامنة والاربعون . لا يجوز رد قيمة
الضمانة او اخلاء طرف الضامن بعد انفصال
المضمون من وظيفته الا بمقتضى قرار يصدر من
المحكمة المتروك بها المضمون بعد استماع اقوال
النائب العمومي

ولا يسوغ لاي محكمة من المحاكم ان تحكم
بردها الا بعد مضي ميعاد ثلاثة اشهر غير
مواعيد المسافة بشرط عدم حصول معارضة
من احد في اثناء هذه المدة او حصولها ولغوها
ويبتدئ ذلك الميعاد من تاريخ النشر عن
الانفصال من هذه الوظيفة باعلان يدرج باحدى

الفصل الخامس

(في المحاكمة التأديبية)

المادة السادسة والخمسون . محاكمة قضاة المحاكم الابتدائية في المواد التأديبية تختص بمحكمة الاستئناف ومحاكمة قضاة محكمة الاستئناف في المواد المذكورة تتعلق بمحكمة التمييز ومحاكمة قضاة محكمة التمييز تختص بها

المادة السابعة والخمسون . اذا تقدمت لمجلس التأديب بمحكمة الاستئناف دعوى على احد قضاة المحاكم الابتدائية يلزم ان يضم اليه عند رؤيتها والحكم فيها اثنان من قضاة محكمة ابتدائية وكذلك اذا اقتضى الحال رؤية دعوى مقامة بمجلس التأديب بمحكمة التمييز على احد قضاة محكمة استئناف يضم اليه اثنان من قضاة محكمة استئنافية

المادة الثامنة والخمسون . العقوبات التأديبية التي تترتب على قضاة المحاكم في الانذار والتوبيخ والعزل عن الوظيفة

اما الانذار فيكون صدوره لقضاء كل محكمة من رؤسها ولرؤساء المحاكم الابتدائية من رئيس محكمة الاستئناف التابعين لها ولرؤساء محاكم الاستئناف من رئيس محكمة التمييز ورئيس محكمة التمييز من ناظر الحفائية وكل فعل يزري بشرف القضاء او يخل بكمال حريتهم في اراءهم يكون جزاءه عزل مرتكبه وقطع مرتباته بدون ان يكون له حق في طلب المعاش

المادة التاسعة والخمسون . يجوز لرئيس كل محكمة تأديب المأمورين الموظفين بها بالانذار وقطع المرتبات مؤقتا لغاية مدة لا تتجاوز خمسة

في الامتحان الخبير فيه شفاهاً ومحرراً فيما يمكن بوظيفة المحضرين

الفرع الخامس

(في لجنت الامتحان)

المادة الثالثة والخمسون . كيفية تشكيل اللجان التي يناط بها امتحان الكتبة الثواني والمحضرين تقرر بلائحة اجراءات المحاكم وكذلك الطريقة التي تتبع في الامتحان تقرر بذلك اللائحة ايضاً

الفصل الرابع

(في عدم عزل قضاة المحاكم الاعلية)

(من وظائفهم وفي انقضاء عملها)

(وترتيبهم وتغيير محل اقامتهم)

(ورفقهم)

المادة الرابعة والخمسون . قضاة المحاكم الاعلية لا يجوز عزلهم من وظائفهم لما يكون للحكومة الحق في استدال من ترى فيه عدم اللياقة والاستعداد منهم في اثناء السنين الثلاث من تاريخ تعيينه

المادة الخامسة والخمسون . لا يجوز انتقال احد من قضاة احدى محاكم الاستئناف الى محكمة استئناف اخرى او احد من قضاة احدى المحاكم الابتدائية الى غيرها الا برضاة ويتقضى امر يصدر من الحكومة التنفيذية بناء على طلب ناظر الحفائية بعد اخذ رأي محكمة التمييز وبما ترغمهم فيكون بالشروط المقررة بالمادة التاسعة والثلاثين والمادة الرابعة والاربعين وبأخذ ايضاً ناظر الحفائية رأي محكمة التمييز في هذا الشأن .

عشر يوماً

الفصل السادس

(في قلم النائب العمومي)

الفرع الأول

(في تشكيله ووظائفه)

المادة الخامسة والستون . يترتب تحت إدارة النائب العمومي القدر الكافي من الوكلاء بمحكمة التمييز ومحاكم الاستئناف والمحاكم الابتدائية لتأدية الخدمة والمأمورين بها في الجلسات وفي قلم النائب العمومي

المادة السادسة والستون . تعيين جهة إقامة كل من الوكلاء وتعيين رئيس قلم النائب العمومي منهم بكل محكمة استئنافية وإبتدائية يكونان بمعرفة ناظر الحفائية بعد أخذ رأي النائب العمومي

المادة السابعة والستون . على النائب العمومي إدارة الضبطية القضائية وإقامة الدعاوي العمومية والتأديبية أما بنفسه أو بواسطة وكلائه ومحكمة التمييز ومحاكم الاستئناف تكليف قلم النائب العمومي بإقامة الدعوى العمومية أو التأديبية وكذلك للمحاكم الابتدائية تكليفه بإقامة الدعاوي التأديبية فيما يتعلق بالمأمورين الموظفين بها

المادة الثامنة والستون . متوظفو الحكومة المكلفون قانوناً بأعمال الضبطية القضائية يكونون تحت إدارة قلم النائب العمومي فيما يتعلق بالمأمورة المذكورة

المادة التاسعة والستون . على النائب العمومي ملاحظة وتنفيذ السجون وغيرها من المحلات التي تستعمل للحبس أو تنفيذ العقوبات مع مراعاة الحدود المقررة في ذلك بالتوانين واللوائح ويجب

المادة الستون . تأديب الافوكاتية بمجلس الطائفة التابعين له ويجوز استئناف الاحكام الصادرة منه في محكمة التمييز ويضم اليها في هذه الحالة رئيس الطائفة التابع لها الافوكاتيون القائمة عليه الدعوى

فان لم يشكل المجلس المذكور بمجلس تأديب الافوكاتية بمحكمة الاستئناف المتتبعين فيها بحرفتهم ويجوز استئناف الاحكام التي تصدر منها في محكمة التمييز

المادة الحادية والستون . العقوبات التأديبية التي تترتب على الافوكاتية هي الانذار والمع موقفاً من الاشغال بالحرفة وشطب الاسم من لوحة الافوكاتية

اما الانذار فيصدر من رئيس طائفة الافوكاتية اذا تشكل لها مجلس او من رئيس المحكمة التي يقع منه في دائرتها الخطاء الموجب للانذار ان لم يشكل المجلس المذكور وكل فعل يزري بشرف الافوكاتية جزاء شطب اسم مرتكبه من لوحة الافوكاتية

المادة الثانية والستون . يحكم في جميع القضايا التأديبية في جلسة علنية وباغلبية الاراء

المادة الثالثة والستون . ترتيب مجلس التأديب بكل محكمة وكيفية سير الدعاوي فيه يقرران في لائحة اجراءات المحاكم الداخلية

المادة الرابعة والستون . ملاحظة وتاديب ارباب قلم النائب العمومي يختصان بناظر الحفائية وبالنائب العمومي

لرؤسائهم وناظر الحفائية ومع ذلك يجوز للحاكم
ان تقدم لناظر الحفائية اي شكوى في حق النائب
العمومي اذا وقع منه امر بوجوب ذلك فيما يتعلق
بوظيفته فاذا كان الامر واقعاً من احد رؤساء
قلمه او وكلائه تكون الشكوى اليه

المادة الرابعة والسبعون . سائر المستخدمين
بقلم النائب العمومي يكون تعيينهم بمعرفة ناظر
الحفائية او النائب العمومي على حسب الاحوال
ولا يكونون تابعين الا للنائب العمومي تحت
امر ناظر الحفائية ويجوز انفصالهم عن وظائفهم
بمعرفة من يعينهم

الفرع الثاني

(في الشروط اللازمة للتوظيف)

(بقلم النائب العمومي)

المادة الخامسة والسبعون . يشترط فبين
تعيين وكيلاً عن النائب العمومي ان يكون عمره
ثلاثاً وعشرين سنة بالاقبل
وان يكون قد اقام سنة بالاقبل بصفة مساعد
بأحد اقسام النائب العمومي او ان يكون نال
شهادة تدل على تحصيله علم القوانين

المادة السادسة والسبعون . لناظر الحفائية
ان يلحق باقسام النائب العمومي مساعدين
ويشترط فبين تعيين في هذه الوظيفة ان يكون
عمره احدى وعشرين سنة بالاقبل وان يكون
حائزاً للشهادة المذكورة في المادة السابقة

المادة السابعة والسبعون . يجوز عند ترتيب
الحاكم الاهلية تعيين اعضاء قلم النائب العمومي
بصرف النظر عن الشروط المبينة اعلاه

عليه اخبار ناظر الحفائية بالامور الخافئة التي
يرافقها وبكافة المسائل التي يقتضيها التفتيش
المكلف به

المادة الثامنة والسبعون . بقلم النائب العمومي ادارة
الاعمال المتعلقة بنفوذ الحاكم وعليه ملاحظة وتنشيط
صدوقي الامانات والودائع ولكن لا يجوز
خروج هذه الامانات والودائع من الصدوق
الا بتفويض امر من المحكمة او من احد قضائها
بحسب المبين في قانون المرافعات

وعلى القلم المذكور ايضاً ملاحظة وتنشيط
اقتلام الكسبة والمخضرين وعلى هذه الاقسام مع
ذلك تحت ادارة رؤساء الحاكم ويجوز له ان
يطلب من يتعلق به ذلك اتخاذ الاجراءات
التي يراها له لزوماً في هذا الشأن

المادة التاسعة والسبعون . على قلم النائب
العمومي ان يقدم لناظر الحفائية على حسب
الاصول المبينة باللائحة اجراءات الحاكم الداخلية
في الاوقات التي تعين لذلك تنجذ عن اعمال
الحاكم وعن سير اقسام الكتاب والمخضرين

المادة العاشرة والسبعون . يجب على النائب
العمومي ان يحضر هو او وكلائه بالبابة عنه في
جلسات اي محكمة من المحاكم الاعلية عند النظر
في القضايا الواجب نقلها اليه بتفويض قانون
المرافعات ويجوز له ان يحضر هو واحد وكلائه
بالبابة عنه في جلسات المحاكم المذكورة عند
النظر في القضايا التي لا يكون نقلها اليه واجباً
وكذلك في الجمعيات العمومية التي تعقد
بالحاكم

المادة الثالثة والسبعون . اعضاء قلم النائب
العمومي قائلون للاتصال عن وظائفهم وهم تابعون

الفصل السابع

(في إدارة نفوذ المحاكم)

المادة الثامنة والسبعون - تحضير ميزانية المحاكم يكون بالكيفية التي تقرر بلائحة الاجراءات الداخلية ثم تدرج ضمن الميزانية العمومية التي يقدمها ناظر المحفانية عن النظارة المذكورة وفروعها الى مجلس النظار ومن بعد التصديق من المجلس عليها تدرج ضمن ميزانية عموم الحكومة ويعبري العمل بموجبها بناء على الامر العالي الذي يصدر سنوياً باعتماد الموازنين

المادة التاسعة والسبعون - كافة ادوات الصرف تصدر في كل محكمة من رئيس قلم النائب العمومي بالتوكيل عن النائب العمومي المولاً اليه

المادة الثمانون - مخصصات الغرامات وسائر انواع الرسوم المقررة بالتعريفات في المواد المدنية والجنائية وكذلك الامانات والودائع يكون تحصيلها وحفظها وصرفها بمعرفة الكتبة الاول والموظفين المعيّنين لذلك تحت ادارة قلم النائب العمومي وملاحظة نظارة المحفانية

المادة الحادية والثمانون - ابرادات كل محكمة يصير توريدها في اخر كل شهر لخزينة المحافظة او المديرية بمنقضى كشف يرفق بها

المادة الثانية والثمانون - سائر الاحكام والاجراءات الاخرى المتعلقة بادارة نفوذ المحاكم تقرر في لائحة اجرائتها الداخلية

الفصل الثامن

(في الجمعيات العمومية)

المادة الثالثة والثمانون - لكل من محكمة

التيهز ومحاكم الاستئناف والمحاكم الابتدائية ان تجتمع في هيئة جمعية عمومية للدولة في كافة المواد المتعلقة بالنظام والامور الداخلية بالمحكمة المادة الرابعة والثمانون - عقد الجمعيات العمومية بكل محكمة يكون بمعرفة رئيسها سواء كان من تلقاء نفسه او بناء على طلب اثنين من قضاة المحكمة بالاقل او بناء على طلب النائب العمومي او رئيس قلمه

المادة الخامسة والثمانون - تتركب الجمعيات العمومية من سائر قضاة المحكمة الحاضرين ومن رئيس قلم النائب العمومي او من ينوب عنه ويكون رأي النائب العمومي او من ينوب عنه معدوداً في المداولة

المادة السادسة والثمانون - باقي التواعد المتعلقة بالجمعيات العمومية تقرر بلائحة الاجراءات المحاكم الداخلية

الفصل التاسع

(في فصل دعاوي الاختصاص)

المادة السابعة والثمانون - اذا ادعت احدى جهات الحكم في الاحوال الشخصية باختصاصها برؤية دعوى منظورة باحدى المحاكم الادلية او اذا كان الادعاء واقعاً من محكمة اعلية على احدى جهات الحكم في الاحوال الشخصية مجال الفصل في هذا الادعاء على مجلس يتشكل تحت رئاسة ناظر المحفانية من قاضيين من المحاكم الادلية يعينها رئيس محكمة التيهز ومن شخصين تعينها الجهة العليا المختصة بالحكم في الاحوال الشخصية المذكورة

المادة الثامنة والثمانون - اذا ادعت احدى

المادة الحادية والتسعون . الجهة التي يحصل
الاقرار على اختصاصها بروية الدعوى بعد
صدور قرار مجلس النصل في مسائل الاختصاص
تتكم في ولا وجه لما بعد ذلك في التفتي عن
اختصاصها بها ورفع دعوى الاختصاص يوقف
سير القضية في جميع الاحوال ولا يجوز رفع
دعوى الاختصاص بشأن حكم صار في قوة
حكم انتهائي

(احكام انتهائية)

المادة الثانية والتسعون . تحضير لائحة
اجراءات المحاكم الداخلية وتعريفات الرسوم
واللوائح الاخرى المتعلقة بسير المحاكم يختص
بناظر الحفانية ويكون العمل بتنفيذها بموجب
امير من الخضر الخديوية يصدر بموافقة راسه
مجلس النظار وتنفذ تلك اللوائح والتعريفات في
اتناء السنتين الاوليين من ابتداء شروع المحاكم
في العمل بعرفة قومسيون يتركب من احد
قضاة محكمة التمييز ومن قاضي من كل محكمة
استئناف ومن النائب العمومي ومن اثنين تديرهما
الحكومة

وتتعدد جمعيات هذا القومسيون بعرفة
ناظر الحفانية تحت رئاسته ويصدر الاجراء بتنفيذه
هذه التعديلات باسري من الخضر الخديوية
يصدر بموافقة رأي مجلس النظار

المادة الثالثة والتسعون . مجرد تشكيل كل
محكمة اهلية من المحاكم المستجدة يترتب عليه
لغو المجالس المحلية الموجودة في الجهة التي
تشكلت بها المحكمة المستجدة المذكورة والدعاوي
التي كانت منظورة بالمجالس الملغاة ترفع للمحكمة
المستجدة ويصدر اتمام اجراءاتها على حسب اصول

المحاكم الاهلية باختصاصها بروية دعوى منظورة
باحدى جهات الادارة واذا كان الادعاء واقعاً
من احدى جهات الادارة على محكمة اهلية
بحال النصل في ذلك على مجلس يتشكل تحت
رئاسة ناظر الحفانية من اثنين يعينهما رئيس
محكمة التمييز من قضاة المحاكم ومن اثنين من
رجال الحكومة يعينهما رئيس مجلس النظار

المادة التاسعة والثمانون . احالة فصل دعوى
الاختصاص على المجلس المتوط به ذلك بحسب
المسير في المواد السابقة تكون بعد اجراء الرسوم
الائنة وهي ان يقدم لناظر الحفانية من الجهة
المدعية بالاخصاص طلب بذلك وهو يرسله
الى الجهة المنظورة بها الدعوى فتتكم في وترسل
قرارها على يد الناظر المشار اليه الى الجهة المدعية
بالاختصاص فان كانت القرار صادراً برفض
الطلب فللجهة المدعية بالاخصاص في مدة خمسة
عشر يوماً من بعد وصول القرار اليها ان ترفع
دعوى الاختصاص بمذكرة تقدمها لناظر الحفانية
وهو يحيل المسألة على المجلس المتوط بالنصل
فيها

المادة التسعون . دعاوي عدم الاختصاص
او وهي ان تقرر محكمة اهلية واحدى جهات
الحكم في الاحوال الشخصية او محكمة اهلية
وجهة ادارية بعدم اختصاصها بروية قضية من
خصائص احدها (ترفع بعرفة ناظر الحفانية
الى مجلس النصل في دعاوي الاختصاص مائة
على طلب يتقدم من اولي الشأن ومائة كافة
الاوراق والمذكرات المستند عليها
ويتشكل المجلس المذكور بالكتابة السالف
ذكرها على حسب الاحوال

الاف قرش بصفة تأمين وللحكومة في كل حال
ان تنزع منه هذه الرخصة عند الانقضاء.

المادة الثانية المطابع السرية تنفل ونضبط
ادواتها ويجازى مالكيها او المودعة عنده بغرامة
من خمسة الاف قرش الى خمسة عشر الف
قرش

المادة الثالثة لا يجوز لاحد من ارباب
المطابع ان يطبع صحفاً قبل ان يقدم لادارة
المطبوعات بنظارة الداخلية كتابة معلنة بعزمه
على طبعها وكذلك لا يجوز له باي طريقة كانت
بيع او نشر تلك الصحف بعد طبعها الا بعد
ان يقدم خمس نسخ منها للادارة المذكورة
المادة الرابعة يصبر حجز وضبط اي مطبوع
كان في الاحوال الاتية

اولاً اذا لم يبرز صاحب المطبعة وصلاً
من ادارة المطبوعات بتفديده الكتابة والنسخ
المقررة في البند السابق
ثانياً اذا لم يتوضح في كل نسخة اسم ومحل
سكن صاحب المطبعة الحقيقيين
ثالثاً اذا اقيمت امام احدى المحاكم دعوى
تتعلق بمضمون ذاك التأليف

وفي هذه الحالة الاخيرة لا يكون المحجز
والضبط قطعيين الا بعد صدور الحكم على
صاحب التأليف المذكور من المحاكم القائمة امامها
الدعوى

المادة الخامسة عدم تقديم الكتابة قبل
الطبع او عدم تقديم النسخ اللازمة قبل النشر
يوجبان مجازاة صاحب المطبعة بدفع غرامة من
الف الى الثين قرش
المادة السادسة اذا لم يضع صاحب المطبعة

المرفاعات الجديدة اعتباراً من اخر ورقة تحررت
بشأنها مستوفية الشروط اللازمة

المادة الرابعة والستون . على ناظر حقانية
حكومتنا تنفيذ امرنا هذا

صدر بسراي عابدين في ٢٥ ذي الحجة
سنة ١٢٩٨ الموافق ١٧ نوفمبر سنة ١٨٨١

الامضاء

محمد توفيق

بامر الخضر الفخيمة الخديوية

رئيس مجلس النظار

الامضاء شريف

ناظر حقانية

الامضاء قدري

(المطبوعات)

ووضع قانون للمطبوعات تعين بمقتضاه
على اصحاب الجرائد وضع مقدار من المال
على سبيل الاحتياط لما عساه ان يقع عليها
من احكام الغرامة بالنظر الى الحكومة او من
احكام الجزاء التقدي بالنظر الى الافراد فكان
هذا المال على ضربين اولها مائة جنيه عن
الجرائد التي تصدر اكثر من ثلاث مرات في
الاسبوع والثاني خمسون جنيهاً عن التي تصدر
اقل من تلك وهذه صورة ذلك القانون

نحن خديو مصر

بناء على ما عرض لطرفنا من مجلس نظارتنا
نأمر بما هو آت

المادة الاولى . لا يسوغ لاحد ان يكون
صاحب مطبعة الا بعد ان تعطى اليه رخصة
من نظارة الداخلية وبعد ان يودع عشرة

المادة الثانية عشرة على ارباب الجرائد
او الرسائل المذكورة في البند السابق ان يدفعوا
قبل صدورهما مبلغاً بصفة تأمين كما يأتي
اذا تجاوز صدور الجريدة او الرسالة الثلاث
مرار في كل اسبوع وان كان صدورهما في يوم
معلوم او بكراريس على غير اطراد فيكون مبلغ
التأمين مائة جنيه مصري

واذا كان صدورهما ثلاث مرار في الاسبوع
او اقل فيكون خمسين جنيهاً مصرياً

المادة الثالثة عشرة يسوغ محافظة على
النظام العمومي او الدين او الاداب تعطيل
او قتل اي جرنال او رسالة دورية بامر من
ناظر داخلية حكومتنا بعد ائذارين او بقرار
من مجلس النظار بدون ائذار

ويسوغ اضافة غرامة من خمسة جنيهات
الى عشرين جنيهاً لكل ائذار يصدر

المادة الرابعة عشرة . جميع التبليغات
التي تصدر من نظارة الداخلية بقصد نشرها
يجب درجها مماثلاً في صدر اول صحيفة تصدر
من الجريدة المذكورة

المادة الخامسة عشرة . على صاحب الجريدة
او الرسالة او من تطوع على نشره أن يدرج
فيها الرد الذي يرد اليه من الشخص الذي
حصل التعريض به او ذكر اسمه في تلك
الجريدة او الرسالة ويكون نشر الرد في الثلاثة
ايام التالية ليوم وروده او في اول عدد يصدر
اذا كان ميعاد صدوره بعد انقضاء الثلاثة ايام
ومن خالف ذلك يجازى بدفع غرامة من اثنين
جنيه الى عشرة جنيه وهذا مع عدم الاخلال بما
يترتب على تلك المقالة من العقوبات

اسمه ومحل سكنه على كل نسخة من التأليف
فيجازى بدفع مبلغ من ألف الى ألفي قرش
غرامة واذا وضع اسماً ومحل سكن متعلقين بغرم
بدفع مبلغ من اثنين الى اربعة آلاف قرش

المادة السابعة يجوز في الاحوال المبينة
ببند ٥ من استبدال الغرامة بترع الرخصة
وقفل الخطية

المادة الثامنة يصير انيات المخالفات بموجب
محاضر محررها مأورو الاقانات او مأورون
مخصوصون يعينون للتفتيش على المطابع

المادة التاسعة يسري هذا القانون على
مطبوعات الجوز وبقي المطبوعات باسائر انحاءها
مهما كانت الطريقة المستعملة لطبعها

المادة العاشرة يجوز للحكومة في كل الاحوال
حجز وضبط جميع الرسومات والنقوشات مهما كان
نوعها او جنسها وسواء كانت معلنة او معرشة
لنظر العامة او للبيع وذلك متى تراءى لها ان
الرسومات والنقوشات المذكورة مغايرة للنظام
العمومي او للاداب او للدين ويجازى من نشرها
او حملها او عرضها للبيع بغرامة من مائتين الى
الف قرش

المادة الحادية عشرة كل جريدة او رسالة
دورية تشتغل بمواد سياسية او ادارية او دينية
وتصدر بانتظام واطراد في ايام معلومة او بدون
انتظام واطراد لا يجوز ايجادها او نشرها الا
باذن من الحكومة

والا فمن يكون مخصوصاً لشخص المعنى له
ويجب تعديده متى حصل تغيير في صاحب
انتشار الجريدة او النسخة او رخص محرريها او
صاحبها او مديرها

والتعويضات

ويكون نشر ذلك الرد بدون اجرة ويجوز ان يكون مطول الشرح خمسة اضعاف المثالة المردود عليها

المادة السادسة عشرة . اذا اسنر صدور الجريدة او الرسالة بعد تعطيلها او توقيفها تحت عنوانها الاصلي او تحت عنوان اخر فيعاقب كل من محررها وصاحب امتيازها وصاحب المطبعة بدفع غرامة من خمسة الى عشرين جنيهًا مصريًا عن كل عدد او صحيفة تصدر منها وهذا فضلاً عن نزع رخصة صاحب المطبعة وقتل مطبعته

المادة السابعة عشرة . لناظر داخلية حكومتنا ان يمنع دخول وتداول وبيع الجرائد والرسائل المنشورة في خارج القطر المصري وكل من ادخل او وزع او باع او وجدت عنده بنوع الودبعة جريدة او رسالة دورية منشورة في خارج القطر المصري ومجموع دخولها يعاقب بغرامة من جنيه الى خمسة وعشرين جنيهًا مصريًا

المادة الثامنة عشرة . كل كتابة غير صادرة من الحكومة سواء كانت بالخط او بطبع الحروف او بالشف أو بطبع الحجر لا يجوز نشرها او لصقها بالفوارق والميادين والحللات العمومية متى كانت تلك الكتابة تحتوي على اخبار سياسية ومن خالف ذلك يعاقب بغرامة من جنيه الى عشرة جنيه يلزم بها بطريق التضامن كل من الثاعلين لذلك العمل والمشاركين فيه

وهذا مع عدم الاخلال بالعقوبات التي تترتب على الجناية او المخنقة الناشئة من الكتابة المذكورة

المادة التاسعة عشرة . على موزعي الكتب والصحف والرسائل والنفوس وعلى الذين يسرحون بالكتب للبيع ان يمسحوا أولاً على رخصة تعطى اليهم بلا رسم في المحروسة والاسكندرية من مأموري الضبطية

وفي باقي المحافظات والمديريات من المحافظ او المدير ويجوز لجهات الحكومة المعطاة منها تلك الرخص ان تنزعها عند الاقتضاء ومن يخالف ذلك يعاقب بدفع غرامة من عشرة قروش الى مائة قرش فضلاً عن محاكمة محرري وموزعي وبانعي تلك الصحف بالنسبة للجنة او الجناية التي يكونون ارتكبوها

المادة العشرون . تؤخذ الغرامة من مبلغ التأمين وكلما نقص لزم تكيله في ظرف خمسة عشر يوماً لاجل ابلاغه قيمته الاصلية والا فيعتبر كأنه غير موجود

والبحر والضبط يكون اجراؤهما بالطريقة الادارية وكذلك التغريم او توقيف الجريدة او الرسالة وتعطيلها في الحالات المبينة بهذه اللائحة يكون باسم من ناظر داخلية حكومتنا والامر المذكور يكون بآ لا مراجعة فيه وجميع هذا لا يمنع من محاكمة من يستحق المحاكمة امام جهات القضاء

المادة الحادية والعشرون . يعق اصحاب المطابع والجرائد والرسائل الدورية الموجودة الان من طلب الرخصة ويعطى لم مهلة شهرين لتقديم مبلغ التأمين

المادة الثانية والعشرون . كل قانون او لائحة او امر او منشور مخالف لامرنا هذا صار ملغى

المادة الثالثة والعشرون . على ناظر داخلية

كان في الاحوال الاتية الخ . المراد من اسم مطبوع من المؤلف والكتب والرسائل الغير الدورية او الدورية التي يكون ميعاد صدورها شهراً فازيد فتشملها الالوجه الثلاثة المذكورة في هذه المادة اما الجرائد والرسائل التي يكون ميعاد صدورها اقل من شهر فلا تدخل الا في حكم الوجه الثاني والثالث من هذه المادة (ثالثاً)

المادة الحادية عشرة . المتصود من صاحب الجريدة ما يشمل الشركات التي تمنح من الحكومة امتيازاً بانشاء جريدة على طريق المساهمة فلا تحتاج الى تغيير الرخصة الا اذا تغير عنوان الشركة

(رابعاً)

المادة الثامنة عشرة . كل كتابة غير صادرة من الحكومة سواء كانت بالخط الخ . المتصود من الكتابة عموماً بأي طريقة كانت وتعديد الطرق الموضحة بالمادة المذكورة للتعميم وليس المراد منه الاقتصار على الانواع المسروقة فيها في ٢٧ محرم سنة ١٢٩٢ الموافق ١٩ ديسمبر سنة ٨١

الامضاء

شريف

(التعداد العمومي لاهالي النظار)

(المصري)

وفي ٣ ديسمبر سنة ١٨٨١ صدر امر خديوي باجراء التعداد العمومي لاهالي النظار المصري بخلاف ملحقاته في ١٥ جمادى الثانية سنة ١٢٩٩ و ٣ مايو سنة ١٨٨٢ فصدر على اثره بتوقيع شريف باشا رئيس مجلس النظار وناظر الداخلية ما يأتي

محكمة تنفيذ امراً هذا

صدر بسراي عابدين في ٢٦ نوفمبر

سنة ١٨٨١

الامضاء

محمد توفيق

بامر الحكومة الخديوية

رئيس مجلس النظار وناظر الداخلية

شريف

ثم ذيل هذا القانون بما يأتي

(ذيل لقانون المطبوعات)

(نحن ناظر الداخلية)

بناء على الامر العالي الصادر بتاريخ ٢٦

نوفمبر سنة ١٨٨١ في حدود المطابع والمطبوعات

ووجود الاجال في بعض مواد نأمر بتقرير

ما يأتي ذيلاً للامر المشار اليه وبأيتها لتنفذ

(اولاً)

المادة الثالثة من تلك الحدود لا يجوز

لاحد من ارباب المطابع ان يطبع كتاباً

ان يقدم لادارة المطبوعات بنظارة الداخلية

كتابة معلنة معروضة على طبعها الخ . المراد من الصحف

الكتب والرسائل المؤلفة الغير دورية والموثقات

الدورية التي يكون ميعاد صدورها شهراً فازيد

اما الجرائد والرسائل الدورية التي يكون ميعاد

صدورها اقل من شهر فانه يكفي في جواز

طبعها اصل الرخصة المعطاة له في اصدار

الجريدة او الرسالة وبكفي في جواز نشرها

توصيل الخمس نسخ الى الادارة تنسبها او الى

الوسطة ان كان المجل بعيداً من جهة الادارة

(ثانياً)

المادة الرابعة . بصير مخروضة اي مطبوع

مذكور بإيضاح التعداد

ان الامر العالي الصادر في ٢ ديسمبر سنة ١٨٨١ يقضي باجراء التعداد العمومي على اهالي القطر المصري في ٢ مايو سنة ٨٣ ولذلك قد اعدت المذاكرة الآتية لعرض الطرق التي ينبغي اتخاذها في سبيل انقاذ الامر المذكور

ينقسم عمل التعداد الى قسمين مقترفين وهما

الاول . الاعمال التي ينبغي اجراؤها

الثاني . الوسائل التي ينبغي اتخاذها

ان الاعمال التي ينبغي اجراؤها تشمل على

ثلاث مواد وهي

المادة الاولى

تعداد البيوت بمجملتها

المادة الثانية

التعداد الابتدائي الذي ينبغي اتخاذ اساساً

للتعداد النهائي ويكون واسطة لتحقيق ضبطه

المادة الثالثة

التعداد النهائي

ان النصل الاول من التعليمات المرفوق

صورتها بهذا يبحث فيه عن عملية تغيير البيوت

وتعدادها التي ستحصل في شهر يناير وهذا

التعداد ضروري لتسهيل اعمال التعداد

الابتدائي والتعداد النهائي ولمراجعة الدفاتر

عندما تنتهي الحالة البحث فيها عما اذا اهل قيد

بيت ما ثم في شهر فبراير يؤخذ في تحقيق تعداد

البيوت في المدن والقرى من حيث ضبطه ودقته

وتعيين حيث لا الاشخاص اللازمة لتفريز هذا

العمل في كل قرية وفي كل حارة من حارات

المدن بحيث يكلف كل شخص بتعداد ثمانين

بيتاً اما اسماء الاشخاص المذكورين فنكتب انما

نمر البيوت الواجب عليهم تعدادها كما يتبين

ذلك من الكشف المرفوق بهذا (استارة ثمة ١)

واما النصل الثاني فيتبين منه التعليمات

اللازمة لاجراء التعداد الابتدائي الذي ينبغي

اتخاذ اساساً للتعداد النهائي ولتسهيل الاعمال

الواجب اجراؤها في ٢ مايو ويتبين ايضاً منه

للمأمورين المكلفين باجراء التعداد على اي وجوه

ينبغي ملو الاكتشافات وايضاً يمكن المراجعين

من الوقوف على درجة الضبط التي تمت بها

اعمالهم وفضلاً عن ذلك يمكن به ترتيب دفتر

ايمان اجمال اهالي احدى المدن او القرى

بحيث لا يمكن ان يقع تغيير في ذلك البيان

بسبب ما يقصد حصوله من الرحيل او من

الورود بعد القيد الابتدائي فان الراجح

والوارد ان لا يبدؤ من تسجيلهم في ليلة التعداد

العمومي .

ان الكشف الذي سيستعمل في ليلة ٤ مايو

هو مثل الكشف المرفوق بـ ٣

بشرع في عملية القيد الابتدائي في اول

مارس وفي ساعة واحدة في القطر المصري

بمجلته بحيث ان كل تعداد لا يكلف الا تسجيل

ثمانين بيتاً فلا تستغرق العملية المذكورة اكثر

من خمسة عشر يوماً

يتبين في الكشف اسماء كافة الاشخاص

الساكين في كل بيت

ان البيوت الموجودة فيها سكان من وجوه

الوطنيين او سكان اوربيين يمكن الاستناد على

سكانها في ملو كشوفات التعداد الابتدائي

العائدون المكثفون بالتعداد الابتدائي

لا يجرى الا على اوسط الاهالي وانهم في

منه الحاجة إليها وهذا نصيبه

أن شيخ البلد معمولاً بالصراف أو بالتقني أو بأمور آخر يكلف بأجراء العمل في القرى وإما في المدن فينباط هذا العمل بشيخ الحارة أو بأمور آخر يساعد من رجال الضبطية عند اللزوم ويصدر ملاحظة أجراءات التعداد في

كل قسم أو مركز بمعرفة ضابط جهادي تناط ملاحظة أجراءات التعداد في كل بندر من بنادر المديرية مع ملاحظة أعمال الضباط في المراكز والأقسام بأحد رؤساء الضباط ويتعين لكل محافظة واحد من رؤساء الضباط المذكورين

تصدر الأوامر اللازمة في شأن رؤساء الضباط إلى المديرين الذين يساعدونهم في ضرورة لتقرير نجاح العمل ومع هذا لا يجب تكليف المدير أو المحافظ بأن يلاحظ رؤساء الطرق التي ينبغي اتخاذها ومن الممكن للمدير أو للمحافظ تقديم تقرير إلى نظارة الداخلية عن المسائل التي تستحق التنازل هذه النظارة

وحيث أن المدير أو المحافظ لا يكون مسئولاً رأساً عن العمل الذي سيجريه المأمورون المكلفون بالتعداد على حسب التعليمات المعطاة لهم فلا نسب أنه لا يتداخل في أعمالهم

أن قلم الإحصاء بنظارة الداخلية يلاحظ كافة الأعمال ويدير حركتها وعلى رؤساء الضباط المعيّنين لإدارة العمل في المديرية أن يخاطبوا القلم المذكور رأساً

القرى والمدن ويراجع في الأقاليم قسم تعداد واحد في كل قرية بالاستناد على التكتوفات وإما في المدن والبنادر فيراجع عشرين في المئة من اقسام التعداد المتفرقة

إذا كان أحد العدادين لم يضبط تحريره كسنة يجب عليه تحريره ثانياً

ينبغي جمع الأبحاث المتعلقة ببيانات التعداد الابتدائي في ٢٠ أبريل مع تسليم التكتوفات إلى المشايخ وهؤلاء ينتظرون التعداد النهائي في ٣ مايو

يجب في الفصل الثالث عن التعداد النهائي بعد فهو التعداد الابتدائي لا ينبغي على العدادين إلا أن يشطروا في كتوفات التعداد الابتدائي في أسماء الذين يوجدون في يومهم في ليلة التعداد ولو يكونون غير مقدمين في التكتوفات المذكورة نظراً لعدم إقامتهم فيها في يومهم وكل ذلك يكون بالخبر وبهذا الطريقة تنقص ألعاب العمل وينقص وقوع الغفوات بقدر نقص هذه الألعاب

يجري التعداد في المستشفيات وفي العلاقات وفي الجامع الأزهر الخ بحسب أوامر رؤساء مائة الجهات وشيخ الجامع وترسل جنته مصادقة التكتوفات إلى قلم المدير العمومي للإحصاء الذي سبكت باستخلاص البيانات وتجهيز بيان النتيجة النهائية

ينقص هذه الأحكام بترتيب مادة التعداد من حيث الأعمال التي ينبغي أجزاؤها

أما القسم الثاني للعمل وهو الوسائل التي ينبغي اتخاذها فهو مدين في الفصول المتبعة لللائحة السالف ذكرها مع ما يلزم من الإيضاحات كلها

صاغ عن كل بيت منزليس غير

بند ٢

ان مشايخ الحارات ومشايخ الاثنان ومشايخ
البلاد يكونون مسئولين عن عملية التنبير ويكون
لم مساعدون يقومون بما يقوم به العدادون من
الواجبات وهؤلاء المساعدون هم الفقهاء
يمكن لمشايخ الاثنان عند تنبير البيوت في
مدينتي مصر واسكندرية ان يكونوا مصحوبين
بجاويشين وطني وأورباوي

بند ٣

يقرر المشايخ في اثناء عملية التنبير او بعدها
كشفاً عن بيان المساكن حسب استشارة مرة ١
وذلك تحت مسئوليتهم ثم يبيتون في الخانة الثالثة
بالقلم الرصاصي اسم العداد او اسم المساعد الذي
يتقبونه

لا ينبغي ترك ادنى عمارة او بيت ولو كانا
منفردين او بعيدي المسافة عن باقي المساكن
واذا تحقق للشخص وجود بيت غير مضر يجب عليه
تنبيه بالعمارة التي تلي اخر مرة لقسم العداد
الذي وجد في هذا البيت

ينبغي تحرير كشف بيان البيوت على نسختين
يضمهما الشيخ الذي تم هذا الكشف ويرسلها
الى وكيل العداد التابع له

بند ٤

يصير مراجعة التنبير وتقرر كشف بيان
اسماء العدادين في الاقسام والمراكز بمعرفة وكلاء
العداد او اما في المادن والبنادر فيصير ذلك
بمعرفة العدادين

يجب على وكلاء العداد مراجعة قسم تعداد
لا اقل في كل قرية مع الناشر عليه في نسخة

فصل اول

عملية تنبير البيوت

بند ١

ينبغي تنبير كل عمارة وكل بيت وكل مسكن
سواء كان به سكان او معداً للسكن وذلك
بدون التفات الى مالكه حتى لو وجد خلياً
وقت عملية التنبير

اذا اقتضت الاحوال الى تقسيم المادن
والبنادر والقرى الكبيرة الى اقسام عند تنبير
البيوت تسهيلاً لاجراء التعداد عليها فيجب
تقسيمها الى اقسام تعداد لا يشمل الواحد منها
على أكثر من ثمانين بيتاً وذلك مع مراعاة ترتيب
الحارات والاثنان ما أمكن ويكون لهذه الاقسام
مرة متسلسلة ابتداءً من مرة ١ في كل مدينة وبندر
وقرية وتبين هذه المرة في الخانة الاولى من
كشف بيان البيوت واما المرة التي ينبغي
وضعها على البيوت والحارات فيبتداء بها من
مرة ١ ايضاً في كل قسم تعداد ويكون وضعها
على الحائط في الجهة البنى لكل باب اذا امكن
ولا يصير وضعها على نائس الباب وذلك بيوه
ثابتة حمراء او سوداء للتمكن من معرفة كل بيت
وكل عمارة وقت التعداد

ان المساكن الكبيرة سواء كان سكانها
وطنيين او اورباويين توضع عليها المرة بدون
توسيع محيطاتها وبطريقة تسهل محو هذه المرة
بعد التعداد اذا اقتضى ذلك واسا البويه
والاقلام والصناع فيصير ارسالهم من طرف
الحافظين والمديرين الى العدادين والتكاليف
تدفع من نظارة الداخلية باعتبار اربعة اربعة

٨٢ والتدقيق الابتدائي والتعداد النهائي لا بد ان يكونا في وادي النيل بمجملته الى وادي حلفه (الغزال الثاني) فيشملان قبائل العربان المقيمين في الوادي المذكور او المقيمين في البرين الشرقي والغربي المحيطين بذلك الوادي

بند ٢

يتعين لمدينة مصر ولباقى المحافظات والمدن ربات الاربع عشرة ناظر تعداد ينتخب من ضمن روساء الضباط المستودعين ويتعين لبنادر المراكز والاقسام وكبل تعداد ينتخب من ضمن الضباط المستودعين

يتعين للقرى الصغيرة والحارات في المدن وفي القرى الكبيرة عداد واحد او عدة عدادين حسبما تقتضيه الاحوال ويكلف كل عداد بهذين سكان ثمانين بيتاً في الأكثر وينتخب العدادون المذكورون من ضمن مشايخ البلاد والنفهاء والعداء ومشايخ الايمان ومشايخ الحارات على حسب ما تبين في الفصل الاول المختص بتغيير البيوت واما روساء الضباط الذين يعينون نظار تعداد والضباط الذين يعينون وكلاء تعداد فيكون تحت ادارتهم عدد كافٍ من العساكر لابلأغ اوامرهم وانفاذ سلطتهم

بند ٣

ان روساء الضباط يأخذون من ادارة الاحصاء بنظارة الداخلية تفصيل التعليمات اللازمة لهم ثم يبلغونها للضباط الذين يكونون تحت ادارتهم ولم ان مخاطبوا ادارة الاحصاء رأياً واما الضباط فيخاطبون روساءهم

بند ٤

ان المحافظين والمديرين ونظار المصالح

الكشوفات البيوت ثم يحررون بخط واضح في الخانة الثالثة من كشف بيان البيوت أسماء الأشخاص الذين يتعينون بعرفة ويتصدون المشايخ كعدائين لاقسام التعداد

بعد هذه المراجعة وبعد ما يصل لوكلاء التعداد كافة الكشوفات المختصة بالعزب والجنالك والاباعد والنحوج والتزول والجزائر والمناشي والزوايا بحسب العدد المدين في قاموس الاحصاء يرسلون منها نسخة مخطومة الى رئيس التعداد القابعين له

يجب على روساء التعداد مراجعة عشرين في المائة من اقسام التعداد للمرة في المدن او في البنادر ثم يرسلون الى ادارة الاحصاء بنظارة الداخلية كافة الكشوفات التي تكون بطرهم

بند ٥

تبتدى عملية تغيير البيوت في يوم الخميس ١٤ صفر سنة ١٢٩٩ (موافق ٤ يناير) سنة ١٨٨٢ وتنتهي في ١٠ ربيع اول سنة ١٢٩٩ الموافق ٢٠ يناير سنة ٨٢ رئيس مجلس النظار وناظر الداخلية

الايضاً

محرر

فصل ثان

التعداد الابتدائي (وهو التدقيق) والتعداد

النهائي

بند ١

تسيراً لاجراء التعداد النهائي على اعمالي النظر المصري في ١٥ جمادى آخرة سنة ١٢٩٩ الموافق ٣ مايو سنة ٨٢ مبدأ اولاً باجراء التدقيق الابتدائي في ١١ ربيع آخرة سنة ١٢٩٩ الموافق ١١ مارس سنة

وفي المعسكرات وفي المدارس وفي المستشفيات
وفي المراكز العسكرية وفي القلاع وفي باقي
الحلقات العسكرية وايضاً لتعداد العساكر
والمستخدمين المالكين والعائلات التي توجد في
الحلقات المذكورة

رابعاً الى نظارة البحرية

لتعداد الاشخاص الذين يوجدون في
الحجبه خانات وفي المدارس والمستشفيات وفي
السنن البحرية وفي الكراكات وفي الذهبيات
او المراكب التابعة للحكومة وفي البحوت الى
غير ذلك

خامساً الى نظارة الاشغال العمومية

لتعداد الاشخاص الذين يوجدون في
الكراكات وفي السنن وفي الورش وفي المؤسسات
والترع مع بيان الاشخاص المقيمين فيها
سادساً الى نظارة المعارف العمومية

لتعداد الطلبة الداخلية في المدارس الميربة

مع بيان الاشخاص المقيمين فيها

سابعاً الى نظارة الاوقاف

لتعداد الاشخاص الموجودين في المجموع
وفي الحلقات الدينية وفي التكايا المدنية التابعة
للحكومة

ثامناً الى قومسيون الاراضي الميربة

لتعداد ركائب المساحة مع بيان جهة اقامة
كل ركاب وعدد رجاله

تاسعاً الى مصلحة السكك الحديدية

والتلفرافات

لتعداد الاشخاص الشغلين بهذه المصلحة

والعائلات الساكنة في المحطات وفي الورش

عاشرًا الى الضبطيات

الميربة والمصالح العمومية يسمون نظار التعداد
والوكلاء والعاديين وهم (المشايخ والفقهاء والعبد
الحج) في كافة الاجراءات سواء كانت هذه
الاجراءات متعلقة بالتبدي الابتدائي او بالتعداد
النهائي

ان كافة مشايخ البلاد ومشايخ الاثمان والفقهاء
والعبد وايضاً نظار الاباعد يكونون تحت ادارة
نظار التعداد او وكلائهم فيما يخص بعملية
التعداد ويأخذون منهم التعليمات اللازمة

ان صرافي النواحي وكتاب العرب والفقهاء
يطلبون في الجهات التي يوجدون فيها للمل
جداول التعداد واذا وجد في الاهالي من لم
الملم بالفراءة والكتابة وكان عدد الصرافين غير
كاف للعمل يجب على وكلاء التعداد ان يكتنواهم
رسمياً بمساعدة مشايخ البلاد ونظار الاباعد
والصرافين

بند ٥

ترسل الجداول اللازمة للتبدي الابتدائي
والنهائي للاهالي من ادارة الاحصاء بنظارة
الداخلية الى المصالح الاتي بيانها وهي
اولاً الى نظارة الداخلية

لتعداد قبائل العربان المقيمين في الوادي
وقبائل العربان المقيمين في البراري وعلى نظارة
الداخلية ان تعطي للتدوين تعليمات خصوصية
في شأن تعداد العربان

ثانياً الى نظارة المالية

لتعداد فرق وركائب المساحة مع بيان
جهة اقامة كل فرقة وكل ركاب وعدد رجالها
ثالثاً الى نظارة الجهادية

لتعداد الذين يوجدون في التشلاقات

بند ٧

تتبدى عملية القيد الابتدائي من بيت نو ١
في كل قسم تعداد وتنتهي في ٢١ مارث
يلتفت العدادون الى قيد كافة العائلات
والاشخاص الذين يكونون ساكنين في بيت
واحد حسب التعليقات الواضحة في ظهر كل
جدول وإذا تصادف غياب كافة الاعضاء
لعائلة ما في وقت القيد يجب على العداد الرجوع
ثانياً لهذه العائلة ليقيّد أسماء أعضائها وفي أثناء
القيد الابتدائي يجب على نظار التعداد ووكلائهم
مراقبة الاعمال في اقسام المدن وفي قرى المراكز
ليتقنوا من قيام العدادين بواجباتهم

بند ٨

بعد نهو القيد الابتدائي يجب على نظار
التعداد ووكلائهم أي رؤساء الضباط والضباط
مراجعة اشغال العدادين حسب الطريقة الميمنة
في البند الرابع من الفصل الاول وتبتدى هذه
المراجعة في اول شهر ابريل وتنتهي في ٢٠ ٤٠

بند ٩

في ١٥ جماد اخر سنة ١٩٢٩ (الموافق ٢٢ ماين)
يبتدى العدادون كافة في الساعة الميمنة في
البند التاسع من الفصل الثالث باجراء التعداد
النهائي المتعلق بالقيد الابتدائي
يأتي العدادون الى كافة العائلات التي
وقع عليها القيد الابتدائي ويحققون اذا كان
الاشخاص الذين صار قديم موجودين بمجملتهم
في يومهم في ليلة ١٥ جماد آخر ثم يعطون
أسماء الاشخاص الذين يوجدون غائبين دوماً
وأسماء الاشخاص الذين يكونون ولدوا والذين
يكونون حضروا من الجهات التي كانوا غائبين

لتعداد الاشخاص الموجودين في حين كل
شمسية والتعداد عندى المأوى

حادي عشر الى الطاركة وروساء
الديانة الاسرائيلية لتعداد الاشخاص الموجودين
في الكنائس وفي الجامع وفي الاضرحة وفي المدارس
مع بيان التلامذة الداخلية

ثاني عشر الى مصلحة الهاورات الخديوية
لتعداد الاشخاص الموجودين في وابوراتها
ثالث عشر الى رؤساء المين

لتعداد الاشخاص الذين يوجدون في السفن
التي توجد في كل ميناء

رابع عشر الى مجلس النواب
لتعداد الاشخاص الذين يوجدون في

المستشفيات المدنية وفي المدارس الطبية مع
بيان عدد التلامذة الداخلية

خامس عشر الى مجلس الصحة البحرية
والكورتيينات

لتعداد الاشخاص الذين يوجدون في
الكورتيينات وقت التعداد مع بيان الانفار
الساكنين فيها

بند ٦

ترسل الجداول المتوه عنها في البنود السابقة
مصحوبة بحمل خالي من الكتابة ومعين فيه
عددتها فقط ويجب على المصلحة التي ترد اليها
الجداول ان تضي الوصل المذكور وترد الى
نشارة الداخلية ثم تأخذ وصلاً من المستخدمين
الذين تسلم الجداول

ان الذين يشؤون وصولات باستلام جداول
سئون تحت المسؤولية لحين رد كافة ما استلموه
من الجداول المذكورة

فصل ثالث

(تعليمات لنظام التعداد ووكلائهم اي)

(روساء الضباط والضباط والعدادين)

(وللمصالح الميرية)

بند ١

يشرع في الفيد الابتدائي في ١١ ربيع آخر سنة ٩٩ (الموافق ١ مارس سنة ٨٢) بتعرفة العدادين من الصرافين والنفاء والعد وغيرهم ممن يتخيم مشايخ البلاد ومشايخ الامان ويصدق على تعيينهم نظام التعداد ووكلائهم

بند ٢

يعطى لكل عداد الجداول اللازمة لفيد اهالي القسم التابع له (استشارة نمرة ٢) يجب على العداد ان يكتب في اعلى الجدول وفي الخانات المعنية باسم المديرية او المحافظة واسم المركز او القسم واسم المدينة او الناحية او القرية او العربة مع وضع نمرة قسم التعداد ثم يكتب اسمه بخط واضح مع اسم الكاتب او المساعد الذي يوجد معه ويبين اسم الجهة الجاري عليها التعداد عند الزوم ويكتب العداد في الخانة الاولى المنمرة نمرة ١ نمرة البيت او العارة منبذاً من النمرة الاولى لقسم التعداد ويبين العداد في الخانة الثانية المنمرة المسلسلة لكل عائلة ويكتب في الخانة الثالثة اسماء الرجال والاولاد والصناع والخدمة والضيوف او التزلاء المستأجرين الساكنين مع العائلة

ولكن اذا لم يرغب رئيس العائلة قيد اسماء نساء عائلته يكتب في الحال بوضع لفظة (واحدة) عوضاً عن اسم كل منهن وذلك في الخانة المعنية

فيها الى الجهة الواقع عليها التعداد وبعد نهى هذا العمل يرسلون كافة الجداول الى المشايخ وهؤلاء يرسلونها في مهلة لا تتجاوز الاربع وعشرين ساعة الى الضباط التابعين له ان المشايخ ونظام التعداد ووكلائهم يحلون طرف المأمورين الذين يكونون تحت ادارتهم الا بعد ما يستلمون منهم كافة الجداول التي في عيدهم

بند ١٠

تجري النظارات والمصالح الميرية في البند الخامس ناس الاجراءات الموضحة في هذا النصل الواجب اجراؤها ايضاً على العدادين ثم ترسل الجداول الى ادارة الاحصاء في نظارة الداخلية وذلك في المدة من ٣٠ الى ٢٩ جماد آخر سنة ٩٩ (الموافق من ٩ الى ١٨ مايو سنة ٨٢) بعد ما يسترجع وكلاء التعداد كافة الجداول وبعد تيقنهم بالاستناد على كشف نمرة ١ من عدم نقص جدول منها يرسلونها في مدة خمسة ايام الى نظار التعداد وهؤلاء بعد تحقنهم ضبط اعمال ووكلائهم ومراجعتها بالاستناد على جدول نمرة ١٥ يرسلون الجداول المذكورة الى ادارة الاحصاء العمومية قبل اليوم العشرين من شهر مايو سنة ٨٢ (الموافق ٢ رجب)

بند ١٢

ان المستخدمين الذين يتعينون للتعداد مهما كانت وظائفهم ملزومون باتباع نص هذه اللائحة وبتع كل غش يحصل في اجراءات التعداد واذا حصل منهم مخالفة يجازون في المجالس ويعاقبون حسب القوانين الامضاء ناظر الداخلية (شريف)

ليفرقها عن غيرها ثم يقيد العائلة الثانية ثم
الثالثة وهكذا

يجب على العداد بعد ملو خانات الجدول
الاول ان يبدأ بالتقيد في جدول ثان بشرط
ان الفر المسلسلة في خاني مرة ١ ومرة ٢ للجدول
الاول تسفر مسلسلة في نفس هاتين الخانيتين
الجدول الثاني

اذا شك العداد في شيء مما يتعلق بالعداد
يجب عليه الاستعلام عنه من رئيسه وإذا تصادف
غياب احدي العائلات عن مسكنها في يوم
التقيد يجب على العداد الاستعلام من جيران
هذه العائلة عن عدد اعضائها ويعين فاعمل
في الجدول مع ترك بعض اسطر على يابض ثم
بشرع في قيد خلافا

بند ٣

اذا ابتدأت عملية التقيد في قسم تعداد
ينبغي استئراها بدون انقطاع حين نهوها في
هذا القسم وإذا رغب احد الاهالي سواء كان
وطنياً او اورباوياً ان يقيد هو بنفسه اعضاء
عائلته عند اجراء التقيد في المدن او في القرى
يجب على العداد ان يعطيه جدولاً ويسترجعه
منه بعد نهو التقيد وأما الجدول الذي يكون
بيد العداد فلا يقيد فيه هذه العائلة بل يبين
فيه ثمة مسكنها وقرتها المسلسلة ويكتب في
اول السطر الكلمات الاتية وهي (راجع الجدول
الخصوصي مرة) مينا المرة

بند ٤

يمكن للعدادين في المدن التي يوجد فيها
كثير من الاوربيين ان يطلبوا من مأموري
الضبطيات ان يرفقوا بمجاويز اورباوي تسهلاً

لهذا الاسم مع بيان عمره ونسبه

بين العداد في الخانة الرابعة نسبة الأشخاص
المسجلة سابقاً في الخانة الثالثة أي اذا كانوا
رؤساء عائلات او اخوة رئيس العائلة او بنوه
او خدمه وفي الخانة الخامسة بين العداد من
الشخص الجاري عليه التعداد مثال ذلك ١٥ - ٢٠
٢٠ - ٤٠ بدون بيان تاريخ الولادة

بين في الخانة السادسة والسابعة اذا كان
الشخص الجاري عليه التعداد له المأم بالقرائة
او بالكتابة وهذا البيان يكون بهاتين الكلمتين
(يقرأ) (يكتب) وإذا لم يكن له المأم بالقرائة
او بالكتابة يد في الخانة العدة للبيان المذكور
خطاً مثل هذا (-)

بين العداد في الخانة الثامنة اذا كان
الشخص المقيم في الخانة الثالثة له ايراد ولا كآر
او صعة او مستخدم الى غير ذلك وأما في
الخانة التاسعة فيبين اذا كان هذا الشخص معلم
صعة او كآر او صانعاً او تحت التعليم
بين العداد في الخانة العاشرة ديانة الشخص
الجاري عليه التعداد ومذهبه مثل ذلك - مسلم
شافعي - قبلي او ارتودوكسي - قبلي كاثوليكي
لاتيني - الى غير ذلك وفي الخانة الحادية عشرة
بين العداد جنسية الشخص

ان كافة ما ينبغي قيده من البيانات المتعلقة
بذكر العائلة يكتب في الجهة اليمنى للجدول
وأما ما يخص باناث العائلة من تلك البيانات
فيكتب في الجهة اليسرى وبعد قيد العائلة
سواء كانت مكونة من شخص او اثنين او أكثر
يجب على العداد ان يد خطاً بالخير من اول
الجدول الى اخره تحت باناث هذه العائلة

المحفوظة بطرفهم الى يوم التعداد النهائي

بند ٩

يبدأ في التعداد النهائي في ليلة ١٥ حصاد
آخر سنة ٩٩٤ (الموافق ٣ مايو سنة ١٨٣٠) في
وقت الغروب ويستمر به في تلك الليلة ثم في
اليوم الثاني لحين نهو ويمر العدادون بسبوت
اقسام التعداد التابعة لم الاستعلام عن التغييرات
التي تكون حصلت في كل عائلة من يوم التيد
الابتدائي

ان من توفوا في المدة التي اوتوا انتهاء
التيد الابتدائي وآخرها ابتداء التعداد النهائي
ومن يوجدون غائبت عن مساكنهم في ليلة
التعداد يشطب اسماءهم بالخبر واما من ولدوا او
حضرنا من اي جهة الى الجهة الواقع عليها
التعداد ينبغي تسجيلها بالطريقة الآتية وهي

اولاً ان الذين ولدوا ينبغي تسجيلهم في
التي توجد خالية في الجدول بين قيد عائلتين
وعند عدم وجود هذه الجهة يجري التسجيل
فيما بين الاسطر المكتوب عليها الاسماء

ثانياً - ان العائلات التي تستفيد في بعض
اليوت بصرفتيها في جداول خصوصية تبين
فيها مرة هذه اليوت

يجب اجراء العمل المذكور بمعرفة العدادين
وبغاية السرعة لتمكن من نهو في اليوم المحدد
في اللائحة

بند ١٠

بعد هذه العملية النهائية يرد العدادون الى
روسائهم كافة الجداول الملحقه الخانات والغير
الملحقه ولا يمكنهم الحصول على الوصولات المعطاة
منهم باستلام الجداول ولا على خلوطرفهم من

عملية قيد العائلات الاجبية

يجب على العدادين الشروع في التيد بغاية
الالتفات كي لا يفتهم العائلات او الاشخاص
الساکة في الدكاكين التي ينبغي تميزها

بند ٥

يجب على العدادين عند الشروع في التيد
ان يراعوا احترام الاهالي ما امكن وبمفهوم ان
ليس في التعداد من اغراض مالية
اذا صادف العدادون معارضة من المواطنين
او من الاورباويين في شأن التيد المذكور
يجب عليهم تقديم تقرير الى الرئيس التابعين له
وهو يعين على المواطنين رجال الضبطية وعلى
الاوربيين يسفحي القسالتو التابعة له العائلة
الاية اعطاء التعليمات المطلوبة

بند ٦

ان عملية التيد الابتدائي يصير اجرائها
ايضاً بمعرفة كافة المصالح التي يكون ارسل لها
جداول من نظارة الداخلية حسب المنصوص
بالبند الخامس من الفصل الثاني

بند ٧

اذا شك العدادون عند اخذ التعليمات
من الاهالي في صحة عدد نساء عائلة ما يمكنهم
طلب داية من جهة الاقتضاء لتحقيق ما يشتبهون
فيه ولا يسوغ لذلك الداية التمتع من الدخول
في بيت العائلة لاجراء التحقيق ولا من اعطاء
التعليمات اللازمة للتعداد

بند ٨

يختم كل جدول قيد من العداد ويؤشر
عليه من الشيخ
العدادون هم مسئولون عن الجداول

المشوية الا بعد رد الجدل المذكور

بش ١١

ان مشايخ البلاد ومشايع الانان بعد ما
يتفقون من استلام كافة الجدل من القديسين
الذابين لم يرسلوها الى وكلاء القديس في المراكز
والاقسام حسب المصوص في احد بنود
الفصل الثاني

ان وكلاء القديس من بعد تفهم من توقيع
كافة مشايخ البلاد ومشايع الانان على تلك
الجدول يرسلون جند جدول كل قرية على
جديها الى نظار القديس وهؤلاء يرسلونها الى
ادارة الاحياء في قنطرة الدخيلة

١٢

يجب على نظار القديس ووكلائهم ان
رسل الصايط والضايط ان يلاحظوا اذا كان
المشايع والصرافون وكافة الانخاص المعينين
لاجرء القديس قد قاموا باجباتهم بالاذن
لم عكس ذلك يندمون ثريراً في حق المشايخ
من القيام باجباتهم تجاراً (تجسس القديسين) انتهى
ناظر الدخيلة

الاحياء شريف

(اختصار دمي)

ولما كانت الصحف المصرية قد انتشرت
في ذلك العهد عييد القلم بين الوساوس
والفواجس بما كان ما كانت توجه الاشاعات
المختلفة بالحوادث الطارئة اصدت ادارة
المطبوعات الى جميع اصحاب الجرائد العربية
الاختصار الاتي :

تعددت الجرائد العربية من مثله على
الخصوص في كلام يتعلق بالاجانب مع غاية الخلف

واختار القادر منهم والتغيط بالاحسب ولا موجب
لا يرعون في كلامهم حالة البلاد المصرية وملاقاتها
السياسة مع انه لا يوجد في داخلية البلاد ولا
في روابطها الخارجية ما يوجب اندفاع الجرائد
المذكورة في هذا الطريق على وجه يوجب
اضطراب الافكار العمومية ويجدش الازدهان
اما من جهة الداخلية فان التراوانات العلية
الصادرة من مولانا السلطان المعظم ناطقة
بالحقوق والواجبات التي تقع بها البلاد المصرية
واما من جهة الخارجية فالحكومة الخديوية في
كل لحظة ترى دليلاً جديداً على احترام حقوق
النظر المصري الثابتة له بمقتضى المعاهدات الدولية
وعلى ايمان في المراكز الذي قررته تلك المعاهدات

وحيث كان من واجبات الحكومة الخديوية ان
تحتفظ على كافة الحقوق والمصالح ولا تغفل شيئاً
مما ازم اختار للجرائد العربية عمومياً وانذارها
بان لا تخرج في مقاماتها عن حد الاعتدال وان
لا تعرض لشيء من الدخيل والتشديد بالاحترام من
معادينا لا على وجه العموم ولا الخصوص واي
جريدة تأتى ما يخالف هذا الانذار بعاقب
صاحبها اشد العقاب بدون ان يقبل منه في
ذلك عذر بوجه من الوجوه وقد اخطرنا
بذلك الجرائد العربية عمومياً ومن الجملة هذا
لحضرتمكم تنشرون في اول عدد يصدر من
جريدكم بصدر الصحيفة مع المحافظة على رعايته
في جميع الاحوال

(المعارف)

وعقد مجلس المعارف الاعلى في اوائل نوفمبر
عام ١٢٨١ مجلساً للظفر في احوال المدارس خصوصاً
ونظارة المعارف عمومياً فابان فيه ناظرها ووكيها

بالغاء جريدته لغواً مؤبداً وذلك بموجب قوانين المطبوعات فعلى سعادتك ان تباشروا تنفيذ هذا الامر بغاية كل سرعة . اهـ

وكان ذلك في ١٦ المحجة سنة ١٢٩٨ الموافق ٨ نوفمبر سنة ١٨٨١
(الغاء جريدة المجت))

وفي جريدة فرنسوية العبارة خرجت عن الحد في التعبير عن الحضرة النبوية فائز ذلك في الكثير من الناس فصدر الامر بالغائها وكان ورود تلك العبارة في عددها الصادر ثاني شهر اكتوبر سنة ١٨٨١ ولكن قامت ادارة المطبوعات الاجنبية الوقوف عليها فألقي عليها حجاب الخفاء حتى نبه لها بعض القارئین اتفاقاً فبعث بها الى جريدة المنيد فذاعت ولما وقف عليها اهل الحل والعقد وعلموا بسوء تأثيرها في القلوب صدر امرهم بالغائها الصحفية

وخاض بعض الناس في مسألة الغاء هذه الجريدة وأكثرها من الاشاعات ولكن لم يعن الامر حتى علم ان فصل فرنسا لم ير امر الحكومة بالغائها في غير محله كما ادعى صاحب الجريدة فنشرت الحكومة ذلك رسمياً واتمنت بعد ذلك اسباب النقولات

(مشيخة الجامع الازهر)

ووقع في ذلك العهد خلاف بين شيخ الجامع الازهر وبعض مشائخه دار على امر الجراية (الرزق الجاري على الطلبة والمدرسين) بالنظر الى جمهور الازهريين وإلى شيخ الجامع وعلى امر الامتحان وترفع الرتب وعلى امور من المذاهب معينة الحدود فشكلت لجنة مخصوصة للنظر في هذا الخلاف برئاسة احمد باشا راشد

احوال المدرسين وانخفاضهم لزيادة الرواتب ولا سيما ابتاء الوطن وصغار المعلمين ثم اوضحا مقدار ما تمس الحاجة اليه من المال لاصلاح شؤون المكاتب الاهلية والمدارس الميرية وغصيل الكفاء لسائر المستقدمين في هاته النظارة بفرز منصل جلي فاستقرت الاراء في المجلس المشار اليه على قبول الزيادة المطلوبة وهي خمس من اثني عشر ألف جنيه (علاوة على الاضافة التي حصلت في ذلك العام) منها الف وثمانمائة للمكاتب الاهلية ونحو خمسة الاف للزيادات المعلومة ومثل ذلك على سبيل الاحباط
(الغاء جريدة الحجاز)

وفي جريدة عربية انشئت في ذلك العام (١٨٨١) ولكنها لم تعش فان سير تلك الاحوال دفعها الى ما لم يقع لدى نظارة الداخلية موقع الصواب فاصدرت الى ضبطية مصر في شأن الغائها الامر الاتي

ان صاحب جريدة الحجاز طالما خرج في كلامه عن حدود الاصول الواجب اتباعها في المطبوعات حيث كان يطعن في الدول الاجنبية طعنًا غير ادبي ويستط عند الكلام في شأنها بما لا يليق بسياسة الحكومة الخديوية وكثيراً ما طلبناه ونهينا عليه وشددنا في الامر وحذرناه من الرجوع الى مثل ذلك وبيننا له ان هذا السلوك عدم الفائدة بالكلية فلم يرتدع ولم يتراجع وفي كل مرة يزداد خروجاً عن تلك الاصول ثم خالف المنشور العمومي الذي بعث به اليه وإلى جميع اصحاب الجرائد العربية الى ان اتى في عدده الاخير بازيد ما حذرناه منه مراراً فمن اجل هذا صدر قرار مجلس النظارة

التي نرى أي البعض أنه لو قصص الحكومة
برده الى مقامه السابق قطعاً لاسباب الخلاف
لانحصت بذلك الوحشة وأنه اذا ظهر له ان
بقاءه في رئاسة المشيخة يوجب دوام الفرة وان
انصالة عنها يعيد التراضي والوفاق فانه يختار
الاعتزال لا محال

وبعد ان اتمت اللجنة اعمال البحث اصدرت
حكماً في المسألة على نحو ما يأتي . وذلك انه ظهر
لاعضائها ان لا بد من ازالة تلك الوحشة وحسم
ذلك الخلاف سواء صحت الدعوى على شيخ
الجامع ام لم تنجح كراهة استمرار الفرة بين طائفة
العلم . وتبين لهم علاقة على ذلك ان المشيخة قد
وسدت اليه اضافة الى منصب النبأ في السادة
الحنبية وانها كانت من قبله الى عهد علماء من
السادة الشافعية وفضلاً عن ذلك نظروا الى
ان مصر شرقت بمقام الامام الشافعي فهذه
الاسباب الثلاثة دعمت الى الحكم ببقاء الشيخ
العباسي على منصب الافاء في الحنبية ونقل
الشيخة الى غيره من السادة الشافعية جرياً على
العادة الماثورة القديمة وحفظاً لآثر الامام الشافعي
باستبقاء المشيخة الازهرية في كبار السالكين على
سنه المتسكين بهذه

ثم رغبت الحكومة بعد ذلك الى العلماء
الازهريين ان يختاروا لانفسهم شيخاً من الشافعية
لعمته لم مكان الشيخ السابق ورحمت لم ايضاً
ان يختاروا من اهل المذاهب الثلاثة الباقية
(الحنفي والمالكي والحنبلي) ثلاثة من العلماء
يقامون مع الشيخ ليشاورهم في مهمات الامور
وقد صادف انضمام هذه النازلة الخلافية
على هذه الصورة استخساناً عظيماً فان الخلاف كان

وعين كل من عبد الله باشا فكري وحافظ باشا
واحمد باشا صادق اعضاء لها ففقدت جلساتها
وشرعت في البحث فاستدعت بعض العلماء الذين
لا قدم لم في تلك الوحشة فاجاب من المدعويين
الشيخ محمد الانبائي فاستطاع المجلس رأيته على
الامر فقال ان هذه التمرة تضي لا محالة الى
سنة ما لا ينبغي اما الى شيخ الاسلام واما الى
العلماء وكلا الامرين فيج لا رضاء عاقل وكأنة
رأى ان الامور التي ادعى بها الازهريون على
شيخهم ليست من ذوات البال التي من شأنها
ان تستفز غيرة العلماء فاستفكر ما كان منهم ثم
التمس العذر لنفسه عن ادساك رأيه بالقول
الذي ذكرناه

وخلال الغوص في هذه المسألة علم ان من
تلك الامور ما سته الشيخ من عدم جواز
التدريس لمن يشاء الا بالامتحان في لجنة مؤلفة
من كبار علماء المذهب يرأسها شمس الشيخ
فاستفكر في هذه المسألة وقال بعضهم انه لا يرضى
بتعليها الا من كان لا منه امر العلوم خصوصاً
الشرعية منها

وترددت ظنون الناس واختلفت اقوالهم في
هذه الوحشة وفيما لزم عك من البحث والتحقيق
الذين عهد بها الى اللجنة الموصى اليها ثم تبين
ان المتفرقين عن الشيخ عدد كبير من المشايخ
فرأى بعضهم انه لا يبعد من جانب الاحتمال ان
يكون ذلك من موجبات الحكم بما يحسم الخلاف
بما كراهة استمرار الوحشة في هيئة الطائفة التي
يجب ان تكون مظهر الاتحاد والموالاة

وكان شيخ الجامع فيما سلف مفتي السادة
الحنبية بمصر ثم وسدت اليه المشيخة علاوة على

حضرتكم في رؤية الاشغال المهمة بالجامع الازهر
والمشاورة فيها والمداولة عنها فيما بينهم وبين
حضرتكم بحيث لا يبرم فيها امر حتى يستقر عليه
رأي الجميع او الاغلب تطبيقاً لما نطق به الامر
الكريم الصادر في ١٤ محرم سنة ٩٩ مرة ٢٧
وقد حررنا بناء عليه في تاريخ هذا الكثر من
حضرات المشايخ الثلاثة المذكورين بذلك
فاقتضى ترقيم هذا لحضرتكم للعلومية والاجراء
بمقتضاها .

(الى كل من المشايخ الثلاثة)

حيث صدر لنا امر عالي مؤرخ ٢٧ محرم
سنة ٩٩ مرة ٢٩ باعتماد تعيين حضرتكم للاتحاد
مع حضرة الاستاذ شيخ الجامع الازهر في رؤية
الاشغال المهمة بالجامع والمشاورة والمداولة عنها
بين حضرتكم وحضرات باقي من تعيينوا بحيث
لا يبرم فيها امر حتى يستقر عليه رأي الجميع
او الاغلب لزم تحرير هذا لحضرتكم للعلومية
والقيام باداء هذه المأمورية الخيرية على
المنهج النور

(الجهادية)

(طلب زيادة في ميزانيتها)

وفي شهر ديسمبر عام ٨١ طابعت نظارة
الجهادية زيادة ٢٥٠ الف جنيه على ميزانيتها
يتزل منها ١٢٠ الف جنيه المخصصة سابقاً للتجديد
ملبوسات للعسكر فتكون الزيادة المطلوبة عبارة
عن ١٢٠ الف جنيه فتزد قلم المراقبة في اجابة
هذا الطلب لما رأى من ان جميع الدوائر
والادارات تطلب زيادة في مصروفاتها حتى
قليل يومئذ ان مقادير الزيادات المطلوبة تزيد
على ٢٠٠٠٠٠ جنيه

في غاية الحدة ونهاية الشدة حتى عظم امره واشدد
اثر الكدر منه فكان عراقي من الساعين في فصل
الشيخ العباسي كامراً وبعد ان صدر الامر بفصله
اجتمعت اراء علماء الازهر على انتخاب الشيخ
الانباري للمشيخة والقب الشيخ الدرستاري للحنفية
والشيخ عlish للمالكية والشيخ يوسف الحنبلي للحنابلة
وبعد حصول هذا الانتخاب صدر امر
خديوي باعتماد الشيخ الانباري شيخاً للجامع الازهر
فشل بين يدي الخديوي فخلع عليه الخلعة جرباً
على العادة المألوفة ثم زار رئيس النظار فتلقى
منه الامر الخديوي مؤذناً باعتماده المشيخة
وهذه صورته :

امر كريم صادر لنظارة الداخلية

في ١٩ محرم سنة ٩٩ مرة ٢٨

انه بناء على مكانة دولتكم التي عرضتموها
علينا في ١٨ محرم سنة ٩٩ قد اصدرنا امرنا
هذا فاضياً باعتماد تعيين حضرة العلامة الشيخ
محمد الانباري شيخاً على الجامع الازهر لما فيه من
الاهلية والاستعداد للقيام بهذه الوظيفة
واقضت ارادتنا اصدار هذا لدولتكم لاجراء
بمقتضاها .

وهذه صورة ما كتب من الداخلية الى
كل من شيخ الجامع الازهر الجديد ومعارينو
الثلاثة .

(الى الشيخ)

حيث صدر لنا الامر العالي المؤرخ ٢٧
محرم سنة ٩٩ مرة ٢٩ باعتماد تعيين حضرات
الشيخ محمد عlish شيخ السادة المالكية والشيخ
يوسف الحنبلي شيخ الحنابلة والشيخ عبدالله
الدرستاري من علماء السادة الحنفية للاتحاد مع

وها في الرسالة في سراي امكان تتظر انما
مأموريتها

وقد كان في مثل هذا المثال اوها م ساعدت
عليها كثرة الانشاعات والظنون وكيفية سير
الحوادث في ذلك العهد

اما الوفاء الذي ورد عنه في رسالة
المكاتب انه كان مؤلفاً من ذوات ملكية وضباط
جهادية فلم يكن كذلك وإنما النية كانت منصرفة
في بادئ الامر الى ارسال وفد مصري مخصوص
مؤلف على ذلك النمط فاكفني اخيراً بارسال
ثابت باشا ولم يرسل سواه

(انشاء صندوق للاذخار)

(في ديوان الجهادية)

ونقرر في ديوان الجهادية انشاء صندوق
اذخار للضباط جميعاً على اختلاف رتبهم يجعل
فيه من ما يهائهم خمسة في المائة يشتري بمجموعها
قراطين مالية مصرية ثم نضم الفائدة الى الاصل
في عام ويشترى بالكل قراطين وهكذا في
كل سنة وبلغ ما يجتمع من ذلك في عام خمسة
وعشرين الف جنيه ما عدا الفائدة وقد قصد
بذلك الشروع في استهلاك الدين

(انشاء صندوق للاذخار)

(لمستخدمي الدائرة السنية)

وأنتهى أيضاً صندوق للاذخار في الدائرة
السنية لمستخدميها فوضع لها القانون الاتي
قانون لاجراء وإدارة صندوق
اقتصاد لمستخدمي الدائرة

السنية

لما كان من واجبات الانسان العاقل الذي
يرغب دوام رفاهية وراحة باله النظر الى ما

ثم كثرت القالة واختلفت الأقوال في تردد
المراقبين بالموافقة على العلاوات المطلوبة في
مزاياات الدواوين عمومًا والجهادية خصوصًا
وبعد ان مرّت على ذلك بضعة ايام حصل
الوفاء والاتفاق على المطلوب من جبهة ديوان
الجهادية فقرررت ميزانيتها بزيادة ١٢٠ الف جنيه
وقد كان المطلوب كما مر ٣٥٠ الف جنيه فتنازل
الجهادية اختياراً عن ١٢٠ الف جنيه منه وكان
هذا المبلغ معداً لتغيير النسبة وتجديد النسبة ثم
تكن العسكرية في حاجة اليها اذ ذاك
(الوفاء المصري في الاسانة)

وفي اواسط شهر نوفمبر سنة ١٨٨١ أرسل
ثابت باشا الى الاسانة صندوقاً من قبل الخديوي
لتقديم رسوم الاحلال والاحترام للتسوية الاعظم
وكان ذلك على اثر عودة الوفد العثماني الى
الاسانة فحصلت له من لندن صاحب الخلافة
حظوة دلت على ما له من الاعطاف نحو الحكومة
المصرية ولكن بعض الكتاب نقول اموراً شتى
في شأن هذه الرسالة فقال مكاتب جريدة
(الاندلس) في الاسانة ما ترجمته

ان صوفيني باشا أرسل رسالة مصرية
مكونة من ذوات وضباط جهادية وملكة من
المعية لاداء الشكر للخدمة السلطانية على ما
ابدته من العناية بمصر بارسال الوفد العثماني
عقب العادنة المصرية ولم تكن تلك الرسالة
أهية في الزمن السالف ولكنها الان ضرورية
تدل على احتياج صوفيني باشا للخدمة السلطانية
الان وهذا يعني ان يكون موضع نظر وتفكر
قريباً يكون للرسالة أهية سرية ولكن لا اخف
على نفسي مسئوليتها الان قبل ان اغف عليها

فيه ثروته وإجراء ما يوجب حفظها وإخذه في أسباب الخزم والتدبير في أمور نعيشه للتمكن من اقتصاد كل ما يتيسر له اقتصاده واستعماله فيما يوجب نمو الثروة التي تعود بالرفاهية وراحة البال وكون عموم المستخدمين وإن كانوا في حاجة من هذا النقص لما يعود عليهم بالنفع في المستقبل لكن لعدم إمكان تيسر ذلك بالانفراد فقد اجتمعت كلمة مستخدمي عموم الدائرة السنية على إيجاد صندوق اقتصاد لم يكون مركزه شحوسة مصر يوردون به جزءاً من ماياتهم الشهرية على ذمة مشتري سندات يوم من سندات دين الدائرة العمومي أو من سندات ديون الحكومة المصرية بالكييفية المينة بالنود الاتي ايضاحها بهذا ومستعدون كل من اراد الاشتراك معهم في هذا الامر من اخواتهم المستخدمين بمبهاات الدائرة السنية الخارجة عن مصر لتعميم هذه الفائدة على الجميع وذلك يكون اعتباراً من ابتداء سنة ١٨٨٢ افريقية

المادة الاولى

فيما يجب اجرائه على المستخدمين

بند اول

كل مستخدم يريد انتظامه في هذا السلك عليه ان يكتب اسمه ضمن قوائم الرغبة المرفوعة مع هذا ويوضح مقدار ما يمتد الشهرية ومقدار الجزء الذي يريد دفعه شهرياً للصندوق الاقتصاد وهذا الجزء لا يكون اقل من عشرة في المائة من الماهية الشهرية

بند ثان

المستخدمون الموجودون بمصر عليهم ان يؤدوا للصندوق مباشرة في اخر يوم من كل شهر

فيمه الجزء الذي يريدون دفعه ويعطى لهم من الصندوق وصولات بالدفعيات المذكورة عن كل شهر وصل مخصوص موضحاً به مقدار ما دفع وتاريخ دفعه ونمرة الدفتر المفيد به اسمه

بند ثالث

المستخدمون الموجودون بالجهات الخارجية عن مصر عليهم ان يؤدوا دفعياتهم الشهرية للوكيل الذي يصير انتخابه بكل جهة بمعرفة قومسيون ادارة الصندوق ويستلموا منه الوصولات التي سترسل اليه شهرياً من القومسيون

بند رابع

الوكيل الذي يصير انتخابه بكل جهة عليه ان يطلب شهرياً من قومسيون ادارة الصندوق وصولات باسماء ومقادير ما سيجري تحصيله بمعرفته وعلى التومسيون ارسال تلك الوصولات اليه ويجري قيدها عليه وباخر كل شهر يرد للصندوق من طرف الوكلاء التتود التي يجرون تحصيلها بموافق بيان مقاديرها واسماء اربابها للتفيد بموجبها باسماء اربابها وخضم الوصولات المفيدة عليه بحيث اذا ظهر مانع يمنع دفع قيمة اى وصل من تلك الوصولات فعلى الوكيل اعادة الوصل ذاته للقومسيون بايضاح الاسباب التي اوجبت عدم دفع قيمته

بند خامس

يجب على كل مستخدم التخط على وصولات الصندوق التي تعطى له شهرياً ليكون مستعلاً في تقديمها للصندوق عند اللزوم واذا فقد شيء منها باسباب قهرية فلصاحبه الحق في الحاسبة على موجب ما هو وارد بدفتر الصندوق

بند سادس

إذا توفي أحد من لم رأس مال بالصندوق وكان متاجراً للصرف على خرجته وعلى المأتم فعلى قوسيون الصندوق بحال اعلانه بذلك أن يعين من يلزم بالتقود اللازمة للصرف محسوماً من رأس ماله الموجود بالصندوق كما أن الوكلاء الموجودين بالجهات جائز لهم الاجراء هكذا في حق من يتوفى بجنتهم وتحاسبه الصندوق بما يصرفونه عليه ثم يجوز أيضاً انتقال ما يكون للتوفى بالصندوق باسماء ورثته الشرعيين أو الوصي خصوصية يكون اجراءها في حال حياته أو اتباع العوائد الدينية التجارية في مثل ذلك حسب التصيلات الموضحة بالبند الرابع عشر بعد

بند سابع

إذا احتاج أحد المستخدمين في وقت من الاوقات الى جانب من رأس ماله الموضوع بالصندوق أو لجمعية بغير ضروري أوجب ذلك فعليه أن يحرر لقوسيون ادارة الصندوق جواباً رسمياً بالاضاح الاعذار التي أوجبت الطالب ومقدار المطلوب وعلى القوسيون ان يتدارك امر ذلك بالصكينة الموضحة بالبند الخامس عشر بعد

المادة الثانية

في انتخاب قوسيون الادارة

وما يجب عليه اجراءه

بند ثامن

القوسيون يكون مركباً من رئيس وأربعة اعضاء وسكرتير وامين صندوق وهؤلاء يكون انتخابهم سنوياً بمعرفة اصحاب رأس المال ويكونون هم ذانهم من لم رأس مال بالصندوق ولا يحسب

لم ماحية ولا مصاريف على ذلك مطلقاً وعلى امين الصندوق الذي يجري انتخابه أن يحضر ضمانة قوية معتمدة خصوصية باسغال هذا الصندوق

بند تاسع

المصاريف العمومية التي تلزم للادارة في مثل اجر پوستة وشن ادوات كتابة لا غير ولا يتكلف الصندوق بدفع ماحيات ولا مصروفات من اي نوع كان خلاف ما ذكر جملة كافية وهذه المصاريف تدفع من طرف ارباب قوسيون الادارة والوكلاء مقابلته ارتدادها لم من ارباح كل ستة شهور

بند عاشر

على قوسيون ادارة الصندوق ان يؤخر كل شهر عند حضور المستخدمين لتوريد القدية يبادر باستلامها بطرف امين الصندوق ويجري قبدها بالدفتر المعد لذلك باسماء اربابها ويعطي بها الوصولات اللازمة لكل اسم واضحا بها القيمة الواردة منه وتاريخ الدفع وغرة الدفتر المنقبة وبالحال يجري مشتري سندات بها من سندات دين الدائرة السنوية العمومي بالاسعار الحاضرة وقت المشتري ويدفع القيمة ويستلم السندات بموجب حوافظ من البائعين واضحا بها قيمة السندات الاسمية وغيرها وقيمتها الحقيقية المدفوعة وعلى الحوافظ المذكورة ايضا لات قبض القيمة الحقيقية ثم يجري تخصيص قيمة السندات الاسمية على مبالغ رأس المال المشتري بها وما خص كل اسم من ذلك يتأثر امام اسمه ما خصه من تلك السندات وبعدها يجري قيد تلك السندات بالدفتر المعد لذلك ثم تحفظ بطرف

عدم إمكان شترى سندات من ذلك الدين
 لأسباب تضر بصالح إدارة الصندوق فله أن
 يشتري سندات من سندات ديون الحكومة
 المصرية بالكيفية ذاتها المخصوص عنها وله أيضاً
 بيع وشراء سندات من سندات دين الدائرة
 السنية والحكومة المصرية في الاوقات التي يوافق
 اجراء ذلك فيها بالنسبة لما يترآى من ارجحية
 الاسعار التي تعود منفعتها على الصندوق
 بند ثالث عشر

الوصلات والمخالفات والمسابات التي
 يجريها قومسيون إدارة الصندوق تكون بأعضاء
 رئيس القومسيون وأمين الصندوق والسكرتير
 وفي غياب الرئيس بنوب عنه من يعينه من
 الاعضاء .

بند رابع عشر

إذا توفي أحد من لهم رأس مال بالصندوق
 واحتاج الحال للصرف على خرجته وعلى المأتم
 فبحال ورود الاخبارية عن ذلك وبصير
 تعيين مندوب من طرف القومسيون وبصرف
 له من الصندوق النفود اللازمة لذلك وبعد
 اجراء الصرف يقدم للقومسيون حساب المصاريف
 وبموجبه يصير فيك على حساب المتوفى من اصل
 رأس ماله ثم اذا كان هذا المتوفى او من يتوفى
 بدون توسط القومسيون في اخراجه يكون اوصى
 بتركته التي من ضمنها هذا الرأس مال فينفع
 في ذلك شرط الوصية متى كانت مشونة ومرعية
 شرعاً وإن كان ما اوصى وله ورثة شرعيون
 فينقل هذا الرأس مال باسماء ورثة الشرعيين
 حالما يقدمون لقومسيون الادارة ما يثبت وراثتهم
 للمتوفى شرعاً وإن كان ما اوصى ولم يكن له

أمين الصندوق مع الحفاظ لوقت اللزوم اما
 عما يجري تحصيله من المستفيدين الموجودين
 بالجهات الخارجة عن مصر فعلى القومسيون ان
 يرسل في يوم ١٥ من كل شهر الوكلاء الموجودين
 بالجهات وصلات بيان مبالغ واسماء من
 يكونون مشتركين في هذا العمل من واقع الوارد
 بتوائم الرغبة بالدفع الموجود بالقومسيون ويجري
 قيد تلك الوصلات على الوكلاء وفي اخر كل
 شهر حالما يرد للقومسيون النفود التي تحصلت
 بمعرفة الوكلاء والوصلات التي ما دفعت حالاً
 يجري خصم قيمة الوصلات وتصور المبادرة بشترى
 سندات بالتقديرة الواردة بالكيفية الموضحة بهذا
 بند حادي عشر

في كل سنة شهور على قومسيون الادارة
 ان يستولي على قيمة الكوبونات المستحقة على
 السندات التي تكون موجودة بالصندوق التي
 هي عبارة عن ارباح رأس المال في مدة السنة
 شهور ويخص منها قيمة ما يكون صار صرفة في
 مدة السنة شهور من المصاريف العمومية الموضحة
 بيند تاسع قبله والباقي يجري تخصيصه على مبلغ
 رأس المال وما خص كل مبلغ من تلك
 الارباح يجري فيك لكل اسم ائتم بدفعية وتعد
 حينئذ رأس مال اخر ثم تصير المبادرة بشترى
 سندات بقيمة تلك الارباح من سندات دين
 الدائرة العمومي بالكيفية الموضحة بيند عشرة قبله
 بند ثاني عشر

لا يجوز لقومسيون إدارة الصندوق تشغيل
 النفود المتصلة به في اي شغلة كانت خلاف
 شترى سندات من سندات دين الدائرة العمومي
 انما اذا ترآى للقومسيون في وقت من الاوقات

ورثة فينع في ذلك العرائض الدنية الجارية
في مثل ذلك

بند خامس عشر

في ورد لقومسيون ادارة الصندوق
مكائبات من بعض اصحاب الراس مال او من
ورثة من يتوفون منهم او من النجدة التي يتوفون
لها هذا الراس مال يطلب رأس مالهم
جميعه او جانب منه لاسباب طلبه يصير توضيحها
بتلك المكائبات فعلى القومسيون ان ينظر بوقت
في هذا الامر فالذي يكون طلب جانباً من
الرأس مال وهذا الجانب لا يزيد عن ربع
الرأس مال فعلى القومسيون صرفه نقدياً من
مقتضياتهم ويخص فيه سندات ما يكون له
بالصندوق بالسعر الذي يصير المشتري به عقب
الصرف وتضم هذه السندات على السندات التي
يجري منهاها وتنضم لتأقي اصحاب الرأس مال
اما الذين يكونون طالبين رأس مالهم جميعاً او
جانباً منه يزيد عن الربع فعلى القومسيون ان
يقطع حساب هؤلاء الطالبين وينظر للاسعار
التي تكون جارية وقتها بالاسواق وان وجدت
تلك الاسعار مضاعفة للاسعار السابق المشتري
بها او ازيد منها فعلى ان يجري حالاً مبلغ
كامل سندات الطالبين ويحصل قيمتها نقدياً
ويجبر من طرفه الطالبون بطلب وصولات
الصندوق الموجودة بطرفهم وبعد استلامها يقدم
لكل منهم حسابه الخصوصي فالذي يكون طلب
جميع رأس ماله فيجري صرفه اليه ويؤخذ منه
الحافضة اللازمة على نفقة الحساب والذي يكون
طلب جانباً منه زيادة عن الربع فيصرف اليه
المطلوب بالوصل اللازم على نفقة الحساب والباقي

الذي يزيد الغاء بالصندوق يصير قوله منه
اشبه بدفعة جديدة ويوضح عن ذلك بتسوية
الحساب ايضاً ويعطى له يوصل جديد من
الصندوق وفي حالة ما اذا كانت اسعار السوق
وقت الطلب اقل من الاسعار السابق المشتري
بها فيصير اعلان الطالب بذلك وبين له
الفرق وفي صرح بقوله الفرق على حساب
الخصوصي فيوقت بصير الصريف ومحاسبته على
وجه ما سلك ايضاً بحيث جميع تلك الاجراءات
لا تتجاوز مدة شهرين بالاكثـر لمن يكونون بالبعد
عن مصر ومدة شهر بالاكثـر لمن يكونون بمصر

بند سادس عشر

على قومسيون ادارة الصندوق في آخر
كل سنة ان يقدم لاصحاب الراس مال حساب
عملياته التي اجراها في سنة وارباع
الناتجة من ذلك وما خص كل اسم منها

بند سابع عشر

بعد نحو كل سنة وتقدم الحسابات على
وجه ما توضع بالبند السادس عشر قبله يصير
انتخاب القومسيون الذي يتولى اشغال ادارة
الصندوق في السنة التالية بمعرفة اصحاب
الرأس مال وفي تعيين يستلم متأخرات الصندوق
ويكون له الحق في التنشيش على الادارة السالفة

بند ثامن عشر

اذا ظهر من التنشيش حصول غش او اختلاس
او شيء يحل بادارة الصندوق فالمستولون
يجامون امام المجالس

بند تاسع عشر

انتخاب القومسيون يكون بأكثرية الاراء
وعلى اي حال لا يكون ازيد من رئيس واربعة

اعضاء. وسكرتير وايف صندوق واذا وقع الانتخاب على احد من التخبين قبل ان يجرى قبوله دفعة ثانية

الخاتمة

اذا تراءى لقومسيون ادارة الصندوق في وقت من الاوقات تصفية حسابه ونوقبت اشغاله او موافقة تشغل رأس مال الصندوق في عمليات اخرى خلاف عملية مشتري السندات المتوه عنها قبله فيستعمل جمعية عمومية مركبة من وكلاء يتخيم اصحاب الراس مال للدارة فيما يلزم اتخاذه ويعطى منهم القرار اللازم ويعرض لجميع اصحاب الراس مال وفي حصل الافرار عليه من ثلثي اصحاب الراس مال بوقت يسرع بالاجراء.

وقد تم تنظيم هذا القانون في اليوم الرابع عشر من شهر يناير سنة ١٨٨٢

(الورق الموحد)

ونقرر في مجلس النظار (اواخر شهر يناير سنة ١٨٨٢) بناء على ما رأى من هبوط اسعار الورق الموحد ان نغتم نظارة المالية هذه الفرصة ونشتري من اوراق الدين المذكور جانباً للاستهلاك بقيمة ٤٠٠ الف جنيهه وصدرت الاوامر اللازمة لذلك وعدل المرح الذي تناهه المالية من هذا الامر بنحو ١٢٠ الف جنيهه

وكانت النقود متوفرة في خزائن المالية فروي ان يصير استخدامها فيما يعود على الحكومة بالفائدة .

(المجالس المختلطة)

وبتاريخ ٢٨ يناير سنة ١٨٨٢ صدر امر خديوي بتفويض اطالة مدة المجالس المختلطة الى

غرة فبراير سنة ١٨٨٢

(ميزانية سنة ٨٠ و ٨١)

(والقابلة بينهما)

وظهر فرق جسيم بين ميزانية سنة ٨٠ وميزانية سنة ٨١ كان موضعاً لالتفات الانظار اليه فرأينا ان نثبتها في فصل هذه المدونات لتكونا مخطوتين اثرًا في المراجعات التاريخية يرجع اليه عند الاقتضاء

الدخل

سنة ٨١ سنة ٨٢

جنيه مصري جنيه مصري

٤٩١٢٥٥٥٩ ٥٠٥٢٤٢٢ من رسوم الاطيان

٢٦٨٤٤٨ ٢٨٠٤٤٤ رسوم اخرى

٢٨٢٠٧٢ ٢٨٠٠٤٥ المجالس

٧٥٨٧٤٥ ٧٢٦٩٨٨ الجمارك

٨٠٨٨٩ ٧٨١٥١ البوسطة

٢٨٧٤٤٢ ٢٦٢٣٧٠ الدخولية

١٩٠٩٤٠ ١١٨٢٨٥ الخ

٤٥٨٤٩٨ ٤٢٥٥٠٩ رسوم غير مقررة

١٤١٢٤١١ ١٢٢٢٩٨٢ { السمك الحديدية

والتلغراف

٧١٤٧٩ ٤١٠٤٠ مينا الاسكندرية

٨٢٥٧ ٤٩٠٧ سكة حلوان

٨٧٨١٢ ١٢٤٥٨٧ وابورات البوسطة

٨٦٩٢٦ ٩٩٦٥٠ واردات اخرى

٨١٩٢٧ ٦٤٧٠٧ رسوم متنوعة

١٠٠٩٢٥ ٧٦٦١٩ واردات متنوعة

٠٠٢٢٠٩٩ ٢٩١١٩ سلفيات النقاوي

٠٠٥٨٧٢٠ ٥١١٦٤ اليوم الاحياطي

٩٠١٢٠١ ٨٨٢٧٧٧٩

٢٠٩١٢٤ - ١٩١٢٦٢ - روائب المفاهيم

٧٢٦١٨٧ ٧٦٧٧٨٠٥

ومن هذا البيان يتضح ان مجمل خرج

سنة ٨٠ بنقص نحواً من ٤٦٢ ألف جنيه عن

سنة ٨١

(كتاب احمد عراي الى التمس)

ونشرت جريدة التمس كتاباً قالت انه

مرسل اليها من احمد عراي وأنه يتضمن ماهية

الحزب الوطني المصري ومطالبه وامانيه ومساعدته

الى غير ذلك فتناقلت بعض الجرائد وشركات

التلغراف خبر هذا الكتاب فكذبت جريدة الوقائع

المصرية ثم كذبت المستر بلنت بقوله (ان اللائحة

المشفقة على افكار الحزب الوطني التي نشرتها

جريدة التمس لم ترسل اليها من احمد عراي

بصفة رسالة بقلو وامضائه كما زعم تلغراف روتر

والتمس بل باجتماعي مع الموما اليه وبعض رجال

الجهادية وبعض علماء الامة المصرية رأيت ان

افكارهم لا تخرج عن هذه اللائحة وبعد ان كتبها

عرضتها عليهم فقالوا هذه هي افكار الحزب الوطني

والجهادية ثم ارسلتها الى جريدة التمس باسمي

وامضائي لا باسم عراي) اه

اما صورة الكتاب او اللائحة فهي

(خلاصة ما بطله الحزب الوطني)

(من الاصلاح بواسطة)

(احمد عراي لسان)

(حاله)

(١) يرى الحزب الاهلي محافظته على

العلاقات الودادية الحاصلة بين الحكومة المصرية

والباب العالي واتخاذ ذاك الباب ركناً يستند

عليه في اعماله - ويعتقد ان (جلالة) السلطان

ومن هذا البيان يتضح ان مجمل دخل

سنة ٨١ زاد نحواً من ١٨٥ ألف جنيه عن

سنة ٨٠

الخرج

سنة ٨١ سنة ٨٠

جنيه مصري جنيه مصري

٦٦٤٩٩٦ ٦٦٥٥٦٧ - لخراج مصر

٢٦٢٨٤٨٧ ٢٤٢٩٥٠٧ - للدين العمومي

لروائب البيت } ٢٧٧٧٦٢ ٢٥١٤٤٢ -

للخديوي

٤٠٠٢١ ٢٩٤٧٢ - للعبة السنية

٤١٨٥ ٤٠٧٧ - لمجلس النظار

١١٢٨٨ ١٠٥٦٨ - للخارجة

٤٨٧٩٠٢ ٤٢٩٢٦٢ - للمالية

٤١٧٢٢٨ ٢٢٢٧٦٢ - للجهادية

٤٩٤٠٤ ٤٢٦٢٢ - للبحرية

٥٨٢٢١ ٤٢٦٦٢ - للمعارف

٤٢٥٢٩٧ ٢٨٨٠٠١ - للداخلية

٢٣٠٧٨٦ ٢٥١٠٦٩ - للتحانية

٢٩٤٦٠٥ ٢١٧٧٢٧ - للاشغال

للسكك الحديدية } ٢٩٨٨٦٥ ٤١٠٨٥٧ -

والتلغراف

٢١٤٧٥ ٢٤٢٨٨ - لمينا الاسكندرية

٦٦٢٢ ٦١٥٥ - لسكة حلاوان

٦٠٥١ ١٥٥٤٠ - للمجمارك

٢٨٨١٢ ٦٨٧٨٧ - للبوستة

١٢٢٧٨٤ ١٢٨٢٥٩ - للوايلات الخديوية

٥٢٢٤٦ ٢٩٤٦٢ - للسلح

١٢١٥٢ ١٢٥٧٠ - للسنون

٢٨٨٢٩ ٥١٩٢٦ - مبالغ احيائية

الكفالة العظمى لتجراح اعالم مع قبولهم تلك الديون الاجنبية حرصاً على شرف الامة وان كانت تلك الاموال لم تصرف في مصلحة مصر بل صرفت في منفعة حاكم ظالم كان لا يسأل عما يفعل - ومعلوم لم ان ما تحصل على عليه من الحرية والعدل كان بمساعدة هاتين الدولتين فهم يشكروهما ويشنون عليهما

ثم انهم يرون ان النظام الحالي لم يكن الا وقتياً والا فانهم يؤملون ان يستخلصوا ما لديهم من ايدي ارباب الديون شيئاً فشيئاً حتى يأتي يوم تكون مصر في يد المصريين - وهم لا يخفى عليهم شيء من الخلل الحاصل في المراقبة ومستعدون لاذاعة قائمهم يعلمون ان كثيراً من المستخدمين في قلم المراقبة لا يقدرون على القيام بوظائفهم ولا براعون حتى الشرف والاستقامة وبعضهم يأخذ الرواتب الجسيمة بلا استحقاق مع وجود من يقوم به من المصريين على احسن اسلوب براتب لا يوازي خمس راتب الاجنبي وهذا يحكمون بوجود الظلم وخلل الادارات ما دام هذا الاسراف الخارج عن الحد

وتعجبون من اعتناء الاجانب من الضرائب وعدم خضوعهم لقانون البلاد مع تتمتعهم بحريتها واقامتهم فيها ولكمهم لا يريدون مداركة هذا الاصلاح بقوة او جفوة بل يقتصرون على اقامة الحجج ويطلبون من فرنسا وانكلترا التبصر في هذا الامر فانهما اخذتا على انفسهما مراقبة المالية فها مطالبان بنجاحهما واستخدام اهل الامانة والاستقامة فيها فانهما مسئولان عن رفاهية مصر اذ نزعنا ادارة ما لهن من اهلها وتكفلنا بنجاحها (٤) رجال الحزب الوطني يعدون عن

عبد الحميد مولاهم وخليفة الله في ارضه وامام المسلمين ولا يريد قطع هذه الصلات والعلاقات ما دامت الدولة العلية في الوجود ثم يعترف باستحقاق الباب العالي لما يأخذه من الخراج وما يلزمه من المساعدة العسكرية اذا طرأت عليه حرب اجنبية وهذا يقتضى التوائمت والفرامانات الشاهانية كما يعتقد هذا الحزب انه يحافظ على امتيازاته الوطنية بكل ما في وسعه ويقاوم من يحاول اخضاع مصر وجعلها ولاية عثمانية (اي من يريد سلب امتيازاتها ونسخ الفرمانات التي منحتها استقلالها الاداري) وله ثقة بدول اوربا لاسيما انكلترا المدافعة عنه ويود ان تدوم هذه المحبة حتى يحصل على حرية مصر واحكامها

(٢) هذا الحزب يخضع للجناب الخديوي الحالي وهو مصمم على تأييد سلطته ما دامت احكامه جارية على قانون العدل والشرعية حسب ما وعد به المصريين في شهر سبتمبر سنة ٨١ وقد قرن هذا الخضوع بالعزم الاكيد على عدم عودة الاستبداد والاحكام الظالمة التي اورثت مصر الدل وبالا الحاح على الحضرة الخديوية بتنفيذ ما وعدت به من الحكم الثوري واطلاق عنان الحرية للمصريين ويطلبون منها الاستقامة وحسن السلوك في جميع الامور ومساعدتهم قلباً وقالياً كما انهم يحذرون من الاصغاء الى الذين يحسنون اليه الاستبداد والاحكام بحق الامة ونكث المواعيد التي وعد بانجازها

(٣) رجال هذا الحزب يعترفون بنقل فرنسا وانكلترا اللتين خدمتا مصر خدمة صادقة ويعلمون ان استمرار المراقبة الاوربوية هي

المجد الى ١٨٠٠ عسري ورجون
الثبات قلم المراقبة لهذه الزيادة عند تقرير
الميزانية

(٥) الحزب الوطني حزب سياسي لاديني
فئة مؤلف من رجال مختلفي الاعتقاد والمذهب
وجميع النصارى واليهود ومن يحرث ارض مصر
ويتكلم بلغتها منضم لهذا الحزب فانه لا ينظر
لاختلاف المعتقدات ويعلم ان الجميع اخوان
وحقوقهم في السياسة والشرائع متساوية وهذا
مسلم عند اخص مشايخ الازهر الذين يعضدون
هذا الحزب ويعتقدون ان الشريعة الحميدة
الحقة تنهى عن البغضاء وتعتبر الناس في المعاملة
سواء - والمصريون لا يكرهون الاورباويين
المقيمين بمصر من حيث كونهم اجانب او نصارى
واذا عاشروهم على انهم مثلم يخضعون لشرع
البلاد ويدفعون الضرائب كانوا من احب
الناس اليهم

(٦) آمال هذا الحزب محصورة في
اصلاح البلاد ماديا وادبيا ولا يكون ذلك الا
بجفظ الشرائع والقوانين وتوسيع نطاق المعارف
واطلاق الحرية السياسية التي يعتبرونها حياة
للأمة وللمصريين اعتقاد في دول اوربا التي
تمتع ببركة الحرية والاستقلال ان تتمتع بهذه
البركة - وهم يعلمون انه لم تزل امة من الامم
حربتها الا بالجد والكد فهم ثابتون على عزمهم
آمنون في تقدمهم وانقون بجانب الله تعالى اذا
تحلى عنهم من يساعدكم . اهـ .

اما المستر بلنت الموما اليه فهو صديق عراقي
وكان مع المستر ولهم جر مجوري وغيره في جملة
من وفد على مصر من عظماء الانكليز الذين

الاخلاط الذين نأهم تحدثت القلائل في
البلاد اما للصلح شخصية تخص بها احوالهم اى
خدمة للاجانب الذين يسوم استقلال مصر
وهولا الاخلاط كثيرون في البلاد (بل م
معلونون للمصريين واذا التفتت النظرة منهم)
والمصريون يعلمون ان الصمت على حقوقهم
لا يجولم الحرية في بلاد آلت حكمها الاستبداد
وكرهوا الحرية فان اساعيل باشا لم يمكنه من
الظلم والاستبداد الا سكوت المصريين وقد
عرفوا ان معنى الحرية الحقيقية في هذه السنين
الاجيرة فاعتقدوا خناصهم على توسيع نطاق
التهذيب ورجون ان يكون ذلك باطاحة مجلس
الشورى (الذي انعقد الان) وباطاحة حرية
المنظومات بطريقة ملائمة وجمع التعليم وتو
المعارف بين افراد الامة وهذا كله لا يحصل
الا بنبات هذا الحزب وجرم رجاله

ويرى هذا الحزب ان مجلس الشورى ربما
اكره على الصمت كما حصل لمجلس الاسكندرية
واسمعوا عليه جعل الخاطاع آفة تنفخ نحوه
السهام فيتمكدهم صغر الامة وتجرم الابناء من
التعليم ولهذا فوس الاعالي امرم الى امراء الجهادية
وظنوا منهم ان يصعدوا على ظلمهم اعلمهم ان
رجال العسكرية هم الترة الوحيدة في البلاد وهم
يدفعون عن حرمهم الاخذة في التمر وليس
في عزمهم انهاء الحال على ما هي عليه بل متى
تحصلت الامة على حقوقها عدلوا عن السياسة
الحاضرة فان امراء الجهادية عازمون على ترك
التدخل في السياسة متى فتح المجلس (قد فتح
وسلم اليه الشهاد) فهم الان بصلة حراس على
الامة التي لا سلاح لها ولهذا يطلبون زيادة

كفر نواردهم عليها في شهري نوفمبر وديسمبر سنة ٨١ لاستطلاع الاخبار والحوادث وما سيكون من امر مجلس النواب وكانوا يزورون بعض الناس من العامة والخاصة قصد استكشاف خبايا الافكار

الاساسية بافاده معضليها ان وكيلى الدولتين فرنسا وانكلتة يريان ان لا حق لمجلس النواب في تقرير الميزانية ولكنهما مع ذلك يقبلان المخايبة في هذا الشأن بشرط ان يستقر الاتفاق بين النواب والحكومة على سائر بنود اللائحة وبناء على ذلك طلبت الحكومة من النواب ان يصدقوا على اللائحة كما عدلها مجلس النظار وان يترك البند المتعلق بالميزانية الى حين وان يهدي النواب رأىهم النهائي في امر الميزانية لتجمل الحكومة اساساً للمخايبة مع الدولتين

فلما وصلت هذه الافادة مع اللائحة الى النواب استكنوا واجتمعوا في منزل سلطان باشا رئيسهم فقتضوا عدة ساعات في التداول والنشاور قرروا بانتضاها ان لا يقبلوا افادة الحكومة .

وفي يوم الاربعاء عقدوا مجلساً غير عادي تقرر فيه احالة اللائحة والافادة المذكورتين الى اللجنة التي كانت مكلفة بتنفيذ اللائحة وان يشترط على هذه اللجنة اعادة النظر في اللائحة وتعديلها وتقديم الجواب على الافادة قبل ظهر الخميس فاستمرت اللجنة الى ما بعد الغروب تقرأ التغييرات وتطالع التعديلات التي ادخلها مجلس النظار على اللائحة فصدقت على بعضها وابست الموافقة على بعضها الاخر

ثم اثبتت البند المتعلق بالميزانية على الصورة الاتية وهي

ان تعرض الميزانية على مجلس النواب فينظر ويبحث فيها ويعين من اعضائه لجنة مساوية لمجلس النظار عدداً ورأياً ليقرروها جميعاً بالاتفاق او الغالبية فان وقع بينهم خلاف

فصل

(اسباب سقوط وزارة)

(شريف باشا)

(سقوط الوزارة وتشكيل)

(وزارة محمود سامي)

في ختام الفصل المخصوص بمجلس النواب مرّ بنا الكلام على ما كان من استحكام الخلاف بين مجلس النواب ومجلس النظار فيما يتعلق ببنود الميزانية من اللائحة الاساسية وقلنا ان ائتماد هذا الخلاف كان سبباً في استعفاء وزارة شريف باشا ثم ارجأنا استقام الكلام على سقوط هذه الوزارة الى ان نخرج من ايراد اهم الامور التي جرت في عهدها ما جاء مثبتاً في فصل المدونات السابق فهاك الان بقية البيان يوم الثلاثاء الواقع في ١١ ربيع الاول سنة ٩٩ اعد مجلس النظار الى مجلس النواب اللائحة

ولكنهم شملوا على الامتناع وانصرفوا
وفي صباح الجمعة طلعهم اليه وكلثهم تكراراً
بتعيين من يختارون لرئاسة النظار فلم يعدلوا
عن المسلك الذي سلكوه بالامس ولكنهم قالوا
اننا نروم وزارة تنفذ لائحة النواب فاختر
محمود سامي فاعترضوا الرضا والاستحسان فاستدعاه
اليه وقلل الرئاسة وكلفه أن يشكل الوزارة
فجاء منزله وعند مجلساً مؤلفاً من لجنة النواب
وجرت المذاكرة بينه وبينهم فوقع الاختيار على
الاشخاص الالفة اسماؤهم:

محمود سامي للرئاسة والداخلية

احمد عرابي للجهادية والبحرية

علي صادق للمالية

مصطفى باشا فهي للخارجية والحقانية

عبد الله باشا فكري للعارف

حسن باشا الشرابي للارواق

محمود فهي للاشغال

وقد اعلن ذلك للتناصل رسمياً. وهذه صورة
التقرير الذي رفعه محمود سامي الى الخديو:

مولاي

صدر امركم الكريم بان اشكل وزارة
جديدة فصار من اوجب التروض قضاءه علي
ان اعرض لمعالكم عن المبادئ التي سأخذها
دستوراً لاعمالى ومرشداً لسياسة الوزارة الجديدة
ان الحوادث التي توالى على مصر من بضع
سين شغلت الافكار العمومية في داخلية البلاد
وفي البلاد الخارجية على انواع شتى تنحصر في
امرين الاول تعهداتنا المالية والثاني اصلاحاتنا
الداخلية

ولقد نظم امر الدين العمومي تنظيمًا نهائيًا

وكان العدد مساوياً من الجانبين وجب اعادة
الميزانية للنواب فلما ان يؤيدوا رأي النظار
ولما ان يؤيدوا رأي لجنة النواب فان كانت
الاول وجب تنفيذ الميزانية وان كان الثاني
ولم يمكن حصول الوفاق كان الحكم في ذلك
حكم به الخلاف وهو انه عند وقوع الخلاف
بين النظار والنواب على امر ما فلما ان يقض
مجلس النواب ولما ان يستعفى النظار وفي هذه
الحال اي اذا ابد النواب رأي اللجنة وحالوا
رأي النظار تنفذ الميزانية في المهم الضروري منها
لادارة المصالح وعدم تأخير الاشغال تنفيذاً
موقتاً ويبقى الباقي من امر الميزانية الى ما بعد
تسوية المسألة بأي طريقة وموسلة

وبعد ذلك قرأت اللجنة الافادة المتقدمة
ذكرها وقرروا ان يكون الجواب عليها متيناً
حتى يجلس النواب ومصرحاً برفض تدخل
القصلين في هذا الامر

ثم في صباح الخميس عين النواب لجنة
منهم مؤلفة من ١٥ عضواً لتتوجه الى الخديو
طالعة لاثاد ما خربوا او استعفاء الوزارة فمرت
في طريقها على منزل شريف باشا وطلبت منه
جوازاً صائباً فأبى فذهبت الى الخديو وبأنته
اما قبول اللائحة او تغيير الوزارة فواعدها الى
صباح السبت وانصرفت

ثم وقد شريف باشا وقصلا الدولتين على
الخديو وكان شريف باشا مصرعاً على رأيه ولم
يوافق على لائحة النواب فاستعفى في الحال
فاستدعى الخديو لجنة النواب وكلثها ان تختار
رئيساً للوزارة فاستمع اعضاؤها وقالوا ان هذا
من حقوق الجباب الخديوي فالحج عليهم كثيراً

الداخلية بمحكمة ووثوق وبناء على ذلك تشكل
مجلس النواب الحالي والوزارة ايضاً من هذا
الرأي وهي ستوجه قمتها وعنايتها الى اصلاح
المحاكم والمجالس وانتظام الادارة واجراء التحسين
اللازم في امر المعارف العمومية مساعدة للبلاد
على السير في سبيل المدنية والتجراح

وستنظر في اتخاذ الوسائل الابلية الى اتساع
دائرة الزراعة والتجارة والصناعة وتصرف عنايتها
الى سائر المشروعات الاصلاحية التي كانت
موضوع امانتي عظيمكم ولكنها قبل كل شيء
تري من الواجب ان تعين اختصاصات مجلس
النواب لينسرد ان يأتي الحكومة بما تنتظر
منه من المساعدة وان يحقق آمال البلاد
المختصرة فيه ولذلك فاول شيء تشرع فيه الوزارة
هو وضع نظام اساسي للمجلس الموالي ويكون
من احكام هذا النظام احترام جميع الحقوق
الخاصة والعبود الدولية وكل التعهدات المتعلقة
بالدين العمومي وما توجب هذه التعهدات درجة
في برنامج الحكومة وتحميد التبعية التي تلحق
الوزارة امام المجلس وكيفية الخبارة والمباحثة في
امر التعاون ووضعها وتنظيمها وسيكون هذا
النظام الاساسي محمياً على جميع الشروط اللازمة
لتأكيد مصالح العموم بعيداً من ان يكون سبباً
لتفريق الببال

هذه بامولاي لائحة الوزارة الجديدة وفقاً
لامال الوطن

وعندي الرجاء الاكيد ان الدول العظيمة
ولا سيما الباب العالي الذي ازرنا ابداً بعنايته
ومساعدته فيما يتعلق بالحقوق والامتيازات التي
منحها لنا - ستستمر على مساعدة حكومة عظيمكم

وصدر في شأنه عدة اوامر سامية ختمت بقانون
التصنية الصادر في ١٦ يوليو سنة ١٨٨٠ وقد
عدت هذه الاوامر وهذا القانون كأنيها معاهدات
دولية ما فتئت حكومة عظيمكم عن اعتبارها
ومراعاتها وستعني الوزارة بانفاذ احكامها بالدقة
والامانة

وصارت نصية الدين السائر امراً وافعياً
فسددت حسابات الاكثرية من اعترفت
الحكومة الى الان بمحقوقهم وستصرف العناية الى
الاستمرار على انعام نصية هذا الدين
كذلك الديون المفترقة (قونصوليد)
المختص بها قلم الدائرة السنوية ومصلحة الاملاك
الميرية الموضوعتان رهناً لقرض سنة ١٨٧٨
سائرة امورها من تأدية فائدة واستهلاك في
طريق الانتظام

والادارات التي انشئت لتأكيد انتظام
سير الديون المذكورة (وهي قلم المراقبة العمومي
وادارة خزينة الدين وقلم المراقبة في الدائرة
ومصلحة الاملاك الميرية) يجب على الحكومة ان
تخافظ عليها وتراعيها وذلك دأب الحكومة مع
هذه الادارات من حين انشائها الى الان

فلا يغير شيء ما ذكر عن وضعه وستجهد
الوزارة في تأييد تلك الادارات والمصالح لتهون
عليها السير في سبيلها لانها تعد حسن سير هذه
الادارات العمومية امراً لازماً لانتظام الاحوال
في اشغال الحكومة وعندنا ان الادارة العمومية
في البلاد تستفيد من ذلك فوائد جملة لاشك
ولا ريب فيها

وقد كان ابداً في خلد عظيمكم ان لا بد
من مساعدة مجلس شوري لانعام الاصلاحات

مساعدة كانت أمداً وتكون أمداً جديدة للقطر
المصري

كذلك أرجو أن تكون غاية حكومتكم
مصروفة في سبل المحافظة على الحقوق العمومية
وحفظ الراحة ومساعدة الأمة في طريق التقدم
والعزاة

وبعد جئناكم العالي يوم توليتكم السيرة
أن نصح مصر بأكبر جديد النجاة والسعد ونحن
الآن نقدم بين يدي عظمتكم عزماً على الاجتهاد
في تحقيق ذلك الوعد فإنا نجد في محصل
الغاية التي يروم جئناكم العالي الوصول إليها
وآمالنا كبيرة في المستقبل إذ أن ثقتنا في عقولكم
كبيرة أيضاً

فإذا رافقت لحمايتكم هذه اللائحة وهذه المبادئ
التي قدمتها فأرجو التوقيع على الأوامر التي
أرفعها لمقامكم الكريم منضمة لتشكيل الوزارة
الجديدة

وتفضل يا مولاي الخ

فأصدر الله والأمر الآتي وهو

عزري محمود باشا سامي

ان اخذكم على عهدكم امر تشكيل الوزارة
الجديدة مع علمكم بأهمية هذا الامر العظيم بعد
رحلتكم جديداً على اخلاصكم وصحة وطنكم
وقد عهدنا اليكم بذلك لما تعهد فيكم من
الاخلاص وصحة الوطنية فتد تخطت ذلك فكم
وايدتوه بالامانة العديدة في التمدد الصيغة التي
ايدتوها في المصالح التي عهدت اليكم

ولما تصادق على لائحكم والمبادئ التي
تصليها فان هذه المبادئ في اساس العدالة
ومن شأنها حفظ الراحة وتوطيدها في البلاد

ونقدم جميع ما كلفنا ونجاءكم

وتواثق على رايكم القاضى انه يجب على
حكومتنا اتخاذ الوسائل اللازمة لانعام الاصلاحات
التضائية والادارية ونشر قانون اساسي لمجلس
النواب ينطبق على الآراء التي ابدتها في
لائحتكم .

كذلك يجب على حكومتنا الاهتمام بتوسيع
دائرة المعارف العمومية والزراعة والتجارة والصناعة
وسنبذل جهدنا في مساعدتكم على ذلك

ونرجو من الله عز وجل ان يكمل اجتهادنا
بالنجاة حياً في خير البلاد ونقدم الامانة

(محمد توفيق)

في ١٥ ربيع الاول سنة ٩٩ و ٤ فبراير
سنة ٨٢

ثم تلا هذا الامر صورة الديكريته الذي
صدر بتشكيل الوزارة على الصورة التي نوهنا بها
وقد اجتمع عقيب ذلك ضباط الجهادية في
سراي قصر النيل واظهروا الفرح والسرور
بالوزارة الجديدة وشكروا الخديو على ذلك وهنأوا
محمود سامي برئاسة الظاهر واحمد عرابي بوزارة
الجهادية

ثم قام عبداً الله نديم وخطاب في ثمة الاتحاد
ورتيبة الخائف والتعاون والحرية المعتدلة وحب
الوطن وكان لذلك احتفالات عظيمة ووقد
على الخديو وفد من اهل الاسكندرية فرفعوا
اليه الدعاى واعربوا عن سرورهم بما حصل من
تشكيل وزارة سامي ثم ورد من وجوه ديباط
واعيانها جميعاً عريضة للخديو ومحضر لرئاسة
الظاهر وآخر لرئاسة النواب يظهر فيها انهم
ونوابهم يد واحدة وفكر واحد ويشكرون

ديون الحكومة بدون ان يتطرق اليها ادنى خلل
ان شاء الله مع عدم الاخلال بحقوق المراقبة
العمومية

وتحسين حالة التعليم والتربية ونشر المعارف
العمومية على وجه يضمن تقدم البلاد في الهيئة
المدينة ونسبيل طرق اتساع ادارة الزراعة
والتجارة والصناعة وغير ذلك مما يمدد باعظم
المنافع والفوائد على البلاد مع الاعناء بتنظيم
المحاكم القضائية واصلاح الاحوال الادارية التي
عليها المدار الاقوى لحفظ حقوق العباد وتوطيد
الامن والراحة في كل البلاد

وبما ان اخص واجبات ما موري الادارة
هو الاشتغال بامور الضبطية والربط وحفظ
النظام العام مع الاعناء الزائد باجراء ما موريهم
على وجه العموم بدون غرض ولا ميل وبراعة
ما يوجب راحة الامالي وحفظ السكون من
وقوع ادنى امر يخل بالراحة مع التخطط على
التناظر والترع والجسور وتقيم عليها الكفاية
لنظام مصلحة الري على الوجه الذي نقره نظارة
الاشغال العمومية وغير ذلك مما هو واجب على
ما موري الادارة من ترتيب مصلحة الخفر التي
عليها مدار الامن والراحة ولا نسمع بمحصل
امر من الامور الخالفة لحفظ النظام

وحيث انه من الامور المهمة مسألة العمليات
وهذا الوقت هو موسم تشغيلها ومن اقصى الامال
توسيع دائرة الزراعة كما قدمنا فعليكم بالاهتمام
في تشغيل تلك العمليات وسرعة اتجازها بتدعيم
الاعم منها على المهم حسب العمليات التي اعطيت
من نظارة الاشغال عن ذلك مع مراعاة المساواة
والعدالة في اخراج الانفار المكنتين بتأديته هذه

للخديو انفاذه لرأي النواب وقد استجابوا عنهم
في تقديم تلك المحاضر الشيخ امين ابا يوسف
وبعد ان استقر محمود سامي في منصب
رئاسة النظار ارسل المنشور الاتي نصه الى جميع
المديرين والمحافظين في الديار المصرية . قال .
انه لما دعت مقتضيات الاحوال لانفصال
وزارة دوللو شريف باشا قد تكرمت المحضرة
الفخيمة الخديوية علينا بان فوضت لنا امر تشكيل
وزارة جديدة تحت رئاستنا واحالت على عهدتنا
ايضا نظارة الداخلية الجليلة وقد قبلنا هذه العناية
التي تفضلت بها علينا حسن توجهات ولي نعمتنا
الخديو الافخم ورغبة نواب اهالي النظر المصري
وشكلنا الوزارة الجديدة المشار اليها من التصفا
بكمال الامنية واخلاص الطوية لوطنتنا العزيز
وبادرتنا ببيان ما توجهت اليه مقاصدنا من
الاصلاحات العمومية في ادارة المصالح والمحافظات
على حقوق اهالي الحكومة المصرية وبث توطيد
الاستقامة والامن العام بكافة انحاء البلاد وتلك
المقاصد هي

ان يكون الوفاق تاما بين المصالح العمومية
اذ هو الركن الاعظم لحسن سير الاعمال وادارة
مصالح مصر على الوجه الذي تعود منه النوائد
الجليلة على البلاد وثبيت الحقوق والحدود التي
تجعل مجلس النواب متمكنا من المساعدات التي
تعملها منه الحكومة فيما يوجب الاصلاحات
العمومية وتنفع القوانين العادلة للمحاكم القضائية
والادارية تدور على محورها كل المصالح بحالة
الانصاف والاعتدال

والحفاظة على تنفيذ مقتضيات الاوامر
والقوانين الصادرة فيما يتعلق بتسوية وتسديد

اعمالنا بالنجاح انه ولي التوفيق . اهـ

فصل

(بت عواطف)

وعلى اثر استقرار الوزارة الجديدة ارسلت
جمعية الفعلة الايتاليانية في الاسكندرية الى محمود
سامي رئيس النظار التلغراف الآتي تعريبه وهو:
الى حضرة صاحب السعادة محمود باشا سامي
عقدت امس جمعتنا حطة عمومية قررت
فيها ان ترفع لمقامكم السامي بيان ما تمناه من نجاح
مقاصد الحرب الوطني المصري وامانه الوطنية
وما الفعلة الايتاليان الا ابناء امة حاربت
في نوال استقلالها فهم يفتنون ان المقاصد التي
ابنتها الامة المصرية وسعت اليها بالتأني وحسن
السياسة تفوز بادارة الوزارة الحالية فوزاً بعدل
عظم الغاية المطلوبة وكبر شأنها

رئيس الجمعية

كاسيني

فاجاب محمود سامي على ذلك بالتلغراف
الآتي تعريبه ومن :

بالاتحاد مع اخواني النظار نشكر لجمعية
الفعلة الايتاليانية بالاسكندرية وحضرة رئيسها
ما ابدع من فني النجاح لوطنا العزيز
ولقد اثر فينا هذا الفني تأثيراً عظيماً
خصوصاً لصدوره عن ابناء بلاد حرة ولان
فيه دليلاً يثبت على ثقة العجم باننا سنحافظ على
مصالح جميع الساكنين في ارض مصر

التوقيع محمود سامي

نصل

(تقرير اللائحة الاساسية)

وفي الاثنين الواقع في ٦ فبراير سنة ٨٢ عقد

الاعمال فيها عليه قد حرمنا هذا لئلا نلحق كل
الجهد في اجراء المساعدات الممكنة لحصول
غرضنا هذا الخيري النافع للبلاد وحفظ الامن
العام مع اتباعكم كل الانتباه لمن هو دونكم من
المأمورين والمستقدمين الموكل لايديهم ادارة
بعض المصالح حتى يسيروا في هذا الطريق
العادل ويكونوا منصفتين بالفعلة ومشهورين
بالاستقامة لا يبلون على احد لغرض من الاغراض
ولا يتغافلون عن تنفيذ اوامر الحكومة العادلة
في وقت من الاوقات بل يتعاونون في جميع
اعمالهم ما تطلبت به الامور ونصت على التلغراف
الشفعة الاجراء وان تجعلوا جميعاً خوف الشرع عتاب
الحكومة متخففاً بين ايديكم فيما لو لا سمح الله
حصل امر يخالف لهذا الاساس التزم المطابق
لمقاصد الخضر الخدمية التي ما برحت تؤكد
حسن مقاصدها لتقدم البلاد ورفاهية اهليها
وتتأمرها جهة العجم التي لهم تعاون لما في
كل ما يلزم الخاف في وسعنا كان عن احاطتها
بالامر منه او حوادث ذات بال او افكار
صالحة تروى لزوم الخاف فيها لما يعود منها
من الاصلاح في سير الادارة او في احوال
البلاد ولا يلزمنا ان نكرر لكم رجسنا بان نكون
حسن مساعدتكم واخلاص نواياكم لتجربة لمراعاة
هذه القواعد السابق ابضاها وعدم التداخل
فيها لا يخص سمحات الادارة من الامور القضائية
الشعلة بالحكم على مقضى قوانينها ولو انما
الموضوعه لذلك بان تجعلوا عنكم مصروفة لحفظ
البلاد وصيانتها حتى تكون اجراءاتكم نافعة شنفقة
لهذه المقاصد الخيرية لتتألى رضاه العجم ونسأل
الله تعالى ان يهد لنا طريق الاصلاح ويقرن

لا يكفي في وصولنا الى الغاية المتصودة من اجتماع حضراتكم بل لا بد ان ينضم الى ذلك خلوص النية من كل واحد منكم في المحافظة على حدود هذا القانون ودقة النظر في الوقوف عندهما بحيث تكون جميع الاعمال والافكار متغصنة في دوائرها وقد قال عقلاء السياسيين ان الوصول الى هذا النوع من الكمال اعني حصر جزئيات الاعمال وكتابتها في دائرة القانون انما ينال بعد العناء وطول التجارب لكي لا اعد هذا صعباً عليكم فان العناية الالوية ساعدت سعد البلاد بوقوع الانتخاب على حضراتكم واتم على اكمل درجات العقل والتفضيلة ولا عناء في اتباع القانون الاعلى الفاضل

وفي املي انكم ستحققون ما يظن احبائه البلاد فيكم عندما تبدئون في الاعمال المهمة التي هيأتم الان لمباشرتها بان تستعملوا صادق النظر للوقوف على ما فيه خير بلادكم وتوجهوا الى ذلك ماضي الهم حتى لا يضيع الزمن الطويل في الحصول على فائدة قليلة وهذا لا يكون الا بتقليص الافكار وتخصيص الطلوع من شوائب النزعات الشخصية بان نجعل الاعمال وقتاً على المصالح العمومية التي نفعها في الحثينة عائد عليكم وعلى ابنائكم

ان الثقات النظر الى الخصوصيات يبعث في القلوب محاسنات ومناظرات تجعل على الخلاف الدائم (نعوذ بالله) وانكم تعلمون ان الذين رفقوا الى ذروة العز وارج الشرف لم ينالوا ذلك الا باخلاصهم في طلب النفع العام فاعترف العالم بفضلهم واجلهم القلوب فاحلهم اعلى المنازل فنبهوا في مكانهم ما داموا بحيلة الاخلاص

مجلس النظار جلسة دارت المذاكرة فيها على لائحة النواب وفي يوم الثلاثاء (٧ مه) وفد على مجلس النواب ناظر المعارف وناظر الاوقاف وقدموا اللائحة كما استقر عليها رأي مجلس النظار فتبناها النواب قبولاً اجماعياً وصدر بذلك قرار من مجلسهم

وفي يوم الاربعاء (٨ فبراير) حضر محمود سامي الى مجلس النواب ومعه اللائحة مقرر فتقبل فيه بالتعظيم وسر النواب بتنفيذ رأيهم فشكروا الوزارة الجديدة على ذلك ثم وقف محمود سامي خطيباً في المجلس فقال ايها السادة النواب

احسب نفسي سعيد الطالع بمحوري بينكم حاملاً الى حضراتكم القانون الاساسي الذي سيكون ان شاء الله قاعدة لجميع اعمالكم ويسرفي كل السرور انني لم احمل اليكم الا بعد تبني انه خير اساس بكمكم ان ترفعوا عليه من الاعمال ما يعزز شأن البلاد وبني ثرونها ويتوي اصول العدالة فيها

وهذه نعمة من الله سبقت البناء على حيث احتياجت اليها والحمد لله قد وصلنا الى المرغوب مع احترامنا شرائع الحكمة ونواميس السكينة ولم يكن شيء من الوسائل يفيدنا لو لم تكن عناية جناب خديويتنا الاعظم هي سندنا في جميع اعمالنا ومقاصد السامية هي مرشدنا في سبل سيرنا فهو الكريم الذي اجرى هذه النعمة على يديه فاول واجب علينا جميعاً ان نقوم لحضرته العلية بفروض الشكر والواجب الثناء

الا انني اعلم كما تعلمون ان مجرد وضع القانون على اصول الحرية وقواعد العدالة

الامة في تقرير لائحة الامامية

وبعد ذلك انطلق النواب الى الحديق
فذكروا على تفكيك الوزارة التي لبست الامة
الى ما طلبت ثم آبلوا الى رئاسة النظار فشكروا
ايضا للوزارة اهتمامها بامر مجلسهم ثم زاروا كل
ناظر في نظارته وبعد ذلك انصرفوا مستبشرين
فصل

(لائحة مجلس النواب)

(بعد التعديل)

نشرنا في الصفحات السابقة صورة لائحة مجلس
النواب قبل التعديل والتفج ونشر الان صورتها
بعد ادخالها عليها وهي

المادة الاولى

نعيين اعضاء مجلس النواب يكون بالاقتاب
والشروط اللازمة لمن له حق الانتخاب ولمن
يجوز الانتخاب تيين فيما بعد في لائحة مخصوصة تشمل
ايضا على كيفية الانتخاب

المادة الثانية

يكون انتخاب اعضاء المجلس لمدة خمس
سنوات ويعطى لكل منهم مائة جنيه مصري في
السنة متبالة مصاريفه

المادة الثالثة

النواب مطلقو الحرية في اجراء وظائفهم
وليسوا مرتبطين باوامر او تعليمات تصدر لهم
تخل باستقلال آرائهم ولا بوعده او وعيد
يحصل لهم

المادة الرابعة

لا يجوز التعرض للنواب بوجه ما واذا
وقعت من احدهم جنابة او خفة مذ اجضاع
المجلس فلا يجوز القبض عليه الا بقتضى اذن

والى احدى قضيتي موقوفي بين عقلاء البلاد
المعارفين عتوق بلادهم عليهم العالمين ان يشرعوا
معتود بشرف اوطانهم الموثقين بانهم لن يكونوا
نوابا حقيقين الا اذا قاموا على صدقهم براعيت
من العمل وحججهم من الدلائل في خطة الاعداد
حتى يقع بها العبد كما عرفها القريب

وفي علم حضراتكم ايها السادة التي عهد
اسلامي رئاسة النظار رفعت الى جناب خديويها
الاعظم شريفا انت فيه سادى الهيئة الخاضعة
واظنكم فرأيتوه وانما لم معانيه وقد تكرم على
الجناب الخديوي بشوكة والى موصل فيكم ان
تكونوا عضدا لنا وساعدا قويا على تميم ما قصدنا
ليستمر امر النظام ونوفر لدينا اسباب الحرية
والرفاهية وتحفظ الحقوق التي لنا ونودي الحاجيات
التي علينا ونوفي جميع عهودنا لمن عاهدنا ونكون
بذلك قد ارضينا سلطاتنا الاعظم الذي يسر
عاجنا وتقدمنا وارضيما جميع الدول المتحدة التي
نحب ان نرانا حائزين لشرفنا حافظين لحقوقنا
قائمين بعهودنا

واخر ما نتواصى به ان لا نجعل للعصب
المصري دخلا في الاعمال الوطنية التي كلنتمكم
البلاد ان تقوموا باعمالها وان تكون الوطنية الحقبة
في المباحث التي على كل فكر والغاية التصوي
من كل قول وعمل

تسأل الله تعالى ان يوفقنا جميعا لما فيه
رفعة اوطاننا وتقدم بلادنا وان يتبع البلاد بقاء
حضرة خديويها المعظم اية الله

فقام سلطان باشا رئيس الدماء واجاب على
خطاب رئيس الوزراء فبين فرائد الافراد
والالفة والغيرة والهمة وشكر الوزارة لثقتها بالمجلس

من المجلس

المادة الخامسة

للمجلس حال انعقاده ان يطلب الافراج او توقيف الدعوى مؤقتاً لحد انقضاء مدة اجتماع المجلس عن يدعى عليه جنائياً من اعضائه او يكون مجبوراً في غير مدة انعقاد المجلس لدعوى لم يصدر فيها حكم

المادة السادسة

كل نائب يعتبر وكيلاً عن عموم اهالي القطر المصري لا عن الجهة التي انتخبته فقط

المادة السابعة

مجلس النواب يكون مركباً بحكومة مصر ويعقد بأمر يصدر من الحضرة الخديوية بموافقة رأي مجلس النظار ويكون اجتماعه سنوياً

المادة الثامنة

تعقد الجلسات الاعتيادية السنوية بمجلس النواب مدة ثلاثة اشهر من اول شهر نوفمبر لغاية يناير وإذا لم تكف هذه المدة لانعام الاشغال الموجودة وطلب المجلس ان تزداد مدته من ١٥ يوماً الى ٣٠ يوماً فيجيب الى ذلك بأمر يصدر من الحضرة الخديوية

المادة التاسعة

إذا مست الحاجة الى تكرار اجتماع المجلس في غير مدته المعتادة فيكون ذلك بمنقضى امر يصدر من الحضرة الخديوية يقرر فيه مدة ذلك الاجتماع

المادة العاشرة

تفتح الحضرة الخديوية او رئيس مجلس النظار بالنياحة عنها مجلس النواب بحضور باقي النظار

المادة ١١

تفتح اول جلسة في كل سنة بتلاوة مقالة يقرأها الخديو او رئيس النظار بالنياحة عند وتشم على بيان المسائل المهمة التي تعرض على المجلس في اثناء انعقاد جلساته وتنفض الجلسة بعد تلاوة المقالة المذكورة

المادة ١٢

ينتخب المجلس في اثناء الثلاثة ايام التالية لتلاوة المقالة لجنة لتحضير جوابها وبعد التصديق عليه من المجلس يصير تقديمه للحضرة الخديوية بمعرفة من يتقدم لهذا الغرض من اعضائه

المادة ١٣

لا يشتمل الجواب المذكور على التكلم في اي مسألة بوجه قطعي ولا على اي رأي حصلت التداولة فيه

المادة ١٤

ينتخب المجلس ثلاثة من اعضائه تعرض اسماؤهم على الجناب الخديوي فيعين احدهم ليتولى رئاسة المجلس مدة الانتخاب اسبوع خمسة ايام بمنقضى امر يصدر من حضرة

المادة ١٥

ينتخب المجلس وكيلين لرئيسه ويعين للقلم كتاباً بشرط ان يكون الوكيلان من اعضائه

المادة ١٦

تحرر محاضر الجلسات بملاحظة قلم كتابة المجلس الذي يؤلف من الرئيس ومن الوكيلين ومن الكتاب

المادة ١٧

اللغة الرسمية التي تستعمل في المجلس هي اللغة العربية وتحرر المحاضر والمخاضات يكون

بنك اللغة

المادة ١٨

للنظار حق الحضور في المجلس واداء ما يروون اداءه فيه ولم ايضا ان يستغيب عنهم وكلاء من كبار الموظفين

المادة ١٩

اذا قرّر قرار النواب على ان يستدعى للحضور مجلسهم احد النظار للاستيضاح منه عن مادة معينة فعلى النظار ان يذهب الى المجلس بنفسه او يستغيب عنه احد كبار الموظفين بحسب ما يسأل عنه

المادة ٢٠

للنواب حق الملاحظة على متوظفي الحكومة جميعا ولم في أثناء اجتماع المجلس ان يشعروا بواسطة رئيسه كلاً من النظار بما يروون او من الاخبار عنه من نعد او خلل او قصور يقع في أثناء تأدية الوظيفة من احد موظفي الحكومة التابعين لنظارته

المادة ٢١

النظار متكافلون في المسؤولية امام مجلس النواب عن كل امر يقرر بمجلس النظار ويحرم عليه اخلال بالتوازي والقوانين المربعة الاجراء

المادة ٢٢

كل من النظار مشمول على الوجه المذكور بالبنء السابق عن اجراءاته المتعلقة بوظيفته

المادة ٢٣

اذا حصل خلاف بين مجلس النواب ومجلس النظار واحر كل على رايه بعد تكرار المارة وبان الاسباب ولم تستعف النظارة للمجلس

الخدمية ان تأمر بنس مجلس النواب وتجديد الانتخاب على شرط ان لا تجاوز الفترة ثلاثة اشهر من تاريخ يوم الانقضاء الى يوم الاجتماع ويجوز لارباب الانتخاب ان يتفقوا بنس النواب السالطين او بعضهم

المادة ٢٤

اذا صدق المجلس الثاني على رأي المجلس الاول الذي ترسب الخلاف عليه يتخذ الرأي المذكور قطعياً

المادة ٢٥

مشروعات اللوائح والتوانين نعل بمعرفة الحكومة ويقدمها النظار لمجلس النواب لنظرها والبحث فيها واعطاء القرار اللازم عنها ولا يكون المشرع قانوناً معجزاً دستوراً للمعل ما لم يعل في مجلس النواب بنءاً فينءاً ويقرر حكماً فحكماً ثم يجري التصديق عليه من طرف الحضرة الخدمية وكل قانون يعل ثلاث مرات بين كل مرة واخرى خمسة عشر يوماً واذا كان القانون مستعجلاً فيكفي تلاوته مرة واحدة ويستغنى عن المزمين الاخرين يقتضى قرار مخصوص يصدر من المجلس واذا ترأى مجلس النواب من قانون فيطلب ذلك بواسطة رئيسه من مجلس النظار وفي وافقت عليه الحكومة فتعل مشروعه وتقدمه لمجلس النواب على الوجه المين بهذا

المادة ٢٦

مشروع كل لائحة او قانون يعرض على المجلس ينظر فيه بمعرفة لجنة من اعضائه تختب لذلك ويجوز للجنة المذكورة ان تطلب من الحكومة اجراء بعض تنبيرات في المشروع الذي تكلفت بنظره وفي هذه الحال يرسل رئيس مجلس

قانون يصدق عليه من مجلس النواب بحكم
كجلس وترد الحقوق لاربابها
المادة ٢١

ميزانية مصروفات وإيرادات الحكومة
السوية تقدم لمجلس النواب سنوياً لغاية الخامس
من شهر نوفمبر بالأكثر
المادة ٢٢

تقدم للمجلس ميزانية عموم الإيرادات مع
كشوفات عن كل نوع من أنواعها
المادة ٢٣

تنقسم ميزانية المصروفات الى اقسام متعددة
يختص كل قسم منها بنظارة ثم يشتمل كل قسم
على أبواب وفصول بقدر عدد جهات الإدارة
العمومية بتلك النظارة

المادة ٢٤
لا يجوز للمجلس ان ينظر في دفعيات الوزير
المقرر للاستانة او الدين العمومي او فيما التزمت
به الحكومة في امر الدين بناء على لائحة التصنية
او المعاهدات التي حصلت بينها وبين الحكومات
الاجبية

المادة ٢٥
ترسل الميزانية الى مجلس النواب فينظرها
ويصح فيها (براءة اليد السابق) ويعين لها
لجنة من اعضائه مساوية بالعدد والرأي لاعضاء
مجلس النظار ورئيسه لينظروا جميعاً في الميزانية
ويقرروا بالاتفاق او بالاكثية
المادة ٢٦

اذا وقع الخلاف بين لجنة النواب ومجلس
النظار وتساوى العدد فيه فالميزانية تعود الى
مجلس النواب فان ايد رأي مجلس النظار

النواب الى رئيس مجلس النظار المشروع
والتغييرات المطلوب اجراؤها فيه قبل المذاكرة
العمومية بمجلس النواب
المادة ٢٧

ان لم تطلب اللجنة اجراء تغييرات في المشروع
الحال عليها او طلبت ولم توافقها الحكومة على
ذلك فيقدم النص الاصلي من مشروع القانون
لمجلس النواب المتداوله فيه اما اذا صدقت الحكومة
على تلك التغييرات فيقدم للمجلس النص الاصلي
مع التغييرات التي حصلت فيه للمناقشة فيها
وفي حالة ما اذا كانت التغييرات ما صار قبولها
من الحكومة فللجنة ان تدين رأيها للمجلس وتقدم
له لملاحظات

المادة ٢٨
عند تقديم المشروع للمجلس من طرف
اللجنة يجوز للمجلس قبوله او رفضه ويسرع له
ايضاً احالته ثانية على اللجنة للنظر فيه

المادة ٢٩
على رئيس مجلس النواب ان يرسل الى
رئيس مجلس النظار اللوائح والقوانين التي يصدق
المجلس عليها

المادة ٣٠
لا يجوز ربط اموال جديدة او رسوم او
عوائد على مقولات او غنارات او ويركوي في
الحكومة المصرية الا بمقتضى قانون يصدق عليه
من مجلس النواب وعلى ذلك لا يجوز باي وجه
كان وبأية صفة كانت تحصيل عوائد جديدة
وكل جهة من جهات الحكومة امرت بتحصيل
شيء من ذلك وكل مستخدم حرر كشوفات او
تعريفات عنها وكل شخص باشر تحصيلها بدون

الإدارة المختصة بـ

المادة ٤١

إذا طرأت ضرورة مهمة تستلزم المبادرة إلى الأخذ بأسباب الاحتياط لوقاية الحكومة من خطر أو للحفاظ على الأمن العمومي وكانت مجلس النواب غير منعقد وكانت الاحتياطات المرغوب اتخاذها داخلية مختصصة ولم يسع الوقت اجتماعه جاز لمجلس النظار اجراء ما يلزم اجرائه على مسئولته مع التصديق على ذلك من الحضره الخديوية ولدى انعقاد مجلس النواب يقدم الامر اليه ليرى رأيه فيه

المادة ٤٢

لا يجوز لأي شخص أن يعرض لمجلس النواب مسألة ما أو يتنافس فيها أو يشترك في المداولة إلا أن كان من أعضائه أو من النظار أو من كان حاضراً معهم أو نائباً عنهم

المادة ٤٣

يكون إعطاء الآراء في المجلس بواسطة رفع اليد أو النداء بالاسم أو وضع الآراء في صندوق

المادة ٤٤

لا يجوز إعطاء الآراء بالنداء بالاسم إلا إذا طلب ذلك عشرة من أعضاء المجلس بالأقل وعلى كل حال فالرأي فيما نص عليه بالمادة السابعة والأربعين يكون دائماً بالنداء بالاسم

المادة ٤٥

انتخاب الثلاثة الأعضاء الذين يعين منهم رئيس المجلس وكذا انتخاب الوكيلين والكتاب الأول والثاني يكون دائماً بوضع الآراء في صندوق

وجب تنفيذ وإن أبيت رأي لجنة فيكون العمل بتنفيذ المادة ٢٣ و ٢٤ من هذا اللائحة وأما ما حصل فيه الخلاف من الميزانية فإذا كان مقررًا في ميزانية السنة السابقة ولم يكن مخصوصاً لأعمال جديدة مثل اشغال عمومية وغيرها فينبذ مؤقتًا إلى أن يعقد المجلس الثاني بتنفيذ المادة ٢٤

المادة ٢٧

إذا أيد المجلس الثاني رأي المجلس الأول في امر الميزانية وجب تنفيذ الرأي المذكور قطعاً كما في المادة ٢٣

المادة ٢٨

كل عيب أو شرط أو التزام يتراد عقد بين الحكومة وغيرها لا يكون نهائياً إلا بعد الاقرار عليه من مجلس النواب ما لم يكن على امر مبالغه وارد في ميزانية عامة ضرورة هذا المجلس واية مناقلة عن اشغال عمومية خارجة عن الميزانية أو صيغ شيء من املاك الحكومة أو إعطاء أرض بدون مقابل أو اعتبار لاحت لا تكون نهائية إلا بعد الاقرار عليها من مجلس النواب أيضاً

المادة ٢٩

يجوز لكل مصري أن يقدم للمجلس عريضة ويحال النظر في هذه العريضة على لجنة بتتبعها المجلس ويناقش على ما يجاب عنها بحكم المجلس بقبول أو رفض العريضة وما يحكم بقبوله يحال على النظار المختصة بذلك

المادة ٤٠

كل عرض يخص بمقوق أو صوامع شخصية يرفض متى كان من خصائص الحاكم المدنية والإدارية وكانت لم يسبق تقديمه لجنة

سنة ١٢٩٩ و ٧ فبراير سنة ١٨٨٢

فصل

(وفود شبان الاسكندرية على المحروسة)

(لاداء الشكر للجناح الخديوي)

(على تشكيل وزارة)

(محمود سامي)

ان جمعية شبان الاسكندرية التي اسست
عتيب التظاهر العسكري للخطر في منافع الوطن
العمومية اقترعت على تعيين وفد منها يتوجه الى
المحروسة لتقديم الشكر للحضرة الخديوية على
تشكيل وزارة محمود سامي فاصابت الفرقة اثني
عشر شاباً من اعضائها وهم

السيد سالم بدر الدين

عبد التادر الغرياني

ابراهيم سعود

محمد الشوباشي

الشيخ حسن جمعي

احمد ابراهيم جمعي

عمر ابو شهبه

مصطفى الشوربجي

عبد الخالق البيطاش

شمس الدين الغرياني

ابراهيم ابو هيف

احمد الكركه

وجميعهم من ابناء وجهاء الفكر واعيان
فوجهوا الى العاصمة وصحبهم عبد الله نديم
فانطلقوا جميعاً الى الاعتاب الخديوية وصدر
لهم الاذن بالتمول بين يدي الجناح الخديوي
فتمولوا بين يديه وانعطفت اليهم بقبول شكرهم
ثم انتقلوا الى مقر محمود سامي رئيس النظار

المادة ٤٦

لا تكون المداولة بالمجلس صحيحة الا اذا
كان حاضراً فيه ثلثا اعضائه بالاقل والا كانت
المداولة لاغية ويكون صدور القرارات بالاغلبية
المطلقة .

المادة ٤٧

كل قرار يترتب عليه مسئولية النظار
لا يجوز صدوره الا بالاغلبية المتوفرة فيها ثلاثة
ارباع النواب الحاضرين بالمجلس

المادة ٤٨

لا يسوغ لاحد من النواب ان يستيب
عنه غيره لابتداء رأيه

المادة ٤٩

على مجلس النواب ان يجرر لائحة اجراءاته
الداخلية وتكون تلك اللائحة نافذة الحكم بمقتضى
امر يصدر من الحضرة الخديوية

المادة ٥٠

للمجلس الحق ان يعدل هذه اللائحة الاساسية
بالاتفاق مع مجلس النظار

المادة ٥١

اذا أغضض معنى بند او عبارة من هذه
اللائحة فيكون تفسيره باتحاد مجلس النواب مع
مجلس النظار

المادة ٥٢

كل احكام القوانين والامام والواجب
والعادات المخالفة لهذه اللائحة لا يعمل بها بل
تكون لاغية

المادة ٥٣

على نظارنا تنفيذ هذه اللائحة كل فيما يخصه
صدر بسراي الاسمعية في ١٨ ربيع الاول

السورر بما تنضل على الامة باجابة طلبها في
تشكيل وزارة وطنية حرة وفق بها الامة وترضى
بها وهذه نعمة كبرى لا تقوم لها ببناء ثم اننا نخدم
مولانا القائمون بتنفيذ اوامره الخاضعون لاحكامه
فبالنيابة عن باقي الجيش المصري اقدم الشكر
لمولانا واعترف باننا من ابناء دولتنا العلية
النأن نحن نحافظ على هذه النعمة مع الحرص
على امتيازاتنا والدفاع عنها كما اننا ندفع كل
قوة تمس حقوق مولانا الحذبو وقاوم كل سلطة
نقاوم سلطته وهذا ديدنا لا نفلت عنه ولا فندينا
جزيل الشكر وجيل الثناء

وبعد ان نزلوا من عابدين توجهوا الى
الدخيلة ووقفوا برحبة السراي لكثرة عدد
فذل اليهم محمود سامي رئيس النظار ووقف
فيهم خطيباً يخبرهم على لزوم الطاعة والخضوع
للتوائين الى غير ذلك من الخوض على القسك
بالمدر والسكينة ومعاملة الاجانب بالحسنى فقام
طلبه عصمت وقال

ايها الرئيس المعظم

اقمت فينا منة وانت فعامل الصغير معاملة
الابن والابن معاملة الاخي والكبير معاملة الاب
مع المحافظة على التوائين والآداب العسكرية وهذه
مزية لم توجد في غيرك وقد ارتفعت المسند
الوزارة وانت احق بها واهلها فحق الآن نبيدي
لمساعدتك ما لكم عندنا من الاخلاص في الخدمة
والخضوع لوامر الحكومة والمحافظة على الشرف
العسكري وقيامنا بكل ما كلننا به بلا تواف
ولا تاخير والى بالنيابة عن بقية الجيش المصري
اقدم لمساعدتك التهنئة والتبريك بهذا المسند
الشريف واعترف بين يديكم باننا الجند العالم

فرحب بهم واخذ يتكلم مع عبد القادر افندي
الغرياني يا المن رعت في نجاح البلاد وتقدم
المصريين ثم زاروا سلطان باشا رئيس مجلس
النواب فقابلهم بالايان وحادثه عبد القادر
افندي المذكور في شأن الخلع الثاني الذي يريد
الموسى دي ليهس فحة ومن له الضرر الذي
يلحق بالاسكندرية وتجارها واهلها من جراء
ذلك

وبعد انصرفت من منزل سلطان باشا
توجهوا الى صوان الجهادية وهناك اجتمعوا باحد
عراقي فبدأم على حسن التعادى واعترفتهم باحفظ
شأن الوطن وبعد ذلك عهدوا اجتماع ضباط
الجهادية وامرارها في ساحة قصر النيل حيث
وقف عراقي فيهم خطيباً فوضح فيه السياسي
وصرح بكوة سلباً ودناً وان مساعده وطنية
محمدة لم تصرفوا راجعون وقد اعدوا الى
عبد الله تقدم ساعة وسلسلة ذهبتين

فصل

(حول امراء الجهادية بين يدي القديرو)

(ورئيس النظار لاطهار)

(الخضوع والطاعة)

وفي صبحه يوم الاحد الواقع في ١٤ فبراير
سنة ١٢٨٢ و ١٥ ربيع الاول سنة ١٢٩٩ اجتمع امراء
الجهادية من الفرق الى الساعقول اعاصي وقتلوا
بين يدي الحذبو لشكر واطهار الطاعة فبعد
ان خاطبهم بما يشف عن حق لاصلاح البلاد
وايساعد اهلها قام طالبه عصمت وقال

مولاي

نحن جندك الخاضع لوامرك السامية والمحافظة
لديك الشريفة نتلنا بين يدي مولانا لاطهار

وأعدَّ شبان الاسكندرية ليلة جمعت الاعيان والوجهاء واستدعوا نديم من مصر فلي الدعوة وقدم الاسكندرية فحضر الحفلة وقام فيها خطيباً فاقندى به بعضهم ثم ختمت الخطابة في الساعة التاسعة من الليل

وأعدَّ محمد بك طاهر نجل المرحوم احمد باشا طاهر احتفالاً دعا اليه النظار والنواب واساتذة المدارس وكبار رجال الجهادية وعدداً كثيراً من الاعيان والشبان فقلت فيه الخطب والمقالات وألقيت نصيدة من نظم احد تلامذة مدرسة الادارة امتدح فيها محمود سامي واحمد عرابي وعن ابياتها عند مدحه لمحمود سامي قوله في كفه سيفان سيف عناق

والشهم اعرابي سيف ثاني

واقیم كثير من مثل هذه الاحتفالات في القاهرة والاسكندرية كان فيها الاعراب عن السرور بمحصول تلك الامنية ما يفوق الحصر والوصف

فصل

وجاء في تلغراف ورد من الاستانة بعد تشكيل الوزارة ان ترأسة سفراء الدول فيها (ما عدا فرنسا وإنكلتره) نوجهوا الى الباب العالي واعلنوا مكاتبة ومشافهة بان اي تعديل يحصل في مصر يلزم ان يكون باجماع الدول على قبوله

وذكر في تلغراف آخر بتاريخ ٤ فبراير سنة ١٢٨٢ انه ورد الى اللورد دفرين تلغراف من اللورد غرنيل يخبره ان الاشاعات الخاطئة تكون أكثره تعهد بتدخل عسكري في مصر اذا حصل فيها اختلال لا اصل لها البتة

يحفظ البلاد والدفاع عنها - وقد جعلنا انفسنا تحت الاوامر السامية وما تشير به نظارة الجهادية قياماً بخدمة الوطن وامثالاً لاوامر الحكومة الخديوية المصرية وما وقفنا هذا الموقف الا لتتبع بمشاهدة طلعتكم السامية ونعلن عن اخلاصنا في الخدمة واتباعنا للقوانين فقد عهد الى سعادتكم برئاسة النظار ولا نشك في انكم ستسبرون بالامه في طريق بقوي كلعبها ولا يكثر علاقات الدول معنا والله يوفقنا لما فيه صلاح العباد ونجاح البلاد
فصل

(احتفالات في مصر والاسكندرية)

(فرحاً بالتصديق على)

(لائحة مجلس النواب)

وبعد التصديق على لائحة مجلس النواب اقيمت الاحتفالات العديدة سروراً بالتصديق عليها فاحتفلت جمعية المقاصد الخيرية احتفالاً اجتمع فيه النظار من الضباط والامراء والعلماء واعيان مصر وشبانها حتى ضاقت قاعة الحفلة بالحضور فقام عبد الله نديم وأنتج الخطابة فاقندى به كل من ادیب اسحق وابراهيم اللقاني ومصطفى ماهر والشيخ محمد عبد وحسن الشمسي وفتح الله صبري واستمرت الخطب تلي في تلك الحفلة الى الساعة التاسعة من الليل

واقام احمد بك نير احتفالاً دعا اليه النظار وبعض النواب وكثيراً من رؤساء الجهادية وضباطها وبعض اعيان العاصمة وبعد تناول الطعام وتبادل الناطق النهائي قام عبد الله فافتتح الخطابة ثم تلاه حسن عاكف البوزباشي وعلي رضى وبعد ذلك ختم الحفل بالدعوات والتهنئة

فصل

(قدوم الالاي السادس الى الاسكندرية)

(في ليلة الجمعة ٢١ ربيع)

(الاول سنة ١٢٩٩)

احتفل كثير من اعيان الاسكندرية ووجهاها
بقدوم هذا الالاي وتوجه جم غفير منهم الى
الحطة لاستقباله ورفقا وقف الفطار الحامل
للعساكر والضباط تزل منه حكام الالاي
خليل كامل وبكباشيته مصطفى شفيق ومحمد عار
ومحمد نجيب فقابلهم جميع ضباط الالاي الخامس
ومعهم ضباط البحرية وبكباشية المستعظمين
والبوليس وضباطهم ووكيل الضبطية ورجالها
وسائر الحضور من اعيان الثغرووجهاه وهناوهم
بالسلامة وكانت ارض الحطة مغطاة بالازهار
وطرفها مزدانة بالانوار ثم ساروا بالترتيب
والموسيقى العسكرية تصدح امامهم الى ان وصلوا
الى قشلاق باب شرقي حيث كانت الانوار
تأخذ بالاىصار مخنوفة بانواع الاعطار والازهار
ولما هدأت الغوغاء وسكن اللفظ قام احمد
افندي العلوم خطيباً فقال

بعد حمد الله تعالى الذي الف بين قلوبنا
فاصبغنا بنعمه اخواناً تتكاتف على القيام بواجبات
الوطن وحفظه والصلاة والسلام على سيدنا
ومولانا محمد خير الانام

ليس يخاف عنكم سادتي معشر الحاضرين
وسلالة الاماجد المومنين ان للاتحاد والتعاون
على خير الوطن فوائد لا تحصى وما اثر لن تستفى
كيف لا وقد علمنا ما وصل اليه الغرب باتحاد
اهله ونضا فرم على ما فيه حفظ وطنهم ونفعه
فاصبحت ديارهم عامرة وبخارهم رابحة وصالهم

وورد لتلغراف من الشبر ما كتبه والله بالعودة
الى عراقي بتاريخ ٤ فبراير سنة ١٢٩٢ يقول له
هو ما معناه

«ميراً للقدم فليس هناك خوف والامه»
«الانكليزية تريد النيل والعودة القلبية للتلاح»
«الدليل يجب ان الله آمال الظالمين المحتسبين»
«الاموال وحظ الامة المصرية»

فصل

(مشور عراقي الى جميع الالايات)

(وفروعها)

ولما ارتقى عراقي الى مسند نظارة الجهادية
والبحرية بعد الى جميع جهات العسكرية بالمشور
الالى انذاك باستلامه عينة النظارة وهذه صورته
حيث ان مسند نظارتي الجهادية والبحرية
الجليلين قد احبل الى عهدتنا من طرف
الجناب القديوي العظم بارادة سيده موشحة بتاريخ
١٥ ربيع الاول سنة ١٢٩٩ مرة ١١ فاعتقادي
ووثوقى بمساعدة حضرتكم وعموم حضرات الضباط
والصف ضباط والعساكر في القيام بواجبات
هذه النظارة مع الاستمرار في سيرها على المنور
اللاتي الموافقي لنص احكام القوانين العسكرية
قد جرى على قبول هذا المسند الجليل حالة
كوني عالم بانتم عليه من وثوقى حضرتكم
الجناب القديوي ما ولقد ازم تحرير من حضرتكم
اخطاراً بما ذكر واعلان كافة الضباط والصف
ضباط وعساكر الالاي ادارة حضرتكم وقفا
الله جميعاً لما فيه الجاه والاصلاح

دقت اشاراتي وقرت مقاتي
وانسرت قلبي باجتماع احدي
وبلغت قبل مني امتي
سجان من بالعز ابدل ذاتي
وانالني نعباً عليها أحسد
يا من الهم بالكمال المنتهي
كم عاشق قلبي موه وما انتهى
ولقد وقعت بداركم أنشدتها
واذا اطلعت على البقاع وجدتها
نشقي كما تشقى العباد وتسعد

ثم قام امير الاي فابلق الحضور سلام
الخديو والنظار وامراء العساكر وشكر لاهل
الاسكندرية ما اجرؤ من الاحتفال والزينة
وبعد ذلك اخذ فتيان الاسكندرية يقدمون
الاشربة الضباط والعساكر وكان فرج بك
قائمقام الاي الخامس وسليمان سامي قد اعدا
هنالك وليمة للماضرين فبعد ان تناولوا الطعام
ارسل امير الاي تلغرافاً الى ناظر الجهادية
بجدة فيه بالتي الاي من الاحتفاء والاحتفال
بقدومهم الى الثغر وقد ارسل ايضاً فتيان
الاسكندرية تلغرافاً الى الناظر يشكرونها به
ويشنون عليه

فصل

(ضباط الاي الرابع في رشيد)

وفي شهر ربيع الاول سنة ٩٦ وهو الشهر
الذي تشكلت فيه وزارة محمود سامي اعد اهل
رشيد وليمة شائقة احتفالاً بضباط الاي
الرابع حضرها اعيان الثغر وعلماؤه فخطب فيها
المني والفاضي بما يأتي :

في افطار الكزة منشرة وابناؤهم على ما يحسن
مستقبلهم مكين وبما فيه تقدم بلادهم مشغلين
الى غير ذلك من المزايا التي لا تدخل تحت
حصر ولا يحيطها فكر وما ألم بنا من الاضمحلال
والبواركا بلقي بنا على شفا جرف هار ضرورين
من الصفات الانسانية والكمالات البشرية لولا
ان الله من علينا بالتوفيق وهوانا اقوم طريق
وبعث فينا المحبة الوطنية فقامت بيننا رجال
جهادتنا الكرام وفي مقدمتهم حضرة امام سعادة
احمد عرابي بك لا زال حضرة خديونا محفوقاً
بالتوفيق ولا زالت وزارتنا وجهادتنا سارية
في احسن طريق امين

ثم اعقبه الشيخ محي الدين النبهاني بقوله :
اهلاً وسهلاً بانصار الامة وكادة الملة وحماة
الاطمان ووجوه الزمان قد انتم الديار وشرفتم
اهلها فيورك يوم يكاف التذوم منكم علينا
فيا اهل الاسكندرية انعلون من هولاء . هولاء
الذين تكلنوا بحفظ دمائكم وبلادكم واموالكم
واعراضكم فيا لست شعري هل قم بواجب هذه
المنة التي من الله بها عليكم

يا من هم سؤلني وكل ارادتي
وبقرهم فرحي دنا وسعادتي

اهلاً وسهلاً مرحباً يا سادتي

بقدومكم نزل السرور بساحتي

وغدا بها طير الغرام يغرد

قرت برؤياكم عيون محبكم

فجئكم لا تبعدوا عن صيكم

ولقد سموت الى السماء بحبكم

وعلى المنازل قد علوت بذكركم

حتى كأني فوقهن الفرق

(خطبة الثاني)

باسمك اللهم بسم الوفاق . وبموجب التعاون
على السير والقوى والبعد عن اسباب الشقاق .
ونصلي ونسلم على مصباح الظلام ومصدر النظام .
محمد المصطفى الطاهر الحبيب المنقذ . خلاصة
الوجود . والسبب في كل موجود . المبعوث
لاتمام مكارم الاخلاق . ومنه الشقاق والفتاق .
وبعد فان مجيئنا هذا مجمع معور وسعيان ان
شاء الله تعالى سعي مشكور لان ائتلاف القلوب
هو المحور الذي عليه يدور نجاح الامة ويستقيم
امرها . ويعلمون عند العقلاء قدرها . ونقوم
بهدى الله اودعها وقد قال امرأ بذلك ونعاونوا
على الله والقوى ولا تعاونوا على الاثم والعدوان
وقال تعالى حسبا على الفاطمين واذكروا نعمة
الله عليكم اذ كنتم اعداء قال بين قلوبكم فاصححتم
صحة اخوانكم وكنتم على شفاخرة من النار فانقذكم
منها وقال تعالى انما المؤمنون اخوة وقال محمد
رسول الله والذين معه اعداء على الكفار رحمة
بينهم وفي الحديث المؤمن للمؤمن كالبنيان يشد
بعضه بعضا وفيه ايضا لا تخافوا ولا تحزنوا
ولا تداربوا وكونوا عباد الله اخوة المسلم اخي
المسلم لا يظلمه ولا يحقره ولا يذله ولا يسله
بحسب امر من القرآن يحقر اخاه المسلم . كل
المسلم على المسلم حرام دمه وعرضه وماله ونسبه
انما صلى الله عليه وسلم آخا بين اصحابه فآخا بين
المهاجرين والانصار عند الهجرة وقال لبعض
اصحابه انت اخي في الدنيا والآخرة وكان صلى
الله عليه وسلم يوافق بين اصحابه ولا يفرق ولا
يراجع احدا منهم يكره حتى كانوا على غاية من
الاتحاد والحدة بالانقاد (ثم ومن) اعظم الاسباب

الباعنة على ائتلاف القلوب واتحادها واجل
الوسائل التي توصل اليها الخفايا والتواصل
الذاتان فما سبب لكل خير دينوي واخروي بان
يجب للناس ما يجب لنفسه مع حسن الاستفادة
ومن امن النظر واستعمل حر الافكار في حث
الشرعية المطهرة على ملازمة صلاتي الجمعة
والجماعة وفي مضاعفة ثواب الجماعة حتى بلغ
سبعاً وعشرين درجة بالنسبة لثواب صلاة المفرد
وفي حث الشارع على استماع الخطب المشروعة
في الجمعة والعديد وغيرها والحضور لذلك
الضحك انضاحاً جلياً ان الشارع الحكيم الذي
هو الطيب الروحاني للقلوب سراً عجيبة في ذلك
الحث وما هو الا الائتلاف ودوام التواصل
بين الامة وقطع اسباب الوحشة والحفا وادمان
الحية التلية وتطهر القلوب من الحقد والضغائن
الذين ها الداء العضال المنسد للاخلاق
الباعث على افتراق واثارة الشقاق حتى قال
صلى الله عليه وسلم لمن سألته عن خصلة جامعة
للخير ان استطعت ان تصبح ونسي ليس في قلبك
مثقال ذرة من حقد لاحد فافعل فان ذلك
من سني ومن لازم سني وجبت له شفاعتي هذا
وانما ايها الاخوة تجتمعنا جامعة الدين والنسب
ولو بعد ونعمت الجامعة لانها العروة الوثقى والحنطة
البيضاء والطريقة المثلى بقطع النظر عن اختلاف
الشأ فالؤمنون في مشارق الارض ومقاربها
انهم رجل واحد يقتضى قوله تعالى يا ايها الناس
انا خلقناكم من ذكر وانثى وجعلناكم شعوباً وقبائل
لنعرفوا وقوله انما المؤمنون اخوة فاصلحوا بين
اخويكم

معاشر الحزب الوطني اني ارى ان العناية

والصدائيه والمدايه الربانيه قد اخذت بايديكم
الى عمل مبرور وسعي مشكور وفعل ماجور وعزم
غير مازور بالتحاد الصلوة وعقد العزمه على
التحاب والتوادد والتناصر والتعاقد وارجو ان
يكون ذلك مفروغاً في قالب التادي ليدوم
بذلك كبت الاعادي فقد بلغتم بذلك مزيد
الامل ومن سار على الدرب وصل ولستم تجهلون
اهمية ذلك العمل عند الخالق قدست اسمائه
وعند المخلوق ابائه وابناؤه فاما بالنسبة للخالق
عز شانه فقد امتثاتم اوامره حيث قال وتعاونوا
على البر والتقوى لا تعاونوا على الاثم والعدوان
وقال مادحاً لمن استقام على سنن التواصل
والذين يصلون ما امر الله به ان يوصل وقال
تعالى تاهباً عن التنازع والشقاق ولا تنازعوا
فتفشلوا ونذهب ويحكم واصبروا ان الله مع
الصابرين وقال رسوله الاكرم صلى الله عليه وسلم
افضل الاعمال ان تحب الله وقال ايضاً احب
الاعمال الى الله ادومها واما بالنسبة للمخلوق
فانما هي ما تترك الخيرة تشيدون امرها وتحلدون
في صحف التاريخ ذكرها بل انما تذبون عن
انفسكم واخوانكم وابنائهم فانكم حماة الدين
والمسؤولون يوم الدين فلتكونوا على وفاق تام في
مقصدكم الشريف وعقدكم المنيغ مؤتلفين غير
مختلفين ومجتبىين غير مفترفين وانما نحن وجميع
الامة مدد لكم ننديكم بالارواح والاموال ولا
نسبيل بكم غيركم واعلموا ان شرف جمعيتم هذه
ليس قاصراً عليكم وحدهم وانما هو شرف عام
للوطنيين تزدان به انوار غرر وجوه المسلمين في
عموم الوطن فاحرصوا على هذه المحبة جهدهم
وحسنوا فيها قصدكم وعصوا عليها بالتواجد

واحدروا ان يعوقكم عن ذلك ملل او يثوب
نيتكم السلبية خلال فانما الاعمال بالنيات وان
الله سبحانه ينزل المعونة بقدر المؤنة ان الله لا
يغير ما يقرر حتى يغيروا ما بانفسهم ان تنصروا
الله ينصركم وهو سبحانه اصدق قائل لا يخلف
وعده واجل واكرم من ان يتبع المخلصين رفده
هذا وانكم لا تظنوا انكم تركتم سدى . او نامت
عنكم اعين العدى بل انتم في عقول السياسيين
العظام يفلتونكم ظمراً لبطان يستعملون في مكيدكم
كل حيلة وفن فاعينهم على الدوام بقطعة تحديق
النظر في اسباب كيدكم ويتظرون حل رابطة
الاتحاد التي بينكم فتوكلوا على الله تعالى في دوام
الاتفة والاتحاد فمن توكل عليه كفاه الاتقاء
والعناد من العباد . واعلموا انا شركاؤكم في هذه
الخيرات ووجوه الثرات التي منها الافاقه في
هذا التفريبيه الرباط في سبيل الله عز وجل
وقد ورد في حاكم وحق امثالكم من المجاهدين
والمرابطين في سبيل الله عن الشارع صلوات
الله وسلامه عليه ما نفروا العيون وبذل في
جنبه الارواح والاموال والبنون كقوله صلى الله
عليه وسلم غداوة او روعة في سبيل الله خير من
الدنيا وما فيها وقوله من رضي بالله رباً وبالإسلام
ديناً وبمحمد نبياً وجبت له الجنة والجاهد في
سبيل الله يرفع الله له في الجنة مائة درجة ما
بين كل درجتين كما بين السماء والارض وفي
الحديث افضل الناس رجلاً يجاهد في سبيل
الله بالله ونفسه وفيه ان ابواب الجنة تحت
ظلال السيوف وورد في الحديث رباط يوم
وليلة في سبيل الله خير من صيام شهر وقيامه
وان مات جرى عليه عمله الذي كان يعمل

وأجرى عاود رزقه وأمن من النار وورد أيضاً
رباط يوم في سبيل الله خير من ألف يوم فيما
سواه من المأثول وفي الحديث ما أغرت قدما
عبد في سبيل الله فتمس النار وفيه لا يجمع
غبار في سبيل الله ومخاض جهنم وورد من
شأن شبيه في سبيل الله كانت له نوراً يوم
القيامة وإمثال ذلك كثيرة ورجائي من الحضرة
الربانية والعزة العبدانية أن تقع مقالتي هذه
من قلوبكم أيها الاخوة موقع القول . والله
وكل على ما القول هذا وإن كنتم في غي عن
مثل هذه الوصية لما جلست عليه طوبى لكم من
حسن المقاصد والنية . ولكن الشارح صلوات
الله عليه أمر بالتذكير ولا أقيدكم أنا من
الانصر وقد فهم في هذا العصر الجديد باب
الاتحاد والارتباط على الأعمال الخيرية وهو
من انصافها فليستروا بان لكم اجر من هذا
خدمكم وضع بخدمكم مثله الى قيام الساعة كما
خلق بذلك الصادق الصدوق حيث قال من
من سعة حسنة فله اجرها واجر من عمل بها
الى يوم القيامة ولحمد الله عز وجل اذ كانت
ولاء امورنا معصدة لذلك العمل الخيري
مساعدته على ذلك الساعي فالاحمل بكم ان
تكونوا عونا لاسرائيلكم على مقاصد الخيرية بان
تخدم كلتمكم وتطلب الخدمتكم وتبذل عريتمكم فلم
يسمحكم الله سبحانه ذلك الا لحسن مقاصدكم
وخلوص طوبى بكم حتى شكركم الخاضعون ذوق
العرفان وانى عليكم اللسان والجان ولقد كنتم
عائتم في بداية هذا الامر تلك الصعوبات
الجمية حتى جرم غصانه المهمة وبلغ من نجاح
مقاصدكم ان عالمكم عدوكم وتلك وامم الله مشقة

سنية . ومكرمة يهية . فلقد طال ما اخنى
الزمان على هذا واستهدفتها اسم التنتة ومنيت
من الزمان بالعكس المستوي حتى ظلت تحسب
السراب ماء . والشقاء رخاء . والبؤس نعيم
والنعيم حجيما واصايبها ما ضاعف واصايبها واضعف
منها الجلد ولم يبق من يجرها الاخر سوى هذا
التمد ونقض الزمان كلنا يديه من مروآت الرجال
وحنى تراب الجبين على عزيمة الابطال . ومع
ذلك فقد ظل هذا التمد عرضة للنضوب وهذا
ما نشق له القلوب لا المحبوب واستغل امر
من همه اجنياح هذه الامة ومحو آثارها من
صحيحة الوجود ويعمل فكهن في كسر شوكتها .
واضعاف قوتها واسترقاق عبادها بعد ان اتى
عليها حين من الدهر . ومجدها اضوع من
نقطة الزهر . واضو من محيا البدر . ابان كانت
تختر ملوك الدنيا وتجر ذيلها عليهم فخرآ
حتى قبض الله لما هذه العصاة الحلاة بفخر
الاصابة المشمة بانها تقاوم الاطواد ويستوي
عندها الاغوار والابجاد وناس الظلام وعرب
الاساد . تكن المنابا في فرد سبيلها الابر
وسنان رديتها الاسر . ويرمي مخيبتها صم
الصخور وتلقم سننها لجة الجور اسياها مولعة
بمصاص الرؤوس او فقد آية النفوس فدفع
الله كيد الاعداء بهم واعينهم الحيلة بالتحادم
وعيت عليهم السبل فرجعوا بخني حزين .
فامات الزمان هذا السلف وابدله بعم الخلف
ذو الاقدام والكفاح من كل كهي شاكي
السلاح فطلع عزه في جبين الزمان ونزهة بين
الافران ولقد كانت هذه الامة في القرون السالفة
والعصر الحالية بعد زمن النبوة على جانب

وانكم وحسن العاقبة والنجاة ما يكيدنا ويكيدكم
ودوام النصر واعزاز الدين آمين
(خطبة القاضي)

بسم الله الذي لا يضر مع اسمه شيء في الارض
ولا في السماء . ولا ينفع مع حفظه حشد الجساد
ولا مكائد الاعداء . فله المجد على ما اولاه .
وما بكم من نعمة فمن الله . وله الشكر على فضله
الجليل . ومنه الجزيل . بهذا المجمع الذي انشئت
به الصدور انشراحاً وسكنت له القلوب ارتياحاً
وانتمعت به العقول فرحاً وسروراً . وامد العيون
بهجة ونوراً . وحمل اللسان على الثناء شكراً .
والاركان في مواضعها مرة بعد اخرى . وكيف
وقد صنع العناية . ومد عليه رواق الحماية . فثبته
بالنصر مولاه . ناشراً عليه الوية الظفر بقوله ان
اريد الاصلاح ما استطعت وما توفيقي الا بالله
فرجاله من ضعيف هذه العصابة . الموسومة بالخبايا
والاصابة . هم الحامون لحوزة الاسلام والايمان .
المؤسسون على تقوى من الله ورضوان . الرافعون
اعلام البشارة اعلاء . لكرمه . الجزيم الله احسن ما
عملوا ويزيدكم من فضله . ولعري ان الباعث
على ذلك هو ما بينهم من الائتلاف والوداد .
الذي به ذهاب الروع ونجات النواد . فدوموا
معشر الحاميين عن الوطن على ما اتمم عليه من
التعاقد الاقوى . وكونوا عباد الله اخواناً وتعاونوا
على البر والتقوى . لئلا كل منكم ما يرجوه
ويبتغيه . والله في عون العبد ما دام العبد في
عون اخيه . واعظوا على ذلك المختصر . ومن
شد منكم فإله قوة ولا ناصر . هذا وانكم فئة
اجتمعتم على فعل كل خير عظيم . بعد ان كنتم
افراداً لا يجمعكم نسب ولا يولف بينكم عظيم .

عظيم من وحدة الكلمة وتقوية عروة الوفاق
والاتحاد على كل من يرومها بسوء او يترصص
بها مع الثواب ما وقع بينهم من الشاجر لكن
لم يكن ذلك مانعاً لهم عن متوأة عدوهم ودفعه
بمواضي عوامهم فلم تكن ازمة الخلاف بينهم
مانعة من التخلي لمحاربة عدوهم لاجتماعهم على
وحدة الدين وعهود الذمة بل كانوا في محاربة
عدوهم على قلب رجل واحد لا يلبث ذلك
الخلاف بينهم حتى يستجبل وفاقاً على من
ناوآهم بكونهم يدا واحدة على العادين وحاجرا
حصيناً تجاه الباغين فتأبى بذلك من ذوي
الاطاع اطاعهم ورضوا من الغنمية بالاياب
ومن تأمل صفح الاخبار ويطول التواريخ علم
فوق ما قلت ثم اذا جلت بعض الجولان في
عنبران شيبه هذه الامة ووصلت الى اوائل
الدولة الاموية وجدت من ذلك اوضح بيان
وام نبيان ثم بعد ان تبادى الزمان وانقضت
تلك الاقران رجعت الامة الاسلامية آنعم
الله باهلها التفرق عن سبيل الاتحاد على خط
مستقيم وظلت مولعة بذلك حتى كان لها فيه
خطا في العاجل واجرا في الآجل فاستبدلت
الوفاق بالشقاق والائتلاف بالاختلاف وهي
تعلم بالبداهة وتبصر رأي العين ان تفرق
الكلمة بمزلة تسليم النفس والنفس والمرؤوس
والرئيس والعباد والبلاد والعدد والعدد والعدد
الا لا بد مع ان ذلك قصارى مراده ومنتهى مقصده
وغاية بغيته لما انه يغير عليه المال ويحقن له
دماء الرجال حتى قبض الله لحسم مواد الفساد
وحفظ الثغور والبلاد هذه العصابة الموصوفة
بالاصابة نسال الله سبحانه دوام التوفيق لنا

عليهم معيرا . ولا تلحق بهم تغييرا . واجعل لهم
من لدنك سلطانا نصيرا . اللهم ادمهم منتظين
من السيادة اعظم صهوة . مرتقين من السعادة
اسمى ذروه . اللهم بلغهم المناصه والمواد . واحفظهم
من اعين الحساد . اللهم يا قاضي الحاجات .
استجب منا هذه الدعوات . انك ولي الاجابة .
والك المرجع والابانة . آمين آمين آمين والحمد
لله رب العالمين

فصل

(الترقيات العسكرية بعد ترقى)

(عراي)

ولما انتظم عراي في سلك وزارة سامي
ناظرا للجهادية والجرية وأحسن عليه وعلى
عبد العال وعلي فهي يرتب لوا (باشا) طلب
عراي من الخديو ترقية عمومية تشمل كل ضابط
انتظم في سلك الحرب العسكري فاجابه الخديو
الى ذلك وأنعم على كثير من الضباط بالرتب
السامية . وقد قرر عراي قانوني الضام والمعايشات
بصفة جمعت على ولائه قلوب معظم الاهالي
وقد شكلت لجنة عسكرية وفيها بعض
الاطباء لفرز الضباط العاملين والمستودعين
فانتمت اعمالها وقدمت كشفا لديوان الجهادية
بشأن نحو ستمائة منهم قصد اطلالهم على المعاشات
بدعوى انهم لا يصلحون للقدم العسكرية واكثرهم
من الترك والبحرا كسة

وقد أنعم على ابراهيم فوزي بك برتبة
الميرالاي وعين ضابطا للحرس بعد وفاة احمد
باشا الدرولي وأنعم على كثيرين من الميرالايات
برتبة اللواء وعلى عدده وافر من القناصل
برتبة الميرالاي وعلى نحو اربعين بكباشيا

لوانتفت ما في الارض جميعا ما لك حيث
قلوبهم ولكن الله لك بهم انه عزيز حكيم .
وان اجتماعكم هذا من الامور النافعة ومما كثيرا
لما في ذلك من الحكمة التي اوتقوعا ومن يؤت
الحكمة قد اولى خيرا كثيرا . واجتهدوا في تهيد
طرق البر لمن يفتنه . وارجو التلاح من الله
فانه لا يحب مرتجيه . واجتهدوا في عيكم لتعني
اجرا وتحول وطولكم . واعتصموا بحبل الله جميعا
ولا تفرقوا واذكروا نعمه الله عليكم واجتهدوا
بامركم فما احسن احتفال اولي العزم والياس .
ورسوا دوائر الخير فما اعظم فم غاربه بعد
التقوى والياس . الذين يتقون في السراء
والضراء والكاملين العبط والعاقين عن الناس
وتعاهدوا وتآلفوا . وتعاهدوا وتحالوا . والحمد
لله لقد ذهب الشقاق وفاق الصفاء . فاصبروا
في المنافع وان ليس للانسان الا ما سعى وان
سعيه سوف يرى ثم يجزاه الجزاء الاوفى . واجتهدوا
على ما يستجيب به الانسان . وتعاهدوا على البر
والنقوى ولا تعاهدوا على الاثم والعنوان . فان
المنفعة العمومية معراج الكرم . وقاصوا الى الله
من الخلق والاجر من الكرم . وما يلقاها الا
الذين صبروا وما يلقاها الا ذو حظ عظيم .
واحذروا انداكم الغناء . وان جئوا للسلم فاحضج
لما وتوكل على الله . وانما لكم معصرون . وللارواح
والانوار بالقلوب . ابد الله كنتم . وابد دولتمكم
واعز انصاركم . وشاعت اقتداركم . وادام انوار
عزكم شرقا في سما الوجود . وكواكب السعد
مبهلة في منازل السعور . اللهم ادم بامدادك
الذي لا يلحقه انقطاع ولا يدركه دفاع . اللهم
اشرح صدورهم . اللهم اجع ائمتهم . اللهم لا تسلط

برتبة القائمقام وعلى ثمانية صاغثول اعلى
برتبة الكباشي وعلى نحو مائة يوزباشي برتبة
الصاغ وعلى نحو مائة وخمسين ملازمًا اول
برتبة اليوزباشي وعلى مثل هذا العدد من
الملازمين الثانويين برتبة ملازم اول وعلى
نحو مائتين من الباشاويشبة برتبة الملازم
الثاني . وقد حصلت هذه الترتيبات بواسطة
لجنة الامتحان

وكان قد صدر الامر قبل هذه الترتيبات
بشكيل الاي جديد ليرسل نجدة الى السودان
بعد ان قويت فيها شوكة المهدي وعين الضباط
اغلبهم من الهراكية ثم صدر امرٌ بالغاء الاي
المذكور واحالة ضباطه على نظارة السودان
ليذهبوا الى مقر الثورة وصادف ذلك حدوث
الترقيات فكان ذلك من اقوى بواعث حادثة
الهراكية

وهذا بيان الترتيبات والترقيات التي حصلت
بعد ترقى عرابي

ترتيبات جهادية

(حكمدارية)

علي فهمي حكمدار برنجي لوا المؤلف من
برنجي وانكجي بياده

طالبه عصمت حكمدار انكجي لوا المؤلف
من اوجنجي ودرنجي بياده

عبد العال حلي حكمدار درنجي لوا
المؤلف من بدنجي وسكرنجي بياده

حسين مظهر حكمدار الطوبجية البرية
والسواحل

عبد محمد حكمدار درنجي بياده

سليمان نجاني حكمدار اوجنجي بياده

خليل كامل حكمدار انكجي بياده

حامد امين حكمدار بدنجي بياده

حسن رافت حكمدار انكجي طوبجية

محمد امين حكمدار انكجي سواحل

احمد فرج حكمدار برنجي بياده

خضر خضر حكمدار سكرنجي بياده

سليمان ساهي حكمدار التنجي بياده

بدوي منسى حكمدار برنجي طوبجية

(وكلاء قائممقامات)

محمد عميد وكيل قائممقام درنجي بياده

عبد القادر عبد الصمد وكيل قائممقام

اوجنجي بياده

محمد الزمر وكيل قائممقام بدنجي بياده

عبد الرحمن حسن وكيل قائممقام انكجي

سواربي

محمد نجاني وكيل قائممقام انكجي طوبجية

عباس وعي وكيل قائممقام انكجي سواحل

محمد نجاني وكيل قائممقام اوجنجي سواحل

(معاونون في ديوان الجهادية)

ابراهيم فوزي باشمعاون ومعه :

حسن فهمي

احمد علامر

راشد انور

شريف عمار

ابراهيم صبري

سليمان محمد

محمد امين

عبد الوهاب حلي

خليل انيس

بكر صدقي

علي الغباري

الترقيات

(لوائت)

يعقوب سامي وكيل الجهادية

علي فهد لواء برنجي والكبي بياده

طلبة عصمت لواء اوجني ودرنجي بياده

عبد العالي حلي لواء بدني وسكرنجي بياده

حسن مظهر لواء الطوبجية السواحل والبرية

ميرالايات

خليل كامل ميرالاي الكبي بياده

عبد محمد ميرالاي درنجي بياده

حامد امين ميرالاي بدني بياده

سليمان نجاتي ميرالاي اوجني بياده

حسن راضيت ميرالاي الكبي طوبجية

محمد امين ميرالاي الكبي سواحل

قائمقامات

عمر رحيم مدير الاعلام الادارة والمعارف

والليازمات

احمد فرج حكمدار برنجي بياده

محمد عبيد قائمقام برنجي بياده

علي عيسى قائمقام التفني بياده

محمد حلي قائمقام سكرنجي بياده

عبد القادر عبد الصمد قائمقام اوجني بياده

فوده حسن قائمقام درنجي بياده

سليمان سامي حكمدار التفني بياده

محمد الزمر قائمقام بدني بياده

خضر خضر حكمدار سكرنجي بياده

عبد الرحمن حسن قائمقام الكبي - واري

بهوي مكي حكمدار برنجي طوبجية

عباس وهي قائمقام الكبي سواحل

محمد نجاتي قائمقام الكبي طوبجية برية

محمد نجات قائمقام اوجني سواحل

علي انور مأمور ادارة المدارس الحربية

(حكام)

محمد سالم حكيمبائي الكبي بياده

محمد عامر حكيمبائي بدني بياده

(موظفون)

السيد محمد محافظ العريش

علي داود قائمقام مستعظلي الاسكندرية

يعقوب صبري ناظر قلم ترجمة (رتبة ثانية)

محمد عبد القادر ناظر قلم محاسبة (رتبة ثانية)

حسن حسني ناظر قلم تحريرات المجهادية

(رتبة ثالثة)

(توجيهات)

(امناء من احسن الهم بما هو من رتبة)

(البكباشي الى الادنى)

(بكباشية)

من الااليات البيادة

علي رمزي

رمضان صدقي

السيد لطفي

ابراهيم ابراهيم

ابراهيم هيبه

محمد عاكف

محمد الهواشي

محمد درويش

رزق حجازي

حسن عزام

يوسف السيد

محمد فوده

(من الايات السواري)

علي شرمي (حكيم بشري)

علي رشاد

عبد الله احمد

جاد حسين

محمد مكي

يوسف حبيب

(فروع جهادية)

محمود صبري (من اركان حرب)

محمد سعيد (رئيس ادارة بقلم عسكرية)

محمد علي (رئيس قسم ثان بقلم عسكرية)

علي فهد (ناظر مخازن تعيينات جهادية)

ابراهيم حرب (ناظر مخازن مصر)

(ضباط من اورطة المستنقطين)

(بمصر واسكندرية وبور سعيد)

الليبي الغيشاوي

احمد حفي

محمد السيد

(صاغفول اغاسية)

(من الايات اليايه وديوان الجهادية)

(والمصالح التابعة له)

محمود احمد

عباس فهد

محمد الصياد

محمد عزمي

احمد صادق

احمد كامل

محمد الرملاوي

محمد السيد

يوسف علي

احمد نجيب

محمد عمار

فرج يوسف

احمد الينار

عبد الرحمن سليم

موسى دياب

احمد عبد القادر

محمود سري

(ضباط بمصالح فروع الجهادية)

محمد رفعت

محمود توفيق

قاسم اسعد

محمود حلي

عبد المنعم خالد

محمد طاهر

محمد صادق

عبد الرحمن فهد

(من الايات الطويحية البرية والسواحل)

محمد انور

محمد حشمت

مصطفى عبد الحليم

محمد فريد

محمد ليب

سليمان زغب

سيف النصر

محمد شرمي

عبد العال ابو العال

احمد ضيائي

محمد سليمان

عمر طان

احمد عبد السلام

رسول فيضي

عبد الهادي ضرار

محمد علاء

عبد الحليم علي

ابو كثر فاسم

سليم الزبيدي

عبد محمد

محمد يوسف

محمود فهمي (من بلوكات الشريعة)

سليم نظيف (ناظر الباروخية)

ابراهيم وصفي (ناظر الدكة خانه)

احمد توفيق (من السجون)

محمد فكري (من المدارس الحرة)

راضي احمد

عبد الهادي (من المخططين بصر)

يوسف سليم (بقلم معاشات الجهادية)

محمد حديق (من المخططين بالكلية)

احمد زياد

عبد الرحيم (من بوليس الكهنة)

سليم محمود عباد

محمود رحي (من اركان حرب)

احمد منصور (باورطة الفاكه المودان)

عبد النبي ابراهيم (حكاير بلوكات سواكن)

(من الايات الطوعية الثرية والمواحد)

علي رضا

محمد نسيم

حسن حسني

احمد عمر (حكيم)

امين سامي

محمد وصفي

محمد الدرفاوي

مصطفى مختار

محمد قدري

محمد الموجي

عيسوي عطالله

احمد سليم

حامد حمدي

محمد زكي

حسن وصفي

(من الايات السواري)

محمد نوح

عبد الرحمن نصر

السيد شاهين

محمد راتب (حكيم)

علي ندا

عواد ابراهيم

وقد وفد جميع الضباط على قصر النيل

لاداء الشكر لاجل احمد عرابي وكثير منهم الفاء الخطيب

في شأن ذلك فكان ما يستحق الذكر منها خطبة

لمحمد افندي متعب بكباشي برنجي الاي سواري

(هو متعب بك مير باخور خديوي الان) وفي

بنصها .

سادتي - بعد حمد الله مولى البر والاحسان

والصلاة والسلام على من انزل عليه الترات

وعلى آله وصحبه الموصوفين بقول القائل

كانهم في ظهور الخيل نبت ربا

من شدة الخزم لا من شدة الخزم

انني على اميرنا المعظم وخديوتنا المنعم توفيق

الاول الذي منحنا من الحرية ما تمتعت به الامة

في كل وقت وأمرنا بحياة مولانا الخديوي المعظم
قائلاً (أفندمز جوق يشا)

فصل

(عريضة)

ولما صدر أمر نظارة الجهادية بالامتحان
الضابط لاستكمال النقصان من ذوي الرتب
وأعلن ذلك اليهم قدمت الالايات العريضة
الآتية :

قد تشرفنا بصدر الامر من سعادة ناظر
الجهادية النافذة بالامتحان الضابط لاستكمال النقصان
من الالايات ولا يخفى عزتكم اننا جميعاً متنون
للشئون العسكرية حافظون لسائر قوانين الجهادية
الواجب على كل ضابط درسها واتقانها وبهذا
نعلم امرؤنا اننا مستعدون للاختبار في اي وقت
شأننا غير اننا لا اعتقادنا اننا روح واحدة سارية
في عدة اجسام وان شرف الواحد منا شرف
لجميع اخوانه قدمننا هذه العريضة ملتزمين من
امرؤنا انتحاب من يشاؤون منا ويتزولون عنهم بما
نحن عليه من الاستعداد منزلة الامتحان فاننا
راضون بمن يقدمونهم رضا تاماً بلا منافسة ولا
غيلة فان شرف الواحد شرف للجميع والرجاء
قبول التماسنا هذه الدفعة وصرف النظر عن
الامتحان وانتخاب من يقع عليه اختيار امرؤنا
فكل رجل واحد يقدم وطنه على اي حالة كان
وكنا جند وان اختلفت الالائات افندم

وجعلنا بعنايته اسود الشرى وطوفنا معشر
الجهادية المن وخصنا بما يعجز الالسن شكرًا
وتناء . واني بالنيابة عن اخواني السواري
والاصالة عن نفسي لا نحصى ثناء على هذا العزيز
البر الريف وعلى صاحب الدولة ذي الوزارين
محمود النعال سامي المقام وبقي اخوانه ساداتنا
النظار الكرام اخص من بينهم طويل الفجاد
رب الرشاد الذي عرفنا بدعونه وهدينا بارشاده
فارسانا الوحيد صاحب السعادة ناظر جهاديتنا
هذا المشار اليه اذ اتقدم بين يديه بقولي

اهي سعادتك بفرسان وطنك نحن معاشر
الجهادية الذين يجمعنا واباك اصل واحد وهي
العرب ووطن واحد وهو مصر ودين واحد
وهو الاسلام اعزه الله وأخوة واحدة وهي الجهادية
واصبنا رفيق صادق وهو السيف المجد الحماة
الاوطان ندافع به عن اهلنا واخواننا الوطنيين
على اختلاف معتقداتهم حباً في البلاد وقياماً
بما تدعو اليه الاوامر التوفيقية العالية

ثم اننا نثني عليك التناء الجميل لما لزمته
من العدل اذ لم ترفع واحداً منا الا بالامتحان
تنبيهاً للقانون وحفظاً لنظام العدالة مع علمك
بما نحن عليه من الاستعداد وهذه اعمال تزيد
في اتحادنا وتثوي رابطة الالفة بيننا بعلمها كل
واحد من وقوفه عند حد القانون بعد ان
كانت الرخصة بالخواطر والاغراض وهذا الذي
رأيناه منك هو مصداق اعتقادنا في امانتك
وعدلك ونحن سيوف الحكومة المصرية وحصونها
لا قوة لنا الا بما يوئدنا به الله تعالى فلتغني
امة صار رئيسها منها ورئيس جندها ابن يمجدها
ورجال نظاراتها بدور طلعتها ولحي جند بنايدي

نشر

(بعض احوال)

(تكذيب سلطان باشا لما نشره)

(جريدة التمس متعلقاً)

(بعراقي)

وذكرت جريدة التمس يوماً أن عراقي
توعد النواب ورؤسهم بالسوا أن خالفوا رأي
الحزب الجهادي وذلك أثناء وقوع خلاف بين
وزارة شريف باشا والنواب في شأن الخلافة
الاساسية فكذب سلطان باشا ذلك في الوقائع
المصرية بان قال:

ورد في جريدة التمس ما معناه ان
كان الخلاف واقعاً بين الوزارة والسادة ومجلس
النواب وقد سعادة عراقي بك على سعادة سلطان
باشا ولوسعه بهدداً وين على قبضة السيف
اشارة الى ما يحل بالنواب ان خائنوا رأي
الحزب الجهادي .

ولقد اسنت لحول هذا الخبر الكاذب
مجلس القبول بجريته خطية في مكتبة عنيفة
الشأن وما كان يستحق عندي غير الاستنكاف
جواباً لولا الخلاف من ترم شيء من التهمة فهو
لوروده في تلك التهمة المشهورة ولذلك ثاني
ارده وكذبه باستنكار واقبح النجدة على محققه فهو
خبر بعيد من الصدق بري من التهمة لا ينبغي
ان ينشر بخاطر احد من العارفين بكان سعادة
عراقي بك من رعاية الحق والاعتدال وبمكان
الافكار في مجلس النواب من الحرية والاستقلال
وانما هو مرمية على روم الله الوحشة والجد
الذرة من هيئتنا الوطنية في الملك العنيفة

الغريبة بتقريبات تبعد عن حد الخيال والوهم
غرافة وامتناعاً ولقد كذب دليل الواقع وحجة
التيان الى الان وسيزيد المستقبل تزييفاً ويزيد
عبثاً تعظيماً بتقريده ان شاء الله

(الامضاء) (رئيس مجلس النواب)

(تكذيب في جريدة الكاتب لما نشر)

(في صحيفة التمس خلافاً عن مكتبها)

(في الاسكندرية متعلقاً بسعد الله)

(بك حلاية ونائب الاسكندرية)

(وبعض ضباط الجهادية)

قال سعد الله بك : غفرت في جريدة
التمس على جهة من مكتبها بالاسكندرية مخرج
فيها عن الاعذار

ومنادها ان حضرتي نائبي الاسكندرية بعد
وصوفي الى مصر ارجعوا الى الثغر تحت ملاحظة
احد ضباط العسكر غافلتهم في المنصب لسعادة
عراقي بك وان الضابط بعد وصوله بها سعى
في عند جلسة من الضباط بمجلس الجمعية الخيرية
بالاسكندرية حرر فيها محضر يطلب فيه جعل
حكومة سورية وحكمت الضباط الى التوقيع
على وجميع الثغر فاجابوا وتمسوا مهلة يوم فلم يجابوا
واحاط الضباط بمكان الاجتاع فاضطربوا
للتوقيع الا سعد الله حلاية قائم تخلص واخفى
في بيته نحو اربعة ايام لكن الجاه التهديد بعد
ذلك الى موافقة من وقعوا على المحضر وبالف
هذا المكاتب في حكاية (ان اعمل الثغر في غاية
الاعتراف من حالة العسكر الضباط وانهم لولا
الخوف لظاهر واعلمهم) هذا محصل ما قاله
المكاتب وثقلته جريدة التمس على والي اقول

ليان الحقيقة ان هذا الخبر مالا صحة له ولم يوجد شيء يقاربه بوجه من الوجوه فان حضري الثانيين لم يعودا الى اسكندرية بعد سفرهما ولم يألغا ان احدا منها عثف او كدر لابداء رأيه في شيء ولم يجتمع اهل الثغر لخبر محض كهذا في محل من المحلات اصلاً ولم يقع لي تهديد ولم الجأ من احد في شيء البتة ولم يجتمع ضابط على ضابط داخل المدينة بقصد مثل هذا ولذلك فاني اقيم الحجة على هذا المكاتب فيما افتراه عليّ والى حضري الثانيين ان يكذباه وفيما عليه الحجة في ذلك واني اعلن على لسان جريدكم جميع القراء ومحرري الصحف باي لسان ان ما اتاه هذا المكاتب لاصحة لشيء منه وارجو من كافة ارباب الجرائد ان ينقلوا هذا الخبر في جرائدهم ليتحقق لقراءها برأيتنا ما زمانا به وبعدنا من جميع ما افتراه علينا

ونشر ايضاً السيد سعيد الغرياني في الجريدة المذكورة الرسالة الآتي نصها
عثرت في جريدة النيس على جملة نقلاً عن مكاتيبا بسكندرية من مقتضاها ان نائي اسكندرية بعد وصولها الى المحروسة ارجعا الى الثغر بقوة قاهرة لخالفها لرأي سعادة احمد بك عراقي واث الضابط في اسكندرية الزموا وجهه الثغر بختم محض واستعملوا لذلك التهديدات الشديدة وغير ذلك من الاقوال المرجحة واني بوصف كوني احد الثانيين اعلن كل قارئ وكل سامع ان ما افتراه هذا المكاتب علينا مالا صحة له فاني ورفيقي النائب ما سمعنا ان احداً من النواب سئل عن رأيه الخاص في شيء او اكراهه على مخالفة ضميره فضلاً عن ان يصدر ذلك

(صورة ما كتب من سلطان باشا رئيس)

(مجلس النواب الى نظارة الداخلية)

(بتخصيص جريدة الطائف)

(لنشر محاضر المجلس)

(والتكلم بافكار اعضائه)

(والدفاع عنهم)

داخلية ناظري عطوفتوا افندم حضرتلري حيث ان حضرة محرر الطائف اظهر ارتياحه الى نشر محاضر المجلس وافكار نوابه وما يتبع ذلك ما يستدعي القيام بخدمة الحقوق الوطنية للمجلس رؤي انه لا مانع من مكانة الداخلية لتصدر امرها الى ادارة المطبوعات بمعرفة هذه الصحيفة منارة بهذا الاختصاص ونسبها للمجلس على الوجه الذي قدمه حضرة محررها الموما اليه .
افندم في ١٥ ربيع الثاني سنة ٩٩

محمد سلطان

رئيس مجلس النواب

(يبرق انكليبي الاي بياده)

كان هذا اليرق تحت امرة طلبة عصمت

ثم وجهت حكمدارية هذا الاي الى خليل كامل

العزیز۔ ومحمد الذي ادركنوه بالاتحاد وشغل
 الافكار وجه اليكم الانظار فاصبحتم في فكر كل
 انسان ونعم المجد مجد رفع العساكر المصرية الى
 ذروة الشرف الدائم۔ فاوصيكم بالطاعة لاميحكم
 وضباطكم الكرام والخضوع للقانون العسكري
 المحافظ لهذا النظام كما اوصيكم بحسن معاملة
 اخوانكم الملكية والسير معهم بما لا يفضي واحدا
 ولا يضر انسانا وبين اعينكم كثير من الاجانب
 الذين سكنوا ديارنا لتجارة او زيارة فعاملوهم
 معاملة اخوانكم ولا تلوموهم بما علم فيكم من مكارم
 الاخلاق ولا تحقروا احدا من خلق الله وانتم
 تعلمون ان الكل انسان كما اني اوصي حضرات
 الضباط بنظرهم الى اخوانهم العساكر نظرا الولد
 لولده والابن لابي له وان يجعلوا القانون حدا ينف
 بينهم وبين العساكر فلا يتعداه انسان وان
 يداوموا على تهذيب اخوانهم وتدريبهم على
 الكالات الانسانية والتعليقات الجهادية وقد اقام
 فيكم البطل انتم سعادة طلبة انعاما وترقي انتم
 رتبة اللواء وهو عظم راضين وانتم عظم راضون
 وخلفه هذا الحام وهو اخوكم في الوطنية وما عهد
 اليه هذا الا لاي الشريف الا للوثوق بهتمو
 وحسن اخلاقه ونظام استعدادده والله المشول في
 دوام هذا الائتلاف وهو الحفيظ علينا وعليكم
 جل شأته . ثم نادى اقدمز جوق بشا ثلاثا

(يبرق برنجي الاي بياده)

كان هذا الا لاي تحت امره علي فهم فلما
 ترقى الى رتبة اللواء صار تحت حكمه اربعة احمد
 بك فرج فتوجه اليه علي فهم وبعد اجراء
 التعليمات اللازمة تخلف فيهم بقوله

فتوجه اليه علي فهم برنجي لواء تسليم اليرق
 حسب العادة فوقف الا لاي في ساحة قصر
 القبول على شكل ميدان تعليم . فقبض اللواء على
 اليرق وخاطب الميرالاي بقوله

لكل امة عنوان به تعرف وشرف به
 توصف وعنوان الامم رجال جهادتها وشرفها
 معهود بلوانها فهذا الذي اسلم لعزتك علم من
 الاطلام الاسلامية المصرية التي يتوقف شرف
 الامة على حفظها فياليات عن الخضوع للعدوية
 الجبيلة وسعادة ناصر الجهادية والحرية استعملت
 بالله ثلاثا انك تحفظ هذا العلم وتحول رجاله
 بالثبات الصائبة ولا تسله لعدم معاذ الله وفي
 جسدك نفس قيامة عن الوطنية وشرف الخدمة
 العسكرية

فاقم الميرالاي جبه الايمان واسلم اليرق
 واوصله الى مركزه من الصف وبلغه الى اليرقدور
 وبعد اجراء التعظيم لهذا اليرق وقف فيهم
 اللواء خطيبا فقال

ايها الفرسان والاخوان المصريون

تعلمون ان كلمة الاتحاد ما توجهت لآخر
 الا ذلت ما فيه من المصاعب وسهلت طرق
 الوصول الى الاصلاح وكل امة تحتاج لهذا
 الاتحاد لتكون الوطنية محفوظة رجالها وعلى
 الخصوص رجال الجهادية في كل مللثة فاقم
 حامية البلاد وحافضة الحدود وقد مضى زمن
 كانت القلوب متفرقة والنفوس متناثرة فرايم
 من ضرر الاختلاف ما لا يحصاهم والحمد لله قد
 مضى ذلك الزمن وتعمت زموت توجدت في
 السكفة وانفتحت القلوب فاصبح الوطن ممتلئا
 متعددة فيها روح واحدة فتادي باسم الوطن

أخواني

أقدم لكم الشكر والثناء على توجه أفكاركم معنا في طرق الإصلاح وما لزومته من حسن السير والاستقامة وما عقدتم عليه المختصر من حفظ كلمة الاتحاد وارتباط الذنوس حتى تم لكم تحرير البلاد بمساعدة أبائكم نواب الأمة المصرية إذ أنتم حامية البلاد الذنوب جعلوا أرواحهم موقوفة على حفظها ودماءهم مباحة في صيانة أهلها وأعراضهم وأموالهم شأن الجود الغيورين على أوطانهم

وحفظ أكم التاريخ مجدكم الذي أثبتوه في غرة فبراير سنة ٨١ من أنقاذ أبائكم من سجن المستبدين وهذا أعظم ما يبره يوم الولد أباه إذ كنا بكم رحماء نعاملكم معاملة الولد لولد فنعلم المجد مجد عرفه لكم كل موجود

نعلمون أن هذا الإلاي دخل تحت امره اثني عشر أمير الإلاي قبلي ولم يرق واحد منهم إلى رتبة توصله إليها خدمة وطنية وإني باتحاد كلتكم وإخلاص نيائكم وطهارة بواطنكم قد حظيت برتبة اللواء من جانب الحضرة الخديوية وما وصلت إليها إلا بالحفاظة على الأصول العسكرية وسيري بكم تحت أحكام القانون وصدقنا جميعاً في خدمة وطننا خدمة صادقة فارجو أن يدوم لنا هذا الاتحاد وإن تلقوا أوامر أبائكم الضباط بالقبول وإشاراتهم بالامتثال وإن تجعلوا القانون بين أعينكم في حركاتكم وسكناتكم وأعمالكم وإذا توجه أحدكم إلى بلد فليعامل أخوانه منها بالرفق والحسن وليجتهد في إرضاء جميع من عاشر من بعد عنه خصوصاً إذا كان في بلد أحد من الأجانب فإن حفظ

البلاد يلزمنا بمخالفة الغرباء والتزلاء بالاخلاق الجميلة ومعاملة كل إنسان بما يقتضيه مقام المدنية وإني في هذه الساعة أسلم هذا البرق أحد اعلام الأمة المصرية بل أحد اعلام الاسلام المنصورة إلى أخي صاحب العزة أحمد بك فرج الذي صار حَكَدَاراً لهذا الإلاي الجليل بدلاً عني ومعه الأخ صاحب العزة محمد بك عبيد قائم مقام الإلاي فأعزفوها بهاتين الصفتين ونذروا ما يأمرانكم به من الأوامر الثانوية وأطيعوا أبائكم الضباط على اختلاف درجاتهم وكونوا

أخواناً تشلمهم الوطنية وتجعم كلمة الاتحاد
(حادثة عبد العال حلي)

كان من عادة عبد العال حلي أن يتناول شيئاً من اللبن والشاي قبل النوم في كل يوم ففي أحد الأيام أعدت له جارية في البيت كأس اللبن جرياً على ما أولفها ثم اغفلت لتنظر في شيء آخر وعادت اليوم فرأت لونه أصفر فاقع وعلى وجهه شيء يشبه التراب ولم تجد بالقرب منها سوى الصبي الذي رياه عبد العال فسألته الجارية عما وضع في اللبن فأجابها لا شيء وإنما وضع قليلاً من البهار والقرفة فتعصفر لون اللبن فاخذت الجارية اللبن وصنعة فوجدت فيه كمية كبيرة من الزرنج ولكها لم تعرفه أنه زرنج فحملته إلى سيدتها فحفظته عندها إلى أن كانت المساء وعاد عبد العال إلى المنزل وطلب اللبن حسب عادته فأجيب أن ليس في البيت لبن فشرّب الشاي وحده ونام وبقيت أفكار أهل البيت مضطربة ما حدث فسألوا الغلام وأضع الزرنج عن الخبر وهو فتي يبلغ من العمر ١٧ سنة فتعلم في الجواب فزاد اضطراب الفكر

الأصله كونه تابعاً لدولته

اما الموسوي دي بلينيار فقد اختلفت في شأن انصاليه الاقوال فمن قائل انه وضع من شأن فرنسا في النظر المصري وأضعف نفوذها ومن قائل ان استدعاه الى باريس عند فوز فرنسا لا تقهراً وقد ظلت حجة اصحاب القول الثاني بما اجتمعت الاراء على ان وجوده في مصر كان موقفاً لمصالح فرنسا السياسية وغيرها لما علمه الجميع من ميله الى السلطة والامر حتى وقد ان يجعل وكل فرنسا بصر خاضعاً لامره وكاد ان لا يحسبه الا كاتياً او ترجماناً له فادى ذلك الى الثور بينه وبين عدة من وكلاء الدول السياسيين لدى الحكومة المصرية

وما يذكر في شأنه ونزوه في عرض كلامنا التاريخي يجتنبه التاريخية مسألة البارون دي رنك التي شغلت بها جرائد فرنسا منذ طوبله وكان اكثرها معارضاً للموسوي دي بلينيار حتى ان بعض الجرائد دعت . اكال التناصل . (مغور دي كصول) وقد تدبت الصحف الفرنسية بسياسة وبضعف رأيه المالي تدريجاً عيناً فمن ذلك ما قالته جريدة . لي ناسيونال . وهو :

شكا اخواننا الفرنسيون نزلاء النظر المصري من سياسة الموسوي دي بلينيار مرات كثيرة وبنوا الى وزارة خارجيتنا عرائض عديدة ولكن جميع ذلك لم يؤثر في الحكومة شيئاً لان السياسة الانكليزية غرقتنا في هذه الملح ولا غرن فقد رأيناها في أكثر الاوقات عثرة لنا فارخت سياستها على اعمال الموسوي دي بلينيار السطور وصرفت نظر حكومتنا عنه فتأبدت سلطته

فارسى الزرع الى احد الكياطين في الجوازية فخلط وجمعت فيه حتى تأكد انه زرع وهو سم قاتل فرفعت القضية الى المجلس الايدى في النظر فيها وكانت نتيجة التحقيق ان حكم على مصطفى محمد العطار بالاقامة في سجن القبطية ستة شهور لسوء كونه مشتركاً في هذه القضية بان باع محمد حسن العادم كية الزرع وحكم على محمد حسن والشيخ محمد ماهر الذي اغراه على هذا العمل بالاقامة في فيزو ١١ سنة فصل

(انصالي الموسوي دي بلينيار)

(احد المراقبين العموميين)

وفي اواسط شهر مارس سنة ١٨٨٢ استعفى الموسوي دي بلينيار احد المراقبين العموميين فعين بدلاً منه الموسوي بريدف ثم انما بعض التقارير ان الخلف (بريدف) سجري امور وليسته تلاحت فصل جنرال فرنسا في الديار المصرية فكان لهذا الخبر وقع مؤثر في نفوس المواطنين بل كان فيه ما دعى الى استغراب ان موظف مصر مستغراً في مجلس الظاهر اخذاً معهم في البحث عن المسائل الادارية والمالية يكون خاضعاً لارادة وإدارة دولة اجبية يأخذ منها الدعايم متعلقة ويطبق فلايت امر الا برأيا ثم اتى هذا الامر الذي ترسب على ذلك البناء ما اصححت به وكالة عافاس خطأها حيث قالت ان المراقب موظف مصري لا صلة له مع فضله فان المراقب انكليزي كان او فرنسياً او ايطالياً حتى قد اسم في محل المواطنين المصريين اضطلعت صلاته مع فضله من جهة الاعمال التي يجريها في وطنه ولا يبقى بينه وبين العمل

القانون اقدمه لديكم والله المسئول في توفيقنا
جميعاً

امر عال

ممن خديو مصر

بعد الاطلاع على امرنا الصادر بتاريخ ١١
ذي القعدة سنة ١٢٩٨ وعلى الامرين العلين
الصادرين بتاريخ ١٨ ربيع الاول سنة ١٢٩٩
وبناء على ما رفعه اليانا ناظر داخلية حكومتنا
بموافقة رأي مجلس نظارنا

نأمر بما هو آت

المادة الاولى

قد صار انقضاء مجلس النواب هذا اليوم
الذي هو آخر مدة انعاده في هذه السنة

المادة الثانية

على ناظر داخلية حكومتنا تنفيذ امرنا هذا
صدر بسراي عابدين في ٧ جمادى الاولى
سنة ١٢٩٩ الموافق ٢٦ مارس سنة ٨٢
الامضا محمد توفيق

بامر المحضر الخديوة الخديوية

رئيس مجلس النظار الامضا

وناظر الداخلية محمود سامي

ولما فرغ اجابه رئيس مجلس النواب
بما معناه :

تفكر للجناب المعظم عنايته باستنابة عطوفتكم
في ختم اعمال المجلس بهذا العام ونسأل الله ان
يوفقنا في العام القابل لانمام المقاصد الخيرية
والمنافع العمومية التي منع قصر الوقت في هذا
الاجتماع من اخراجها الى عالم الفعل وان يلمنا
ما يؤيد الاتحاد ويزيد تأليف القلوب لتكون

المستعدة وقد طالما سعى الموسىو دي ريك ايام
وكالته الى اظهار الحق ومعارضة اعمال مراقبنا
لما رأى فيها من الاخلال وسوء المآب ولكنه
لم ينجح في عمله فدارت عليه الذائمة وهو الرجل
الصادق في الخدمة المؤيد لكلمة الجمهورية
الفرنسية

وعندنا ان فوز مراقبنا في مصر كان خافضاً
لشأن حكومتنا ولذلك نهتينا باستدعاء الموسىو
دي بلينيار ولو جاء متأخراً بعد ان بلغت
العظم المدى فانها بذلك تصلح للقاسد وتعيد
المنقود

فصل

(انقضاء مجلس النواب)

وفي ٢٦ مارس سنة ١٨٨٢ انقض مجلس
النواب فجاء بعض النظار مودعين مثنين على
النواب ووفد عليه رئيس مجلس النظار حاملاً
للامر الخديوي المؤذن بانقضاء طبقاً لما نقرر
في اللائحة الاساسية فالتى على الهيئة النيابية
خطاباً قال فيه :

ان المنة النصية التي اقتسوما والاعمال
الكثيرة التي باشرتموها تدل على شدة ميلكم الى
النجاح ورغبتكم في تقدم البلاد وحيث ان هذا
اليوم هو اليوم المعين لانقضاء المجلس بتفضي
لائحته الاساسية قد اثبت بالاصالة عن نفسي
والنيابة عن اخواني لاقدم لحكم الشكر على
مساعيكم المحمودة وارغب اليكم ان تشغلوا افكاركم
في مدة الاستراحة بالمنافع العامة والمشروعات
التي ستوضع في العام القابل موضع النظر ليسهل
تقريرها بالسرعة اللازمة وهذا هو الامر العالي
الكرام الناطق بانقضاء المجلس على مقتضى

أحدى وعشرين سنة كاملة وإن بدفع للحكومة
من مال الضرائب أو الرسوم المقررة أيا كانت
ما يبلغ خمسمائة قرش اميري في السنة ولا يكون
في حال من الاحوال المعينة في البند الرابع
والخامس من هذه اللائحة

المادة الثانية من كان عليه من ارباب
العائلات هذا المندار من المال الاميري عن
اطيان او عقارات يملكها وإن كانت مكلفة باسم
غيره فله حق الانتخاب

المادة الثالثة ثبت حق الانتخاب لمن
يأتي ذكرهم ولو لم يكن عليهم المبلغ المقرر وهم
اولاً العلماء المحضون رتبة التدريس او
المشهورون بصفة العالمية

ثانياً القسس وسائر الرساء الروحانيين
من المسيحيين

ثالثاً حاخامات الاسرائيليين
رابعاً المدرسون في المدارس الميرية
والمكاتب الاهلية والحائزون للشهادات من
المدارس العالية

خامساً ارباب الوظائف الملكية سواء كانوا
في الوظائف او متقاعدين
سادساً ضباط العسكرية سواء كانوا في
الخدمة او مستودعين او متقاعدين

سابعاً وكلاء المرافعات (الافوكاتية)
المتبولين في المجالس النظامية
ثامناً الاجرائية والاطباء والمهندسون

المادة الرابعة المتخون لدولة اجنبية لاحق
ثم بالانتخاب
المادة الخامسة يحرم من الانتخاب من يأتي
ذكرهم وهم

دا واحدة وقلبا واحداً على خدمة هذا الوطن
العزير بما يحتاج اليه من انواع الاعمال
(خلاصة اعمال مجلس النواب)
ا في سنة اجتهاده)

اما الاعمال التي قررها مجلس النواب في
اجتماع ذلك العام وهو اجتماعه الاول فقد جاءت
مختصرة في تقرير قانونه الاساسي والخبو الداخلية
ولائحة الانتخاب وما اجراه في عدة امور مهمة
مثل المثابرة وتوزيع الضرائب وربط القاسط
على آجال ثلاثة للاحوال ووضع اصول القرى
تسد ابواب الخلل والتظلم واظهار فساد الادارة
المساحة .

وقد تقرر في لائحة الانتخاب بعد التعديلي
ثبوت حق الانتخاب والنيابة معاً لكل من كان
من رعايا الحكومة سواء كان مولوداً في القصر
او مقيماً به مدة عشر سنين

(قانون الانتخاب)
وهذه صورة الامر الخديوي الشامل لقانون الانتخاب

نحن خديو مصر
بعد الاطلاع على امرنا الصادر بتاريخ ١٨
ربيع الاول سنة ٩١ الموافق ٧ فبراير سنة ١٩٠٢
وسأه على ما قرره مجلس النواب وموافقة رأي
مجلس الشعار

نأمر بما هو ان
(الفصل الاول)

المادة الاولى يحق الانتخاب لكل مصري
من رعايا الحكومة المحلية سواء كان مولوداً في
مصر او متوطناً اقام فيها مدة لا تقل عن عشر
سنوات على شرط ان يكون بالغاً من العمر

أولاً المافدون الحقوق المدنية والسياسية
 وهم الذين صدرت عليهم احكام نهائية من
 المجالس النظامية بالاشغال الشاقة او الدينية
 او بالنفي او الاقامة في اللجان او بالسجن ستة
 شهور لجناية او حكم عليهم بارتكاب سرقة او خيانة
 او احتيال او اضرار ماله الميري او انتهاك
 حرمة الاداب والاديان وطردوا من الخدمة
 الميرية بحكم او قرار من احد المجالس النظامية
 ثانياً المحكوم عليهم بالسجن ثلاثة اشهر او
 بغرامة تقوم مقام هذه المدة لوقوع مخالفات منهم فيما
 يتعلق بالانتخاب على مقتضى احكام هذا القانون
 ثالثاً الذين حكم عليهم بالافلاس ولم
 يعيدوا شرف اسمائهم

رابعاً الذين كانت لهم يوت للعب القمار
 او القشاة او خدموا في تلك اليوت

التصل الثاني

في دوائر الانتخاب

المادة السادسة يكون لمصر مائة وخمسة
 وعشرون نائباً على مقتضى هذا القسم وهو
 للقاهرة عشرة نواب وللأسكندرية اربعة
 ولكل من دياط ورشيد والسويس نائب على
 حدة وبورسعيد نبع دياط والإسماعيلية الشرقية
 والعريش السويس ومديرية القليوبية اربعة
 اثنان عن مركز قليوب وواحد عن كل من
 مركزي شبرا وطوخ وللشرقية ثمانية واحد عن
 بندر الزقازيق واثنان عن مركز بلبيس والبقية
 عن باقي المراكز ومديرية الأقميلية ثمانية واحد
 عن المنصورة واثنان عن مركز ميت غمر والبقية
 عن باقي المراكز ومديرية المنوفية تسعة اثنان
 عن شين ومركز سبك واثنان عن مركز متوف

واثنان عن مركز ملج وواحد عن اسيوط واثنان
 عن مركز تلا ومديرية الغربية احد عشر واحد
 عن طنطا وواحد عن المحلة الكبرى وسمنود
 والبقية عن التسعة المراكز لكل مركز نائب وكل
 مركز يتبعه بندر والبلاس سبع شربين ومديرية
 البحيرة خمسة واحد عن مركز دمهور واو حص
 والبندر دمهور والبقية لباقي المراكز لكل مركز
 نائب ومديرية الجيزة اربعة واحد عن بندر
 البحيرة وقسم البدرشين والبقية عن باقي الاقسام
 لكل قسم نائب ومديرية بني سويف اربعة اثنان
 عن قسم بني سويف وبندر واحد عن قسم
 بيا وواحد عن قسم الزاوية ومديرية الفيوم
 ثلاثة واحد عن البندر والاثنان الباقيان عن
 القسمين ومديرية المنيا سبعة واحد للبندر
 واثنان لقسم المنيا واثنان لقسم قنوصا وواحد
 للشين وواحد لقسم بني مزار ومديرية اسيوط
 تسعة واحد للبندر واثنان لقسم ملوى والبقية
 عن باقي الاقسام لكل قسم نائب ومديرية
 جرجا سبعة واحد عن بندر سوهاج واثنان عن
 قسم طنطا والبقية عن باقي الاقسام ومديرية
 قنا خمسة واحد عن البندر والبقية عن الاقسام
 ومديرية اسنا اربعة واحد عن البندر وقسم
 واحد عن قسم السلية وواحد عن ادفو
 وعاونة اصوان وواحد عن حلفه ويكون لفيماثل
 العربان ثمانية نواب اثنان من عرب المنيا واثنان
 من عرب البحيرة واثنان من عرب الشرقية وواحد
 من عرب القليوبية وواحد من عرب الفيوم
 ولخاقلات السودان ومديرية ايتا اثنا عشر نائباً
 ولا يجوز في جميع الاحوال انتخاب نائب من
 مركز عن مركز اخر في مديرية واحدة ولا

الوجهاء ورائس من التجار

وجميع هؤلاء يكون تعيينهم بمعرفة الداخلية في مصر والمحاكمات في سائر المدن وفي كل من المحليين ينتخب رئيس اللجنة كائناً لما

المادة العاشرة . كل لجنة تلتزم في جدولها أسماء المحائرين لصفات الانتخاب في جهتها والذين يكتبون في جدول اللجنة هم

أولاً المولدون في الدائرة المشكل فيها اللجنة

ثانياً الذين هم مكثرون في دفاتر الرسوم المقررة بتلك الدائرة منذ عام كامل

ثالثاً الذين يتزوجون في حدود الدائرة ويثبت انهم مقيمون بها منذ سنة على الأقل

رابعاً الذين لم يكونوا في حالة من تلك الاحوال ولكم يطلبون الاكتساب في جدول

اللجنة ويثبتون اقامتهم في دائرتها عامين خامساً المقيمون بتلك اللجنة لخدمة الحكومة

وكذلك يكتب في جدول اللجنة من يتم له احد هذه الشروط قبل انقضاء زمن الانتخاب

وان لم يكن ثم له عند ابتداء مدة الاكتساب

المادة ١١ اللجنة تعلن لارباب الانتخاب في دائرتها ان يحضروا اليها في مسافة عشرة ايام

لتحديد اسمائهم في الجدول وهذا الاعلان يعلن في المدن والبلاد على ابواب المعابد وديار الحكومة

واشهر الاماكن التي يجتمع فيها الناس ثم يعلن عنه في الجرائد العربية المحلية

المادة ١٢ يجب على كل لجنة ان تحرر جدولها فتختار في كل خلال عشرة ايام تمضي من انقضاء الميعاد المذكور في البند السابق ثم

تعانق احدى النسخين في اشهر نقطة بالدائرة

الانتخاب نائب من مديرية عن مديرية اخرى هذا القاهرة والمدن والمحاكمات

المادة السابعة . تحدد دوائر للانتخاب على مقتضى المادة السابقة وينشأ في كل دائرة جدول

يتضمن اسماء الذين يحق لهم الانتخاب في حدود تلك الدائرة

المادة الثامنة . في بلاد المديريات كل بلد يبلغ عدد الذكور من اهلها خمسة آلاف فما فوق

يكون له دائرة الانتخاب تحصره والبلاد والعرب والكنوز الصغيرة تضم جملة منها بعضها الى

بعض بحيث لا يكون عدد الذكور من سكان الجملة اكثر من ألف نس في دائرة واحدة وفي مصر

والاسكندرية يكون لكل ثلث من اهل الدائرة دائرة مخصوصة

المادة التاسعة . يشكل في كل دائرة لجنة باطابها تعظم جداول الانتخاب وترتبها لحصر

اسماء الذين لهم حق الانتخاب وهذه اللجنة تكون في المديريات مؤلفة من خمسة من اكبر المشايخ

حصة واكثرهم اعداداً يتخون رئيساً منهم فان لم يكن في البلد خمسة مشايخ فيشكل هذا العدد

من كبار المزارعين فيو ان كانت دائرة الانتخاب لعدة بلاد يتجاوزة فتألف لجانها من خمسة من

كبراء مشايخ البلاد المختصة بمراعاة تعدادها وماؤون الناحية التي فيها مركز اللجنة يحضر

بها وصرافها يؤدي في هذه اللجنة وظيفة الكاتب وفي مصر والاسكندرية توافد اللجنة في

كل فن من مندوب عن الحكومة والذين من الوجهاء والذين من التجار وفي باقي المحافظات

والناظر التي ليس فيها مشايخ معتمدون توافد اللجنة من مندوب عن الحكومة والذين من

بأماكم

المادة ١٩ اذا اعترض على قيد اسم
مقرب او جهة اللجنة مباشرة فيلزم اخبار صاحب
الاسم بذلك وله حينئذ ان يقدم للجنة رقعة
للاعتراض واعتراضه على محور الاسم
المادة ٢٠ اللجنة تحكم في الطلبات حكماً
نافذاً الا ان هذا الحكم يمكن استئنافه الى المجلس
الطني التابعة له جهة اللجنة

المادة ٢١ متى صحح جدول الانتخاب
يرسله رئيس اللجنة الى مديرية الجهة او محافظتها
بواسطة ناظر القسم او مأمور المركز وفي محررة
مصر الى ناظر الداخلية

المادة ٢٢ الذين يدخلون اسماءهم في
جداول الانتخاب ويجاولون ذلك بتصرجات
كاذبة او شهادات مزورة والذين يستعملون
هذه الوسائط لاثبات اسم اخر او محو ومن
طلب الاكتئاب وتالة في جداول او عدة
جداول جميع هؤلاء وشركاؤهم في هذه الاحوال
يعاقبون بالغرامة من مائة قرش الى مائتي قرش
او بالسجن من خمسة عشر يوماً الى شهرين

المادة ٢٣ من تمكن من اعطاء رأيه
بالوسائل التي فيها في البند السابق او بالتقال
اسم غيره من المنتخبين يعاقب بالغرامة من مائتي
قرش الى ستمائة قرش والسجن من شهر الى
ثلاثة اشهر وبمثل ذلك يعاقب من يتقرب في
عدة دوائر لورود اسمه في أكثر من جدول
واحد بسبب من الاسباب السابقة

المادة ٢٤ المكلف باخذ اوراق الانتخاب
او تعدادها او فتحها اذا اخفى شيئاً منها او
اضاف اليها او بدل فيها او قرأ غير المكتوب

وتحفظ الاخرى في مكتبها وتحرر بذلك محضراً
يتم رئيس اللجنة عليه

المادة ١٣ ينشر خبر تعليق الجدول
باعلانات تدرج في الجرائد وتلصق بالاماكن
المينة بالمادة ١٠ مذكوراً فيها في مدة عشرة
الايام التالية لذلك الخارج يجوز لكل شخص
لم يتقيد اسمه في الجدول ان يطلب قيده من
اللجنة ويجوز لكل مقرب ايضاً ان يطلب محو
اي اسم اغفل بلا موجب

المادة ١٤ ترسل صورة من جدول الانتخاب
والحضر الدال على حصول الاعلان والتعليق
والحفظ حسب المذكور في المادة ١٠ و ١١ و ١٢
الى مدير الاقليم بواسطة المراكز والاقسام او
محافظ الجهة وفي مصر الى ناظر الداخلية فان
لم تكن مستوفاة الشروط فليكل منهم الغاء العملية
السابقة والامر باعادتها على وفق النظام بعد
وصولها اليه بخمسة ايام لا أكثر

المادة ١٥ يحق لكل مقرب ان يطلع على
الجدول المحفوظة ويستنسخها

المادة ١٦ الطلبات التي تقدم للقومسيون
تكون مكتوبة فان كانت متعلقة بمحو اسم مقيد
فينبغي ان تكون مثقلة على الاسباب التي يستند
الطالب اليها

المادة ١٧ يكون لكل لجنة سجل لتبدي
الطلبات التي تقدم اليها بحسب تواريخها وكاتب
اللجنة يعطي وصولاً باستلام كل طلب منها

المادة ١٨ تنظر اللجنة في الطلبات عند
ورودها اليها وتصدر فيها حكماً في مدة خمسة
ايام وكل قرار منها ينبغي ان يعلن مكتوباً في
خلال ثلثة ايام لذوي الشأن المحكوم عليهم فيه

المادة ٢١ الحكم الصادر بجناية أو خيانة
ما ذكر لا يوجب محال ما ابطال الانتخاب بعد
ثبوت صحته لدى المعين لذلك على مقتضى
الاحكام المنصوص عليها في هذا القانون
المادة ٢٢ ورقة الآراء التي وقعت فيها
احدى النيات المتوهم بها في البند السابقة
لا تعدد والصدوق الذي تمس اوراقه على ما
في المادة ٢٦ بعد الانتخاب في دائرته
التصل الثالث
في الانتخاب الابتدائي

المادة ٢٣ ينتخب الذين لم حق الانتخاب
في كل دائرة واحداً من كل مائة منهم على شرط
ان يكون بالغاً من العمر خمساً وعشرين سنة
بالاقل والذين يقع عليهم الانتخاب على هذه
الصورة هم الذين يتخيمون النواب
المادة ٢٤ الكسور في عقد المئات لا تكون
معتبرة في هذا الانتخاب اذا تجاوزت الخمسين
المادة ٢٥ لا ينتخب من له حق الانتخاب
الا في دائرة واحدة ولو تقيده اسمه في عدة
جداول

المادة ٢٦ متى اعطى المنتخب رأيه في
الانتخاب احد فلا يجوز له ان يعدل الى غيره
المادة ٢٧ ناظر الداخلية بصروا والمدبرون
والحافظون يحددون عدد الذين يلزم اتقائهم
في كل دائرة بالانتخاب الابتدائي ويعينون اليوم
الذي يحصل فيه هذا الانتخاب ويشعرون
بذلك رؤساء اللجان بواسطة مأموري المراكز
والاقسام وفي مصر بواسطة الضبطية ليعلموا ان
لم حق الانتخاب قبل اليوم المعين بخمسة ايام
لا اقل

يعاقب بالغرامة من الف وخمسمائة قرش الى
الفين وخمسمائة او بالسجن من ستة اشهر الى
سنة ومثل هذا العقاب يقع على من يكلفه احد
المتخمين بكتابة رأيه فيكتب غير الاسم المعين له
المادة ٢٥ من يأخذ او يعدد بانه يأخذ
رشوة او حدة ليعطي رأيه او لينتفع من اعطاء
الرأي يعاقب بالغرامة من مائة قرش الى ستمائة
قرش او بالسجن من شهر الى ثلاثة اشهر ومثل
هذا يعاقب من يقبل الوعد بخدمة اميرية او
خدمة خصوصية لذلك القصد

المادة ٢٦ من اضطر احداً من ارباب
حق الانتخاب الى عدم اعطاء رأيه او الى
اعطائه بحسب هواه بالعنف او التهويل عليه
بالاضرار به او باحد من ذويه يعاقب بالغرامة
من الف وخمسمائة قرش الى الفين وخمسمائة
قرش او بالسجن من ستة اشهر الى سنة
المادة ٢٧ من من اوراق الانتخاب
بمعنى الاخذ او الاضافة او التبديل قبل فتح
صدوقها بالطريقة الرسمية سواء كان من اعضاء
اللجنة او من المكلفين بحراسة الصدوق يعاقب
بالسجن من ستة اشهر الى سنة

المادة ٢٨ اذا كان المرتب لجناية أو خيانة
ما سبق يائه تقدم له ارتكاب غيرها من نوعها
فيعامل باكثر درجات العقاب او الغرامة
المذكورة في البند السابقة

المادة ٢٩ ان كان المرتكب لشيء من
هذه الجنايات او المجمع المذكورة من مستخدمي
الحكومة فيكون عقابه مضاعفاً في كل حال
المادة ٣٠ الجنايات والمخالفات المنصوص عليها
في هذا القانون تنظر في المجالس المحلية

التذكرة نفوم مقام ورقة التنية عليه بالحضور
الفصل الرابع

في الانتخاب الانتهائي

المادة ٤٤ يكون في كل مديرية وكل مركز
محافظة وفي مأمورة الضبطية بمصر دائرة للانتخاب
الانتهائي

المادة ٤٤ يصدر الامر العالي باجتماع
الدوائر الانتخابية قبل يوم الانتخاب الانتهائي
بعشرة ايام لا اقل

المادة ٤٥ لا يجتمع في دوائر الانتخاب
الانتهائي غير اربابه ولا يسوغ لهؤلاء ان يشغلوا
وهم في تلك الدوائر بما يخرج عن موضوع
الانتخاب

المادة ٤٦ يكون اجراء الانتخاب بحضور
مدير الجهة او محافظها او مأمور الضبطية بمصر
او من تعينه الحكومة سواء بصفة مندوبين عن
الحكومة وحضور قاضي الجهة ايضاً ولا يكون
له رأي بحسب ويشكل له في كل دائرة لجنة
مؤلفة من ثلاثة من المنتخبين بعينهم مندوب
الحكومة واربعه آخرين بعينهم باقي المنتخبين
وتكون هذه اللجنة تحت رئاسة المندوب ولها
كاتب من اعضائها

المادة ٤٧ يشرع في عملية الانتخاب في
اليوم والمكان المعينين له بعد تشكيل اللجنة على
الوجه المعين في البند السابق على شرط ان
يكون الحاضرون من ارباب الانتخاب اكثر
من نصف مجموعهم فان لم يزد العدد على النصف
اجلت الجلسة الى يوم اخر

المادة ٤٨ يبتدئ رئيس اللجنة عملية
الانتخاب بتلاوة نص مادة ٦٧ من هذا القانون

المادة ٤٨ تعقد لجان الجدول في اليوم
الذي يعينه المدير او المحافظ او ناظر الداخلية
كما في البند السابق وتشرح في اجراء عملية
الانتخاب الابتدائي المذكور

المادة ٤٩ الانتخاب الابتدائي يحصل في
يومه المعين على شرط ان يكون الحاضرون في
كل دائرة من لهم حق الانتخاب اكثر من
نصف مجموعهم وكل احدهم منهم يختار من ارباب
الانتخاب البالغين من العمر خمسا وعشرين
سنة بالاقل اشخاصاً بقدر العدد اللازم وفي هذا
الانتخاب تكفي الاكثريه النسبية واذا تساوت
الاراء يقرع بين المتساوين

المادة ٤٠ على المحافظين في الثغور ومأموري
الضبطية في مصر ومأموري المراكز والاقسام في
الاقاليم ان يصدق كل منهم على صحة الانتخاب
الابتدائي في جنته فان كان غير كامل الشروط
فعليه ان يرسم باعادته مع بيان اوجه عدم الصحة
فيه وان كان صحيحاً يقيده الذي صار انتخاهاهم به
في جدول عمومي بجمته يتضمن اسماء الذين وقع
الانتخاب الابتدائي عليهم بنهر متسلسلة على تلك
الاسماء .

المادة ٤١ جداول الانتخاب الابتدائي
العمومية تحفظ في مصر بالضبطية وفي الثغور
بالحافظات ويرسلها مأمورو المراكز والاقسام
الى المديرية لتحتفظ فيها

المادة ٤٢ مأمور الضبطية بمصر والمحافظون
بالثغور والمديرون بالاقاليم يرسلون الى كل
من كتب اسمه في الجدول العمومي تذكرة بفرته
المقيدة فيه معيها اليوم والمكان الذي يحصل
فيه الانتخاب الانتهائي اي انتخاب النواب وحده

المادة ٥٤ قرارات اللجنة تكون بأغلبية
الاراء فاذا تساوت قرأى الرئيس يكون مرجحاً
ويشار الى ذلك بالحضر

المادة ٥٥ يحضر اللجنة يكون مستقلاً على
جميع الصلبيات والاراء وتضم اليه الاوراق المتعلقة
بذلك بعد ان يختم الرئيس عليها

المادة ٥٦ تؤخذ آراء المتخفين في خلال
سبع ساعات من اليوم المعين للانتخاب

المادة ٥٧ يتدعى اعضاء اللجنة باعطاء
ارائهم ثم يلى جدول الاسماء وكل منتخب من
الحاضرين يعطى ورقة رأيه عند تلاوة اسمه فيشار
الى جانب الاسم بما يقيد اعطاء الرأي فان ذكر
اسم ولم يعط صاحبه رأيه اعيدت تلاوة اسمه
ثانية ومن لم يقدم رأيه بعد هذه القراءة الثانية
فلا ينع من تقديمه الى اخر الوقت المعين لاخت
الاراء فان مضى الوقت ولم يبد رأيه سقط حقه
في الانتخاب وكيفية اعطاء الرأي ان يكتب
اسماء اشخاص ممن تتوفر فيهم شروط النيابة
بقدر العدد المطلوب انتخابه في تلك الدائرة

المادة ٥٨ يجب على كل منتخب ان يقدم
لجنة التذكرة التي دعي بها الى الانتخاب على ما
في المادة ٤١ من هذا القانون ومن اضاع
تذكرته فعرفه اعضاء اللجنة لانه تعني عن التذكرة

المادة ٥٩ كل منتخب يقدم رأيه مكتوباً
في ورقة مطوية وهذه الورقة توضع في صندوق
الانتخاب بيد كاتب اللجنة على رأى من سائر
اعضائه وهذا الصندوق يكون مختماً بختم اللجنة
ومنتاحه بيد الرئيس

المادة ٦٠ الرأي الموقوف على شرط باطل
المادة ٦١ متى تم اخذ الاراء من الحاضرين

على المتخفين وتبين الطريقة الواجبة الاسراع في
هذا الانتخاب

المادة ٤٩ تكون في دائرة الانتخاب الانتخابي
بالمديرية صناديق لجميع الاراء بقدر عدد
المراكز والصادر التي لها نواب معينون واعطى
كل مركز او بندر يصنعون اوراق انتخابهم في
الصندوق المعين لهم

المادة ٥٠ اذا اعترض أحد المتخفين على
حتى غيره في الانتخاب قبل ابدنوه فاللجنة تتذكر
بالحال في ذلك الاعتراض وتصدر فيه قراراً
يكون نافذاً الا اذا لم يصدق مجلس النواب عليه
المادة ٥١ على رئيس اللجنة ان يقيم فيها
امر النظام فان خالف الحاضرون حكم المادة
٤٤ من هذا القانون ولم يعدلوا عن ذلك بعد
التسوية فله ان يفضي الجمعية ويعين يوماً آخر
للا انتخاب وان تعذر فتدركه في ذلك فله ان
يسعين على انعاده فوراً من المديرية او المحافظة
او ما مأمورية الضمائية

المادة ٥٢ ينبغي ان يكون في اللجنة حال
الانتخاب خمسة من اعضائها على الاقل والرئيس
والنائب يحسبان من هؤلاء الخمسة فان لم يوجد
هذا العدد فالرئيس يستكمل من المتخفين
الحاضرين وان غاب الرئيس فاحد الاعضاء
يقوم مقامه بالانتخاب للجنة وان غاب الكاتب
فالرئيس يعين مكانه أحد المتخفين الحاضرين

المادة ٥٣ يجب على اللجنة ان تقيم
اسباب الحكم في قراراتها المتعلقة بعملية الانتخاب
وتكون حكمها نافذاً على ما في مادة ٤٩ من
هذا القانون وتحصل مذاكراتها سراً ولكن
يرفعها على القرار علانية

الفصل الخامس

من يكون صالحاً للانتخاب

المادة ٦٧ يصح الانتخاب كل شخص بلغ من العمر خمسا وعشرين سنة فما فوق أيا كان محل توطئه في مصر على شرط ان تجتمع فيه الصفات المطلوبة في حق الانتخاب ويكون ساريا عليه احكام قوانين البلاد بما فيها الترتبة العسكرية ويكون عارفا بالقراءة والكتابة معرفة كافية

المادة ٦٨ لا تجتمع وظيفة ملكية او جهادية واذا وقع الانتخاب على احد المستخدمين فلا يقبل نائباً الا بعد استعفائه

المادة ٦٩ من تم له الانتخاب في عدة دوائر فعليه ان يختار واحدة منها ويعلن ذلك لجلس النواب في خلال ثمانية ايام تمضي من تحقيق الانتخاب فان تأخر عن ذلك فالجلس يقرع عليه بين تلك الدوائر

المادة ٧٠ اذا خلى محل احد النواب في الحال يصدر الامر بانتخاب غيره لمكانه علي الشروط المقررة في هذا القانون وفي الانتخابات العمومية يجوز تكرار انتخاب النواب السابقين او بعضهم

المادة ٧١ لجلس النواب دون سواء حق قبول الاستعفاء من اعضائه ولكن اذا رام احد النواب الاستعفاء في غير مدة الابعاد فلنظارة الداخلية ان تقبله منه بواسطة رئيس المجلس

المادة ٧٢ احكام هذا القانون تجري على الذين ينتخبون بعد صدوره فقط

المادة ٧٣ لجلس النواب حق التعديل في هذه اللائحة بالاقتراح مع مجلس النظائر

يعلن رئيس اللجنة بانتهاء عملية الانتخاب ثم يأخذ في تحقيد عدد الذين اعطوا اراءهم وبعد ذلك يفتح الصندوق وتعد اوراق الآراء وتقرر بعد تطبيقها على عدد المشار الى جوانب اسمائهم بما يفيد اعطاء الرأي

المادة ٦٢ لا يكون الانتخاب صحيحاً ما لم تجتمع عليه اكثرية الآراء المطلقة من الحاضرين واذا تساوت الآراء لتختصم فرئيس اللجنة يقرع بينهما

المادة ٦٤ رئيس اللجنة يعين للحاضرين اسماء الذين تم لهم الانتخاب

المادة ٦٤ يجتمع اعضاء اللجنة قبل انقضاءها على محضر الانتخاب ثم يرسل هذا المحضر وما يتعلق به من الاوراق الى نظارة الداخلية في خلال ثمانية ايام من تاريخ جلسة الانتخاب وتحفظ نسخة منه ومن الاوراق المذكورة مصدقا عليها من الاعضاء في المديرية او المحافظة وفي ما مورية الضبطية بصر

المادة ٦٥ بعد ورود محاضر الانتخاب الى ناظر الداخلية فهو يرسل الى كل من النواب اشعاراً بحصول انتخابه لمحضر بذلك واشعاراً الى مجلس النواب ولا يكون بين ورود المحاضر وصدور الاشعار اكثر من سبعة ايام

المادة ٦٦ على ناظر الداخلية ان يرسل جميع الاوراق المتعلقة بالانتخاب الى رئيس مجلس النواب اثر اجتماعهم ولهذا المجلس دون سواء ان يحكم حكماً نهائياً بصحة انتخاب اعضائه او عدم صحته وبعد تحقيق الانتخاب في مجلس النواب يصدر لكل نائب امر عال بكونه منتخباً للنيابة خمس سنين

بالقول والاستحسان لدينا فأصدرنا إليك هذا
الرقم إعلاناً بانك من حاز شرف العضوية
من خمسة سنين في ذلك المجلس الكريم فنرجو
الله تعالى أن يجعل هذا المجلس باعثاً لحصول
مقاصدنا وأوطارنا بتقدم أوطاننا وأقطارنا ووسيلة
لانتظام أحوال بلادنا وأمصارنا وإن يكون
سبباً لنوال الأفلاح وكال الإصلاح الله ولي
التوفيق

نصل

(صورة ما بعث به المستر بلنت)

(إلى جريدة التمس متعلقاً)

(برقيتين قال أن عراي)

(أرسلها إليه)

قال : بعث إلى عراي بأشياء برقيتين هم
الوقوف عليهما كل من رام الوقوف على حقائق
الأحوال فانما يؤكدان الثقة بالحالة الحاضرة
فإن أردتم نشرها فعبث ذلك علي وهذا نص
الرقم الأول (تعريفاً وتلخيصاً)

من القاهرة في غرة أفريل

حضرة صديقتنا الصادق المستر ولنريد
بلنت التحج الله مسعاه

بعد حمد الله نعلمكم أن قد وصلي كتابكم
المؤرخ في ١٠ مارس فانتبهت بوروده وأنشرح
صدري بوفوده ولاشك أن كل حرٍ يتشرح
صدرًا عندما يرى رجالاً من الأحرار مثلكم
صادقين في أقوالهم مخلصين في أفعالهم عازمين
على تنفيذ نيائهم السليمة لفائدة النوع الإنساني
عموماً وأهل وطنهم خصوصاً

ولما فضضت كتابكم استدلت مني على شغفكم
ببيت الحرية ولتخيركم عن ساعد الجدد والاجتهاد

المادة ٦٤ على ماظر داخلتنا لقاعة امرياً
هذا صدر برقي عابدين في ٦ جمادى الأولى
سنة ١٢٩٩ الموافق ٢٥ مارس سنة ١٨٨٢
الامضاء

(محمد توفيق)

بامر الحضرة الشخصية الخديوية رئيس مجلس
الانظار وماظر الله حجة

الامضاء محمود سامي

(مدة النيابة)

وتبعد انضمام المجلس الثباتي ومثول
النواب لدى الخديو سلم كلاً منهم الامر المؤذن
بتعيينه عضواً في المجلس المشار اليه الى خمس
سنين وهذا صورته

فدفع الوجه المتعبدين والاعيان المتعبدين

حضرة زيد القباله ودام كماله

ان من الامور التي استبها التجارب من
سوالف الزمان حتى صارت حيلة عند ذوي
البصائر والادهان ووصلت الى درجة الاستغناء
عن القائمة قليل وبهوان ان السبب الانوى في
تقدم الامم والوسيلة العظمى لانتظام الاحوال
على الوجه الاصح هي التشاور في الامور ومجادل
الافكار والمجادلة في الآراء والانظار ولاشك ان
هذه الوسيلة في احسن المسالك والشرع الشريف
بأمرنا بذلك فلذلك تحريراً طريق الصواب
واختارنا ان يكون لمصر مجلس نواب نبعث
الاحالي اعضاءه بالاقتخاب ومجادل فيه آراء
الاعضاء المعجوزين في مذاكرته ما يلزم من الامور
والتوازين والان قد تم الاقتخاب وانتم من
التحقوا لهذا المجلس بالعضوية وصدق عليكم قرار
لجنة الاقتخاب بالادلة وعرض ذلك علينا فقول

بمها ما دامت أوروبا منكدهم يهودها بحفاظته
على وعودها

أما وعيد كبار صبارفة أوروبا فقد تلقينا
بالحزم واللبات إذ أننا نرى أنه لا يضر إلا بأنفسهم
وبالدول التي تنقاد لضلالهم فإن نظرنا طامع
إلى أفاد بلادنا من الرق والظلم ورفع شأنها
إلى أعلى ذرى الإسعاد ليتيسر لها مع إعادة
الاستبداد الذي كان سبباً في دمار مصر وأومل
أن تعتبر هذه الأقوال صادرة عن أفكار كل
مصري حر محب لوطنه

وهذه صورة الرقيم الثاني (معربةً بتلخيص)

القاهرة في ٦ أفريل سنة ٨٢

حضرة المحل الوفي والشهم الأبي

بعد حمد الله الذي من علينا بالحرية
والإصلاح أفيدكم بوصول كتابكم الثاني بعد أن
أرسلنا إليكم جواب كتابكم السابق واشتمت هذه
الفرصة لاستأنف لكم فيها خلاص ثنائي عليكم
فإني أرى من الواجب علي وعلى كل ذي ريرة
خالصة أن يشكر صنعكم الجميل ومساعدكم الجليل
وكأن عرى الود تمكّن بين الأفراد بحصول
المنافع والنوائد كذلك بنشأ عن تبادلها بين
الأمم إحكام المودة

وأما غابتنا تأيد المصالح المشتركة بيننا وبين
الدول التي نرى أنفسنا مرتبطين معها بالعهود
والمواثيق وهي الغاية التي يتيسر لها لأرباب
الحقوق في أرضنا أن يقتنعوا بثمره تلك العهود
التي نرى مراعاتها أمراً واجباً والذب عنها فرضاً
محمولاً أما إذا انحلت عرى الوفاق وتمكّن التنوّد
والشتاق فلا يضر ذلك بنا فقط بل يضر جميع
الدول ولا سيما دولة بريطانيا العظمى

في تأييد مصالح امتكم الانكليزية وعلمكم بأنه لا يمكن
تأييد هذه المصالح في الشرق ولا سيما في مصر
إلاّ بمد يد المساعدة للصريين ليبالوا الحرية
وينفوزوا بالمقصود ولا غرو في ذلك فإن الواجب
على الانكليز الأحرار أن يساعدوا القوم الباذلين
معظم الجهد والمجهود في سبيل استقلال بلادهم
وتجارتهم وإنشاء حكومة مؤسّسة على العدل
والإنصاف ولا ريب أن مساعدكم الجديدة بالنشاء
تجعل لكم ذكراً حسناً وصيتاً عاطراً عند أهل
وطنكم ولا سيما عندما تنفتح لهم الهمم التي بذلتوها
في ازهاق الباطل وإماطة اللثام عن الأكاذيب
التي نشرها أصحاب الغايات أما نحن فمن الذّاكرين
الشّاكرين لكم حسن الخدمة لمصر وإنكثرة ألا
وهي الخدمة التي نأمل أن تكون لنا من أعظم
وسائل المساعدة في توطيد النظام الثام على
دعائم الحرية اقتداءً بالأمم الحرة المتقدمة . وأنا
لأملون أن نرى أن شاء الله مساعدكم مكملة
بالنجاح وقد عددنا وصولكم إلى وطنكم سالمين
غافلين فألاً حسناً مبشراً بالفوز

ثم أننا نشكر لكم نصحتكم لنا ونبتكم أننا
بأذنون ما في الوسع والطاقة في سبيل المحافظة
على الراحة والسكينة والنظام فإننا نرى أن القيام
بذلك من أهم واجباتنا وهو ما قضى علينا بالسعي
في إدراك هذا الغرض

وأنا نوّد لكم أن الأمور سائرة سائرة في
الطريق المؤدي أن شاء الله إلى خطة الكمال
فالراحة سائدة والأمن مستول على البلاد والمجهود
مبدول في مراعاة حقوق الفاطنين في أرضنا
بصرف النظر عن جسيمنتهم مع مراعاة واعتبار
جميع العهود والمواثيق الدولية فلا نسع لاحد

التي قد نشرها هذه الأكاذيب فطلب منه تعالى ان يرشد ارباب السياسة في اوربا الى الحق لينقوا على خيفة حال بلادنا ويخدموا بلادهم وقطربنا بقوة عرى الوفاق والمصافاة

فصل

(في حادثة الضباط المهاجرة والحكم عليهم)
(بالنفي من النظر المصري)

بلغ عراقي ان بعض ضباط المهاجرة المتأهين للسفر الى السودان تكلموا في شأنه بما لا يليق وان في عزمهم رفع الشكوى عليه او نصب مكيدة له بمواقع يعتقدونها فأمر بالقاء القبض على هؤلاء الضباط وعلى كل من وقعت عليه شبهة هذا الاثم ارفار صار الشرط يقضون على من يجدونه منهم في الطارق والشوارع ويحبسون على بعضهم في منازلهم ليلاً ونهاراً بهينة مستفيضة حتى قبضوا على ٤٠ ضابطاً منهم وفي جملتهم عثمان باشا رفيق ناظر الجهادية الاسبق فاودعهم السجن في قصر النيل وعاملهم بالغلظة موقعين بهم الاتهامات الناحضة

ثم تشكل مجلس حربي لحاكمهم برئاسة راشد باشا حسني الجركسي فكانوا يلقون اثناء استنطاقهم انواع النكابة والمضايقات واخيراً صدر الحكم عليهم بالنفي الى اقاصي السودان وقضي على راتب باشا الكائن بمعية الخديو السابق بعدم دخوله الى مصر . ولكن المراحم الخديوية اقتضت ان يخفف هذا الحكم ويستبدل بابعاد الضباط من النظر المصري

اما تفاصيل الحادثة بنهاها فلا يجدر بالمسلك التاريخي الذي سلكناه الا ان نوردنا بنهاها معتقدين في ابرادها اصح الروايات وابعداها من

ولا يحى على كل سياسي تائب الفكر ما فعلت الحكومة عليه من القوائد التي نجم عن مسائلها له واعانها على تنفيذ مشروعاتها من جهة فلم المراقبة فكان على بعض من ان لا تصدى له في قادية وظائفه بالحقوق الموجهة له بتقضى المعاهدات الدولية وليس في نيتنا ولا نية ائمة انسان من اهل هذه البلاد من حقوق المراقبين او الاحتجاج بآية معاهدة دولية كانت فانما كان نواب الدول في هذه البلاد انما في ما مورسهم متفقين بلصالح دولهم نعين عليهم ان يساعدونا في تنفيذ مشروعاتنا الا على الوطني وان يظهرنا بالاعتقال ما وجدونا به من الاقوال وقد عزمنا على بذل ما في امكاننا لتعمل لائمتنا مقاماً بين الامم المتقدمة بين المعارف والاستقلال في ظلها المعارف وبأيدى الاتحاد والنظام وانصاف كل انسان من النظام واولادته من افعال المعارف ولا شيء يثبنا عن هذا العزم فلا تؤخرنا التهديدات ولا ترزعنا التهويلات ولا تناد الا بالامبال الدولية لما راحة البلاد فلم تنكسر صافيتها وقد بذل الجهد في تطهيرها من الاثار الذميمة التي تخلت عن الحكومات السابقة واما الامور التي ما اتفقنا عليها فقد ارسلنا اليكم بها جوامع نلتموها على يد النجف صدقكم . ومن زده نفسه عن الغرض رأى بطلان كل ما شاع في اوربا عن زيادة مصاريف العسكرية فان ميزانية العسكرية لم تزد باراً واحدة ولم تنقص قرناً واحداً عما تقر في ٢٦ ديسمبر سنة ١٨٨١ على عهد دولته الشريف باشا وحاء على ذلك كمن على بعض من ان الاشاعات التي ذكرتها لنا لم يشعها الا من لم يخبر الخافي ويسوا ان يرى جرائد اوربا

غير الاسلحة الاميرية ثم سرث الاشاعة ان عدد الثوامين يبلغ نحواً من ثلاثين ضابطاً بين ملازم وصاغقول اعالي وانه وجد مع بعض الذين قبض عليهم عدة اوراق وعرائض تبين منها حقهم من قادة الجند الوطنيين

ثم علم ان بعضهم اعترف بما كان وقالوا ان سوء صنيع الهيئة العربية بهم هو الذي اضطرم الى شدة الحقد اذ لم ينلهم شيء من الترفقات التي منعت لبعض رجال الجهادية وقضلاً عن ذلك ان نظارة الجهادية خصتهم بالاكراه على السفر الى السودان

اما الامر الاول فقد جاء يومئذ في شأنه على لسان من قال ان لا وجه لهم فيه الا اذا كان كل واحد من الضباط الوطنيين قد اصابه الترقى اما اذا كان الترقى قاصراً على المستحقين ينقض القانون فان الذين ترقوا من رتبة الصاغقول اساسي الى رتبة اللواء لم يتجاوز عددهم الاربعين فلا يقال لذلك بعدم التسوية بينهم وبين الوطنيين حيث ان ضباط الجيش على العجوم لا ينقص تددهم عن الف ضابط والذين استغنوا اخذوا الرتب المذكورة اربعون واما الامر الثاني وهو اكراه الجهادية لم على السفر الى السودان فقد ورد ايضاً في صدره ان جملة من حصلوا بالسفر الى السودان مائة ضابط وواحد منهم تسعة من الجراكسة وستة من الاتراك والتسعة والثمانون الباقون من الوطنيين

وطوى المجلس الحربي اياماً انكب فيها على استكشاف امر الميامرة والبحث عن المشتركين فيها ثم قبض على يوسف بك نجاشي وكيل مديرية

شوايب الاغراض والغابات وفي

في اوائل افريل (نيسان) عام ١٨٨٢ تنافلت الاسلحة ان قد اكتشف على موامرة سرية كانت القصد منها اغتيال بعض كبراء الجهادية وان المسألة قوضت تحت البحث والتحقيق وانه من المرجح ان تعال بعد ذلك الى مجلس حربي يصدر حكمة في شأنها

ثم ورد على الاسكندرية انه في الساعة الخامسة من مساء الاثنين الواقع في عاشر الشهر المذكور جاء احد الضباط من الجراكسة واخبر ناظر الجهادية (عراقي) ان بعض الضباط من الذين تعينوا معاونين للسودان ثوامروا على قتله غيلة ومناجاة وانهم كتبوا له ومعهم الاسلحة النارية في مفارق الطرق ليقبضوه حين مروره ثم بين له الاستدلالات التي يمكن معها الوصول الى تحقيق هذه الرواية فاخذ عراقي في تحقيق الامر وبحث العيون والارصاد في جميع اتجاه العاصمة فقبض في الليل نفسه على خمسة من الضباط الجراكسة وجمهر عليهم في فضلاق عابدين وفي يوم الثلاثاء شاع الخبر في العاصمة وذاع فاضطرب الناس كثيراً وخافوا سوء العاقبة ثم شرعت نظارة الجهادية في التحقيق وعينت مجلساً عسكرياً مؤلفاً من عشرين عضواً منهم علي الروبي وعبد العال حلي وغيرها وقد وضع كل من المتهمين في معزل عن رفيقه واخذ المجلس في البحث والتحقيق متقبلاً الى فرعين فرع يشتغل في النهار والاخر في الليل

وبلغ عدد المقبوض عليهم في تلك الاثناء ١٨ ضابطاً وشاع ان لم شركاء آخرين وانه وجد معهم - خلال القبض عليهم - آلات نارية

اليوم واني في الى العاصمة فاودع السجن بتهمة كونه مشركاً مع الذين وجهت عليهم تهمة الاغتيال والى نحو اليوم العشرين من الشهر السابق الذكر بلغ عدد الذين قبض عليهم نيئاً وأربعين رجلاً وقيل ان راتب باشا هو المؤسس لتلك المؤسسة

ونستخلص ما تجميع لدينا من التفاصيل المتعلقة بهذه المسألة ان المجلس الحربي استجوب المتهمين في جلستهم المتعقبة يوم الثلاثاء غاية شهر جاسس ٩٩ فكان المخلص جوابهم ان هذه الجمعية اسسها راتب باشا في بيت احمد افندي راشد الملازم الاول بحارة الرزنامة القديمة بحضور كل من محمود افندي طلعت الملازم ويوسف بك نجاشي الاي سوارى ومحمد افندي نيازي وإبراهيم افندي شكري وسالم افندي شوقي البوزباشي ومحمد افندي رححي المعاون بصفحة مصر ومحمد افندي شفيق الملازم ومحمد افندي فتاح الملازم بالمحالفات واحمد افندي فهم الملازم وخليل افندي حسني الملازم ورشوان افندي نجيب الملازم وإبراهيم افندي التميم مع شفيق افندي الملازم واحمد افندي وصفي الملازم بالمحالفات وانهم تحالفوا على المصحف وجعلوا مقصد الجمعية سرّاً لا يطلعون عليه الا صاغر في اول الامر

ثم اجتمع معهم محمود افندي طلعت البكباشي شفيق راتب باشا وانهم في الاصاغر من الضباط الحركيين انهم سيقدمون تقريراً الى القذافي بظلمة بعض حقوق ليس الا واحداً منهم المتصد الاعداي وعلى هذا تناقل الكلام فيما بينهم حتى بلغت الجمعية مائة وخمسين رجلاً

اجتمع ما تجميع لدينا من التفاصيل المتعلقة بهذه المسألة ان المجلس الحربي استجوب المتهمين في جلستهم المتعقبة يوم الثلاثاء غاية شهر جاسس ٩٩ فكان المخلص جوابهم ان هذه الجمعية اسسها راتب باشا في بيت احمد افندي راشد الملازم الاول بحارة الرزنامة القديمة بحضور كل من محمود افندي طلعت الملازم ويوسف بك نجاشي الاي سوارى ومحمد افندي نيازي وإبراهيم افندي شكري وسالم افندي شوقي البوزباشي ومحمد افندي رححي المعاون بصفحة مصر ومحمد افندي شفيق الملازم ومحمد افندي فتاح الملازم بالمحالفات واحمد افندي فهم الملازم وخليل افندي حسني الملازم ورشوان افندي نجيب الملازم وإبراهيم افندي التميم مع شفيق افندي الملازم واحمد افندي وصفي الملازم بالمحالفات وانهم تحالفوا على المصحف وجعلوا مقصد الجمعية سرّاً لا يطلعون عليه الا صاغر في اول الامر

ثم اجتمع معهم محمود افندي طلعت البكباشي شفيق راتب باشا وانهم في الاصاغر من الضباط الحركيين انهم سيقدمون تقريراً الى القذافي بظلمة بعض حقوق ليس الا واحداً منهم المتصد الاعداي وعلى هذا تناقل الكلام فيما بينهم حتى بلغت الجمعية مائة وخمسين رجلاً

اما الذين كانوا يتداولون في مسألة السفر الى السودان بعد تأسيس الجمعية فهم تلي افندي ناصف الصاغر والاعداي ومحمد افندي لابع البكباشي ومحمد افندي شفيق البوزباشي وسليم افندي صائب البوزباشي ومحمد افندي شاكرا الملازم فانهم كانوا يجتمعون في منازلهم ويتناقلون على عدم التوجه الى السودان

ثم صدر حكم المجلس الحربي في مساء ٢٠
 افريل على الضباط وعددهم ٤٠ (في جلستهم
 عثمان باشا رفيق) بالتني المؤبد الى اقص
 السودان مع التجريد من الرتب العسكرية
 والامتيازات ونياشين الافتخار على شرط ان
 يكونوا متفرقين في الجهات التي ينفون اليها ولا
 يجوز ان يكونوا في مراكز الحكمدارية ولا المديرات
 ولا السواحل وصدر الحكم كذلك على اثنين
 من الملكية بالتني على الصورة التي تقدم بيانها
 مع التجريد من الحقوق المدنية واحيلت محاكمة
 خمسة من الملكية على الحاكم الوطنية وحكم على
 راتب باشا الذي عد محرراً لهذه العصبة بالتجريد
 من الرتب العسكرية والامتياز والنياشين وعدم
 العود الى مصر واذا عاد فينبى على مقتضى الصورة
 السالفة الذكر

وقد اعتبر ان الخديو السابق هو الباعث
 على هذه الحركة مستعيناً في بثها بالمرتبات التي
 تصرف له من خزينة الحكومة فتقرر لذلك في
 شأنه ان يكون للخديو وللمجلس النظائر النظر في
 قطع مرتباته ثم رفع هذا الحكم الى الخديو للتصديق
 عليه وعلى نحو ما اوجزنا في مقدمة هذا الفصل
 صدر الامر بان ينفى المحكوم عليهم لا الى السودان
 بل من القطر المصري مع الترخيص لهم بالتوجه
 الى بشارون اما راتبهم ونياشينهم فتبقى لهم ولم يكن
 في هذا الامر ذكر لراتب الخديو السابق

وهذه أسماء المجرأكسة الذين حكم عليهم

بالابعاد من القطر المصري

عثمان باشا رفيق فريق

يوسف بك نجاني ميرالاي

محمود بك فؤاد قائم مقام

مطلقاً وتكلموا مع كثير من الضباط بهذا السر
 ثم اتفقوا جميعاً على الاجتماع في مقام السبلة زينب
 ليخالفوا هناك على اجراء اعمالهم واظهار السر
 الخفي وهو اعدام من يعارضهم او يوقف حركتهم
 خصوصاً ناظر الجهادية (عراقي) اذا عارضهم
 في مقصدهم

ثم قالوا ان عبد الله افندي الكردي عرضت
 عليه رئاسة الجمعية فقال ان قلبه يرتجف من
 هذا الاجتماع ويخشى ان يكون كاجتماع التسعة
 عشر ضابطاً اذ كان واحداً منهم فاني لذلك
 قبول الرئاسة الا اذا تمكنت الجمعية من ائناذ
 اغراضها وعظم شأنها فانه يمكن اذ ذاك ان
 يستحضر لم قدر اربعائة او خمسمائة من
 الباشوزق بواسطة حسين بك ابن الفراهجولي
 وبعد ذلك تداولوا في اخبار بعض الذوات
 بمقصدهم ليكونوا معهم فتوجه عبد الله افندي
 الكردي وبعد ان زار كثيرين في بيوتهم حضر
 وقال ان الذوات لم يستحسنوا هذا العمل ثم
 انفصل عن الجمعية وكادت تغل عروتها لولا
 حضور رجب افندي ناشد وحسن افندي حلي
 اليكياشي وجميعها اعضاء الجمعية الذين عندوا
 الجلسة في منزل احمد افندي فيم الكائن بالنوطية
 حيث اتفق الجميع على انهم يأخذون من تكلموا
 معهم الى مقام السبلة زينب ليطلعوهم على السر
 الاعدائي ويخالفوا على ابرازه وبأخبار البعض
 من الاصاغر فنا السر واتصل بعراقي وتم ما تم
 من لقاء القبض والسجن

هذا ملخص ما روي عن اعتراف الجميع

بالجلسة العلنية التي عقدت بحضورهم جميعاً بعد

ان شل كل منهم على افراده

صادق افندي فوزي ملازم ثان
 محمد افندي فؤاد ملازم ثان
 محمد افندي شفيق ملازم ثان
 احمد افندي وصفي ملازم ثان
 مصطفى افندي مهري يوزباشي
 سليم افندي شوقي يوزباشي
 محمد افندي علي ملازم ثان
 وعدد هؤلاء ۴۰ ومن الملكية عمر افندي
 رحيم وارهيم افندي خليل

محمود افندي طلعت بگباشي
 رجب افندي ناشد بگباشي
 حسن افندي حلي بگباشي
 عبد الله افندي لطيف بگباشي
 محمد افندي لامع بگباشي
 عثمان افندي فاضل صاغ
 علي افندي ناصف صاغ
 محمد افندي لمي يوزباشي
 محمود افندي همت يوزباشي
 محمد افندي شفيق يوزباشي
 سليم افندي صائب يوزباشي
 حسن افندي محمد يوزباشي
 موسى افندي كليم يوزباشي
 مصطفى افندي رامي ملازم اول
 عمر افندي فخرى ملازم اول
 احمد افندي عزي ملازم اول
 اسان افندي بشير ملازم اول
 احمد افندي راشد ملازم اول
 محمد امين افندي شكري ملازم اول
 رشيد افندي نجيب ملازم اول
 يوسف افندي حديق ملازم ثان
 خليل افندي حسي ملازم ثان
 مصطفى افندي عابد ملازم ثان
 محمد افندي شاكر ملازم ثان
 محمد افندي نيازي ملازم ثان
 غورنيد افندي لييب ملازم ثان
 احمد افندي قويم ملازم ثان
 يوسف افندي شريف ملازم ثان
 حافظ افندي فمي ملازم ثان
 محمد افندي رشدي ملازم ثان

الخاتمة

(وفيها الكلام على سير الحوادث التي)
 (قدست وفود الاسطولين الانكليزي)
 (والفرنسي وقدم درويش باشا)
 (ثم ذكر مجي الاسطولين)
 (والمندوب العثماني)
 (ونجس الفتنة)

فصل

نادى لسان البرق في الرابع والعشرين من شهر مارس عام ١٨٨٢ أن الدولتين فرنسا وإنكلترا أرسلتا إلى الدول لائحة تتضمن ما اتفقتا عليه من تمسين قانون المالية الذي اقترح عليه مجلس نواب مصر بحيث تكون الواردات المخصصة لوفاء الدين خارجة عن اقتراع المجلس وأن الدول تلقت تلك اللائحة بالتأيول ثم كنر تحدث الناس في أمر هذه اللائحة التي باتت الحكومة المصرية تنتظر وصولها إليها وقالوا أن الدولتين المشار إليهما تطلبان وحدهما فيها أن يقتصر مجلس النواب في ما تقررته من حق النظر في الميزانية على الفروع التي لا تدخل في الواردات المخصصة للدين وإنما تريدان بذلك أن يستغني من الميزانية التي تعرض على مجلس النواب دخل المديريات الأربع المخصص للدين الموحد ودخل السلك الخدمية وغيرها المخصص للممتاز وبرنامج الدائم السني والدومين وغيرها

ومضت على ذلك أيام كان فيها تحدث الألسنة في شأن هذه اللائحة شغلها الشاغل ثم شاع أن الدول اضربت عن تقديمها اعتقاداً أنه لا موجب لها ولا حاجة إليها فسرت الخواطر بذلك وقال المتحدثون أننا لا نرى فيها فائدة بل لا نرى لها لزوماً بل بلل سير أمورنا في سبيل أمين وانتظام تام ولكم لم يلبثوا أن عادوا إلى الخوض في مسائلها فقالوا أن الدول الأوروبية غير راضية بأن ينظر مجلس النواب في ميزانية المديريات الأربع المخصصة لصندوق الدين وترى أنه لا يحق للحكومة المصرية أن تزيد في عدد جيشها إلى ما فوق عشرة الآلاف وأنهم يسمعون لدى الباب العالي في التصديق على هذين الأمرين حتى إذا تم لهم هذا الوفاق أرسلوا إلى الحكومة الخديوية لائحة بضون ذلك بواسطة الدولة العثمانية

وتوجهت الأفكار إلى هذا الشأن المهم واحدقت به الأنظار من كل جانب وكان اشتغال القوم به منصرفاً إلى أن نظر الميزانية بمجلس النواب سواء كان منها ما يتعلق بالمديريات الأربع

أرما يتعلق بقضية قد تفرع عنها في لائحة المجلس
تصدق الخديو وجميع رجال النظارة فعلى
فرض أن يكون لبعض الدول رغبة في المعارضة
فإن الحكومة لا بد وأن تسلك مسلك الدفاع
عن أمر صار من أكثر القواعد الأساسية وكان
الاهتمام على تقريره طلب الأمانة واجعها
وتعلق الأمل إذ ذاك بأن الدولة العثمانية
لا توافق على طلب الدولتين وأنه لا يعقل أن
تطلب عدم زيادة الجيش المصري حاله كونها
في التي فورت أن يكون عدده أيام السلم ثانية
عشر الشا

وفي أواسط أبريل نيسان أبلغت اللائحة
إلى قنصل الدول تعرضوا على الحكومة وروى
يوسف أن تقديمها للحكومة لم يكن إلا على حيل
المشورة والصحيحة لا على وجه الإلزام
فصل

وبعد صدور الأمر المتعلق بمسألة الهجرة
الذين حكم عليهم بالإبعاد من القطر المصري
وقع خلاف بين الخديو والنظار في هذا الشأن
فاجتمع النظار في ١١ مايو ١٨٩٢ على إثر ذلك الخلاف واستمرت جلساتهم ثلثي
ساعات فجاء في خلال الجلسة وكلاء الدول
وسألوا النظار عن حال الأوربيين في القطر
المصري وما إذا كان نوعها خطراً ما فكدوا
ثم أن لا شيء في المسألة من مثل ذلك ثم جرموا
بإستدعاء النواب إلى الاجتماع فصدرت الأوامر
إلى جميع المديريات في شأن ذلك وأرسل
النظار إلى سلطان باشا يرجع من سفره فإنه
كان متعباً إذ ذاك عن القاهرة
أما بيان الأسباب التي أوجبت ذلك فهو

من الخديو إذ لم يصدق على حكم المجلس
الصادر على الهجرة وقعت بينه وبين النظار
من أجل ذلك نفرة استحكمت واستغل أمرها
قليل بل نقول الخائفون أن الخديو لم يصب
في إجراءاته في عدة مسائل منها مسألة الهجرة
ومسألة المحرمة عائشة التي صدر الأمر بنفيها
منهم بتضليل بعض المحضات وأغواهم على
ارتكاب المنكر ومسألة الغلام الذي سرق
الجوهرات من عابدين وسفر إبراهيم إلى التونسي
بغية إلى سورية ومسألة وجود ثابت باشا في
الاستانة من قبل الخديو ومسألة الاجحاف الذي
لحق بجنوق مصر من جهة امتيازاتها الممنوحة لها
من لدن الدولة العثمانية وغير ذلك من المسائل
التي استمسكت بها وزارة محمود ساي فانكرتها
وقالت إنها تعود على البلاد بالخسران فقعدت
لذلك مجاساً للنظر فيها فقد روي الرأي على
جمع النواب لما انهم أولى من الجميع بالنظر فيها
وكان ما كان من إصدار الأوامر إلى المديريات
بجمعهم

وعلى أثر ذلك شاع أن سائلي إلى
الاسكندرية اسطول مؤلف من سفن إنكليزية
وفرنسية فحمل ذلك على الاعتقاد بأنه يحمل
أن الدولتين فرنسا وإنكلترا سبغت بها لوقاية
رعاياها وشاع أيضاً أن خمس دوارع خرجت
من الاستانة قاصدة مصر بجنود عثمانية

وفي خلال هذه الأحوال ورد من باريس
أن الموسيودي فريسييه (رئيس الوزارة الفرنسية
إذ ذاك) صرح في جواب الفاه على سؤال
أن فرنسا تود حفظ استقلال القطر المصري
على الصورة المؤيدة بالفرمانات العديدة بحيث

لا يطرأ عليه أقل قيد وإن اتحاد فرنسا وإنكسره
يويد هذا الاستقلال . ثم قال ان المحادث
ربما تستلزم اتفاق جميع الدول الأوروبية لتسوية
المسائل المصرية ولكن بما ان الدول تعترف
لفرنسا وإنكسره افضلية المصالح في ذلك فسيكون
من الواجب عليها ان تدير سياستها بحزم وثبات
فصل

وفي ١٢ مايو (ايار) وفد أكثر النواب
على العاصمة واجتمعوا مراراً في أماكن متعددة
وكان النظار يعقدون مجلسهم في ذلك اليوم
وما قبله تارة في الداخلية وحيثما في منزل رئيسهم
الى ان كان ظهر ١٢ مايو المذكور فاجتمعوا في
منزل الرئيس ومعهم بعض رؤساء الجهادية ثم
وفد عليهم سلطان باشا رئيس مجلس النواب
ومعه عبد السلام بك المويلحي أحد النواب
واخذوا يتحدثون في شأن الخلاف الواقع بين
الخديو ومجلس النظار ثم حضر بعض النواب
ايضاً وانضموا الى المجلس ودار بينهم الكلام على
المسائل الجارية اذ ذاك وكانوا تارة يجتمعون
جميعاً وطوراً يختلي عدد منهم على انفراد الى ان
بدا من جانب مذاكرتهم ان في الامر امكاناً
لحل المشكلة

وبما هم كذلك وفد النظار عليهم واشتروا
بمخاطبتهم نحواً من ثلاث ساعات وكان هذا
الاجتماع غير رسمي ثم توجه سلطان باشا وسليمان
باشا اباطه ومحمد بك الصيرفي وشواربي بك
ومويلحي بك واحمد افندي عبد الغفار الى سراي
الاسمعية ومثلوا بين يدي الخديو ولشوا عند
نحو ساعتين فعرضوا عليه الامر ورجوه اجابة
سؤلهم فاني معذراً اليهم آسئاً على عدم تمكني

من موافقتهم فانصرفوا من لدنه وعادوا الى
زملاتهم وكانوا بانتظارهم اما سلطان باشا فانه
توجه الى قنصلي فرنسا وإنكسره الجزائريين واعلمها
بما حصل ثم عاد الى منزله وبعد ذلك سار
هو واباطه باشا الى منزل رئيس النظار حيث
كانوا جميعاً مجتمعين فحاورهم في الامر فاجابوها
اننا نستعفي كلها ولكن اذا استعفينا فمن يكون
مسئولاً عن حدوث ما ربما يحدث وبعد مخاض
طويلة رجع المومأ اليها واخبرنا سائر النواب
المجتمعين بما كان ثم تخاطبوا جميعاً في المسألة
فقر رأيهم على تعيين لجنة منهم توجه الى مقام
الخديو ثانية وترجوه ملحةً عليه باجابة الطلب
وفض المشكلة وبعد ذلك ينظر النواب في
ما يرونه ملائماً للمصلحة الوطنية

وفي صباح ١٤ مايو اجتمع النواب في منزل
رئيسهم وتداولوا في الامر ثم ذهبت لجنة منهم
برئاسة سلطان باشا بصفة غير رسمية وعرضوا
على الخديو صرف المشكل باستعفاء رئيس النظار
وبقاء سائر الوزراء في مناصبهم وان يعيد برئاسة
الوزارة الى مصطفى باشا فهي فتردد الخديو في
القبول ولكن بعد المذاكرة كلهم بالرجوع اليه
عند العصر فعادوا الى مجتمعهم يتذكرون
ويتشاورون

ولما حان اوان العصر عاد اعضاء اللجنة
السائلة الذكر الى الخديو في سراي الاسمعية
وطلبوا اليه ان يجيبهم الى ما عرضه عليه فاجابهم
بالقبول فخرجوا من لدنه وعلى وجوههم شاربات
السرور وعادوا الى اخوانهم فاخبروهم بما كان
فسروا بذلك وانما بقي عليهم ان يتقبل مصطفى
باشا الرئاسة وان يرضى سائر النظار بالبقاء في

نتيجة ثم دارت المخاضات حيناً مع النظار وحيناً مع القضاة ولكن على غير فائدة وكان جل سعي النواب مقصوراً على إزالة الخلاف مع استبقاء الوزارة على هيئتها من غير ما تغيير فيها ولما استحكمت أركان الخلاف وتمكن الخوف من الاستفادة عزم النواب على استدعاء أكابر العلماء والوجهاء لعقد اجتماع عمومي يتقاربون فيه وينشاورون في كيفية حل المشكلة

واخذ الناس يترقبون عقد هذه الجمعية وذهب أكثرهم الى أن صرف المشكل ضرباً من المستحيلات

وفي ذلك اليوم وما قبله ورد على الاسكندرية ما ينهي بقرص وصول اسطول اليها مؤلف من دوارع إنكليزية وفرنسية ولبن الباب العالي سيرسل الى مصر وفدًا مؤلفاً من بعض رجال الدولة وأن الدول وفي مقدمتها الدولة العلية ستدخل بالفعل في احوال مصر فواجب الناس من هذه الاخبار خيفةً وإنبالاً يقرب تعاطف المشاكل ودخول مصر في طور جديد

فصل

ثم ورد بعد ذلك أن قد زال المشكل وأنصرف الخلاف بأن قبل الخديو أن تسهر الوزارة على هيئتها وورد من رئيس النظار الى عمر باشا لطفى محافظ الاسكندرية اذ ذاك لنगरاف يقول فيه :

زالت بحمد الله جميع الاسباب التي كانت منقلاً للاشاعات والإراجيف ولم يبق الا الالتفات لاجراء المصالح والمنافع الحقيقية وإن كان يحفظ الله لم يحصل في هذه الفترة ما يكدر صفو الراحة لكن مع ذلك توصيكم بان ترتبوا

مركزكم فقلنا بعض ان محضنا باننا عازم على الاقامة وحالهم اخرون ثم تأييد رأي الفريق الاول بما كان من اعتذاره الا لا يصطبح القول فعمدت المسألة الى مركزها الاول بين مخاضات ومدالات فوقفت حركته الاعمال ونجم الاضطراب واست العيون شاخصة الى ما سيكون

وعند الغروب وقد ناظر المعارف وناظر الاوقاف على منزل رئيس النواب ولنا مرة في الليلة كره ثم انصرفا وفي نحو الساعة الثالثة بعد الغروب توجه سلطان باشا الى سراي الاسكندرية لمناقشة الخديو على قصد اقتراحه بقاء الرئاسة في عهده محمود سامي أو مخاربه في طريقه غير هذه الزالة للمشكل

وسعى النواب أن يجعلوا اعتماد مجلسهم على صورة رسمية ثم يظفرون في امر الخلاف الواقع بين الخديو والنظار بصفة رسمية ويغزرون ما يروونه لادانة لصلحة البلاد وأطفا حجة أن اسطول الساحة الرمن بالمخاضات والمدالات على غير جذري وبعيد كانت المسألة سائرة في هذا الطريق اذ ورد نगरاف من لوندرة فيد أن قد صدر الامر الى الاسطول الإنكليزي الراعي بحر الماش أن يستعد ليسانفر في ٢٨ مايو الى البحر المتوسط

فصل

وفي صباح الاثنين اجتمع النواب عند رئيسهم وطالت المناقشة بينهم الى الساعة السادسة ثم ذهب الرئيس وجمعة لجنة من النواب مؤلفة من ١٠ اشخاصاً وقصدوا سراي الاسكندرية فقلنا على الخديو وخارجه نحو ساعة ولكن لم يحصل لهذا السعي

ثم وردت تلغرافات من الاسكندرية معلى ان
الباب العالي ارسل الى الدول مشورا يعترض
فيه على ارسال الدوايع الاجنبية الى القطر
المصري استنادا الى ان الاحوال التجارية اذ
ذلك فيه لا تدعو الى مثل هذا التدخل فضلا
عن انه يجب ان يعهد به الى الدولة العثمانية
اذا كان ثمة في الامر ما يبعث عليه

فصل

اما زوال الخلاف الذي ثلثاه التوم بالسور
والايتهاج فقد تم بان اجتمع النواب في منزل
رئيسهم وبعد التداول في الامر توجه كثير منهم
الى الاسكندرية لمقابلة الخديو وكان قد اجتمع به
فصلا الدولتين (فرنسا وانكلترا) ومكثا عنده
برهة غير قصيرة ولما وصل النواب اخذوا
يستعطفون خاطره ويستميلونه الى صرف المشككة
واستيفاء الوزارة من غير تغيير فيها فاجابهم الى
ذلك وخرجوا من لدنه فرحين فانطلقوا الى
منزل رئيس النظار حيث كانت النظار جميعا
مجمعين فاخبروه بما كان من رضى الخديو
عنهم فوجهوا اليه متمسكين برضاه فتلقاهم بالقول
وبذلك انصرف المشكل ثم جاء النظار منزل
رئيس النواب وايدوا شكرهم له على مسعاه الذي
ادى الى زوال الخلاف

وكان ذلك بعد غروب الاثنين (١٥)
مايو (في صباح الثلاثاء توجه النظار الى دواوينهم
واخذوا في اشغالهم التجارية عادتهم وارسل رئيس
النظار الى جميع المحافظين والمديرين تلغرافات
يشرح فيها زوال الخلاف ويوصيهم بمثل ما ورد
في التلغراف الذي بعث به الى محافظ
الاسكندرية

ما كان موصوفا في الاذهان وتوجهوا المهمة لتحسين
الراحة والطأينة لعموم سكان البلاد وإدارة
المصالح على محور السداد وتجهيز الاشغال بكل
دقة وامانة في حسن ادارتهم الاستمرار على تأييد
الامن والراحة لتستوجبوا رضا الحكومة السنية . اه
فسر الناس بذلك سرورا لم يكن مديد الاجل
وكانت تلك الاحوال قد بعثت على انتقال
كثيرين من امابهم الى نهر الاسكندرية حتى
ملئ بجواهر المتطارين اليه افواجا من القاهرة
والارياق بحيث سكادت المنازل والفتادق
تضيق دونهم

فصل

واستمرت المخاطر والنظار موجهة الى
العاصمة للاطلاع على حقائق تلك الاحوال
ودخاؤها وكان التوم قد داخلهم الاضطراب
والريب في رجوع الهدى والطأينة ووجعت
قلوبهم ما كانت تتأمله الالسنة ونهض به فوجه
بعض النجار والدوات من الاجانب الى دار
الحفاظة وطلبوا من المحافظ ان يوقهم على حقيقة
تلك الاشاعات وقالوا له انهم عازمون على
ارسال عيالم واموالهم الى اوربا فسكن خواطرهم
وهذا روعهم وكفل لهم الطأينة والراحة وارصاهم
بالأ يعبروا ما يشيعه البعض سمعا فخرجوا ساكني
الجأش مطمئني البال

وفيما هم على تلك الحال ورد تلغراف من
باريس ينهي ان الاسطول الفرنسي الذي
سافر من يوه على مقربة من جزيرة كريت
سيجتمع بالاسطول الانكليزي الاتي من كورفو
ثم يصير الاثنان الى القطر المصري فكان ذلك
مثمنا للبناء السابقة موجبا لزيادة التلق

وصول الدوايح نزل كابل أثناء التي المخرج
نزل قنصل الدول للسلام على الاميراليت
الفرنسي والانكليزي

وبعد ظهر السبت خرج الاميرالان الفرنسي
والانكليزي بالالبسة الرسمية الى البر وزارا
المحافظ فرد لها الزيارة بعد ذلك جريا على
الاصول المتبعة

وكانت الالسة قد اجهت بالخلاف الذي
وقع بين رؤساء الاسطول الفرنسي الانكليزي
على كيفية القدوم الى الاسكندرية فوضع بعض
الجراند وقالت ان الاسطول الانكليزي لحق
بالفرنسي في قضايا فالع اميرال الاميرال
الفرنسي ان في نية انتظار الاسطول العثماني
ولما كان الاميرال الفرنسي ليس عند تعاليم
هذا الشأن عزم على السفر الى الاسكندرية
بدون تأخير فهذا هو وجه الخلاف الذي حصل
فصل

وانصرفت خواطر التواب بعد قدوم السفن
الحرية الى عقد جلسة رسمية للنظر في الامر
وكان قد شاع ان قائد الاسطولين اعازمان
على الذهاب الى القاهرة للتحارة فيما جاء لاجله
ثم امل الناس بقرب زوال المزعجات فتعود
دوايح الدولتين من حيث انت

وفي ٢١ مايو دخل مينا الاسكندرية سفينتان
حريتان يونانيتان ودائرة انكليزية قدمت من
من مالطة فخرجت في صباح اليوم التالي الى
حيث لم تعلم وجهتها وفي صباحه ايضا قدمت
سفينة اخرى انكليزية من نوع «الكورفيت»
وعلم في ذلك اليوم ان كلا من الدول الاوربية
(ما عدا انكلترة وفرنسا) سترسل سفينة او

وكان السير ادوارد مالك والموسو سكوفش
فصلا فرنسا وانكلترة وقد وقفا مساء الاثنين
على الكنديو واختاروا بصفة رسمية عن قدوم
الاسطول واية يصل الاسكندرية صباح الاربعاء
ثم نشر السير ادوارد مالك منشورا بمقتضى
الى قنصل حكوت في النظر المصري يخبرهم فيه
ما كان وبين لم السياسة التي يجب ان يتبعوها
واما لم ان وصول السفن ليس فورا ما وجب
تذكير العالائق فان قدومها لقا هو بطريق
المسلك وهذا ردية وقد نحا هذا النحو فتصل
فرنسا ايضا

وعلى اثر ذلك ارسلت نظارة الداخلية الى
محافظ الاسكندرية بلغرافا يقول فيه ما نصه:
يجوز ان البحر الايض مراكب حرية
اجبية وحضورها هو بطريقة سليمة فلا يحصل
مجهكم ادنى نوع ولا تشويش فذكر ان المودة
والالفة بين حكوت السنية وبين الدول المحاربة
اصيدة

١ الامضاء ١ ناظر داخلية
ثم ورد بلغراف من جرين كريت يخبر
ان الاسطول الفرنسي خرج منها فاصدا
لغير الاسكندرية اما الانكليزي فباقي فيها ينتظر
الاسطول العثماني فباقي الاثنين في وقت واحد
ويضمان الى الاسطول الفرنسي

فصل
وفي عصر الجمعة الواقع في ١٩ مايو وقد
على مينا الاسكندرية دائرة انكليزية وفي صباح
السبت ٢٠ من ا دخلها دوايح انكليزتان
وثلاث دوايح فرنسية فاطلقت المذاع من
البحر والبر للسلام المألوف وبعد بضع من

فإذا بلغت الدولتان هذا الاربع تعين عليهما ان تساعدا الخديو على اعادة السكينة والنظام الى البلاد وإذا لم يكف ارسال الدوايع بلوغ الغاية بقلب الوزارة ترتب عليهما ان تستخدم القوة لأكراه عراقي وإعوانه على تنفيذ مطالب الدولتين ويتم لها ذلك بارسال بعض الجنود الى القطر المصري ومجانبة لمن استقلال مصر يجب ان تكون تلك الجنود جنوداً عثمانية وإذا نرد المصريون عليها عدت مصر عاصية على الدولة فيترتب اذ ذاك على الدول ان تنظر في هذا الامر وهو الى اي حد يقضي بقاء استقلال السلطنة العثمانية على الدول الأوروبية بعدم التدخل في المسألة المصرية بالنفوذ والقوة وقد تناقلت الجرائد هذا المقال وعلمت عليه الشروح والملاحظات فكان للملك ولها وقع شديد التأثير في النفوس وفي خلال ذلك طلب الباب العالي من فرنسا وانكلترة ان تستردا اسطوليتهما فأجابتهما انهما لا تسترجعانه الا بعد ان تعود الى مصر راحتهما ويستقر الانتظام فيها

فصل

وتوفقت المخابرات بين القناصل والوزراء في القاهرة وقطع المراقبان علاقتها مع النظار وصرح قنصل فرنسا باسفه لعدم نجاح مساعيه السلبية فانه كان آخذاً على نفسه ان يصرف المشككة من غير ان تحتاج الدولتان الى التدخل وكان قنصل انكلترة مخالفاً له في هذا الرأي فحاول قنصل فرنسا الامر بصفة غير رسمية ولكنه لم ينجح فكاتب هو وقنصل انكلترة الى دولتهما يعلمانهما بذلك وانتظرا ورود الاوامر منهما فوردت يوم الخميس الواقع في ٢٥ مايو وماً لها

سفنتين الى المياه المصرية على غير اشتراك مع الاسطولين الفرنسي والانكليزي وإنما وجودها يكون مائلاً لوجود الدارعين اليونانيين وسبق ذلك ان ورد تلغراف بنبي ان المنشور الذي عرضه سفراء الدولة العثمانية على الدول الأوروبية لم يكن فيه اعتراض على ارسال السفن المدرعة وإنما جاء فيه ان جلالة السلطان يأمل رجوعها من القطر المصري بعد بلوغ القصد الذي ذهبت لاجله وان جميع الدول اظهرت ارياحها الى هذا التظاهر البحري .

وبعد قدوم الاسطولين جاء قنصل فرنسا الجنرال متزل رئيس النظار وعلن انه طلب الدولتين فاستدعى الرئيس زملاءه النظار وتداولوا في الامر وبعد المداولة انحط رأيهم على اخذ رأي الخديو فتوجهوا اليه وسألوه الامر فاجاب انه ينتظر في هذا الشأن تعليمات ترد اليه بعد يوم او يومين فانصرفوا واخذت المخابرات بعد ذلك تجري بين القنصلين والوزارة بطريقة غير رسمية

فصل

وشغل هذا الانقلاب الطارئ على احوال مصر افكار السياسيين وخاضت الجرائد الأوروبية فيه على اختلاف مذاهبها وكانت كلها متفقة على تحفظ المصريين وتوجيه اللوم اليهم وكان من اهم اقوالها ما ورد في جريدة التيمس على لسان مكاتبها الباريزي اذ قال ان ارسال الدوايع الى مياه مصر لم يقصد به الا تعزيز الخديو وتأيد سلطته فاول شيء يجب اجرائه هو حمل عراقي على التخلي عن الادارة والسياسة

الجهيات المنشورة الآتية صورة

بما ان هيئة النظائر الحاضرة استعنت وصار قبول استعانتها فليكن معلوماً ذلك لديكم لتصرفوا جهنكم واقتداركم في المحافظة التامة منكم ومن مأموري المديرية الموكلة لادارتهم والدقة والانتباه لحسن سير الاشغال والمصالح المتعلقة بكم كما انه من حيث ان المراكب الحربية الاجنبية التي حضرت الى الاسكندرية لم يكن حضورها الاً بوجه سلمي فقط ولم يكن هناك شيء اخر خلاف ذلك فليس هناك لزوم لارسال احد من عساكر الامدادية الذين صار ظلمهم اخيراً بعرفة الجهادية بل ان الموجود منهم تحت الحضور لهذا الطرف يصير اعادته لبلده والذي تحت الحضور من البلاد يتنبه بصرف النظر عن حضوره وإعلان المراكز والاقسام بالتنبيه على مشايخ وعمد البلاد بهذا المضمون العلم بعدم الاقتضاء لجميع عساكر واتباه كل لاشغال وزراعتهم بدون اشتغال في غير ذلك هذا وان الامور المهمة التي كان قد جرى العرض عنها لنظارة الداخلية يجب ان يعرض عنها من الان لمعينا الى ان تشكل هيئة نظارة جديدة كما هو مطلوبنا . اهـ

التوقيع (محمد توفيق)

فصل

وفي صباح السبت سابع وعشرين مايو عقد عند الخديو احتفال كبير حضره النواب والاعيان والعلماء واصحاب الوظائف والرتب وغيرهم وكلف شريف باشا بتشكيل وزارة جديدة فابى واصر على الالباءة ثم جاءه قنصل فرنسا الجنرال واطلعه على تلغراف ورد اليه من

ان قدما البلاغ الاخير للوزارة الحربية بطلب رخصة وخذا منها جواباً نهائياً

فبعد ظهر اليوم المذكور قدما البلاغ للنظار متضمناً طلب سقوط الوزارة بتمامها وخروج عراقي من القطار المصري تضمن له الدولتان حفظ رتبة ومراتبه ونياشينه واقامة عيد العال حلي وعلي فهي في الارياض بجهات لا يخرجان منها فتمنعان اهارنهما ونياشينهما ورواتبهما . وتضمن ايضاً عزم الدولتين على انفاذه بتمامه وتكليفهما الخديو ان يصدر عنراً عاماً عن جميع الذين لم تدخل في المسألة

فلما تلقى النظار هذا البلاغ ابوا ان يحسوا عليه فرفضوه وقالوا ان لا علاقة للدول الاوربية معنا بذلك فانتم قضاة بيننا الاشارة لما نحن فانتا مستعدون للمقاومة

ورأى سلطان باشا رئيس مجلس النواب في هذا الايام وذلك الاصرار ما تحس عاقبته فحملة ذلك على تخفيف البلاغ الى حد يمكن ان يرضى به الوزراء فاصداً بذلك تذليل الصعاب وتسوية المسألة بين اقل ما ترضى الدولتان بطلبيو واعظم ما يمكن ان يرضى به الوزراء فاجابة الاتصالان الى ذلك ووعدها انه يجابر رئيس النظار فيه

ثم مضى على ذلك نحو من يومين كانت المخابرات فيها عديمة الجدوى ففي ٢٦ مايو استعنت الوزارة مستعجلاً على لائحة الدولتين فكلف شريف باشا تشكيل وزارة جديدة فهدأ عن باشا فلقى محافظ الاسكندرية اذ ذاك الى العاصمة فسار اليها على قطار مخصوص

وبعد استعفاء الوزارة اصدر الخديو الى جميع

يتولوا الرئاسة وتشكيل الوزارة

وعند الغروب اجتمع النواب عند رئيسهم
ووجد عليهم اكابر العلماء فعقدوا مجلساً حافلاً
ثم جاءهم عرابي فاخذ يخاطب فيهم وقبعه عبد
العال حلي وعلي فهمي ومحمد عبيد وغيرهم من
الضابطان ومعهم نفر غير قليل من الضباط والجنود
فدخلوا منزل الرئيس وهم يطلبون تنازل الخديوي
فحصل هناك قلق واضطراب وتضارب الاراء
واختلفت وكان الخديوي قد ارسل بالتلغراف
الى الحضرة السلطانية ينتهبها باستعفاء الوزارة
فورد له من لدنها جواب بالتلغراف ايضاً تهشبه
به على صرف المشكلة الا انه ارسل اليها في اليوم
الثاني (اي السبت) يخبرها ان المجد غير
راض بما حصل وان الوزراء استعفوا لكنهم
اقاموا المحجة على قبول لائحة الدولتين فورد
تلغراف من الباب العالي مآله ان الحضرة
السلطانية امرت بتشكيل لجنة عثمانية تأتي مصر
بعد ثلاثة ايام للنظر في المسألة

ثم لبث المجد في ذلك اليومين متظاهرين
بعدم الرضى بما ورد في لائحة الدولتين مصرين
على طلب ارجاع عرابي الى نظارة الجهادية
ووافقهم كثير من على احواله امر اللائحة الى
الاستانة

وكان القناصل يطلبون التأمين على رعاياهم
ولا يمكن هذا التأمين الا بمحصل المجد على ما
يطلبون فرأى الخديوي ان يرضى بذلك مؤقتاً
الى ان يصل الوفد العثماني فصدر الامر برجوع
عرابي الى نظارة الجهادية ورئاسة الجيش فصرح
الضباط والجنود وسرؤا بذلك سروراً عظيماً
وهذه صورة الامر الخديوي الذي صدر

رئيس وزارة فرنسا يقول له فيه

الامل ان يقبل شريف باشا رئاسة الوزارة
واكدوا له اننا نعصده ونؤيده بكل جهدها

فاستمر على الابهاء ثم التح على بعض ذوي
النوذ بالقبول الحاحاً شديداً فقال اقبل ان
قبل عمر باشا لطفي ان يتولى نظارة الجهادية
فستل عمر باشا عن ذلك فاني معذراً فعرضت
عليه رئاسة الوزارة فامتنع وفي مساء اليوم المذكور
(السبت) عاد الى الاسكندرية

وفيه عقدت عند الخديوي جمعية ثمانية حافلة
حضر فيها بعض رؤساء العسكرية وفي مقدمتهم
طلبة عصمت فقال شريف باشا انه يقبل ان
يشكل الوزارة على شرط ان تنفذ الجهادية
ما للائحة الدولتين وقد خاطب الخديوي رؤساء
المجد مبيناً لهم ان السياسة اقتضت استعفاء
الوزارة وقبول لائحة الدولتين فقام طلبي وقال
« اننا ملجئون جميعاً للجناب السلطاني الشاهاني
والجناب الخديوي ولكن هذه اللائحة يستحيل
علينا تنفيذها ولا حق للدولتين في طلب تنفيذها
فهي تتعلق بمسائل من اختصاصات الباب العالي
ان ينظر فيها »

ولما اتم كلامه خرج من الحفلة ولم ينتظر
جواباً فقبعه الضابطان جميعاً وفي اثناء ذلك
وفد على المعبة التلغراف الذي بعث به ضابطان
آلاي رأس الدين في الاسكندرية وفيه اتم لا
يرضون البتة غير عرابي ناظرًا للجهادية وانه ان
مضت ١٢ ساعة ولم يرجع الى منصبي كانوا غير
مسؤولين عما يحدث ما لا يستحب وقوعه فزاد
الاشكال والاضطراب وبعد ذلك صرح شريف
باشا وغيره من الدوائر اتمهم لا يقبلون البتة ان

وأعلن ربحاً في عاصمة الروس أن ألمانيا وأوستريا وإيطاليا والروسية اجتمع رأيهم بعد المداولة والنشاور على تأييد سياسة فرنسا وأنكلترة في المسألة المصرية وبعض تعليقات إلى سفرائهم في الاستانة مفادها أن الدول المزمع إليها تريد تأييد الخديو توفيق باشا في منصب الخديوية وحفظ الحالة المقررة لمصر على ما هي عليه

وثبت أن فرنسا وأنكلترة أرسلتا إلى الباب العالي لائحة تطلبان بها أن يأمر عراقي وسائر زعماء الحزب العسكري أمراً قطعياً بالذهاب إلى الاستانة وعرضت فرنسا أن يعقد مؤتمر في الاستانة يكون أساس أعماله تأييد الحالة المقررة للقطر المصري فوافقتها أنكلترة على ذلك وطلبت ألمانيا وأوستريا والروسية وإيطاليا من الباب العالي أن يوافق على لائحة فرنسا وأنكلترة وبلغت حكومة أنكلترة الباب العالي أن ما تريده هو نشر العلم العثماني في القطر المصري وإرسال العثماني السلطاني على مدرعة حربية عقائدية وأنت الموسويدي فريسيه في مجلس النواب أن لا شيء يدعو إلى تدخل الجيود الفرنسية في القطر المصري لأن اتفاق الدول الأوروبية وحده يتكفل بحل المشاكل المصرية على وجه لبي يدون أنت تنشأ المصاعب في القطر المصري وأرفع المستر غلادستون في مجلس العموم أن أنكلترة ترى من الواجب عليها أن تؤيد الخديو توفيق باشا في منصبه

فصل

وفي ثاني شهر يونيو (حزيران) عام ٨٢ عين درويش باشا معتمداً عثمانياً لدى القطر المصري بتعليمات حكومتهم فساهم من الاستانة

لعراقي بالرجوع إلى نظارة الجهادية.

«ولو أنكم استعظمتم ضمن هيئة النظر التي استعنت لكن مراعاة لحظ الامن والراحة استصوبنا بقاءكم في نظارة الجهادية والحرية وإصدارنا أمراً هذا لكم لتعلموا وتبادروا بحجاء ما فيه انتظام أعمال العسكرية بالطريقة الكافية لحظ الامن العمومي على الوجه المطلوب كما هي مقتضى أرائنا»

وزمت الحالة بعد ذلك مركزاً واحداً بآت التتبع فيها منتظرين وصول الوفد العثماني لحل المشكلة وفي خلافاً تقدم عراقي إلى الخديو في طلب اتخاذ الأوامر الصادرة على عهد وزارة سامي بجميع العساكر الامدادية «فرقة ٢ و ٣» فأجابته الخديو أن ذلك محتمل بلع عدد الجند القادر العين في الزمان السلطاني

فصل

ونفذت إلى سفير فرنسا وأنكلترة في الاستانة تأييد من حكومتها بأن يعرضاً على الباب العالي أن يتدخل باسم أوروبا في القطر المصري تداخلاً غير مطلق بل معين الحدود وإن يكون ابداء هذا التدخل بإرسال مأمور على سفينة واحدة حربية يحض الضباط المصريين على ائتمال أمر الخديو والخضوع لأوامره ويصدق على تصرفه في أعماله السالفة فاجتمع الوزراء في الاستانة وذكروا في تدخل الباب العالي في القطر المصري وقرروا أنه إذا دعت الحاجة إلى ذلك فلا يكون التدخل إلا بتفويض سيادة الحضرة السالفة على القطر المصري التي تعترفها أوروبا وليس على الوجه المذكور كما عرض السفيران

مسلمين على انه ظهر في تلك الاثناء ان عزم
الجهادية انصرف الى اقتراح ثلاثة امور اولها ان
يرد الخديو لائحة الدولتين ويكلفها اخراج
اسطولهما من المياه المصرية في الحال وثانيها
وضع قانون اساسي تبين فيه حدود الخديو
والوزراء وثالثها قطع العلائق والمخابرات تروا
مع الدولتين بل مع سائر الدول الا بواسطة
الدولة العثمانية

فصل

وعمل العرايين على السعي في خلع الخديو
وتولية البرنس حلیم باشا مكانه وكثيراً ما
صرّحوا بذلك في مجالسهم ثم صرفوا الهمة الى
التأهب والتحصين كأنهم يتوقعون قتالاً ان
يرومون كفاحاً فتادى المسترغلادستون على اثر
ذلك ان امتلكه تريد ان تؤيد كلمة الخديو
توفيق باشا لما اظهر من ادلة الصداقة والاخلاص
الجامعة اليها مظاهر الامانة

ووصل ثغر الاسكندرية في سابع الشهر على
البحر الشاهاني (عز الدين) ومنها توجه الى
العاصمة للنظر في الخلاف الواقع بين الخديو
وجنك وكان قد اكتمل في مياه الاسكندرية الى
ذلك التاريخ عدد السفن الحربية التي ارسلتها
الدولتان فرنسا وانكلترا اليها وقدمت اليها ايضاً
سفن اخر مختلطة من سفن الدول

وكثر في اواخر شهر مايو عدد المهاجرين
من القطر المصري الى اوربا وسورية وعدد
الوافدين على الاسكندرية من جالية الريف
واخذ الخوف يزداد والقلق يتضاعف في النفوس
بما يحل عن الحصر

فصل

وتوالى قبل وفود درويش باشا اجتماع
قنصلي الدولتين بالخديو ومخابراتهم جميعاً واصدر
عراي منشوراً بعث به الى قناصل الدول وفيه
ضمن لهم تأييد الامن والراحة لجميع سكان
القطر المصري وطنيين واجانب مسلمين وغير

تم الجزء الرابع ويليه الجزء الخامس

تنبيه

يرى القارئ أننا اعتمدنا في سياق كلامنا التاريخي ذكر اسماء العظام
 من رجال الحكومة المصرية مجردة من لقب الرتبة كصاحب
 السمو وصاحب الدولة او السعادة مثلاً وما مائل ذلك
 فهذا السير حدونا به حدود المؤرخين الافرنج الآ
 في بعض مواضع دعا الى ذكره فيها مقتضى الحال
 وفي الاقوال والمحركات الرسمية الماثورة
 مراعاة للاصل كما لا يخفى على الحاذق
 اللبيب اما تجريد اسماء الرؤساء
 العرايين من ذكر الرتبة واللقب
 معاً فلانهم جردوا منها قبل
 الشروع في كتابة هذا
 التاريخ فبناء عليه رأينا
 ان نشير بهذا الايضاح
 الى ما تقدم دفعاً
 لمظان الانتقاد

اصلاح خطاء

| سطر | عمود | صفحة | خطاء | صواب |
|-----|------|------|---------------|-----------------|
| ٨ | ١ | ٥ | وكان اعم | وكان من اعم |
| ١٠ | ١ | ١٢ | ولده | ولده |
| ٥ | ١ | ٢١ | تقدمها | تقدمها |
| ١٨ | ١ | ٢٤ | انقضاء | عقد |
| ٢٨ | ٢ | ٨٢ | ينقضي | يقضي |
| ١٦ | ١ | ١٧٤ | لائحة من مجلس | لائحة مجلس |
| ١٦ | ١ | ١٧٤ | الخلاف | الخلاف في شأنها |
| ٢٦ | ٢ | ١٧٩ | للاصلاح | الاصلاح |
| ٧ | ١ | ١٨١ | علي | علي |
| ٦ | ٢ | ٢٠٧ | مجددش | مجددش |
| ٨ | ٢ | ٢٠٨ | التعبير | التعبير |
| ١٩ | ٢ | ٢٤٨ | يتبع | يتبع |
| ١٧ | ٢ | ٢٥٧ | اذا | الا اذا |
| ٤ | ١ | ٢٦٨ | انتقنا | انتقنا |

ونرجو القراء عفواً عما بعثت به من هفوات الطبع والسهو ما ليس في هذا الاصلاح

اشارة اليه

الفهرس

| صفحة | صفحة |
|------|-------------------------------------------|
| ٥ | ولاية محمد توفيق باشا |
| ٦ | تغراف الباب العالي بتولية توفيق باشا |
| ٧ | خطاب أكبر القاضى في مهنة الخديو على |
| | ارتقاءه الى منصب الخديوية |
| ٧ | جواب الخديو على تغراف الباب العالي |
| ٨ | وفود الوفد الماسوفى على الخديو |
| ٩ | سفر الخديو اسمعيل باشا |
| ٩ | مراتب البيت الخديوي |
| ١٠ | وزارة شريف باشا |
| ١٠ | رقم الخديو الخديف باشا بتشكيل |
| | الوزارة |
| ١١ | صورة المنشور الذي أصدره الخديو الى |
| | القضاة من ان يؤمنوا به ومستفيل سياسته |
| ١٢ | الزمان |
| ١٢ | فرمان سنة ٧٢ |
| ١٥ | أراء وظنون سلفه بشأن تأخير درود |
| | الفرمان السلطاني |
| ١٥ | بعض حوادث غفلت تلك الاحوال |
| ١٦ | لمنح ما جرى من المذكرات بين مكاتب |
| | الخمس والخمسين |
| ١٧ | درود فرمان التثبيت وقدم حاشه |
| | فرمان بك |
| ١٨ | الاحتفال بالزمان وثلاثونه |
| ٢٠ | استعفاء وزارة شريف باشا |
| ٢٠ | كيفية تشكيل الوزارة الجديدة بعد استعفاء |
| ٢١ | وزارة شريف باشا |
| ٢١ | صورة امر الخديو الى رياض باشا |
| | تشكيل الوزارة |
| ٢٢ | جواب رياض باشا |
| ٢٢ | سياحة الخديو |
| | (فصل في نسوة مسألة الدين المصري والمالية) |
| | وفيه : |
| ٢٤ | ديوان تفتيش المالية |
| ٢٦ | صورة الامر الخديوي الصادر بتعيين |
| | الموسى باروخ والموسى دسبه بليناس |
| | بصفة مشايخ |
| ٢٧ | صورة الملائحة التي رفعها وزارة رياض |
| | باشا معارضة على بيان تدبير جديده |
| | لتسوية مشكلة الدين السائر |
| ٢٨ | صورة الامر الخديوي الصادر بتعيين |
| | حدود المنتشين العموميين |
| ٢٩ | تعريب ما كتبه المير ادوارد ماليت |
| | والموسى مومج الى ناظر الخارجية فيا |
| | يتعلق بمعنى البند الثالث من الامر |
| | الصادر بشأن حدود المنتشين |
| ٣٠ | بيان الدين السائر الى غاية سنة ١٨٧٩ |
| ٣١ | مشور ناظر الخارجية الى قاضى الدول |
| ٣١ | تعريب الامر المتعلق بيع الحجر على |
| | الاملاك المرونة |

صفحة

| | |
|-----------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|--|
| على ذلك | |
| ٦٠ تعيين المستر كولث في قلم المراقبة بدلاً من المستر بارنج | |
| ٥٨ حلیم باشا ولجنة التصفية | |
| ٦٠ الاحتفال بخاز أعمال لجنة التصفية | |
| ٦١ مقالة اريفرس ولسون عندما قدمت لجنة التصفية لائحة اعمالها | |
| ٦١ جواب الخديو على ذلك | |
| ٦٢ قانون التصفية | |
| ٧٨ الكشفتان المذكوران في احد بنود هذا القانون | |
| (فصل في بعض احوال) | |
| وفيه : | |
| ٧٩ ظهور عدة منشورات وقدم نوبار باشا واستعفاء غوردون باشا من حكمة ادارة السودان وتعيين رأوف باشا بدلاً منه وشكر القوم للخديو على الغاء الضرائب | |
| وفيه : | |
| ٧٩ صورة الامر الخديوي الصادر على اثر تقرير رفعه رياض باشا الى الخديو متضمناً بيان احتياج البلاد الى تعميم المعارف | |
| ٨٠ صورة كتاب بعث به المستر مالت الى اللورد غرنفيل ناظر خارجية انكلترة | |
| ٨١ صورة الامر الصادر بخريد شاهين باشا من رتبة والقايم | |
| ٨٢ توجيه رتبة المشيرية الى رياض باشا (فصل عام في الحوادث الاخيرة ومقدماتها) | |
| وفيه : | |
| ٨٢ نشأة عراقي الاولى | |

صفحة

| | |
|----------------------------------------------------------------------------------------------------------|----|
| ملخص لائحة المنتشين | ٢٢ |
| جواب الخديو عليها | ٢٦ |
| الضرائب | ٢٧ |
| (لوائحها الثلاث) | |
| اللائحة الاولى | ٤٠ |
| اللائحة الثانية | ٤٠ |
| اللائحة الثالثة | ٤١ |
| البرنامج | ٤٢ |
| لائحته الاولى في الدخل | ٤٤ |
| لائحته الثانية في المخرج | ٤٦ |
| يون حلیم باشا | ٤٩ |
| دين السديكانو | ٥٠ |
| كتاب رياض باشا الى وكلاء صندوق الدين | ٥١ |
| صورة الامر الخديوي الصادر بتشكيل لجنة التصفية | ٥٤ |
| صورة الاشعار الموقع عليه من قناصل جنرالية المانيا واوستريا وفرنسا وانكلترة واطاليا متعلقاً بهذه اللجنة | ٥٥ |
| اعلان لجنة التصفية الى ارباب دين الحكومة المصرية والدائع السنية والدائع الخاصة | ٥٦ |
| اعلان اخر منها لهم | ٥٧ |
| مخابرة المنتشين مع لجنة التصفية فيما يجب تقريره من مفادير الفائة عن الدين الموحد استحقاق اول مايو سنة ٨٠ | ٥٧ |
| امر خديوي على اثر ذلك | ٥٧ |
| اعلان رياض باشا ما جاء في هذا الامر | ٥٧ |
| لو كلاء صندوق الدين وجواب الوكلاء | |

| صفحة | صفحة |
|------|-----------------------------------------|
| ٨٢ | نفاة عراقي الثانية وواقعة قصر النيل |
| ٨٦ | اقتراحات الحزب العسكري بعد واقعة |
| ٨٨ | قصر النيل |
| ٨٩ | التضاييا التي حدثت خلال المئة التي |
| ٩٠ | مضت بعد حادثة فبراير سنة ٨١ الى |
| ٩١ | صدور الامر بزيادة المرتبات في |
| ٩٢ | ابريل سنة ٨١ |
| ٩٣ | بث نشرات عراقي السرية المفجعة للاهالي |
| ٩٤ | حادثة عابدين |
| ٩٥ | تذيل |
| ٩٦ | عراقي بعد ارتقاؤو الى وكالة الجهادية |
| ٩٧ | جريدة الشكيك والتكيك |
| ٩٨ | استدراكه بذكر مرتبات الضباط والعساكر |
| ٩٩ | ايام وزارة رياض باشا |
| ١٠٠ | احتفال محمود سامي بذلك |
| ١٠١ | عنافي بك |
| ١٠٢ | مسألة المجدي الذي مات تحت عجلات |
| ١٠٣ | عربة لاحد تجار الاسكندرية |
| ١٠٤ | فصل في وزارة شريف باشا |
| ١٠٥ | وقبه : |
| ١٠٦ | تقرير شريف باشا |
| ١٠٧ | فطلق الخديوي |
| ١٠٨ | جواب شريف باشا عليه |
| ١٠٩ | صورة الناس مقدم من الضباط عموماً |
| ١١٠ | الى رئيس مجلس النظار |
| ١١١ | تقريبات |
| ١١٢ | صورة تعريب الكتاب الذي بعث به |
| ١١٣ | شريف باشا الى وكلاء الدول |
| ١١٤ | صورة الكتاب الذي بعث به شريف |
| ١١٥ | باشا الى المحافظين والمديرين في القطر |
| ١١٦ | المصري |
| ١١٧ | صورة التقرير الذي قدمه الخديوي لشريف |
| ١١٨ | باشا للتصديق على القوانين العسكرية |
| ١١٩ | (القوانين العسكرية) |
| ١٢٠ | قانون الاجازات العسكرية البرية والبحرية |
| ١٢١ | قانون المستودعين |
| ١٢٢ | قانون معاشات الجهادية البرية والبحرية |
| ١٢٣ | قانون النواهد الاساسية في المنظمات |
| ١٢٤ | العسكرية ويلييه قانون الترقى |
| ١٢٥ | قانون الضمان والامتيازات والاعانة |
| ١٢٦ | العسكرية |
| ١٢٧ | الوفد العثماني |
| ١٢٨ | (فصل في مجلس النواب) |
| ١٢٩ | وقبه : |
| ١٣٠ | تقرير شريف باشا بشأن انشاء المجلس |
| ١٣١ | واختاب اعضائه |
| ١٣٢ | صورة الامر الخديوي |
| ١٣٣ | اللائحة الاساسية ونظام مجلس النواب |
| ١٣٤ | الصادران عام ١٢٨٢ |
| ١٣٥ | اسماء النواب |
| ١٣٦ | افتتاح مجلس النواب |
| ١٣٧ | خطاب الخديوي |
| ١٣٨ | الجواب عليه |
| ١٣٩ | خطاب شريف باشا في مجلس النواب |
| ١٤٠ | اللائحة الاساسية الجديدة |
| ١٤١ | ذكر الخلاف الذي وقع بين مجلس النظار |
| ١٤٢ | ومجلس النواب |
| ١٤٣ | لائحة الدوليين فرنسا وانكلترا |

| صفحة | صفحة |
|------------------------------------------------------------------------------|-------------------------------------------------------------------------|
| ٢٢٣ جواب الخديو عليه | ١٧٣ جواب الباب العالي عليها |
| ٢٢٤ منشور محمود سامي الى جميع المديرين والمحافظين | (مدونات شئ) |
| ٢٢٥ جمعية النفلة الايطالية والوزارة | وفيها : |
| ٢٢٥ تقرير اللائحة الاساسية | ١٧٤ ترجمة كتاب من اللورد غرنيل الى السير ادوارد مالت مين مقاصد الانكليز |
| ٢٢٧ لائحة مجلس النواب بعد التعديل | في مصر |
| ٢٢٢ وفود شبان الاسكندرية على المحروسة | ١٧٦ محاورة مهمة بين احد رجال مصر واحد رجال الانكليز |
| ٢٢٤ لاداء الشكر للخديو على تشكيل وزارة محمود سامي | ١٨٠ الخدمة والموظنون |
| ٢٢٢ مشول امراء الجهادية بين الخديو ورئيس النظر لاطهار الخضوع والطاعة | ١٨٢ المحاكم الاهلية ولائحتها |
| ٢٢٤ احتفالات في مصر والاسكندرية فرحا بالتصديق على لائحة مجلس النواب | ١٩٤ المطبوعات وقانونها |
| ٢٢٥ منشور عراي الى جميع الايالات وفروعها | ١٩٧ التعداد العمومي لاهالي القطر المصري |
| ٢٢٥ قدوم الالاي السادس الى الاسكندرية | ٢٠٧ اخطار رسمي عمومي |
| ٢٢٦ ضباط الالاي الرابع في رشيد | ٢٠٧ المعارف |
| ٢٤١ الترقيات العسكرية بعد ترقى عراي | ٢٠٨ الغاء جريدة النجاش |
| ٢٤٦ عريضة الالايات | ٢٠٨ الغاء جريدة « لجيت » |
| (فصل في بعض احوال) | ٢٠٨ مشيخة الجامع الازهر |
| ٢٤٧ تكذيب سلطان باشا لما نشرته جريدة التمس متعلقا بعراي | ٢١١ انشاء صندوق للادخار في ديوان الجهادية |
| ٢٤٧ تكذيب سعد الله بك حلايه والسيد سعيد الغرياني لما جاء في التمس متعلقا بها | ٢١١ انشاء صندوق ادخار لمستغذي الدائنة السنوية |
| ٢٤٨ تخصيص جريدة الطائف لشرح محاضر مجلس النواب | ٢١٦ الورق الموحد |
| ٢٤٨ يرق ايكنخي الاي بياده | ٢١٦ المجالس المختلطة |
| ٢٤٩ يرق برنجي الاي بياده | ٢١٦ ميزانية سني ٨٠ و ٨١ والمقابلة بينها |
| ٢٥٠ حادثة عبد العال حلي | ٢١٧ كتاب احمد عراي الى التمس ومن خاتمة المدونات |
| | ٢٢٠ سقوط وزارة شريف باشا وتشكيل وزارة محمود سامي |
| | ٢٢١ تقرير محمود سامي |

| صفحة | صفحة |
|------|----------------------------------------|
| ٢٥١ | انفصال الموسيودي بيلينار احد المراقبين |
| ٢٥٢ | العموميين وهو خاتمة الفصل |
| ٢٥٣ | انتفاض مجلس النواب |
| ٢٥٤ | قانون الانتخاب |
| ٢٦١ | مدة النيابة |
| ٢٦١ | صورة ما بعث به المستر بلنت الى جريدة |
| | التيس مع لفتا برفيمين قال ان عراي |
| ٢٦٣ | ارسلها اليه |
| ٢٦٨ | حادثة الضباط المجرأمة |
| | الخاتمة وفيها الكلام على سير الحوادث |
| | التي تقدمت وفود الاسطولين الانكليزي |
| | والفرنسوي وقدم درويش باشا ثم ذكر |
| | مجيء الاسطولين والمندوب العثماني ونجم |
| | الفتنة |